

مدراسات في تاريخ الرواية وطلقاتهم

GUHD5273

المحتويات

- الدرس الأول : (نشأة علم الرواة وأهميته) ٢٠-٧
- الدرس الثاني : (انقسام الحديث إلى سند ومتن، واختصاص الإسناد بهذه الأمة، وعلوم الرواة من حيث التاريخ) ٣٤-٢١
- الدرس الثالث : (علوم الرواة من حيث الأسماء) ٤٨-٣٥
- الدرس الرابع : (الحلقة الأولى من الرواة: الصحابة {) ٦٦-٤٩
- الدرس الخامس : (حلقات الرواة بعد الصحابة) ٨٣-٦٧
- الدرس السادس : (بعض طبقات الرواة، وطريقة العلماء في صيغ كتب الرواة، ووضع التراجم) ٩٩-٨٥
- الدرس السابع : (بعض ما يُستفاد من وضع التراجم، ونظرة عامة على المؤلفات في رجال الحديث) ١١٧-١٠١
- الدرس الثامن : (كتب في تاريخ الرواة) ١٣٦-١١٩
- الدرس التاسع : (دراسة نماذج من "لتاريخ الكبير" و"الجرح والتعديل") ١٥٤-١٣٧
- الدرس العاشر : (كتاب "الجرح والتعديل" والمقارنة بينه وبين "لتاريخ الكبير") ١٧١-١٥٥
- الدرس الحادي عشر : (قراءة نماذج من كتب الرواة) ١٨٨-١٧٣
- الدرس الثاني عشر : (دراسة نماذج من الكتب التي ألفت في علماء البلدان) ٢٠٥-١٨٩
- الدرس الثالث عشر : (علم طبقات المحدثين) ٢٢١-٢٠٧

دراسات في تاريخ الرواة وطبقاتهم

- الدرس الرابع عشر : (أهمية علم الطبقات) ٢٢٣-٢٣٦
- الدرس الخامس عشر : (علاقة علم الطبقات بغيره من علوم الرواة وفوائد علم الطبقات) ٢٣٧-٢٥٦
- الدرس السادس عشر : (كتب الطبقات "١") ٢٥٧-٢٧٤
- الدرس السابع عشر : (كتب الطبقات "٢") ٢٧٥-٢٩٢
- الدرس الثامن عشر : (كتب الطبقات "٣") ٢٩٣-٣٠٩
- الدرس التاسع عشر : (كتب الطبقات "٤") ٣١١-٣٢٩
- الدرس العشرون : (كتب الطبقات "٥") ٣٣١-٣٤٧
- الدرس الحادي والعشرون : (كتب الطبقات "٦") ٣٤٩-٣٦٦
- قائمة المراجع العامة : ٣٦٧-٣٧٠

(نشأة علم الرواة وأهميته)

عناصر الدرس

٩	العنصر الأول : تعريف علم الرجال
١١	العنصر الثاني : وجوب معرفة علم الرجال
١٤	العنصر الثالث : أهمية معرفة تاريخ الرواة
١٥	العنصر الرابع : نشأة علم الرواية
١٨	العنصر الخامس : طرق اختبار الرواة

تعريف علم الرجال

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً طاهراً مباركاً فيه ، وصلى الله تعالى وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

علم رجال الحديث أو علم الرواة : هو العلم بأحوال رواة الحديث من حيث القبول والرد ، ومن أجل ذا قيل : معرفة الرجال نصف العلم ؛ لأن بها يُعرف الصحيح من غير الصحيح ، من أحاديث رسول الله ﷺ التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، وهذا العلم ثابتة قواعده وراسخة أصوله ؛ لأنه مبني أساساً على تنبيهات قرآنية ، وإلماحات حديثية كانت هي الأساس الذي ارتكزت عليه قواعد هذا العلم وأصوله.

والمصنفات التي أصلت لهذا العلم وبيّنت قواعده قد لا تكون بتلك الكثرة الكاثرة التي تجعل الناظر إليها يتخير منها ، وإنما هي محدودة معدودة في غابر الدهر وحاضره ، فاستقرّ في الأذهان ، واستغنى عن إقامة البرهان ما للعلم من الشرف والفضيلة ، وأنه الوسيلة لرفع الإنسان في المعنى عما ارتفع عنه في الصورة من البهائم.

ومما لا نزاع فيه أن العلوم تتفاوت في مقدار ذلك الشرف ، منها الشريف والأشرف ، والمهم والأهم ، ومهما يتصور لعلوم الفلسفة ، والطبيعات ، والرياضيات ، والأدبيات ، والصناعات ، وغيرها من العلوم الكونية ، مهما يتصور لها من الشرف والفضيلة والمرتبة الرفيعة ؛ فإنها لا تداني في ذلك العلم الذي مع مشاركته لها في ترقية المدارك ، وتنوير العقول ينفرد عنها بإصلاح الأخلاق ، وتحصيل السعادة الأبدية ، وهو علم الدين.

ومهما ترقى الإنسان في الصنائع والمعارف الكونية، وتسهل أسباب الراحة، فإن ذلك إن رفعه عن البهيمية من جهة؛ فإنه ينزل به عنها من جهة أخرى ما لم تتطهر أخلاقه، فيتخلق بالرافة والرحمة، والإيثار والعفة، والتواضع والصدق، والأمانة والعدل، والإحسان، وغيرها من الأخلاق الكريمة. كل من كان له وقوف على الأمم والأفراد في هذا العصر علم أنه بحق يُسمى عصر العلم، ولكنه يرى أنه مع ذلك يجب أن يُسمى بالنظر إلى تدهور الأخلاق اسمًا آخر. فالنفوس الأرضية تربة، ومن شأنها أن تنبت الأخلاق الذميمة ما لم تُسقى بماء الإيمان الطاهر، وتشرق عليها شمس العلم الديني الصحيح، وتهبّ عليها رياح التذكير الحكيم؛ فأَيُّ أرضٍ أمحلت من ذلك الماء - ماء الأخلاق - وحجب عنها شعاع تلك الشمس - شمس العلم الديني - وسدت عنها طرق تلك الرياح؛ كان نباتها، كما قال الملائكة - عليهم السلام - : ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وللدين - وهو الإسلام - ينبوعان عظيمان: كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ. والسنة عبارة عما ثبت عن النبي ﷺ من الأقوال، والأفعال، وغيرها مما هو تبيين للقرآن، وتفصيل للأحكام، وتعليم للأداب، وغير ذلك من مصالح المعاش والمعاد. وأول من تلقى السنة هم الصحابة الكرام، فحفظوها، وفهموها، وعلموا جملتها وتفصيلها، وبلغوها كما أمروا إلى من بعدهم، ثم تلقاها التابعون وبلغوها إلى من يليهم، وهكذا؛ فكان الصحابي يقول: "سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا"، ويقول الصحابي الآخر الذي لم يسمع الحديث أو التابعي: "سمعت فلانًا الصحابي يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: كذا وكذا"، ويقول الذي يليه سمعت فلانًا يقول: سمعت فلانًا الصحابي يقول: سمعت النبي ﷺ يقول كذا وكذا".

ومن هنا نشأ الإسناد، أو نشأت سلسلة الرواة الذين ينقلون الأحاديث واحداً بعد آخر، حتى يصلوا به إلى الراوي الأعلى، وهو النبي ﷺ في الحديث المرفوع، أو الصحابي في الحديث الموقوف على الصحابة، وهكذا.

ونحن في حاجة إلى حفظ السنة كل من علم أن محمداً ﷺ خاتم الأنبياء، وأن شريعته خاتمة الشرائع، وأن سعادة المعاش والمعاد، والحياة الأبدية في اتباعه، كل من علم ذلك، يعلم أن الناس أحوج إلى حفظ السنة منهم إلى الطعام والشراب؛ لأن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وإذا كانت هناك عناية فائقة بالمصدر الأول حتى نُقل بالتواتر؛ فينبغي أن تكون هناك عناية فائقة بالمصدر الثاني، وهو سنة رسول الله ﷺ لأنها تبيان للكتاب، ولا يُستطاع أن يفهم الكتاب إلا بالسنة، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فلا بد أن تكون هناك وسيلة لنقل السنة أولاً، ثم أن تكون هناك وسيلة أو قواعد للثبوت والاطمئنان إلى أن ما نُقل إلينا هو سنة رسول الله ﷺ.

وجوب معرفة علم الرجال

والسنة في نقلها تنقسم إلى قسمين: سنة متواترة نقلها الكثير من الناس في كل جيل؛ بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب، واتفاقهم عليه، وسنة نُقلت بالآحاد من الرواة، وهي ما يُسمى بخبر الواحد، وخبر الواحد ليس معناه أن راوٍ واحد في كل طبقة هو الذي رواه ليس هذا فقط، وإنما يعني: روى الأحاديث آحاد من الناس معدودين لا تستحيل العادة مع عددهم تواطؤهم على الكذب.

إذاً قد يكذب الرواة وقد يصدقون، وقد يكونوا عدولاً وقد يكونوا فاسقين، وقد يكون بينهم اتصال وقد لا يكون بينهم اتصال، وهكذا، لا بد من قواعد تحكم

كل هذا، وتحكم عملية نقل الحديث من راوٍ إلى آخر؛ بحيث يمكننا بذلك أن نطمئن إلى أن ما وصل إلينا من طريق الرواة أو من طريق الأسانيد هو سنة رسول الله ﷺ وهذا هو الذي - يُعنى: به علم تاريخ الرواة، أو علم أحوال الرواة، أو علم أحوال الرجال؛ فقد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره، وممن يجب رده، وممن يجب التوقف فيه، وهيئات أن يُعرف ما هو من الحق الذي بلغه خاتم الأنبياء عن ربه ﷻ وما هو من الباطل الذي يبرأ عنه الله ورسوله، لا يمكن ذلك إلا بمعرفة أحوال الرواة، أو أحوال الرجال الذين نقلوا هذا الحديث، أو هذه السنة، أو هذا الخبر.

وهكذا الوقائع التاريخية بل حاجتها إلى معرفة أحوال رواتها أشد؛ لغلبة التساهل في نقلها، على أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع التاريخ، وإذا كان لا بد من معرفة أحوال الرواة؛ فلا بد من بيانها بأن يخبر كل من عرف حال راوٍ بحاله، وبصلته بمن أخذ منه ومن قبله من التلاميذ لا بد من معرفة حال كل راوٍ من هؤلاء؛ ليعلمه من يريد أن يستفيد من سنة رسول الله ﷺ وقد قامت الأمة المحمدية بهذا كما ينبغي، أو بهذا الفرض؛ لأن إذا كانت السنة أخذها فرضاً لأنها تتعلق بفروض الدين، فما يتبعها أو يقتضي نقلها من وسيلة الرواة يكون من الواجب معرفة حاله، حتى نعرف درجة ما يروي من الصحة والصدق، أو غير ذلك.

ومن هنا يُعرف عِظَم نفع معرفة أحوال ناقلي حديث المصطفى ﷺ قال السخاوي الذي تُوفي سنة تسعمائة وثلثين من الهجرة، قال عن هذا العلم: "وهو عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه، ولا يعتنى بأهم منه؛ خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم، واستقبالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية

والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة، والمبصر من العمى والجهالة، وهو رسول الله ﷺ والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه ﷺ والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه، فكاد التعريف بهم - بهؤلاء الرواة - من الواجبات، والتشريف بتراجمهم وكشف أحوالهم، وتواريخ وفياتهم، وولادتهم إن وجدت، وتلاميذهم، وشيوخهم، وغير ذلك من أحوالهم من أهم الواجبات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث؛ بل نجوم الهدى ورجوم العدى، وواضع التاريخ.

ومن الخلل ألا يعرف راوي الحديث أخبار من يروي عنهم قال ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي الذي توفي سنة أربعمائة وثلاث وستين من الهجرة قال: "ويلزم - أي: راوي الحديث - أن يعرف الصحابة المؤدين للدين عن نبيهم ﷺ ويعنى بسيرهم وفضائلهم، ويعرف أحوال الناقلين عنهم - وهم التابعون - ويعرف أيامهم وأخبارهم، ووفياتهم حتى يقف على العدول منهم من غير العدول".

وذكر السخاوي - رحمه الله تعالى - من فوائد هذا العلم فقال: "إنه يظهر الشيخ الذي جعل روايته عمن قصده كان قد مات قبل مولده، أو كان قد اختلَّ عقله أو اختلط، أو لم يجاوز بلدته التي لم يدخلها الطالب قط".

وقال السيوطي جلال الدين عبد الرحمن الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة قال: "من فوائد تاريخ الآجال وحلولها، وانقضاء العدد وأوقات التعليق، ووفيات الشيوخ، ومواليدهم، والرواة عنهم؛ فنعرف بذلك كذب الكاذبين، وصدق الصادقين".

وهذا يتجلى في نقد الأئمة للأحاديث ولرواتها، فكثيراً ما يقولون: فلان لم يلق فلاناً، أو فلان قد توفي، وهناك بُعد في التاريخ أن يكون الذي روى عنه قد

أدركه ؛ لأنه ربما يكون قد وُلد بعد وفاته ، أو ربما يكون قد تُوفي الشيخ ، وهذا الذي نُقل عنه صغير ، كأن يكون عنده ثلاث سنوات أو أربع سنوات ؛ فلا يُعقل أن يُؤخذ عنه. ولقد عني به المحدثون عناية فائقة ، وهو من الأهمية بمكان - كما قلنا - لمعرفة اتصال السند وانقطاعه ، وفي الكشف عن أحوال الرواة وفضح الكذابين.

أهمية معرفة تاريخ الرواة

والتاريخ له أهمية خاصة عند أهل الحديث ، فهو الذي حَدا بهم إلى الاعتناء به عناية فائقة ؛ لما لذلك من أثر كبير في ميدان دراساتهم الحديثية ، وتأليفاتهم فيما يتعلق بالتوثيق ، وفيما يتعلق بخدمة متون الحديث ، ثم أصبح ذلك علماً يتوارثه العلماء والنقاد كابراً عن كابر ؛ لدراسة أحوال الرواة ، ومعرفة تلك الأحوال على نحو لا لبس فيه ولا خفاء.

قال محمد بن محمد الأندلسي الذي تُوفي سنة ألف ومائة وتسع وأربعين قال : "ويتميز به - بعلم التاريخ وعلم الرواة - صحة الإسناد في العلوم ، ويُعلم به الصحيح في ذلك والموهوم ؛ إذ بيان سير وفاة من تقدّم في الأزمان يُعلم صحة أخذ المتأخر عن السند إليه من الأعيان - يعني : الصلة بين هذا وذاك - ولولاه لدرست الأخبار - يعني : ضاعت الأخبار - واشتبه وضع الأشرار على الأخيار ، فلا يعرفون الذي ينقل عنهم ما حاله من حيث الصدق وعدمه ، وبالتالي لا يعرفون حال ما روى من حديث أو سنة رسول الله ﷺ".

والتاريخ حاجة ملحة في دراسة الإسناد أحياناً ، قال ابن حجر الذي توفي سنة ثلاثمائة وشتين وخمسين : "ومن ثمّ احتيج إلى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد

الرواة، ووفياتهم، وأوقات طلبهم، وارتحالهم به - بهذا العلم - وبالمؤلفات فيه افتضح أقوام ادَّعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم" ولهذه الأهمية فقد اعتنى به العلماء، واهتموا به في حياتهم وتطبيقاتهم، وذكرهم لأحوال الرواة، وإبراز الجانب التاريخي لهم من جميع الجوانب، وخاصة في التقائهم بالشيوخ، والتقاء التلاميذ بهم، وحالهم من حيث الجرح والتعديل، وغير ذلك من الأمور، أو الجوانب التي يُعنى بها هذا العلم.

نشأة علم الرواية

أول من تلقى السنة هم الصحابة الكرام فحفظوها وفهموها، وعلموها جملتها وتفصيلها، وبلغوها كما أمروا إلى من بعدهم؛ فقد قال رسول الله ﷺ: ((تسمعون ويُسَمع منكم، ويُسمع ممن يسمع منكم)) وهو حديث صحيح، ويقول رسول الله ﷺ: ((نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، ثُمَّ أَذَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا؛ فَرُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)) بعد الصحابة تلقاها التابعون وبلغوها إلى من يليهم، وهكذا.

وأول مَنْ تكلم في أحوال الرجال القرآن، ثم النبي ﷺ ثم أصحابه، والآيات كثيرة في الشناء على الصحابة إجمالاً، وذمُّ المنافقين إجمالاً، ووردت آيات في الشناء على أفراد معينين من الصحابة، كما يُعلم من كتب الفضائل، وآيات في التنبيه على نفاق أفراد معينين، وعلى جرح أفراد آخرين، وأشهر ما جاء في هذا قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَ كُفْرًا فَاسِقُ بَنِي فَتَيِّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، في قراءة: "فتبتوا"، وهذه الآية قد نزلت في رجل بعينه - كما هو معروف في موضعه، ولكنها أصبحت قاعدة عامة بمعنى: التفتيش والتثبت في ما ينقله

الرجال، أو الرواة؛ يُعلم ما إذا كان أهلاً وجديراً بأن ينقل الأخبار الصحيحة أو لا، أو هو ضابط أو لا، أو هو عدل أو لا، بمعنى: ربما يكون فاسقاً فيستحل الكذب على رسول الله ﷺ.

وثبت عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة في الثناء على أصحابه جملة، وعلى أفراد منهم معينين معروفة في كتب الفضائل، وأخبار آخر في ذم بعض الفرق إجمالاً كالخوارج، وفي تعيين المنافقين، وذم أفراد معينين، وثبتت آثار كثيرة عن الصحابة في الثناء على بعض التابعين، وآثار في جرح أفراد منهم؛ فإذا ما انتقلنا إلى التابعين واهتمامهم بأحوال الرواة، وبتعديلهم أو تجريحهم؛ نرى أن كلامهم في التعديل كثير، ولا يروى عنهم من الجرح إلا القليل، وذلك لقرب العهد بالسراج المنير - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم - فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله ورسوله، وعامة المضعفين من التابعين؛ إنما ضُعنوا للمذهب كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة.

ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعده فكثر الضعفاء، والمغفلون، والكذابون، والزنادقة؛ فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة، وتزييف ما لا يثبت؛ فلم يكن مصر من أمصار المسلمين إلا وفيه جماعة من الأئمة يمتحنون الرواة، ويختبرون أحوالهم، وأحوال رواياتهم، ويتتبعون حركاتهم وسكناتهم، ويعلنون للناس حكمهم عليهم، واستمر ذلك إلى القرن العاشر؛ فلا تجد في كتب الحديث اسم راوٍ إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله، وهذا مصداق الوعد الإلهي.

قيل لابن المبارك: "هذه الأحاديث المصنوعة - يعني: الموضوععة - قال: تعيش لها الجهابذة" يعني: الناقدون الخبراء بصحيح حديث رسول الله ﷺ وضعيفه وموضوعه، وهذا ما يُعنى به من الوعد الإلهي، وتلا قول الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وكان نشاط الأئمة في ذلك آية من الآيات ، فمن أمثلة ذلك ما قاله العراقي في شرح مقدمة ابن الصلاح المسمى (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح) قال : روينا عن مؤمل أنه قال - وهو مؤمل ابن إسماعيل - : حدثني شيخ بهذا الحديث - يعني : حديث فضائل القرآن سورة سورة - المنسوب إلى الصحابي الجليل أبي بن كعب > فقلت للشيخ : من حدثك؟ فقال حدثني رجل بالمدائن ، وهو يسأله ليعرف حال من حدثه ، وهل هناك صلة حقيقية بين الاثنين أو ليس هناك صلة حقيقية ، فقال : حدثني رجل بالمدائن وهو حي فصرت إليه ، فقلت : من حدثك؟ فقال : حدثني شيخ بواسط وهو حي ، فصرت إليه ، فقال : حدثني شيخ بالبصرة فصرت إليه ، فقال : حدثني شيخ بعبادان فصرت إليه ، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ ، فقال : هذا الشيخ حدثني ، فقلت : يا شيخ من حدثك؟ فقال : لم يحدثني أحد ، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن.

انظر كيف تكلف هذا التابعي مشقة الطواف بتلك البلدان كلها ليلتقي بالشيخ ؛ ليقف على حقيقة ما يروون ، وانتهى به الأمر إلى أن وجد أن هذا الحديث مكذوباً على رسول الله ﷺ ولا تغفر لهذا الشيخ حميته ، أو كونه يروى يريد نصرة القرآن ؛ لأنه لا يجوز بأي حال أولاً الكذب على رسول الله ﷺ ولا يجوز بأي حال نصرة هذا الدين بالكذب ، وهذا من الغفلة التي اعترت كثيراً من الصالحين ؛ فوضعوا أحاديث حسبةً كما يقولون لنصرة أمر من أمور الدين. ولعل هذا الرجل قد قطع نحو ثلاثة أشهر مسافراً لتحقيق رواية هذا الحديث.

طرق اختبار الرواة

للأئمة طرق في اختبار الرواة:

منها: النظر إلى حال الراوي في المحافظة على الطاعات واجتناب المعاصي، وسؤال أهل المعرفة به، قال الحسن بن صالح بن حي: "كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال: أتريدون أن تزوجه".

ومنها: أن يحدث أحاديث عن شيخ حي، فيسأل ذلك الشيخ عنها كما رأينا في الرواية السابقة في حديث أبي بن كعب، ومثال ذلك أيضاً قول شعبة: قال: الحسن بن عمار حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي سبعة أحاديث، وسألت الحكم عنها - وهو الحكم بن عتيبة ذلك المحدث الفقيه - فقال: ما سمعت منها شيئاً، يعني: هناك انقطاع بين الحكم وبين من حدث عنه وهو يحيى بن الجزار، وعلى ذلك تكون هذه الأحاديث منقطعة.

ومنها: أن يحدث عن شيخ قد مات، فيقال للراوي: متى ولدت؟ ومتى لقيت هذا الشيخ؟ وأين لقيته؟ ثم يقابل بين ما يجيب به وبين ما حفظ من وفاة الشيخ الذي روى عنه، ومحل إقامته، وتواريخ تنقله، ومثاله ما جاء عن عفير بن معدان أن عمر بن موسى بن وجيه حدث عن خالد بن معدان قال عفير: فقلت له: في أي سنة لقيته قال: في سنة ثمان وخمسين ومائة في غزاة أرمينية قلت: اتق الله يا شيخ لا تكذب مات خالد سنة أربع وخمسين ومائة، أزيدك أنه لم يغز أرمينية؛ فقد كشف عن كذب هذا الراوي بأمرين: الأمر الأول: أنه ادّعى أنه روى هذا الحديث سنة ثمان وخمسين ومائة، بينما خالد بن معدان توفي سنة أربع

وخمسين، يعني: التقى به بعد وفاته بأربع سنوات، وأيضاً ادّعى وزعم أنه التقى به في غزوة أرمينية، ثم تبين من تاريخ خالد بن معدان أنه لم يكن في هذه الغزوة، ولم يغز أرمينية.

ومنها: أن يسمع من الراوي أحاديث عن مشايخ قد ماتوا، فتعرض هذه الأحاديث على ما رواه الثقات عن أولئك المشايخ، فينظر هل انفرد هذا الراوي بشيء، أو خالف، أو زاد ونقص؛ فتجدهم يقولون في الجرح: ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه - يعني: هو ينفرد عن الثقات بهذا - بينما غيره من الرواة عن هؤلاء الثقات لم يرووا ذلك هذا الذي رواه وانفرد به، وتجدهم يقولون في الجرح أيضاً في حديثه مناكير، ويقولون: يخطئ ويخالف. وكل هذا إنما هو من تتبع هؤلاء الرواة ومقارنة روايات بعضهم ببعض حتى يكتشفوا عدالتهم، أو جرحهم، أو تفردهم، أو عدم تفردهم، يعني: حتى يكتشفوا ما إذا كانوا ضابطين أو غير ضابطين.

ومنها: أن يسمع من الراوي عدة أحاديث فُتحفظ أو تُكتب، ثم يسأل عنها بعد مدة، وربما كرر السؤال مراراً؛ لينظر أيغير أو يبدل، أو يزيد، أو ينقص؟ دعا بعض الأمراء أبا هريرة وسأله أن يحدث، وقد خبا الأمير كاتباً؛ حيث لا يراه أبو هريرة، فجعل أبو هريرة يحدث والكاتب يكتب، ثم بعد سنة دعا الأمير أبا هريرة ودسَّ رجلاً ينظر في تلك الصحيفة، وسأل أبا هريرة عن تلك الأحاديث، فجعل أبو هريرة يحدث والرجل ينظر في الصحيفة فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا آخر، وبهذه الطريقة اختبر حفظ أبي هريرة، وكان هذا ديدن العلماء بعد ذلك في المشايخ الذين يريدون أن يختبروا حفظهم، ويختبروا ضبطهم.

وسأل بعض الخلفاء ابن شهاب الزهري أن يملئ على بعض ولده، فدعا بكاتب فأملئ عليه أربعمئة حديث، ثم إن الخليفة قال للزهري بعد مدة: "إن ذلك

الكتاب قد ضاع، فدعا الكاتب فأملأها عليه، ثم قابلوا الكتاب الثاني على الكتاب الأول، فما غادر حرفاً.

ذكر ذلك الفسوي يعقوب بن سفيان في (المعرفة والتاريخ)، وكان كثيراً ما يبالغون في الاحتياط حتى قيل لشعبة: "لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون" ذكر ذلك الخطيب في كفايته، والبرذون: هو التركي من الخيل، كما قال المطرزي في (المغرب).

قال السخاوي في (فتح المغيث): "فماذا يلزم من ركه إلا أن يكون في موضع، أو على وجه لا يليق، ولا ضرورة تدعو لذلك"، وهذا من الاحتياط في قبول الرواية عمن عندهم ليس عدالة فقط، وإنما عدالة ومروءة، المروءة: هي الأخلاق الكريمة التي ينبغي أن يتصف بها الرواة، ولذلك قال السخاوي: "إلا أن يكون في موضع - يعني: فعل ذلك - على وجه لا يليق"، أو لا ضرورة تدعو لذلك؛ لأن الركض قد تدعو إليه ضرورة.

وقال جرير: "رأيت سماك بن حرب يبول قائماً فلم أكتب عنه" قال السخاوي في (فتح المغيث) بعد إيراده: "ولعله كان بحيث يرى الناس عورته، ولا ينبغي من باب المروءة ذلك"، وقيل للحكم بن عتيبة: "لم لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام" وكما يقول السخاوي بعد إيراده هذا: "لعله استند إلى ما يروى عنه عليه السلام أنه قال: "من كثر كلامه كثر سقطه" وهذا الحديث فيه ضعف، وقد وثقوا كما قال الهيثمي في (المجمع).

(انقسام الحديث إلى سند ومتن، واختصاص الإسناد بهذه الأمة، وعلوم الرواة من حيث التاريخ)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : مقهيد يبين أن السنة نقلت بالرواة ٢٣
- العنصر الثاني : انقسام الحديث إلى سند ومتن ٢٤
- العنصر الثالث : اختصاص الإسناد بالمسلمين والرحلة في طلبه ٢٤
- العنصر الرابع : علم تاريخ الرواة ليس من فروع علم الجرح والتعديل ٢٨
- العنصر الخامس : علوم الرواة من حيث التاريخ ٣٠

تمهيد يبين أن السنة نقلت بالرواة

لقد اتفق المؤرخون في العالم أن الحبّ والحماسة اللذين يكتنهما المسلمون لنبيهم الكريم ﷺ ليس لهما مثيل ولا نظير في حضارة أمة من الأمم، وتاريخها، وثقافتها، لقد بذل علماء هذه الأمة قصارى جهودهم في حفظ الحديث، وبحثوا عن كل ما يتعلق بالحديث النبوي رواية ودراية، وخطّو خطوات جليّة كفلت السنة الشريفة من العبث والضياع، حتى صار هذا الأمر مبعث العجب والدهشة في التاريخ الإنساني، والذين وهبوا حياتهم منذ العصر النبوي على حفظ أقوال النبي ﷺ ورواية أحاديثه، وكل ما يتعلق بحياته أدّوها إلى من ضبطوها بعدهم وكتبوها، هؤلاء يُسمّون رجال الحديث أو المحدثين، وهم طبقات متسلسلة من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين حتى وافى القرن الرابع.

فلما كملت هذه الذخيرة التاريخية جمعاً وكتابة وتدويناً؛ جعل العلماء يكتبون سير هؤلاء الرواة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم العلماء الذين رَوَوْا شيئاً مما يتعلق بحياة رسول الله ﷺ فكتبوا أسماءهم، وكناهم، وأنسابهم، ومنشأهم، وأخلاقهم، وعاداتهم، وبالاختصار أحصوا شئون حياتهم كلها حتى أصبح ما كتبوا في هذا الباب علماً مستقلاً سُمّي فيما بعد علم رجال الحديث، أو أسماء الرجال. كما ألفوا مصنفات ضخمة في الرواة، وأقول الأئمة في الجرح والتعديل، وكل ذلك لكي لا يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات، ثم جمعوا أحوال ألوف من رواة الحديث بعد التحقيق والفحص؛ بحيث لا يوجد له نظير في تاريخ العالم لا قديماً ولا حديثاً.

وبهذا استطاعوا أن يقدموا للحضارة الإنسانية أعظم إنتاج في هذا المضمار يفخر به المسلمون أبد الدهر، قال بعض المستشرقين - وهو من أعداء الإسلام - في

مقدمته لكتاب (الإصابة) المطبوع في الهند: "فلم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما أتى به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطير، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل، ويتناول شئون حياتهم".

انقسام الحديث إلى سند ومتن

السند أو الإسناد: هو حكاية رجال الحديث الذين رَوَوْا واحداً عن واحدٍ إلى رسول الله ﷺ أي: تتبُّع رواية الحديث واحداً فواحداً، والبحث عن حالهم من الحفظ والضبط والعدالة، إلى نهاية السند أو إلى نهاية الراوي الأعلى.

المتن: فهو ما ينتهي إليه السند من الكلام.

اختصاص الإسناد بالمسلمين والرحلة في طلبه

والإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، قال الحافظ أبو محمد بن حزم: "نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي ﷺ خصَّ الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غصناً طرياً على مرِّ الدهور، وأما ما نقل مع الإرسال والإعصال فكثير في نقل اليهود والنصارى، إلا أن اليهود لا يقربون فيه مع موسى كُفُربنا من محمد ﷺ بل يقفون ولا بد حيث بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصراً".

وقال الحافظ أبو علي الجياني: "خصَّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب". ومن الجدير بالذكر أن هذه الميزة قد

اختص بها الدين الإسلامي، ولا يشاركه فيها دين آخر غيره، وإذا أردت التحقيق فترك التاريخ وخذ الكتب السماوية المعروفة بين الناس ما عدا القرآن المجيد، وابحث عن أسانيدھا فسوف تجد سلسلتها منقطعة، على سبيل المثال توجد توراۃ موسى في هذا العصر أيضاً، لقد ذكر مؤلفو دائرة المعارف البريطانية بعد تحقيقهم وفحصهم أن هذه الأسفار دونت وجمعت بعد موسى # بقرون كثيرة، ومما يدل على ذلك أن في التوراۃ الموجودة لدينا الآن نجد لكل حادثة روايتين مختلفتين، وحكايتين متباينتين.

لقد أكد بعض علماء الألمان هذا الرأي، وكثيراً ما تتضارب الروايات فيها وتتعارض، كما تتعارض الأوصاف الواردة فيها للأعلام والحوادث المتعلقة بهم، وإذا أراد أحد أن يزداد علماً في هذا الموضوع؛ فليرجع إلى مادة "باء بيل" في الطبعة الأخيرة من دائرة المعارف البريطانية.

كذلك حال الإنجيل، هناك أربعة أناجيل: متى، ومرقس، ويوحنا، ولوقا، لم يتلقَ أحد مؤلفي هذه الأناجيل من سيدنا عيسى ﷺ ولم يلتق به، وإذا تساءلنا عن رَوَوْا هذه الأناجيل نجد أن التاريخ يجهل هذا الأمر جهلاً تاماً، وثمة حقيقة أخرى تضاعف الشكوك، وهي أن الرجال الأربعة الذين تنسب إليهم هذه الأناجيل لا يمكن القطع بأنهم هم الذين جمعوها في الواقع، فإذا كان الأشخاص المنسوبة إليهم هذه الأناجيل لا يطمئنُ التاريخ إلى صدورھا عنهم؛ فكيف يطمئن إلى صحتها، وزاد الطين بلة أننا لا نعلم يقيناً اللغة التي كتبت بها هذه الأناجيل في الأصل، وفي أي زمان كتبت؛ فقد اختلف مفسرو الأناجيل اختلافاً شديداً في تعيين زمان جمعها وتدوينها. انتهى هذا النص.

وكذلك أحوال كتب أخرى، ولكن عندنا نحن المسلمين لكل حديث سند ولو كان ضعيفاً، وبحث علماء الأمة عن رواته ورجاله حتى يبينوا حقيقة الحال: ليلھا

كنهارها، بل جعلوا الإسناد جزءاً من الحديث النبوي، ولا يُقبل حديث بغير إسناد، يقول عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، وعنه أنه قال: "بيننا وبين القوم قوائم" يعني: الإسناد، وقال سفيان الثوري: "لا يصح أن يرقى السطح إلا بدرجة درجة"، وهذا يبين طريقة المحدثين العلمية في نقد الرجال؛ فإنهم جعلوا قوائم بأسماء الرواة، ورتّبوها بحسب القوة والضعف ترتيباً يكون هو الحكم في قبول الحديث ورده.

وقال الأوزاعي: "ما ذهب العلم إلا بذهاب الإسناد"، وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن سلاح فأئى شيء يقاتل". وقال هشام بن عروة: "إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟" فهذا منهج علمي مضبوط في دقته وتحقيقه، اعترف به أعداء الإسلام، والفضل ما شهدت به الأعداء؛ حتى لم يملك أحد المستشرقين الذي كتب مادة الحديث في دائرة المعارف الإسلامية نفسه من أن يظهر الإعجاب بالجهد الذي بذله علماء المسلمين في التحري لصحة أحاديث نبيهم ﷺ على ما له من أغلاط كثيرة في هذه المادة؛ إذ يقول: "لا يُعدُّ الحديث صحيحاً في نظر المسلمين إلا إذا تتابعت سلسلة الإسناد من غير انقطاع، وكانت تتألف من أفراد يُوثق بروايتهم، وتحقيق الإسناد جعل علماء المسلمين يقطعون الأمر فيه بحثاً، ولم يكتفوا بتحقيق أسماء الرجال وأحوالهم؛ لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه، وأحوال معاشهم، ومكان وجودهم، ومن كان منهم على معرفة شخصية بالآخر؛ بل فحصوا أيضاً عن قيمة المحدث صدقاً وكذباً، وعن مقدار تحريهم الدقة والأمانة في نقل المتن ليحكموا أي الرواة كان ثقة في روايته".

إن المتقدمين من علماء المسلمين كانوا لا يعطون الاعتبار التام للكتاب إلا إذا كان راويه الثقة الضابط العدل قد قرأه على مؤلفه، أو كان لديه سند متصل بقراءة

الكتاب وتلقيه من شيوخه عن شيوخهم إلى أن يصل إلى مؤلفه بهذه الدرجة ، أو بهذه الصفة.

إن المحدثين اهتموا بالإسناد لأنه يحفظ الشريعة من الخلط والدس فيها ، ولذا قال الحاكم : "لولا توفر طائفة من المحدثين على حفظ الإسناد لدرس منار الإسلام". ثم لعلو الإسناد عند المحدثين فضل وشرف عظيم ؛ لأن الوسائط في السند إذا كانت قليلة يحصل قرب من النبي ﷺ ولقلة الرواة في الإسناد يسهل معرفتهم وتحقيق أحوالهم ، ولذلك كان لعلو الإسناد عند المحدثين مزية ومنقبة ، ويُذكر في تذكيرهم بالاهتمام البالغ ؛ لقد ألف المحدثون في الإسناد العالي مؤلفات كثيرة ، وصار هذا علماً من علوم الحديث ، قال النووي : "وطلب الإسناد فيه سنة".

قال أحمد بن حنبل : "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف" ؛ لأن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر < ويسمعون منه ، قال النووي : "ولهذا استحبت الرحلة" ، والرحلة وإن كانت قائمة في طلب الحديث في عهده ﷺ لكن في عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم قد تمت رحلات كثيرة من العلماء في طلب الحديث خاصة ، وكثيراً ما يقطعون المسافات البعيدة لسماع حديث ، أو للتأكد من حديث وضبطه ، أو لتحصيل علو الإسناد ، أو للاطمئنان إلى من روى الحديث. قال الإمام مسلم وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة : فقد رحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في الشام واستغرق في سفره شهراً يستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قد سمعه من النبي ﷺ ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر في مصر ، فلما لقيه قال : "حدثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم ، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك ، فلما حدثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة المنورة ، وما حلّ رحله".

ونشطت الرحلات في طلب الحديث بين التابعين وأتباعهم، حتى لقد كان أحدهم يخرج ما يُخرجه إلا حديث عند صحابي يريد أن يسمعه منه؛ لأنه سمعه من رسول الله ﷺ وفي هذا يروى عن أبي العالية قوله: "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة؛ فلم نرض حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم"، وعن كثير بن قيس قال: "يا أبا الدرداء أتيتك من المدينة -مدينة رسول الله ﷺ، لحديث بلغني أنك تُحدث به عن النبي ﷺ قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا. قال: ((إن الملائكة لتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم، وإن طالب العلم ليستغفر له من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء...)) إلى آخر الحديث، ثم روى الحديث الذي سافر لأجله".

وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال: "بلغني حديث عند علي < فخفت إن مات ألا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق". ورحلات العلماء والمحدثين كثيرة وراجع في ذلك كتاب (الرحلة) للخطيب البغدادي، وراجع كتاب أيضاً (جمع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر.

علم تاريخ الرواة ليس من فروع علم الجرح والتعديل

هذا الإسناد الذي بيّنّا فيه أهميته بالنسبة للحديث، وتعب الرواة في تحصيله بالرحلة وغيره كان سبباً في نشأة علم رجال الحديث، أو علوم رجال الحديث؛ فالإسناد هو رجال الحديث، والأسانيد تكون رجال الحديث، وأنشأ العلماء أو النقاد في ذلك علومًا لخدمة الحديث، أو إسناد الحديث في هذا المجال أي: لبيان أحوال، أو تاريخ رجال الحديث.

فعلوم الرجال هي المباحث الكلية المعرّفة بأحوال الرواة في الأسانيد من حيث قبولهم وردّهم، وسائر ما يتصل بهم مما يوصل إلى ذلك، وقلنا ما يوصل ذلك؛ لأن معرفة قبول الراوي وردّه لا تتم إلا بدراسات كثيرة تحدّد شخصه، وزمنه، وشيوخه، وتلامذته، وضبط اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، وتمييز كل ذلك عمّا قد يشته به، وقد تجاوز من قال: "هو علم تاريخ الرواة ومن فروعه علم الجرح والتعديل".

ولم يحرر في هذا تعريف علم الرجال، فإن من مهماته علومًا كثيرة في أسماء الرواة وغيرها - يعني: علم الجرح والتعديل من مهماته علومًا كثيرة في أسماء الرواة وغيرها، لا تدخل في التاريخ، وقد بحث أئمة الحديث أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وخصّوا جوانبها بعلوم كالجرح والتعديل، ومعرفة الصحابة، والتدليس والمدلسين، ومن اختلط منهم، وغير ذلك مما هو معروف، لكن لما أن الحكم على الراوي يتوقف كما بيّنا على معرفة عينه، وتمييز شخصه عن غيره بغاية الدقة لما قرّر الحكماء من قبل: الحكم على الشيء فرع من تصوره، لما كان الأمر كذلك فقد بحث المحدثون الوسائل التي تُحقق ذلك من جميع الجوانب، وجعلوا دراسة كل جانب علمًا ألفوا فيه المؤلفات، وهو ما نسميه بعلوم الرواة من حيث التاريخ.

والجرح والتعديل مترتب على علوم الرواة وما تُقدّمه هذه العلوم من حيث التاريخ. إذا علم تاريخ الرواة ليس من فروعه علم الجرح والتعديل، وإنما هو مبنيٌّ عليه، أو يمكننا أن نقول: إن علم رجال الحديث، أو علم تاريخ رجال الحديث إنما هو ممهّد للجرح والتعديل؛ لأن الجرح والتعديل ينبني على ما يقدمه هذا العلم.

علوم الرواة من حيث التاريخ

ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : علوم الرواة من حيث التاريخ.

القسم الثاني : علوم الرواة من حيث الأسماء.

أما علوم الرواة من حيث التاريخ ، فقد شملت دراسات المحدثين جوانب الزمان المتعلقة بالرواة في علوم كثيرة ، منها هذه السبعة ، ونُعرِّف بها ونُضمِّنها علومًا تلازمها :

أول هذه السبعة : علم التاريخ - أي : تاريخ الرواة - والتاريخ في اللغة : تعيين الوقت لأمر ما . وعند المحدثين : هو التعريف بالوقت الذي تُضبط به الأحوال في المواليد والوفيات ، وما يتعلق به من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنة من تعديل وتجريح ، ونحو ذلك .

وعلم تاريخ الرواة جليل ، فهو كالأصل للدراسات التاريخية في رواة الحديث ، وهو مهم لكشف اتصال الأسانيد وانقطاعها ، وكشف كذب الرواة . قال الحافظ ابن حجر : " وقد افتضح أقوام ادَّعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم ، ومن أهم كتب التاريخ : (التاريخ الكبير) للبخاري ، و (مشاهير علماء الأمصار) لابن حبان .

ثانيًا : الطبقات ، والطبقة في اللغة : القوم المتشابهون في صفة ما ، وعند المحدثين : القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السن وفي الإسناد أي : الأخذ عن المشايخ . وربما اكتفوا بالاشتراك في الأخذ عن المشايخ ، وهو ملازم للاشتراك في السن غالبًا ، يعني : هما متلازمان ؛ الأخذ عن المشايخ والاشتراك في السن .

وعلم الطبقات له فوائد مهمة منها: التمييز بين الرواة المتشابهين، والأمن من التداخل بينهم، والاطلاع على تبين المدلسين ومعرفة حقيقة قول الراوي عن فلان، أهي للاتصال أم الانقطاع. ولهم تقسيمات متعددة للطبقات تزيد فوائد هذا العلم، وأهم ما صُنّف فيه (الطبقات الكبرى) لإمام محمد بن سعد، وعني الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب) بتبيين طبقة كل راوٍ، فأفاد كثيراً، ولنا عودة إلى الطبقات عامة، وإلى ما قدمه الحافظ ابن حجر في مقدمة (تقريب التهذيب) خاصة، وقد صنفوا الطبقات لعصر الرواية خمس طبقات رئيسة هي:

- طبقة الصحابة { .
 - طبقة التابعين: وهم الذين لقوا أصحاب النبي ﷺ ومنهم أبو حنيفة.
 - طبقة أتباع التابعين: وهم الذين لقوا التابعين كذلك، ومنهم الإمام مالك.
 - وطبقة أتباع أتباع التابعين، ومنهم الإمام الشافعي.
 - وطبقة أتباع أتباع أتباع التابعين وفيهم أجلاء أئمة علوم الإسلام { .
- وصنف الإمام الذهبي كتاباً مختصراً فيها سمّاه (المعين في طبقات المحدثين) جعل كل خمس وعشرين سنة مقياساً للطبقة، وعليه درج الحافظ ابن حجر في (التقريب) فيما يظهر، وله أيضاً الحافظ الذهبي (سير أعلام النبلاء)، و(تذكرة الحفاظ)، وقد أسسهما أيضاً على الطبقات.

ثالثاً: الأخوة والأخوات، أي: معرفة الرواة الذين تربطهم ببعضهم قرابة الأخوة، ومن فائدته أنه إذا اشتهر أحدهم بالرواية فلا يُظن الغلط في الرواية عن أخيه مثل: محمد بن سيرين، وأنس بن سيرين، وحفصة بنت سيرين؛ فإذا جاء في الإسناد أنس بن سيرين لا نقول: إن هذا خطأ، إنما هو محمد بن سيرين، وهكذا؛ فبين العلماء أن محمد بن سيرين له أخ له في الرواية، وهو أنس بن سيرين، وكذلك حفصة بنت سيرين.

كذلك عمرو بن شعيب مشهور كثيراً وأخوه عمر بن شعيب، وشعيب أيضاً؛ فالبيان يعصم من الغلط في مثل هذه الأسانيد التي فيها هؤلاء.

رابعاً: المدبج ورواية الأقران بعضهم عن بعض، والأقران هما الرواة المتقاربون في السن والإسناد، واكتفى بعضهم بالتقارب في الإسناد فقط، فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل: السن، واللقبي، والأخذ عن المشايخ؛ فهو النوع الذي يُقال له رواية الأقران، وإن روى كل من القرينين عن الآخر فهو المدبج.

خامساً: الأكابر الرواة عن الأصاغر، وهو أن يروي الراوي عمن دونه في السن أو التلقي عن المشايخ، أو المقدار، وكانوا يفعلون ذلك كثيراً لحرصهم على العلم؛ فلا يأنف الأكابر منهم من أن يروؤا عمن هو أصغر منهم؛ سواء في السن، أو التلقي عن المشايخ أو المقدار، كما قيل: لا ينبل الرجل حتى يأخذ عمن فوقه يعني: عمن هو أكبر منه، وعمن هو مثله قرينه، وعمن هو دونه، يعني: من هو أصغر منه.

ومن فائدة هذا العلم المهمة ألا يتوهم انقلاب السند، أو يتوهم أن الراوي دون المروي عنه، يعني: إذا روى سفيان سواء ابن عيينة أو سفيان الثوري، إذا روى أحدهما عن أحد تلاميذهما؛ فلا يتوهم أن السند انقلب، وأن التلميذ هو الأول، وهو الذي يروي عن أحد السفيانيين؛ فقد اهتم العلماء ببيان ذلك ممن روى الأكابر فيه عن الأصاغر.

ويندرج تحت هذا النوع -رواية الأكابر عن الأصاغر- جملة من علوم الرواية منها رواية الصحابة عن التابعين، وذلك مثل رواية بعض الصحابة، ومنهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وغيرهما عن كعب الأحبار، بعض ما كان يُحدث به من أخبار السابقين؛ فزور بعض الملاحدة وافتري تبعا للمستشرقين أن

الصحابة سمعوا أشياء من كعب الأحبار ونسبوها إلى النبي ﷺ وهي دعوى فاجرة قامت على الاختلاق، وتحريف الكلم من بعد مواضعه، ومن ذلك قولهم في عبد الله بن عمرو بن العاص } : أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب، وكان يرويها للناس عن النبي ﷺ وعزاه الطاعن هكذا إلى (فتح الباري)، وهذا كذب واختلاق، فقد دس الطاعن في كلام الحافظ ابن حجر كلمة ليست فيه، وهي: "عن النبي ﷺ" فزادها كذباً وبهتاناً، ولم يستح أن يعزو هذا إلى المرجع الجليل في القلوب وهو (فتح الباري)، ويذكر الجزء والصفحة، قال: الجزء واحد صفحة كذا؛ ليوهم الأمانة، وهو منها براء.

مما يندرج تحت نوع الأكابر من الرواة عن الأصاغر: رواية الآباء عن الأبناء، وفائدته أمن الخطأ الذي ينشأ عن توهم الابن أباً، أو توهم انقلاب السند، ومن أمثله في الصحابة رواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل بن عباس } : ((أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة))، وغير ذلك كثير جمعه الخطيب البغدادي في كتاب قيم.

ومن رواية الأكابر عن الأصاغر أيضاً: رواية الشيخ عن تلميذه، ومن مقاصد الأئمة فيها التنويه بذكر تلامذتهم، ومن المقاصد أيضاً: ترسيخ الثقة من الناس بهم، وأمثلة ذلك كثيرة، منها: رواية الإمام الزهري عن مالك، كذلك رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك، ورواية الإمام البخاري عن تلميذه أبي عيسى الترمذي صاحب السنن.

سادساً: من علوم تاريخ الرواة أيضاً: بيان رواية الآباء عن الأبناء وهي قسمان: رواية الابن عن أبيه، وذلك كثير جداً. ورواية الابن عن أبيه عن جدّه وهي كثيرة كذلك، لكن دون كثرة الأول، ومعرفة هذه الرواية مهم؛ لأنه في كثير من الأحيان لا يُذكر اسم الأب، ولا الجد؛ بل يقال: أبو عبيدة عن أبيه، وهو عبد الله

بن مسعود، أو فلان عن أبيه عن جده، ولا يذكران كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفي بعضها ما يحتاج لبيان حقيقة الرواية في السند، أو حقيقة المراد من جدّه، ومن ذلك رواية أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، ولم يسمع منه.

ومن المشهور بحثه عند المحدثين سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فقد تكلموا في هذا الإسناد، وحاصل التحقيق فيه وخلاصته: أن المراد من جدّه: جدّ أبيه، أي أن هذه السلسلة هكذا: عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جده - أي: جد شعيب - وهو عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد قيل: إن شعيباً لم يسمع جده عبد الله بن عمرو، لكن التحقيق أنه سمع منه، وأن هذا السند حُجّة إذا سلم الإسناد إليه. وللعلماء في هذا النوع مصنفات كثيرة أجمعها تصنيف الحافظ العلائي خليل بن كيكلي - رحمه الله تعالى.

سابعاً: مما تهتمّ به علوم الرواة من حيث التاريخ: السابق واللاحق، وهو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان أحدهما متقدم الوفاة، والآخر متأخر في الوفاة، وبينهما أمداً بعيداً، قال الحافظ ابن حجر: وإن اشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما على الآخر فهو السابق واللاحق، ومن قديم ذلك أن البخاري حدث عن تلميذه أبي العباس السراج أشياء في التاريخ وغيره، ومات سنة ست وخمسين ومائتين، وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو حسين الخفاف ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، فبين البخاري المتقدم الوفاة وبين السراج وبين أبو الحسين الخفاف، كل هذه السنين التي هي تزيد على المائة كثيراً؛ بل تقترب من مائة وأربعين.

وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر بعد أحد الراويين عنه زمناً، حتى يسمع منه بعض الأحداث، ويعيش بعد السماع دهرًا طويلاً، فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة.

(علوم الرواة من حيث الأسماء)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : العلوم التي تظهر أسماء الرواة ٣٧
- العنصر الثاني : العلوم التي تميز أسماء الرواة ٤١

العلوم التي تظهر أسماء الرواة

علوم الرواة من حيث الأسماء هي نوعان :

- علوم تظهر أسماء الرواة.
- وعلوم تميز أسماء الرواة بعضها عن بعض.

أولاً: العلوم التي تظهر أسماء الرواة :

وهي علوم تُعرّف باسم الراوي بعد أن كان غير معروف بشيء ، أو تعرف به وقد عُرف بغير اسمه الأصلي.

وأهم هذه العلوم :

أ. علم المبهمات :

(المبهمات). والمبهم : من أغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء ، وهو أقسام بحسب نوع الإبهام ؛ فمن أبهمها في الإسناد : رجل ، امرأة ، ثم ابن أو ابنة فلان ، أو عم فلان أو عمته ، أو زوج فلانة ، ويستدل على معرفة المبهم بوروده مسمى من طرق أخرى.

وينقسم بحسب موضع الإبهام إلى قسمين :

- مبهم في السند.
- ومبهم في المتن.

قال ابن كثير: وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في إسناد، فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرى فإذا هو ثقة أو ضعيف أو ممن ينظر في أمره، وقال الحافظ ابن حجر: ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم أي: وثبت ثقته؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالته؟.

وقد ألفت في هذا الفن مؤلفات كثيرة أوسعها (المستفاد في مبهمات المتن والإسناد) للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي.

ب. من ذكر بأسماء مختلفة:

ومن هذه العلوم التي تظهر أسماء الرواة من ذكر بأسماء مختلفة، فقد تكثر نعوت الراوي من اسم أو كنية أو لقب أو حرفة أو غير ذلك، فيذكر بغير ما اشتهر به، فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله أو الخطأ فيه، فيحتاج لمعرفة من له نعوت متعددة؛ تجنباً للبس أو الغلط، ومما صنف فيه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي، وقد أجاد فيه.

ج. علم الأسماء والكنى:

والمراد به بيان أسماء ذوي الكنى، وكنى المعروفين بالأسماء، وذلك ليأمن الباحث في السند من الخطأ، ومن ذلك معرفة من اسمه كنيته وهم قليل، ومن اختلف في كنيته وهم كثير، ومن كثرت كناه كابن جريج له كنيستان: أبو الوليد، وأبو خالد، وغير ذلك كثير من فروع هذا الفن. ومما صنف فيه (الكنى والأسماء) لأبي بشر الدولابي محمد بن أحمد.

د. علم الألقاب :

يعني : التي تعنى ببيان الألقاب ، واللقب ما يطلق على الشخص مما يشعر بمدح أو ذم ، وأفضل تأليف فيه هو تأليف شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وهو بهذا الاسم (الألقاب).

هـ. من نسب لغير ما يسبق للفهم :

ومن هذه العلوم من نُسب لغير ما يسبق للفهم ، فمعرفة نسب الراوي على حقيقته مهمة لمعرفة شخصه ، لكن بعض الرواة قد ينسب نسباً غير حقيقي لسبب ما ، فمست الحاجة لمعرفة هذا النوع ، فمنهم مَنْ نُسب لغير أبيه كأمه كمعاذ ، ومعوذ ابني عفراء هي أمهما ، وأبوهما الحارث بن رفاعة الأنصاري ، أو نُسب إلى جده كالإمام أحمد بن حنبل ، وهو أحمد بن محمد بن حنبل ، أو نسب إلى رجل غير أبيه لسبب كالترية ، مثل المقداد بن الأسود الصحابي ، أبوه عمرو ، والأسود زوج أمه ، رباه فنسب إليه. ومن العلماء المتأخرين في ذلك ابن الملقن ، فالملقن هذا كان زوج أمه وليس أباه. ومنهم من نسب نسبةً خلاف ظاهر الأمر ، كخالد الحذاء ، كان يجالس الحذائين فنسب إليهم ، ومثل مقسم مولى ابن عباس ، هو مولى عبد الله بن الحارث لزم ابن عباس ، ف قيل له : مولى ابن عباس.

و. أوطان الرواة :

ونظروا إليها من حيث انتساب الرواة إليها ، أو من حيث تأثرهم بالانتقال بينها ، فقد انتسب كثير من الرواة إلى بلدانهم الأصلية ، أو إلى بلدان نزلوا فيها ، كما أن من كان في قرية له الانتساب إليها ، أو إلى مدينتها.

ومن فوائد هذا العلم :

معرفة شيخ الراوي فضلاً عن تعيين شخص الراوي نفسه ، وقد يتعين المهمل ويظهر الراوي المدلس بناءً على ذلك ، ومعرفة ذلك تجعلنا أيضاً نعرف الكتب التي ترجمت لهم ، وإن كان يُظن أنها لم تترجم لهم مثلاً كـ (تاريخ بغداد) فقد يحتوي على ترجمة راوٍ ليس هو بغدادياً ، ولكن إذا عرفنا أنه انتقل إلى بغداد فترة من الزمن ، عرفنا أنه من المحتمل جداً أن يكون الخطيب البغدادي قد ترجم له في هذا الكتاب.

ومن المهمات معرفة ما وقع من ضعف في حديث الراوي بسبب المكان ، مثل معمر بن راشد الصنعاني الحافظ ، قال يعقوب بن شيبة : سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب ؛ لأن كتبه لم تكن معه.

ز. الموالي :

بيان الموالي ، فقد ينسب الرجل إلى قبيلة أو إلى شخص وهو منهم صلباً - يعني : من أنفسهم - وربما ينسب إليهم وليس منهم ؛ لكونه مولى لهم ؛ لأنهم أعتقوه أو كانوا سبباً إسلامه ، أو غير ذلك ، لذلك لزم معرفة الموالي ، فمن ذلك أبو البختري الطائي مولى الطيئ ، كان سيدهم الطيئ ، فأعتقهم ، فنسب إليهم ، ومن ذلك محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي الإمام ، مولى الجعفيين ، أسلم جده الأعلى على يد بعض الجعفيين ، فنُسب إليهم ، ولذلك تجد كثيراً أن كتب التاريخ تبين ذلك عندما تترجم للراوي ، فتقول : القرشي من أنفسهم مثلاً ، أو تقول : القرشي ولأء ، يعني : من الموالي.

العلوم التي تميز أسماء الرواة

ثانيًا: علوم تميز أسماء الرواة:

هي علوم تزيل إشكال التشابه بين اسم الراوي أو كنيته أو نسبه مع غيره، أو أي وجه من الاستشكال.

وأهم هذه العلوم:

المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه يتركب من النوع السابقين - يعني: يتركب من المتفق والمفترق، ومن المؤتلف والمختلف - والمتشابه المقلوب عكس سابقه.

ونسوق بيانها من (شرح النخبة) للحافظ ابن حجر لما فيه من تلخيص وربط لها بعضها ببعض، مع تعليقنا عليه؛ لإيضاح ما يحتاج إلى إيضاح.

قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة، فهو النوع الذي يقال له: المتفق والمفترق.

وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصاً واحداً، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً وهو بهذا الاسم، يقول الحافظ ابن حجر: وقد لخصته وزد عليه شيئاً كثيراً، وهذا عكس النوع المسمى بالمهملة، وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان واحداً، والمهملة كما روى البخاري عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب، فإنه

إما أحمد بن صالح عن ابن وهب، أو أحمد بن عيسى، فإن امتاز أحدهما باختصاصه بالشيخ عن الآخر، تبين المبهم، أو ننظر القرائن، هذا هو المهمل الذي يخشى منه أن يظن الاثنان واحداً؛ لأن البخاري قال عن أحمد غير منسوب، ويروي أحمد عن ابن وهب، فتبين أنه اثنان وليس واحداً.

وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقاً سواء كانت مرجع الاختلاف النقط أم الشكل، فهو المؤلف والمختلف، ومعرفته من مهمات هذا الفن، حتى قال علي بن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده، وقد صنف فيه أبو أحمد العسكري، لكنه أضافه إلى كتاب "التصحيف" له ثم أفرد بالتأليف عبد الغني بن سعيد، فجمع فيه كتابين: كتاب في (مشتبه الأسماء) وكتاب في (مشتبه النسبة) وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتاباً حافلاً، ثم جمع الخطيب ذيلًا، ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا في كتابه (الإكمال) واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبينها، وكتاب (الإكمال) من أجمع ما جمع في ذلك، وهو عمدة كل محدث بعده، وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاتته، أو تجدد بعده في مجلد ضخمة، ثم ذيل عليه منصور بن سليم في مجلد لطيف، وكذلك أبو حامد بن الصابوني.

وجمع الذهبي في ذلك كتاباً مختصراً جداً واعتمد فيه على الضبط بالقلم وليس بالحروف، فكثرت فيه الغلط والتصحيف المبين لموضوع الكتاب.

يقول الحافظ ابن حجر: وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) وهو مجلد واحد، فضبطه بالحروف على الطريق المرضية، وزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله أو لم يقف عليه، والله الحمد على ذلك.

هذا، وإن اتفقت الأسماء خطأ ونطقاً واختلف الآباء نطقاً مع ائتلافهما خطأ كمحمد بن عقيل - بفتح العين - ومحمد بن عقيل - بضمها - الأول نيسابوري، والثاني سريابي، وهما مشهوران، وطبقتهما متقاربة. أو بالعكس، كأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطأ، وتتفق الآباء خطأ ونطقاً، كشريح بن النعمان، وسريح بن النعمان، الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة، وهو تابعي يروي عن علي < والثاني بالسين المهملة والجيم، وهو من شيوخ البخاري، فهو النوع الذي يقال له: المتشابه، يعني: اتفقت الأسماء خطأ ونطقاً، واختلف الآباء نطقاً مع ائتلافهما خطأ، أو العكس: بأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطأ، وتتفق الآباء خطأ ونطقاً، هذا يسمى المتشابه.

وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة، وقد صنف فيه الخطيب البغدادي كتاباً جليلاً سماه (تلخيص المتشابه) ثم ذيل عليه أيضاً بما فاتهُ أولاً، وهو كثير الفائدة، ويتركب منه ومما قبله أنواع؛ منها: أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلاً، إلا في حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما، وهو على قسمين: إما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابتة في الجهتين، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض.

فمن أمثلة الأول - وهو الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابتة في الجهتين - محمد بن سنان، بكسر المهملة، ونونين بينهما ألف، وهم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو، ثم القاف، شيخ البخاري، ومحمد بن سيار بفتح المهملة، وتشديد الياء التحتانية وبعد الألف راء، وهم أيضاً جماعة منهم اليماني شيخ عمر بن يونس.

ومنها: محمد بن حنين بضم المهملة ونونين؛ الأولى مفتوحة حنين، بينهما ياء تحتانية وهذا تابعي، يروي عن ابن عباس وغيره، ومحمد بن جبير بالجيم بعدها موحدة وآخره راء، وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور أيضاً، ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور، ومطرف بن واصل، بالطاء بدل العين، شيخ آخر يروي عنه أبو حذيفة النهدي، ومنه أيضاً أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد، وآخرون، وأحيد بن الحسين مثله، لكن بدل الميم ياء تحتانية، وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد البيكندي.

ومن ذلك أيضاً: حفص بن ميسرة، شيخ مشهور من طبقة مالك، وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي، الأول حفص بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة: حفص، والثاني بالجيم والعين المهملة، بعدها فاء ثم راء: جعفر.

ومن أمثلة الثاني - أي: أن يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض - : عبد الله بن زيد، وهم جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان، واسم جده عبد ربه، وراوي حديث الوضوء، واسم جده عاصم، وهما أنصاريان، وعبد الله بن يزيد بزيادة ياء في أول اسم الأب، والزاي مكسورة: يزيد، وهم أيضاً جماعة منهم في الصحابة الختمي يكنى أبا موسى، وحديثه في الصحيحين، والقارئ عبد الله بن يزيد له ذكر في حديث عائشة وذلك في البخاري في الشهادات، سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال - رحمه الله - : "لقد أذكرني كذا وكذا آية" الرجل هو عبد الله بن يزيد القارئ كما في (هدي الساري) وسَهَا مَنْ ضبطه بالياء المشددة كما وقع في بعض الكتب، وقد زعم بعضهم - الذي هو عبد الله بن يزيد القارئ - أنه الختمي، وفيه نظر.

ومنها: عبد الله بن يحيى وهم جماعة، وعبد الله بن نُجَبي، بضم النون وفتح الجيم، وتشديد الباء، تابعي معروف يروي عن علي < .

هذا كله في النوع الذي يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلاً. وهناك نوع آخر يحصل الاتفاق فيه في الخط والنطق، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير؛ إما في الاسمين جملةً أو نحو ذلك. كأن يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشته به.

مثال الأول - الذي فيه الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير في الاسمين جملةً - : الأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، وهو ظاهر، ومنه عبد الله بن يزيد، ويزيد بن عبد الله.

أما الثاني - الذي يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشته به - فمثاله : أيوب بن سيار، وأيوب بن يسار، الأول : مدني مشهور، ليس بالقوي، والآخر مجهول.

ثم قال الحافظ ابن حجر: ومن المهم في هذا الفن معرفة مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه، كأبي إسحاق واسمه إبراهيم بن إسحاق المدني، وهو أحد أتباع التابعين، وفائدة معرفته نفي الغلط عمن نسبته إلى أبيه، فقال: أخبرنا ابن إسحاق، فنسب إلى التصحيف، وأن الصواب: أخبرنا أبو إسحاق، أو بالعكس كإسحاق بن أبي إسحاق السبيعي. أو وافقت كنيته كنية زوجته، كأبي أيوب الأنصاري، وأم أيوب، صاحبان مشهوران، أو وافق اسم شيخه اسم أبيه، كالربيع بن أنس عن أنس، هكذا يأتي في الروايات، فيظن أنه يروي عن أبيه كما وقع في (الصحيح): عن عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، يعني عندما يقال: الربيع بن أنس عن أنس، بل أبوه بكري، وشيخه أنصاري، وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور، وليس الربيع المذكور من أولاده.

ومعرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب { وقد يقع أكثر من ذلك، وهو من فروع المسلسل.

وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً، كأبي اليمن الكندي، وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

أو يتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخه فصاعداً كعمران، عن عمران، عن عمران، الأول: يعرف بالقصير، والثاني: أبو رجاء العطاردي - يعني: عمران أبو رجاء العطاردي - والثالث: عمران بن حصين الصحابي، وكسليمان عن سليمان عن سليمان، الأول: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، والثاني: سليمان بن أحمد الواسطي، والثالث: ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل.

وقد يقع ذلك - أي: الاتفاق بين الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب - للراوي ولشيخه معاً، كأبي العلاء الهمذاني العطار، مشهور بالرواية عن أبي علي الأصبهاني الحداد، وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، فاتفق في ذلك واختلف في الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة. وصنف فيه أبو موسى المديني جزءاً حافلاً.

ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه، وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته: رفع اللبس عما يظن أن فيه تكراراً أو انقلاباً، فمن أمثله: البخاري روى عن مسلم، وروى عنه مسلم، فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب (الصحيح). وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد أيضاً، روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثاً بهذه الترجمة بعينها.

ومنها: يحيى بن أبي كثير روى عن هشام، وروى عنه هشام، فشيخه هشام بن عروة، وهو من أقرانه، والراوي عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي.

ومنها: ابن جريج، روى عن هشام، وروى عنه هشام، فالأعلى الذي روى ابن جريج عنه هو ابن عروة، والأدنى الذي روى عن ابن جريج هو هشام بن يوسف الصنعاني.

ومنها: الحكم بن عتيبة، يروي عن ابن أبي ليلى، ويروي عنه ابن أبي ليلى، فالأعلى شيخه هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، والأدنى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو تلميذ الحكم بن عتيبة، وأمثله كثيرة.

وغير ذلك من فنون اختصرناها؛ خوف الإطالة، تنظر في مصادرها وفي كتبها.

وهكذا نجد أئمة الحديث يعدون لكل شيء عدته الكاملة، فقد اتبعوا لتحديد شخص الراوي أصولاً علمية شاملة دقيقة غاية الدقة، ثم ترجموها في مؤلفات تفصيلية تشمل أسماء الرواة كلهم، مفصلة - على العلوم التي أشرنا إليها - لكي يصدر الحكم بناء على ذلك على الراوي جرحاً وتعديلاً، دقيقاً في مواقعه كما هو دقيق في صوابه. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى: يكتشف التصحيقات والتحريفات والأوهام التي تجعل راوٍ محل راوٍ؛ للاشتباه في الاسمين، أو الاشتباه في اسم أبيه، أو في نسبته، وهكذا، فيكتشف ذلك ويصوب بحيث تصبح الأسانيد على حقيقتها، ويحكم عليها - على حقيقتها - ثم بعد ذلك يتبين من ذلك، من الجرح والتعديل الذي يؤسس على كل ذلك، والتصحيح الذي يؤسس على كل ذلك، يترتب على ذلك الجرح والتعديل، ثم يترتب على الجرح أو التعديل درجة الإسناد، أو درجة الحديث عموماً.

وهكذا رأينا كم هي الدقة في تناول علوم الرجال من نواح مختلفة، والتفصيل الذي تبع ذلك، فقد رأينا أنهم قسموا علوم الرواة من حيث التاريخ، وعلوم الرواة من حيث الأسماء، وكل منهما يتفرع إلى فروع، وكل فرع له كتب خاصة به، وكثير من هذه الكتب ضخمة، أو يتناول أكثر من مجلد، وكم تتجلى الدقة في علوم الرواة من حيث الأسماء، وكيف يفرق بين ما هو مؤتلف وما هو مختلف، وبين ما هو متشابه في الاسم أو اسم الأب أو النسبة، ولكنه يعني أكثر من راوٍ، كم هي الدقة في ذلك، وفي التأليف فيه، مما يُظهر لنا بحق أن هذا من الإعجاز الإلهي الذي وفق الله ﷺ فيه المحدثين أو المؤلفين في هذه العلوم؛ كي تُحفظ سنة رسول الله ﷺ ليس بمتونها فقط، وإنما بمتونها وأسانيدها، بحيث لا يحدث خلط أو عدم دقة، أو ضبط في الأسانيد أو في أسماء الرواة.

وكثيراً ما يقال -زوراً وبُهتاناً-: إن المحدثين اهتموا بالأسانيد وكأنهم في هذا قد عملوا عملاً سهلاً، يعني: يريدون أن يقولوا: إن الاهتمام بالمتون عمل صعب والاهتمام بالأسانيد عمل سهل!! هذا من البُهتان الذي يقال، ولكننا عندما نتأمل في هذه العلوم -علوم الرواة من حيث التاريخ، ومن حيث الأسماء- يتبين لنا مدى المعاناة والدقة والضبط في التأليف في ذلك، ومن أجل ماذا؟ من أجل أن تؤدَّى سنة رسول الله ﷺ نقية كما صدر ذلك منه ﷺ.

فالعناية بالأسانيد تخدم المتون أولاً وأخيراً، لكنها كانت عملية شاقة ربما النظر في المتون أسهل من هذه العملية التي قام بها هؤلاء الرجال، الذين وهبوا حياتهم لخدمة سنة رسول الله ﷺ.

(الحلقة الأولى من الرواة: الصحابة {)

عناصر الدرس

٥١	العنصر الأول : تعريف الصحابي
٥٣	العنصر الثاني : طرق معرفة الصحبة
٥٤	العنصر الثالث : طبقات الصحابة
٥٦	العنصر الرابع : بيان مرتبة الصحابة، وأنهم عدول، وأدلة ذلك
٦٢	العنصر الخامس : أفضل الصحابة
٦٣	العنصر السادس : أكثر الصحابة رواية للحديث
٦٥	العنصر السابع : المصنفات المفردة في الصحابة

تعريف الصحابي

نتناول في هذا الدرس بداية مراحل الرواة أو حلقات الرواة حلقةً بعد حلقةٍ، وطبيعي أن أول حلقة من رواة الحديث هم صحابة رسول الله ﷺ ولهذا نتناولهم أولاً، ثم نتناول المراحل بعد ذلك من التابعين وأتباعهم -بعون الله تعالى وفضله. لقد كان أصحاب رسول الله ﷺ أول من شهدوا ورووا الأحاديث، وعنوا عنايةً كبرى بكل ما يتعلق بالرسول ﷺ من قول وعمل، وأمر ونهي، وحديث وخلق. قال ابن عبد البر: إن معرفة الصحابة علم جسيم لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلاف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة، ومن أرفع علم أهل الأثر؛ وذلك لأنه لا يمكن تمييز الحديث المرسل من المسند إلا بمعرفة الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم. وتعريف الصحابي هو بالنسبة لأهل اللغة قالوا: مشتق من الصحبة، ويطلق على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً.

أما بالنسبة للأحاديث وللرواية فقد قال الحافظ ابن حجر في تعريف الصحابي: أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فیدخل فیمن لقیه من طالت مجالسته، أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالس، ومن لم يره لعارض كالعمى.

ثم بين أنه يدخل في قوله مؤمناً به، كل مكلف من الجن والإنس، وأنه يخرج من التعريف من لقيه كافراً وإن أسلم بعد ذلك، وكذلك من لقيه مؤمناً بغيره كمن

لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة ، وكذلك من لقيه مؤمناً ، ثم ارتد ومات على الردة - والعياذ بالله تعالى .

ثم قال : وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ، وغيرهما ، ثم قال الحافظ : وأطلق جماعة أن من رأى النبي ﷺ فهو صحابي ، وهو محمول على مَنْ بلغ سن التمييز ، ومن لم يميز لا تصح نسبة الرؤية إليه ، نعم يصدق أن النبي ﷺ رآه فيكون صحابياً من حيث الحيثية ، ومن حيث الرواية يكون تابعياً ، وبذلك اختار ابن حجر عدم اشتراط البلوغ ، وإنما اشترط التمييز ، وأما الملائكة فإنهم لا يدخلون في هذا التعريف ؛ لأنهم غير مكلفين .

ويشمل الصحابي الأحرار والموالي - يعني : الذين هم عبيد - الذكور والإناث ؛ لأن المراد به الجنس - جنس الصحابي - ثم إن التعبير بالتعريف بالرؤية هو في الغالب ، وإلا فالضرير الذي حضر النبي ﷺ لكنه لم يستطع رؤيته كابن أم مكتوم وغيره ، معدود في الصحابة بلا تردد .

أما بعض الأصوليين فيطلقون اسم الصحابي على مَنْ طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبعية والأخذ عنه ، وهو مروي عن سعيد بن المسيب ، فقد كان يقول : الصحابة لا نعدهم إلا مَنْ أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين ، أو غزاً معه غزوة أو غزوتين . قال ابن الصلاح : لكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومَنْ شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ؛ لأنهم ليس فيهم هذه الشروط ، مما لا نعرف خلافاً في عده من الصحابة .

وإلى القول الأول ذهب الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم ؛ نظراً لشرف منزلة النبي ﷺ .

طرق معرفة الصحبة

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة :

- إما التواتر كصحبة العشرة المبشرين بالجنة : الخلفاء الأربعة ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وكبار الصحابة المعروفين .
- وإما بالشهرة والاستفاضة التي لم تبلغ حد التواتر ؛ كضمام بن ثعلبة ، وعكاشة بن محصن .
- وإما بقول صحابي معروف الصحبة ، أن فلاناً صحابي ، مثل حممة الدوسي ، شهد له أبو موسى الأشعري ، فقال : " إن والله ما سمعنا فيما سمعنا من نبيكم ﷺ وما بلغ علمنا إلا أن حممة شهيد " .
- وإما بأن يروى عن أحد التابعين : أن فلاناً له صحبة ، بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح .
- وإما أن يخبر عن نفسه أنه صحابي إذا كان معروف العدالة ، وثابت المعاصرة للنبي ﷺ .

قال السخاوي : وأما الشرط الثاني - وهو المعاصرة - فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه : ((أرايتكم ليلتكم هذه ، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض من هو اليوم عليها أحد)). رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر ، ورواه مسلم من حديث

جابر، أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر، ولفظه: ((سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بشهر أقسم بالله: ما على الأرض من نفس منقوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ)).

ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحداً ممن ادعى الصحبة بعد الغاية المذكورة - مائة وعشر سنوات - وقد ادعاه جماعة فكذبوا، وكان آخرهم رتن الهندي؛ لأن الظاهر كذبهم في دعواهم، وكان آخر الصحابة وفاةً على الإطلاق أبا الطفيل عامر بن واثلة الليثي، توفي سنة مائة وعشر سنين بمكة، وصدق رسول الله ﷺ.

طبقات الصحابة

وقد اختلف في طبقات الصحابة، فجعلها بعضهم خمس طبقات، وعليه عمل ابن سعد في كتابه (الطبقات الكبير) - الذي سنعرف به - وجعلها الحاكم أو عبد الله النيسابوري اثنتي عشرة طبقة، وزاد بعضهم أكثر من ذلك.

وهذه الطبقات هي:

أولاً: قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة.

ثانياً: أصحاب دار الندوة، والندوة معناها: الاجتماع، وهم الذين أسلموا بعد إسلام عمر، وذلك أن عمر بعد أن أسلم حمل النبي ﷺ ومَن معه من المسلمين إلى دار الندوة، فأسلم لذلك جماعة من أهل مكة قيل فيهم: أصحاب الندوة.

ثالثاً: مَن هاجر إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة.

رابعاً: الذين بايعوا النبي ﷺ عند العقبة الأولى، ومنهم أسعد بن ذرارة، وعقبة بن عامر، وعبادة بن الصامت.

خامساً: أهل العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار وكانوا سبعين من الأنصار ومعهم امرأتان، وقد أخذ عليهم الميثاق لرسول الله ﷺ عمه العباس، وكان على دين قومه، ومنهم: البراء بن معرور، وكعب بن مالك، وسعد بن عباد.

سادساً: المهاجرون الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ بقاء قبل أن يدخل المدينة ويبنى المسجد.

سابعاً: أهل بدر.

ثامناً: من هاجر بين بدر والحديبية.

تاسعاً: أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة بالحديبية.

عاشرًا: المهاجرون قبل فتح مكة وبعد الحديبية، ومنهم خالد بن الوليد.

حادي عشر: الذين أسلموا في فتح مكة.

ثاني عشر: صبيان وأطفال رؤوا رسول الله ﷺ يوم الفتح في حجة الوداع وغيرهما، يعني: من عقل وميز منهم، ومن لم يعقل.

أما عن عدد الصحابة { فلا يمكن إحصاؤهم ولا حصر أعدادهم؛ لأنهم كانوا متفرقين في القرى والبوادي، ومن عددهم من العلماء فإنه من باب التقريب، سأل رجل أبا زرعة الرازي فقال له: يا أبا زرعة، أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال هذا، قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ قبض رسول الله ﷺ عن مائة وأربعة عشر ألف من الصحابة، ممن روى عنه وسمع منه، قيل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه المعرفة.

وهذا تقريب ؛ لكونه لا تحديد فيه بهذا القدر.

ولكن التاريخ لم يهتم بتدوين أحوالهم ولم يسجل لنا من شئون حياتهم إلا من كان منهم حفظ شيئاً من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره، وهديه وسيرته.

قال العراقي : فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف ، وهذا مع كونهم يذكرون من توفي في حياته ﷺ في المغازي وغيرهم ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره.

بيان مرتبة الصحابة، وأنهم عدول، وأدلة ذلك

فهناك اتفاق أهل السنة على أنهم عدول كلهم مطلقاً ؛ كبيرهم وصغيرهم ، لابس الفتنة أم لا ، وجوباً لحسن الظن ، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ وفتحهم الأقاليم ، وتبليغهم عنه الكتاب والسنة ، وهدايتهم الناس ، ومواظبتهم على الصلاة ، والزكاة ، وأنواع القربات ، مع الشجاعة ، والبراعة ، والكرم ، والإيثار ، والأخلاق الحميدة التي لم يكن في أمة من الأمم المتقدمة ، وأنهم كانوا أعمقَ علماً ، وأبرَ قلوباً ، وأقل تكلفاً ، وحياتهم ناطقة على صدقهم وأمانتهم.

أعلن رسول الله ﷺ على رؤوس الأشهاد مراراً : ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)) ، وقال : ((إِنْ كَذَبَا عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبِ عَلَيَّ أَحَدٍ ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)). فلا يمكن أن يجترئ أحد من الصحابة بعد أن عرف جزاء الكذب على رسول الله ﷺ على وضع واختلاق ما لم يقل ، ولا يتصور أن يجازف أحد منه بالنور النبوي الذي خالط قلبه وروحَه ، فيطفئه بوضع حديث ، في سبيل دعم فكرة ، أو للانتصار لحزب ، أو لتقرب من شخص.

إن الواقع التاريخي ينفي عنهم كل افتراء في هذا الموضوع، وهم أسمى بكثير من أن يخوضوا في الكذب، بل كانوا أشدهم تحرياً في رواية الحديث، حتى كان حال بعضهم أنه إذا حدث ترتعد فرائصه، ويقشعر جلده، ويتغير لونه، وكان دأب بعضهم مستمراً أنه إذا جلس الحديث فأول ما يفتتح به الكلام، هو تحديث حديث: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ))، متذكراً لشأن أمره، كما روى الإمام أحمد في مسنده عن راوية الحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن طريق عاصم بن كليب، قال: حدثني أبي، قال: سمعت أبا هريرة يقول: "وكان يبتدئ حديثه بأن يقول: قال رسول الله ﷺ أبو القاسم الصادق المصدوق: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ))".

وقد وردت في مناقب الصحابة آيات كثيرة وأحاديث توجب لهم العدالة، وتجعلهم في ذروة الثقة والائتمان، فلقد زكاهم الله تعالى ورسوله، فقبلت الأمة ذلك بالإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقال أيضاً: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. فشهدت هذه الآيات على عدالتهم وثقتهم؛ لأنهم أول من خُوطبوا فيها، وقال النبي ﷺ: ((خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب))، المراد بقرن النبي ﷺ في هذا الحديث الصحابة - رضوان الله عليهم.

ونقل الإمام النووي إجماع الأمة على عدالتهم، وقال: كلهم عدول، ومتأولون في حروبهم، وغيرها، ولم يخرج شيء من ذلك أحداً منهم من العدالة؛ لأنهم مجتهدون، اختلفوا في مسائل محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون. وعن أبي زرعة الرازي قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به

حق ، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة ، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ؛ ليبتلوا الكتاب والسنة ، فالجرح بهم أولى وهم زنادقة ، ولذلك اتفق جميع أهل السنة على عدالتهم ، وأن كل فرد منهم أفضل مما بعدهم ولو كان فيما بينهم درجات ومراتب .

قال ابن الأنباري : وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم ، واستحالة المعصية منهم ، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف ، وقد صدرت من بعضهم ذنوب وهفوات كما نجد في كتب الحديث والتاريخ ، لكنهم تابوا منها توبةً نصوحاً ، اقرأ ترجمة معازر الأسلمي ، ونعمان بن عمرو الأنصاري ، ومغيرة بن شعبة ، وعمرو بن العاص ، ومعاوية { في (الطبقات الكبرى) لابن سعد ، لكن الله عصمهم من الكذب على النبي ﷺ .

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : فلا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ وإن كان ممن له ذنوب ، لكن هذا الباب مما عصمهم الله تعالى فيه .

وقال أنس بن مالك : " والله ما كنا نكذب ولا ندري ما الكذب ؟ ! " وقال البراء بن عازب : " ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال ، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ ، فيحدث الشاهد الغائب " ، قال أنس : " لا يتهم بعضنا بعضاً " ، يعني : كل واحد منهم يثق بالآخر في رواية الحديث ، ويعرف تماماً أنه لا يجترئ أحد منهم على الكذب في روايته ، ومع هذا نحن نجد في كتب الحديث أمثلة كثيرة يختلفون في بعض الأحيان فيما بينهم في مراد الحديث ومعناه ، وفي محمله ، ويعترض بعضهم على بعض ، كما روى أبو هريرة : " توضئوا مما غيرت النار " . اعترض عليه ابن عباس { وقال : " هل تتوضأ من

الماء الحار، هل نتوضأ من الحميم؟"، كان غرض ابن عباس، لعل أبا هريرة وهم في فهم مراد الحديث.

وكذلك: ((إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه))، يروي هذا الحديث عمر وابن عمر { لَمَّا سَمِعَتْ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ > استدركت عليهما، ولكن بأي ألفاظ؟! قالت: "رحم الله عمر وابن عمر، ما هما بكاذبين، ولا مكذبين، ولا متزيبين". ويكفي أن نقول: إن كل المراجعات التي حدثت بينهما، أو إنكار بعضهم على بعض في بعض الأحاديث، لم يثبت أن أحدهما نسب إلى رسول الله ﷺ حديثاً، ثم تبين أن الرسول ﷺ لم يقله، لكن كان العلة هو أن بعضهم كان ينكر ما لم يسمعه من رسول الله ﷺ وقد سمعه غيره، وكما يقول: المثبت مقدم على النافي.

فثبت يقيناً أن رسول الله ﷺ قال: ((إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه))، على الرغم من اعتراض السيدة عائشة > . وثبت يقيناً حديث: ((توضئوا مما غيرت النار))، واعتراض ابن عباس يدل على أنه لم يسمع الحديث من رسول الله ﷺ وكثير من الأحاديث لم يسمعها ابن عباس من رسول الله ﷺ لصغر سنه، خاصة أن هذا الحديث - كما قال العلماء - منسوخ، فعمل قبل وفاة رسول الله ﷺ بخلافه، وأنه كان يأكل مما مست النار ولا يتوضأ ﷺ وهذا هو الذي ثبت عند ابن عباس. وهكذا.

ومن يريد أن يعلم ذلك علم اليقين فليستعرض كتاب (الإجابة فيما استدركته السيدة عائشة على الصحابة) فقد ثبت يقيناً أن كل ما استدركته عليهم كان ثابتاً، ولكن هناك الاختلاف في المناسبة، أو الاختلاف في الفهم؛ أو لأن السيدة عائشة لم تحضر ما حضروا مع رسول الله ﷺ.

ولكن ماذا عن اتهام بعضهم بالكذب من البعض الآخر، أو من رسول الله ﷺ؟
اتفق علماء الأمة على أن الصحابي إذا قال عن صحابي: كذب، أو أن رسول
الله ﷺ عندما قال عن بعض الصحابة: كذب، كان كما قال: ((كذب أبو
السنابل))، كان المراد منه ليس معنى الكذب المعروف، وهو خلاف الحقيقة أو
خلاف الصدق، بل المراد منه الخطأ الاجتهادي، قال ابن حبان: أهل الحجاز
يطلقون "كذب" في موضع: خطأ.

وقد تناول بعض العلماء ذلك بشيء من التفصيل، فليرجع إليه في مظانه،
وخاصة عند ابن القيم - رحمه الله تعالى - في كتابه (أعلام الموقعين).

ولقد ذكر الخطيب البغدادي آيات وأحاديث في مناقب الصحابة، وقال: عدالة
الصحابة ثابتة معلومة بتعديد الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم،
فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله
تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وقوله تعالى - جل شأنه - :
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ تَبَعُواهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقوله تعالى: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الأنفال: ٦٤]
وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهِجْرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا
مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا
وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُقْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨، ٩] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] في
آيات كثيرة يطول ذكرها، وأحاديث شهيرة يكثُر تعدادها.

وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى
له إلى تعديل أحد من الخلق، على أنه لو لم يرد من الله ﷻ ومن رسوله ﷺ
فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد،

ونصرة الإسلام، وبذل الجهد والأموال، والمناصرة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، كل هذا يقطع بتعديلهم، والاعتقاد في نزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم. هذا مذهب كافة العلماء، ومن يُعتمد قوله.

قال إمام الحرمين: والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم، أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة عن عصره عليه السلام واندرست، ولما نقلت على سائر الأعصار.

قال أبو حاتم الرازي: فأما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهُم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ونصرته، وإقامة دينه، وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة، فحفظوا عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وشرع، وحكم وقضى، وأمر ونهى، وحضر، وأدب، ووعوه، وأتقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمر الله عز وجل ونهيه، ومراده بمعاينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب، وتأويله، وتلفههم، واستنباطهم عنه، فشرفهم الله عز وجل بما منَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفا عنه الشك والكذب، والغلط والريبة، والغمز، وسماهم عدول الأمة.

ونذب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسلوك لسبيلهم، والاعتداء بهم، فقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ٢١٥].

إنهم تفرقوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان والمغازي، والإمارة والقضاء والأحكام، فبث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو مر به ما وعاه وحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك لم يكن في عهدهم

لأهل الأهواء أن يظهروا آراءهم الفاسدة جهاراً ؛ لأن الناس إذا اختلفوا في أمر يرجعون إليهم ، فتتطفئ نار الفتنة.

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) عن قتادة : " لما مات أنس بن مالك ، قال مورك العجلي : ذهب اليوم نصف العلم ، قيل : كيف ذلك ؟ قال : كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا في الحديث ، قلنا : تعال إلى من سمعه من النبي ﷺ وهو آخر من مات بالبصرة . " وأقرب ما قيل في وفاته : سنة ثلاث وتسعين ، وقيل : سنة خمس وتسعين من الهجرة ، والتاريخ يشهد على أن النبي ﷺ كان أحب إليهم من آبائهم وأمهاتهم وأولادهم ، بل من أنفسهم .

إنهم دافعوا عنه ، وقتلوا دونه ، وفدوه بأنفسهم من أجل ذلك ، إنهم حافظوا على جميع ما يتعلق بالرسول ﷺ من قول وعمل ، وأمر ونهي ، وحديث وخلق ، بطريق التوارث ، والتعامل ، والحفظ ، والكتابة ، وإنهم تحملوا الشريعة الحنيفية ، ونقلوا إلى من بعدهم أقوال رسول الله ﷺ وتصرفاته ؛ دقيقتها وعظيمها ، في سفره وحضره ، وظعنه وإقامته ، وسائر أموره من نوم ويقظة ، وإشارة وتصرف ، وصمت ونطق ، إلى غير ذلك ، وأدوا هذه الأمانة إلى تلاميذهم .

أفضل الصحابة

وينبغي أن نتعرض لبيان أفضل الصحابة ؛ لأن بعض المسانيد قد رتبت الصحابة بناء على أفضليتهم ، وأفضلهم مطلقاً بإجماع أهل السنة أبو بكر الصديق < خليفة رسول الله ﷺ بل هو أفضل الناس بعد الأنبياء - عليهم الصلاة والتسليم - وقيل له : الصديق ؛ لمبادرته إلى تصديق رسول الله ﷺ قبل الناس كلهم ، ثم بعده عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان ، ثم علي بن أبي طالب { ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، ثم الستة الباقون من تمام العشرة المبشرين

بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية، ومنهم من لهم ميزة فضل على غيرهم وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار. واختلف في المراد بهم على أربعة أقوال؛ فقليل: هم أهل بيعة الرضوان، وهو قول الشعبي، وقيل: هم الذين صلوا إلى القبلتين، وقيل: هم أهل بدر، وقيل: هم الذين أسلموا قبل فتح مكة، وهو قول الحسن البصري.

أكثر الصحابة رواية للحديث

فقد جمع بقية بن مخلد - المتوفى سنة مائتين وثلاث وسبعين من الهجرة - في مسنده مرويَّات الصحابة، وذكر عدد مسانيدهم، وقد قال فيه ابن حزم: مسند بقي روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف، ورتب حديث كل صاحب على أبواب الفقه، فهو مسند ومصنف، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته، وضبطه، وإتقانه، واحتفاله في الحديث.

أقول: رزقنا الله هذا الكتاب أن يظهر إلى النور، وأن يُطبع، وأن يستفاد منه مما لا يوجد في المسانيد والمصنفات التي بين أيدينا، وقد اعتمد على هذا الكتاب في عدد الأحاديث ابن الجوزي في كتابه (تلقيح فهوم أهل الأثر) المطبوع بالهند، المكثرون منهم رواية، الذين زاد حديثهم على ألف، وهم سبعة:

- أبو هريرة < المتوفى سنة تسع وخمسين من الهجرة، وعدد أحاديثه خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثًا.

- وعائشة > أم المؤمنين المتوفى سنة سبع وخمسين، عدد أحاديثها ألفين ومائتين وعشرة أحاديث.

- وأنس بن مالك المتوفى سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، عدد أحاديثه ألفين ومائتين وست وثمانين حديثاً.
- وعبد الله بن عباس المتوفى سنة ثمان وستين من الهجرة، عدد أحاديثه ألف وستمائة وست وتسعين حديثاً.
- عبد الله بن عمر المتوفى سنة ثلاث وسبعين، عدد أحاديثه ألف وستمائة وثلاثون حديثاً.
- وجابر بن عبد الله المتوفى سنة ثمان وسبعين من الهجرة، وعدد أحاديثه ألف وخمسمائة وأربعون حديثاً.
- أبو سعيد الخدري المتوفى سنة أربع وسبعون من الهجرة، وعدد أحاديثه ألف ومائة وسبعون حديثاً.
- وقد أدرج ابن كثير فيهم ابن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ولكن عدد روايات ابن مسعود ثمانمائة وثمانية وأربعون حديثاً، وعدد أحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص سبعمائة حديث.
- والمكثرون في الفتوى منهم هم سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة. قال ابن حزم: يمكن أن يجمع من فتية كل واحد من هؤلاء مجلد ضخمة، وأكثر الصحابة كلهم على الإطلاق فتوى ابن عباس كما يقوله الإمام أحمد بن حنبل، حيث كان كبار الصحابة يحيلون عليه في الفتوى، وكيف وقد دعا له النبي ﷺ بقوله: ((اللهم علمه الكتاب))، وفي لفظ: ((اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل)).

المصنفات المفردة في الصحابة

أما المصنفات المفردة في الصحابة فهي كثيرة، وأشهرها:

- (معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان) في خمسة أجزاء للإمام الثقة صاحب التصانيف الكثيرة أبي الحسن علي بن عبد الله المديني، الذي ولد سنة مائة وإحدى وستين من الهجرة وتوفي سنة مائتين وأربع وثلاثين من الهجرة.
- (معرفة الصحابة) للحافظ أبي عبد الله بن منده، الأصبهاني الذي توفي سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين ويزيد على أربعين جزءاً، فلم يصلنا منه إلا القليل.
- (معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين من الهجرة، وقد وصفه ابن الأثير بأنه يكثر ذكر الأحاديث وعللها، ولا يطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله.
- (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي والمالكي، الذي توفي سنة أربعمائة وثلاث وستين من الهجرة، وقد سماه بهذا الاسم؛ ظناً منه أنه استوعب الأصحاب، ولكن فاته كثير منهم، وفيه خمسمائة وثلاثة آلاف ترجمة، أثنى النووي على فوائد هذا الكتاب ولكن قال: لولا ما شأنه من ذكر كثير مما شجر بين الصحابة، ومن حكايته عن الإخباريين، والغالب عليهم الإكثار والتخليط، وربما يكون فيه عيب آخر وهو أنه لم يرتب الصحابة ترتيباً دقيقاً على حروف (المعجم)، وقد ذكر قائمة مصادره التي استقى منها معلوماته في مقدمة كتابه، حيث ينقل عن موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمر الواقدي من كتابيه (التاريخ) و(الطبقات) وخليفة بن خياط، والزبير بن بكار، كما ينقل عن أبي معشر، وعلي بن محمد المدائني، ومصعب بن عبد الله، وذلك من كتاب (التاريخ) لابن أبي خيثمة.

وينقل عن البخاري من كتابه (التاريخ الكبير)، وعن أبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج من كتابه (التاريخ)، وعن الطبري من كتابه (ذيل المذيل)، وعن الدولابي من كتابه (كتاب المولد والوفاة)، وعن أبي محمد بن عبد الله بن محمد الجارود من كتاب (الآحاد) وهو في الصحابة أيضاً، وعن أبي جعفر العقيلي، وابن أبي حاتم الرازي، والأزرقي، والبغوي من كتبهم في الصحابة.

ولا يقتصر ابن عبد البر على ذكر من صحت صحبته ومجالسته؛ بل يذكر من لقي النبي ﷺ ولو مرة واحدة، ويؤكد في تراجمه على ذكر الأنساب والمشاهد التي شهدها الصحابي، وأحياناً يذكر للصحابي رواية عن النبي ﷺ وربما ذكر أيضاً بعض من روى عن الصحابي كما يذكر عدد الصحابة في الأمصار، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف (المعجم)، فلما انتهى منهم ذكر من اشتهر بكنيته سواء أعرف اسمه أو لم يعرف، ورتب الكنى على حروف المعجم أيضاً، وتناول النساء، ثم كنى النساء.

وقد طبع الكتاب في مجلدين بالهند، سنتي ألف وثلاثمائة وثمانية عشرة، وألف وثلاثمائة وتسع عشرة، ثم طبع على هامش كتاب (الإصابة) سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين في أربع مجلدات. ثم طبع طبعة ثالثة بتصحيح وتخريج الأستاذ عادل المرشد في الأردن، وهي طبعة جيدة ومخرجة أحاديثها، وخرجت هذه الطبعة تقريباً سنة ألفين واثنين، وذيل على (الاستيعاب) غير واحد، منهم ابن فتحون الأندلسي المتوفى سنة خمسمائة وسبع عشرة، وأبو الحجاج يوسف بن محمد بن مخلد المتوفى سنة خمسمائة وثمان وخمسين من الهجرة، وغيرهما، واختصره السيوطي وسماه (عين الإصابة في معرفة الصحابة).

(حلقات الرواة بعد الصحابة)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : بقية الكلام على ما أُلّف في الصحابة ٦٩
- العنصر الثاني : الحلقة الثانية من الرواة وهم التابعون ٧١
- العنصر الثالث : الحلقة الثالثة من الرواة، وهم أتباع التابعين ٧٩
- العنصر الرابع : الطبقة الرابعة من رواة الحديث ٨٢

بقية الكلام على ما ألف في الصحابة

فقد ابتدأنا باستعراض ما كتب في الصحابة { من مؤلفات.

ومن المؤلفات أيضاً: (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري، الذي توفي سنة ستمائة وثلاثين من الهجرة، هذا الكتاب من أهم المراجع في تراجم الصحابة، قد بذل المؤلف جهداً كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه، واشتمل الكتاب على سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً، ورتب الأسماء على حروف (المعجم) بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد فصار كتاباً عظيماً حافلاً، قال الحافظ ابن حجر: إلا أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بالصحابة، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم، وطبع هذا الكتاب سنة ألف ومائتين وست وثمانين من الهجرة في مصر.

ومن الكتب: (تجريد أسماء الصحابة) في جزأين للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، الذي ولد سنة ستمائة وثلاث وسبعين وتوفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين، وقد طبع بالهند سنة ألف وثلاثمائة وعشر من الهجرة.

(الإصابة في تمييز الصحابة) للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ثمانمائة وثلثين وخمسين، وجمع في كتابه ما كتبه السابقون، وأعاد النظر في مراجع تراجم الصحابة الأولى، فاستخرج منها أسماء صحابة فأتت على غيره، وبلغ عدد التراجم اثنا عشر ألفاً ومائتين وسبع وستين ترجمة، وقد رتب الكتاب على حروف الهجاء، وقسم كل حرف أربعة أقسام،

عني فيها بتميز من ثبت لقاءه للنبي ﷺ ممن لم يثبت، أو كان هناك شك في ثبوت صحبته، ونبه فيه على ما ذكر في الكتب السابقة على سبيل الوهم والغلط، وهذا زُبدة ما يخضه من هذا الفن اللبيب الماهر، وقد وقع فيه التنبيه على عجائب يستغرب وقوع مثلها، وقد طبع الكتاب سنة ألف وثمانمائة وثلاث وخمسين بالهند، ثم طبع في القاهرة مراراً في ثمانية أجزاء، وخصصت الستة الأولى منها للأسماء وفيها تسعة آلاف وأربعمائة وسبع وسبعون ترجمة، والمجلد السابع للكنى وفيه ألف ومائتان وثمان وستين كنية، والمجلد الثامن في تراجم النساء، وهي ألف وخمسمائة وثمان وعشرون ترجمة.

ومن الكتب: (الرياض المستطابة في جملة مَنْ روى في الصحيحين من الصحابة) للشيخ يحيى بن أبي بكر عامل اليمن الذي توفي سنة ثمانمائة وثلاث وتسعين، وقد رتب المؤلف هذا الكتاب على الحروف، وذكر ما روى له الشيخان في كتابيهما، ثم ما اتفق عليه ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، وذكر الصحابي مَنْ روى عنه من أصحاب الكتب الأربعة، وطبع الكتاب في ثلاث وتسعين صفحة بالهند، سنة ألف وثلثمائة وثلاث من الهجرة.

وأيضاً: (در السحابة في جملة مَنْ دخل مصر من الصحابة) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الذي ولد سنة ثمانمائة وتسع وأربعين، وتوفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة، وهو جزء صغير طُبِعَ في أول كتاب (حسن المحاضرة) بمصر سنة ألف وثلثمائة وسبع وعشرين.

ومن المؤلفات: كتاب (حياة الصحابة) للعلامة الداعية المحدث الشيخ محمد يوسف الكندهلوي بالهند، المتوفى سنة ألف وثلثمائة وثلاث وثمانين، تغمده الله برحمته، وهو كتاب بديع جداً في هذا الفن، قد جمع المؤلف في هذا الكتاب ما انتشر، وترفق

في كتب السير والتاريخ والطبقات، ويبدأ بأخبار الرسول الأعظم ﷺ ويشني بقصص الصحابة { ويعنى بجوانب تخص الدعوة والتربية، وتهتم الدعاة والمربين بصفة خاصة، جمع أخبارهم مرتبةً على الأبواب لا على الأسماء، والكتاب بهذا عدة هامة وسلاح للداعية لا يستغنى عنه، وقد طبع الكتاب في الهند في ثلاث مجلدات، ثم أعيدت طبعته بتحقيق الشيخ نيف عباس ومحمد علي دولة في دمشق سنة ألف وثلاثمائة وثمان وثمانين في أربعة مجلدات مع الفهارس.

بهذا نكون قد انتهينا من المرحلة الأولى من رواة الحديث وهم الصحابة { وما ألف فيهم.

الحلقة الثانية من الرواة وهم التابعون

الحلقة الثانية، وهي: التابعون الذين رووا الحديث عن الصحابة في غالب الأحيان.

ويبدأ تاريخ طبقتهم من السنوات الأولى للهجرة، ومنهم من ولد في عهد النبي ﷺ ولم يتشرف برؤيته، أو كان في العهد النبوي صغير السن، فغير مميز، فلم يحضر الصحبة ولم يقدر له أن ينال قبساً من مشكاة النبوة، أو ولد بعد وفاته ﷺ وقد توفي رسول الله ﷺ سنة إحدى عشرة من الهجرة، كل هؤلاء داخلون في طبقة التابعين.

ومعرفة التابعين هو أصل عظيم في معرفة المرسل والمتصل، ولذا قال الحاكم: إذا غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباعهم.

تعريف التابعي: فهو من لقي صحابياً مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على الإسلام، واللقاء ولو لحظة كافٍ في تصحيح التابعية عند الجمهور، واشترط الخطيب البغدادي في التابعي صحبة الصحابي أن يصحب الصحابي، ولم يكتف باللقاء، فلا يكفي عنده اللقاء فقط، وإنما اشترطها الخطيب في التابعي ولم يشترطها في الصحابي؛ لأن لنور النبوة قوة سريان في قلب المؤمن، فتظهر في جوارح من رآه الطاعة والاستقامة ببركته ﷺ وليس ذلك لغيره.

واشترط ابن حبان أن يكون التابعي لقي الصحابي وهو في سن من يحفظ، وما يجري من البحوث في الصحابة يجري هنا. والمذهب الأول هو الصحيح وإليه الإشارة في الحديث: ((طوبى لمن رآني وآمن بي، ثم طوبى لمن رأى من رآني))، قد أخرجه الطبراني والحاكم عن عبد الله بن بسر وله طرق أخرى، فمجرد الرؤية كافٍ لو لم تكن معه رواية، فمثل الأعمش وجريير بن أبي حازم وخلف بن خليفة من التابعين، وليس لأحدهم رواية عن الصحابة.

فضل التابعين:

طبقة التابعين تلي طبقة الصحابة في الفضل، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [التوبة: ١٠٠] إشارة إلى التابعين، وقد نالوا فضل رضا الله ﷻ وفضل رضوانهم عنه ﷻ وقوله ﷺ: ((خير القرون قرني ثم الذين يلونهم)) وقوله: ((طوبى لمن رأى من رآني)). فالرسول ﷺ جعل خير القرون قرنه، وهم الصحابة، ثم الذين يلونهم خير القرون على من بعدهم وهم التابعون، ثم الذين يلونهم تابعو التابعين.

وقوله: ((طوبى لمن رأى من رآني)) إشارة إلى التابعين، وهم في العدالة بعد الصحابة، والخيرية فيهم محمولة على الغالب ليس كالصحابة على جميعهم،

وإنما هنا على الغالب منهم، ويكاد ينعدم فيهم الكذاب، وإن وجد فيهم من يغلط وله أوهام، قال السخاوي في باب الحديث المرسل: إن احتمال الضعف بالواسطة حيث كان تابعياً لا سيما بالكذب بعيد جداً، فإنه عليه السلام أثنى على عصر التابعين وشهد لهم بعض الصحابة بالخيرية، ثم القرنين - كما تقدم - : قرن الصحابة وقرن التابعين، حيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة؛ لأنه قال عليه السلام: ((فالقرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)).

غير خاف أن المراد بالقرون هنا هي الأجيال - أجيال الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين - وإن تفاوتت منازلهم بالفضل، وقال في موضع آخر: ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في عهد الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور، والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً، ولهم غلط.

وبالجملة: فخير الناس بعد الصحابة من شافه الصحابة، وحفظ عنهم الدين والسنن، أو لقيهم، قد أثنى الله تعالى على التابعين بإحسان أنهم اتبعوا أصحاب رسول الله عليه السلام في الأخلاق والأعمال، وتلقوا عنهم جميع المرويات، وكتبوا ما وصل إليهم من الأخبار والشئون، وبذلوا فيه جهودهم، وسافروا لأجله، وطارقوا الأبواب كل من روى حديث رسول الله عليه السلام ولو كان شاباً أو هرمًا أو كهلاً أو امرأة، وبحثوا عن ذلك بحثاً طويلاً، وحافظوا على الحديث والسنة بالثبوت والإتقان.

إن علماء التابعين يعدون بالملئات جابوا البلاد، وقطعوا المسافات الطويلة الشاقة، وطووا الصحاري والمفاوز، وشدوا الرحال إلى أصحاب النبي عليه السلام وتلقوا عنهم

العلم، يقول مكحول الدمشقي - وهو من كبار التابعين عن رحلته العلمية - :
كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبها علم
إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا
حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلا حويت
عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها، وهو شامي، يعني: حتى استقر في
بلده، فغربلها، يعني: استقصى ما فيها.

كان في عهد التابعين شغف كبير بعلم الحديث وطلبه، ربما يكون في البلد الواحد
ألف من الطالبين لعلم الحديث، قال محمد بن سيرين - وهو تابعي جليل - :
قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث، هذا في بلد واحد، وكان في
التابعين من روى عنه بعض الصحابة كرواية العبادلة الأربعة، وغيرهم من
الصحابة عن كعب بن الأحبار، وقد سبق أن ذكرنا ذلك.

عدد التابعين :

التابعون كثيرون لا يحصون؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار
المختلفة، وكل من التقى بواحد منهم فهو تابعي، ويمكن حصرهم في عدد
تقريبى من نظر لما في كتب الرجال وإن كان قليل الجدوى. ذكر المحدث الحاكم
النيسابوري في (معرفه علوم الحديث) في النوع التاسع والأربعين تحت عنوان:
"معرفه الأئمة الثقات المشهورين في التابعين وأتباعهم" ممن يجمع حديثهم للحفظ
والذاكرة، ويتبركوا بهم، ويذكرونهم في الشرق والغرب، ذكر أسماء جميع
ثقات التابعين وأتباعهم، الذين كانوا منتشرين في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

وأشهر الرواة من التابعين بالمدينة المنورة: الفقهاء السبعة، وهم: سعيد بن
المسيب المتوفى سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، وعروة بن الزبير المتوفى سنة أربع

وتسعين من الهجرة، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المتوفى سنة أربع وتسعين من الهجرة، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المتوفى سنة ثمان وتسعين من الهجرة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المتوفى سنة مائة وسبع من الهجرة، وخارجة بن زيد بن ثابت المتوفى سنة تسع وتسعين من الهجرة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف المتوفى سنة أربع وتسعين من الهجرة وقيل: سالم بن عبد الله بن عمر المتوفى سنة مائة وست من الهجرة، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المتوفى سنة أربع وتسعين من الهجرة.

ومن أعلام التابعين بالمدينة أيضاً نافع مولى ابن عمر المتوفى سنة مائة وسبع عشرة من الهجرة، ومحمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة مائة وأربع وعشرين، وأبو الزناد المتوفى سنة مائة وثلاثين من الهجرة.

ومن أشهر التابعين بمكة: عكرمة مولى ابن عباس، الذي توفي سنة مائة وخمس من الهجرة، وعطاء بن أبي رباح، المتوفى سنة مائة وخمس عشرة من الهجرة، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، الذي توفي سنة مائة وثمان وعشرين من الهجرة.

ومن أشهر التابعين بالكوفة: عامر بن شراحيل الشعبي، الذي توفي سنة مائة وأربع من الهجرة، وإبراهيم النخعي، الذي توفي سنة ست وتسعين من الهجرة، وعلقمة بن عبد الله النخعي، الذي توفي سنة اثنتين وستين من الهجرة، ومسروق بن الأجدع الهمداني، الذي توفي سنة ستمائة وثلثين من الهجرة.

ومن أشهرهم بالبصرة: الحسن بن أبي الحسن البصري المتوفى سنة مائة وعشرة من الهجرة، ومحمد بن سيرين المتوفى سنة مائة وعشر من الهجرة، وقَتادة بن دعامة السدوسي المتوفى سنة مائة وسبع عشرة من الهجرة.

ومن أشهرهم بالشام: الخليفة الراشد خامس الخلفاء الراشدين، عمر بن عبد العزيز < المتوفى سنة مائة وواحد من الهجرة، ومكحول المتوفى سنة مائة وثمان عشرة من الهجرة، وقبيصة بن ذؤيب المتوفى سنة ست وثمانين من الهجرة، وكعب الأحبار المتوفى سنة ثنتين وثلاثين من الهجرة.

ومن أشهرهم بمصر: أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني المتوفى سنة تسعين من الهجرة، ويزيد بن أبي حبيب المتوفى سنة مائة وثمان وعشرين من الهجرة. ومن أشهرهم باليمن: طاوس بن كيسان اليماني الحميري المتوفى سنة مائة وست من الهجرة، ووهب بن منبه المتوفى سنة مائة وعشر من الهجرة. وقد تكفلت كتب الرجال بتراجمهم، وبيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم.

طبقات التابعين :

جعل الإمام مسلم طبقاتهم ثلاثاً، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري خمس عشرة طبقة :

الأولى : مَنْ أدرك كلَّ العشرة المبشرين بالجنة، وروى عنهم جميعاً بالسمع - يعني : سمع منهم الأحاديث - مثل : قيس بن أبي حازم، وعن الحاكم من هذه الطبقة سعيد بن المسيب، وهو خطأ، فإن سعيد بن المسيب ولد في خلافة عمر، فلا يصح له سماع من أبي بكر، والحاكم نفسه معترف بذلك، حيث قال : أدرك عمر فَمَنْ بعده من العشرة، أما وفاة أبي بكر كانت قبل ذلك، ولم يفصل الحاكم الطبقات كلها، نعم أشعر تصرفه بأن كل مَنْ رقي من تقدم كان في الطبقة الأولى، ثم هكذا إلى آخره. وآخر الطبقات من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن

يزيد من أهل المدينة ، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر ، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام ، ومن لقي أبا الطفيل بمكة مثل : سليمان بن نافع ، وخلف بن خليفة.

ويمكن تقسيم التابعين إلى ثلاث طبقات شاعت في كتب القوم ، وهي :

- طبقة كبار التابعين : وهم الذين رووا عن كبار الصحابة.
 - طبقة متوسطة التابعين : وهم الذين أدركوا هؤلاء الأئمة وأمثالهم ، ورووا عن الصحابة والتابعين.
 - طبقة صغار التابعين : وهم الذين حدثوا عن صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم ، فأدركوهم في حال صغر سنهم وكبر سن الصحابة الذين كانوا صغاراً في عهد رسول الله ﷺ.
- وقد اتفق أكثر أئمة الإسلام على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة ، قال البلقيني : آخر التابعين موتاً هو خليفة بن أيوب سنة ثمانين ومائة ، وقيل : إنه مات في سنة إحدى وثمانين ومائة.

التابعون المخضرمون :

هم الذين أسلموا في حياة رسول الله ﷺ ولم يروه ، والخضرمة القطع كأنهم قطعوا عن نظرائهم من الصحابة ، وقد عد منهم مسلم نحواً من عشرين نفساً ، منهم : سويد بن غفلة الذي توفي سنة ثمانين من الهجرة ، وأبو عمرو الشيباني الذي توفي سنة مائة وعشر من الهجرة ، وعمرو بن ميمون الأودي الذي توفي سنة أربع وسبعين من الهجرة ، وأبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل الذي

توفي سنة خمس وتسعين من الهجرة، وقيل: سنة مائة من الهجرة عن أكثر من مائة وثلاثين سنة، وقد سرد العراقي في شرح (مقدمة ابن الصلاح) تكملة ما ذكره المسلم، وزاد عليه ممن لم يذكره مسلم نحو عشرين شخصاً، وللحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي المتوفى سنة ثمانمائة وإحدى وأربعين هجرة، رسالة سماه (تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم) وهي مطبوعة بحلب.

أفضل التابعين:

وأفضل التابعين أويس القرني، قال العراقي: إنه الصحيح بل الصواب؛ لما روى مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب < قال: ((سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن خير التابعين رجل يقال له: أويس))، وذهب أهل المدينة إلى أنه سعيد بن المسيب، وحكي عن أحمد وابن المديني ذلك، وذهب أهل البصرة إلى أنه الحسن البصري، ولما كان الحديث نصاً في أويس، فوجب المصير إليه، ويحمل قول علماء المدينة والبصرة على أن المراد بالأفضلية كثرة المزايا؛ لما اجتمع فيمن ذكره من العلم والفقه والحديث والحفظ، وانتفاع الناس به، وليس المراد أنه أكثر ثواباً؛ لأن المزية لا تقتضي الأفضلية كما يقولون، والله تعالى أعلم بالصواب.

ومن أفضل التابعين بعض التابعيات، وعلى رأسهم حفصة بنت سيرين التي توفيت سنة مائة من الهجرة، وعمرة بنت عبد الرحمن التي توفيت قبل مائة من الهجرة، وأم الدرداء الصغرى التي توفيت سنة إحدى وثمانية من الهجرة، وتسمى هجيمة، وكانت من العالمات الفاضلات.

ومن مصادر معرفة التابعين الكتب المصنفة على الطبقات، وكتب التراجم والرجال عامة، وأفردهم بالتأليف بعض العلماء أيضاً؛ منهم الإمام مسلم له كتاب (الطبقات) تناول فيه التابعين، وله مخطوط في مكتبة سراي الأحمد الثالث، ومنهم أبو حاتم الرازي المتوفى سنة ثلاث مائة وسبع وعشرين، وله (زهد الثمانية من التابعين) وله نسخة بالمكتبة الظاهرية، وقد طبع هذا الكتاب أخيراً.

الحلقة الثالثة من الرواة، وهم أتباع التابعين

وتابع التابعي كل مسلم رأى تابعياً، هذه الطبقة هم تلاميذ التابعين الكرام، إنهم حفظوا السنة وقضايا الصحابة والخلفاء الراشدين، ولقد شهد النبي ﷺ لهذه الطبقة بالخيرية، أيضاً بعض الصحابة والتابعين.

فعن عمران بن حصين < عن النبي ﷺ قال: ((خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم ينشأ قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويحلفون ولا يستحلفون، ويخونون ولا يؤتمنون، يفشو فيهم الكذب))، وهذا رواه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم، قال الحاكم: هذه صفة أتباع التابعين، إذ جعلهم النبي ﷺ خير الناس بعد الصحابة والتابعين المنتخبين، وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الأمصار، مثل: مالك بن أنس الأصبحي، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن حجاج العتكي، وابن جريج، ثم يعد أيضاً فيهم جماعة من تلاميذ هؤلاء الأئمة الذين ذكرناهم، مثل: يحيى بن سعيد القطان وقد أدرك أصحاب أنس، وعبد الله بن المبارك وقد أدرك جماعة من

التابعين، ومحمد بن حسن الشيباني ممن روى (الموطأ) عن مالك قد أدرك جماعة من التابعين.

قال ابن أبي حاتم الرازي: "ثم خلف التابعين تابعو التابعين، وهم خلف الأختار وأعلام الأمصار في دين الله ﷺ ونقل سنة رسول الله ﷺ وحفظه وإتقانه، والعلماء بالحلل والحرام، والفقهاء في أحكام الله ﷺ وفروضة، وأمره ونهيه، فكانوا على مراتب أربعة:

فمنهم: الثبت الحافظ الورع المتقن، الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ومنهم: العدل في نفسه الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

ومنهم: الصدوق الورع الثبت الذي يهتم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

ومنهم: الصدوق الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلل والحرام.

وخامس: قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته".

قال ابن أبي حاتم ذلك في (تقدمة الجرح والتعديل)، وهو كتاب جعله مقدمة لكتاب (الجرح والتعديل) وجعله لمعرفة الأئمة النقاد الذين نقدوا الرجال، ونقدوا الأحاديث.

وبالتأمل إلى هذه المراتب نجد أن المرتبة الأولى والثانية هم أهل الحديث الصحيح، فهم مثبتون في روايتهم، والمرتبة الأولى أكثر من ذلك وهم مثبتون، وهم نقاد أيضاً، يميزون الصحيح من غيره، هؤلاء وهؤلاء - أصحاب المرتبة الأولى وأصحاب المرتبة الثانية - هم أصحاب الحديث الصحيح - كما يقول - : فذلك العدل الذي يحتاج بحديثه، ويوثق في نفسه، يعني: الذي له العدالة التامة وله الضبط التام.

أما أصحاب المرتبة الثالثة وهم الصادقون الورعون، المثبتون، ولكنهم يهيمنون أحياناً، هؤلاء هو من عبر عن ضبطهم فيما بعد بأن خف ضبطه، وقد قبله الجهابذة والنقاد، فهذا يحتاج بحديثه، هؤلاء هم أصحاب مرتبة الحديث الحسن.

أما من يليهم وهم الذين قال فيهم ابن أبي حاتم: منهم الصدوق الورع، لكنه المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، يعني: فيهم عدالة، لكن فيهم غفلة، وفيهم وهم، وخطأ وغلط وسهو كثير، فهؤلاء هم مرتبة الحديث الضعيف، وهؤلاء يكتب من حديثهم في الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام، وهذا هو مذهب الجمهور من العلماء: أن الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل، وفي الترغيب والترهيب، لكن لا يعمل به في أحاديث الأحكام، كما يقول ابن أبي حاتم: لا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام.

أما المرتبة الخامسة: فقدوا العدالة والأمانة، واتصفوا بالكذب؛ لأنه إذا فقدت العدالة والأمانة في رجل فإنه يكذب، هؤلاء الذين عبر عنهم ابن أبي حاتم بقوله: وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلس بينهم، يعني: ليس منهم في الحقيقة، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال

وللمعرفة منهم الكذب، هذا قد فقد العدالة تماماً، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته، وهؤلاء هم أصحاب الحديث الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ. هذا، وقد قال السخاوي: وكان آخر من كان في أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين، يعني: بداية القرن الثالث الهجري.

الطبقة الرابعة من رواة الحديث

أما الطبقة الرابعة من رواة الحديث، وهي الطبقة التي تلي أتباع التابعين: فمنهم: ابن راهويه المتوفى سنة مائتين وتسع وثلاثين، ومسنده طبع جزء منه، والإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة مائتين وإحدى وأربعين، وعثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة مائتين وتسع وثلاثين، ومن كان وفاته من هؤلاء بعد العشرين والمائتين، فهو من أتباع أتباع التابعين، ومن تلاميذ أتباع التابعين. وأحمد بن حنبل < موجود مسنده، تلك الموسوعة في السنة الشريفة. وفي ذلك العصر دونت السنة الصحيحة، ورتبت على الأبواب، ومن هؤلاء أصحاب الكتب الستة: الإمام البخاري المتوفى سنة مائتين وست وخمسين من الهجرة، ومسلم المتوفى سنة مائتين وإحدى وستين، وقد أفرد الحديث الصحيح في كتابيهما، وهما مقدمان على الإطلاق على كل كتب السنة تقريباً، والحديث الذي يتفقان عليه يقال فيه: متفق عليه، وهو أعلى صحةً من الأحاديث الأخرى، ثم ما ينفرد به الإمام البخاري، ثم ما ينفرد به الإمام مسلم.

ومن أصحاب الكتب الستة أيضاً في هذا العهد: الترمذي المتوفى سنة مائتين وتسع وسبعين، وأبو داود المتوفى سنة مائتين وخمس وسبعين، وابن ماجه

المتوفى سنة مائتين وثلاث وسبعين، والنسائي المتوفى سنة ثلاثمائة وثلاث من الهجرة، وهو آخر الستة موتاً.

وهؤلاء - بعد البخاري ومسلم: الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي - هم أصحاب السنن الأربعة، وهؤلاء لم يوحّدوا كتبهم للصحيح، وإنما فيها هذا وذاك، وكان شرطهم غالباً هو العمل بالحديث الذي يعمل به بعض الفقهاء، وهذا واضح في كتاب الترمذي، وأبو داود وإن كان قد جمع بين الصحيح وغيره إلا أنه يبين فما سكت عنه فهو صالح، وما غير ذلك تكلم فيه وبين ضعفه، والنسائي أيضاً فيه الصحيح وغيره، ولكن الضعيف فيه قليل، وابن ماجه فيه الكثير من الضعيف، ولكن كلها يعمل به الفقهاء، مما يدل على أن هذه الأحاديث إذا كانت ضعيفة عند بعض العلماء، فهي صحيحة عند بعض الفقهاء، يأخذون بها.

ولم تغادر الكتب الستة من الحديث الصحيح سوى النذر اليسير، وذلك جرى العلماء الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من رواة الحديث، وهو رأس ثلاثمائة كما قرره الذهبي.

(بعض طبقات الرواة، وطريقة العلماء في صيغ كتب الرواة، ووضع التراجم)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الطبقة الخامسة من رواة الحديث ٨٧
- العنصر الثاني : تقسيم ابن حجر للرواة بصورة إجمالية ٨٨
- العنصر الثالث : طريقة العلماء في وضع كتب الرجال ٨٩
- العنصر الرابع : وضع التراجم ٩٣

الطبقة الخامسة من رواية الحديث

أما الطبقة الخامسة من رواية الحديث فتمثل طائفة كبيرة من المحدثين، كان لها في تدوين الحديث طريقة استقلالية على نمط الطبقة الرابعة، وهي الطبقة التي تلت أتباع أتباع التابعين. وفيها ابن راهويه، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة.

أما في هذه الطبقة ففيها: ابن خزيمة المتوفى سنة ثلاث مائة وإحدى وعشرين من الهجرة، وابن حبان البستي المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين، وابن السكن المتوفى سنة ثلاثمائة وثلاث وخمسين من الهجرة، وأبو عوانة الإسفراييني المتوفى سنة ثلاثمائة وست عشرة من الهجرة، وأبو جعفر الطحاوي المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين، والطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد المتوفى سنة ثلاثمائة وستين من الهجرة، والدارقطني المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس عشرة من الهجرة، والحافظ أبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى وسبعين من الهجرة، والحاكم صاحب (المستدرک) المتوفى سنة أربع مائة وخمس من الهجرة، وغيرهم. ونلاحظ أن هؤلاء المؤلفين جاءوا بعد أصحاب الكتب الستة التي استقرت عندهم أو في مؤلفاتهم أصول السنة، فكان هؤلاء إما أن يكونوا مختارين للأحاديث، وإما أن يكونوا مستخرجين أو مستدركين على الكتب السابقة، فنرى أن ابن خزيمة محض كتابه للصحيح، وكذلك ابن حبان البستي، وهو تلميذ ابن خزيمة، ونلاحظ أنه استفاد منه كثيراً. كذلك نلاحظ أن ابن السكن اختار في كتابه الصحيح.

أما أبو عوانة فاختار في الاستخراج على مسلم، وألف كتابه (المستخرج) الذي يعرف بـ(مسند أبي عوانة) وأبو جعفر الطحاوي إنما تناول مذهبه - مذهب

أبي حنيفة - ودافع عنها في كتابه ، كما تناول أيضاً مشكل الحديث ، وهو لبيان ما قد يكون قد أشكل في الأحاديث الصحيحة ، ورفع هذا الإشكال ، والطبراني صاحب (المعاجم الثلاثة) والدارقطني له (السنن) وهي تتناول الأحاديث التي فيها خلاف ، ويبين فيها خلاف من الناحية الفقهية ، ويبين فيها ما هو صحيح من غيره.

والحافظ أبو بكر الإسماعيلي استخرج على البخاري ، والحاكم صاحب (المستدرک) استدرك كما هو معلوم على الصحيحين ، فكل هذه المؤلفات إنما هي مختارات من كتب السابقين ، ومعظم هذه المؤلفات إنما هي في الصحيح ، وهكذا يمتد عصر الرواية إلى نهاية القرن الرابع. وبعد هذه الطبقة أصبح عمل العلماء قاصراً على الجمع والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين.

تقسيم ابن حجر للرواية بصورة إجمالية

وعلى هذا فطبقات رجال الحديث من عهد الصحابة إلى انتهاء عصر الرواية ، قد قسمها الحافظ ابن حجر العسقلاني بحسب تقارب رجالها في الإسناد ، أو تشابههم في الشيوخ ، أو المعاصرة ، إلى ثنتي عشرة طبقة ممن له رواية في الكتب الستة ؛ لأنه بين ذلك في (تقريب التهذيب) الذي هو خاص بالكتب الستة :

- **الطبقة الأولى:** الصحابة على اختلاف مراتبهم.
- **الثانية:** طبقة كبار التابعين كابن المسيب.
- **والثالثة:** الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.
- **الرابعة:** طبقة أخرى تلي الوسطى ، جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهرى وقتادة.
- **الخامسة:** الطبقة الصغرى من التابعين الذين لم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة ، كالأعمش ، يعني : طبقات التابعين عن ابن حجر هي أربع طبقات.

- **السادسة:** طبقة عاصروا مع الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

- **السابعة:** طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

- **الثامنة:** فهي الطبقة الوسطى منهم -يعني: من أتباع التابعين- كابن عليّة إسماعيل بن إبراهيم، وابن عينة -سفيان بن عينة.

- **التاسعة:** فهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

- **العاشر:** كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

- **الحادية عشرة:** الطبقة الوسطى من ذلك -يعني: من تبع الأتباع- كالذهلي والبخاري.

- **الثانية عشرة - وهي الأخيرة -:** فهي صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي، وألحق بهذه الطبقة باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي. وسنعود إلى هذه الطبقات عندما ندرس طبقات الرواة -إن شاء الله تعالى- ونبين الإطارات الزمنية لهذه الطبقات.

طريقة العلماء في وضع كتب الرجال

كيف وضع العلماء في مؤلفاتهم تراجم الرواة؟ وما الذي عنوه فيها؟

أما ترتيب التراجم فهو معروف، وأجودها طريقة (تهذيب الكمال) وفروعه ونعني بفروعه: الكتب التي هذبت كـ(تهذيب التهذيب) لابن حجر، أو قربته كـ(تقريب التهذيب) أو لخصته كـ(خلاصة الخرجي) وغيره.

والترتيب في هذه الكتب -كتب الرواة- على ترتيب حروف الهجاء، باعتبار اسم الراوي بجميع حروفه، وكذا باعتبار اسم أبيه وجده فصاعداً، مثاله: إبراهيم بن

محمد بن عبد الله بن جحش ، وبعده إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبيد الله ، فلما كان الاسم الثاني يتفق مع الأول في إبراهيم وفي ابن محمد وفي ابن عبد الله ، ولكن في الاسم الرابع جحش في الأول وعبيد الله ، والجيم مقدمة على العين ، ولذلك قدم إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش على إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبيد الله.

وكذلك يرتب باعتبار النسب ، مثاله : إبراهيم بن ميمون الصنعاني ، وإبراهيم بن ميمون الكوفي ، وإبراهيم بن ميمون النحاس ، فنسب الأول يبدأ بحرف الصاد ، ونسب الثاني بحرف الكاف بعد حذف الألف واللام التي لا يكون لها اعتبار في الترتيب ، والنون في الاسم الثالث ، إبراهيم بن ميمون النحاس ، يبدأ بحرف النون ، طبعاً الصاد مقدمة على الكاف ، والكاف مقدمة على النون ، ولذلك رتبهم على هذا النحو : إبراهيم بن ميمون الصنعاني ، ثم إبراهيم بن ميمون الكوفي ، ثم إبراهيم بن ميمون النحاس ، والترتيب مفيد جداً في كتب الرواة ، فإنه يسهل الكشف على الراوي ، ولكن ثمّ فائدة أعظم منها ، وهي التنبيه على ما قد يقع من سقط ، أو زيادة ، أو تصحيف ، أو تحريف.

مثال السقط : ما وقع في (التقريب) المطبوع بداهلي سنة ألف وثلاثمائة وعشرين ، ذكر في المحدثين تراجم من اسمه محمد بن إبراهيم ، ثم ذكر بعدها محمد بن كعب ، ثم محمد بن أحمد ، يعني : الترتيب هنا في اسم الأب غير موجود ؛ لأن الأب في الأول إبراهيم يبدأ بحرف الألف ، ولكنه في الثاني يبدأ بحرف الكاف ، ولكنه في الثالث يبدأ بحرف الألف ، مرة أخرى مع الحاء ، فهذا شيء مخالف للترتيب الطبيعي ، فكيف يكون كعب بين إبراهيم وأحمد ، والد الأول إبراهيم ، ووالد الثالث أحمد؟ والصواب كما في (تهذيب التهذيب) وغيره : محمد بن أبي بن كعب ، الذي هو ذكر محمد بن كعب الأنصاري ، وهذا خطأ ، ولكن الصواب

محمد بن أبي بن كعب، سقطت كلمة ابن أبي، وهذا جعل الترتيب فيه خلل، ولكنه على الصحيح ليس فيه خلل، فهو بدأ بإبراهيم، ثم بأبي، ثم بأحمد، وهذا ترتيب طبيعي: الألف مع الباء، مع الراء، والألف مع الباء مع الياء، والألف مع الحاء.

ولولا أننا نعتاد على الترتيب الطبيعي لحروف الهجاء أو حروف (المعجم)، ما كنا قد أدركنا هذا الخطأ.

ومثال الزيادة: ما وقع في (الميزان) المطبوع بمصر، ذكر في آخر تراجم البكرين بكر بن يونس، ثم بكر بن الأعنق، فهنا الترتيب غير طبيعي؛ لأن ابن الأعنق يبدأ أبوه بحرف الألف، بينما بكر بن يونس يبدأ أبوه بحرف الياء، كان الأولى إذا كان الترتيب صحيحاً أن يكون الأعنق قبل يونس، لكن هذا فيه خطأ، والصواب بكر الأعنق كما في (لسان الميزان) وكما سنرى أن الأفراد تكون بعد من لهم الاسم واسم أبيهم، فهذه تؤخر، فبعد أن انتهى من الحروف -وهي الياء- يبدأ بالأسماء التي ليس لها آباء، فالأعنق هذه لقب فذكرها، ولكن ذكر ابناً، مما جعل هذا اللبس، ومن عادتهم -كما قلنا-: أن مَنْ عُرف باسمه ولقبه فقط أن يذكره آخر الأسماء الموافقة لاسمه بعد أن ينتهوا من حرف الياء.

وفي (الميزان) بعد بكر هذا: بكر بن بشر، والصواب بُكير بن بشر كما في (اللسان) ولو كان الصواب بكر بن بشر لكان قبل ذلك، يعني: بعد حرف الألف، إذا كان هناك حرف الألف في اسم الأب ويتوافق مع بكر، فإن هذا كان في حرف الألف وليس بعد بكر الأعنق.

وأما التصحيف: فأمثله في (الميزان) كثيرة، فمنها ذكر إبراهيم بن حميد، ثم إبراهيم بن أبي حنيفة، ثم إبراهيم بن حبان، طبعاً إذا كانت هي على الصواب

ابن حبان، كان ينبغي أن تقدم على ابن حميد وابن أبي حنيفة، حرف الحاء مع النون، لكن الصواب هو ابن حيان، فالترتيب صحيح ولكن هناك تصحيف، بدأ الاسم به بهذا التصحيف، لأنه وضع في غير موضعه.

وذكر إبراهيم بن خيثم وبعده إبراهيم بن خضر، وخيثم تصحيف، وهذا هو الذي جعل الترتيب غير طبيعي، فخيثم الحاء مع الياء، كان ينبغي أن تؤخر عن الخضر فالخضر بالحاء مع الضاد، لكن الصواب خُثيم كما في (اللسان) بل ليس في الأسماء خيثم، وإنما فيها خُثيم وخيثمة، وعلى ذلك فالترتيب يكون صحيحاً، فالحاء مع الثاء خُثيم، ينبغي أن تقدم الحاء مع الضاد في الخضر.

وذكر أصبغ بن محمد وبعده أصبغ بن نباتة، والترتيب في هذا يكون فيه خلل؛ لأن الباء مع النون مقدمة على الميم، وهي محمد أصبغ بن محمد، لكن الترتيب صحيح ولكن فيه تصحيف في كلمة نباتة، الصواب: نباتة، وعلى ذلك تكون الميم في محمد مقدمة على النون في نباتة، وهذا هو ما كشفه (اللسان) - (لسان الميزان) - لابن حجر.

وذكر الحارث بن شريح وبعده الحارث بن سعيد، والترتيب بهذا فيه خلل؛ لأن سعيد حرف السين في أوله، كان ينبغي أن يتقدم على حرف الشين، ولكن الترتيب صحيح، والتصحيف هو الذي جعل هذا الخلل، فشريح تصحيف، والصواب سري: الحارث بن سري، فحرف السين مع الراء ينبغي أن تقدم كما هو الحال على السين مع العين في الحارث بن سعيد، وهذا الصواب، وهو ما في (اللسان).

والتحريف في (الميزان) كثير أيضاً؛ فمنه: أن فيه أسامة بن يزيد بن أسلم، وبعده أسامة بن يزيد الليثي، ثم أسامة بن سعد، ويزيد في الأولين في أسامة بن يزيد بن أسلم، وفي أسامة بن يزيد الليثي تحريف والصواب زيد: أسامة بن زيد بن

أسلم، وأسامة بن زيد الليثي، ثم يكون بعده حرف السين مع العين صحيح، وهو أسامة بن سعد، فالترتيب صحيح ولكن التحريف في زيد وجعلها يزيد، هو الذي جعل هذا الخلل، وفي إسماعيل بن مسلم وبعده إسماعيل بن سلمة، طبعاً مسلم وسلمة تقدم سلمة السين مع اللام على الميم مع السين، وسلمة تحريف، والصواب مسلمة، مسلمة تؤخر على مسلم كما هو الترتيب؛ لأنهما يتوافقان في البداية في الميم والسين واللام والميم، وتزيد مسلمة حرف التاء فتكون مؤخرة، إسماعيل بن مسلم وإسماعيل بن مسلمة، وهذا هو الذي في (اللسان).

فهذه الأغلاط الواقعة في (الميزان) المطبوع بمصر ينبه عليها ويلفت إليها ترتيب الأسماء في التراجم كما هو واضح، على أنه ربما أخل الذهبي في (الميزان) بالترتيب، ولكن (اللسان) يحول الترجمة المخالفة للترتيب إلى موضعها الصحيح، وربما أبقاها حيث وقعت في (الميزان) وقد يكون أراد ذلك وقد يكون هو خطأ، أو تبع صاحب (الميزان) في هذا الترتيب.

وضع التراجم

وضع التراجم في كتب الرواة:

طريقة مؤلفي كتب التراجم، هي أن يذكروا أولاً اسم الراوي، ونسبه: اسم أبيه وجده، وما شاء الله لهم من ذلك، ثم كنيته، ولقبه، ونسبته إلى قبيلته وبلدته وحرفته، ونحو ذلك مما يميزه عن غيره. فإنه كثيراً ما يشترك رجلان فأكثر في الاسم - كما ذكرنا ذلك عندما كنا نتعرف على الكتب التي تميز أسماء الرواة، واسم الأب، ونحو ذلك، فيخشى اشتباه الرواة بعضهم ببعض، وبذلك يختلط الموثقون مع غيرهم.

وذكر ابن أصيبع في (عيون الأنباء في طبقات الأطباء): أن النضر بن الحارث بن كلدة الثقفي الذي كان يؤذي النبي ﷺ هو ابن الحارث بن كلدة الثقفي، طبيب العرب، وتبعه الألوسي في (بلوغ الأرب) فقال: النضر بن الحارث الثقفي، وهذا خطأ، فإن الطبيب هو الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن قسي، وقسي هو ثقيف، والنضر هو ابن الحارث بن كلدة بن علقمة بن عبد مناف بن عبد الدار بن قسي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو قريش، وقيل: فهر هو قريش.

وذكر الأستاذ الفاضل محمد فريد وجدي في (كنز العلوم واللغة) وقد وصفه العلامة الزركلي في (الأعلام) بأنه من أنفس كتبه في ترجمة أبي بن كعب الصحابي المشهور، أنه ابن كعب الأحبار التابعي المشهور، وكذا ذكر في ترجمة كعب، وهذا خطأ، فإن أبا هو بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، وهو تيم الله بن ثعلبة بن عمرو بن خزرج، والخزرج وإخوتهم الأوس هم الأنصار، وكعب الأحبار هو بن ماته الحميري من آل ذي رعين، أو من ذي القلاع، ووقع في بعض كتب الخطيب البغدادي: قرأت على القاضي أبي العلاء الواسطي عن يوسف بن إبراهيم الجرجاني، قال: ثنا أبو نعيم بن عدي، فعمد بعض أفاضل العصر فكتب بدل أبو نعيم أبو أحمد، وكتب على الحاشية ما لفظه: أبو نعيم أصل وليس بشيء، وحاصله أن الصواب أبو أحمد لا أبو نعيم، وهذا خطأ، أوقعه فيه أنه يعرف أبا أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني مؤلف كتاب (الكامل) والذي توفي سنة ثلاثمائة وخمس وستين، ولا يعرف أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني الاسترأبادي الحافظ، المتوفى سنة ثلاثمائة وثلاث وعشرين.

ولكل من الحافظين ترجمة في (تذكرة الحفاظ) و(أنساب السمعاني) و(طبقات الشافعية) و(معجم البلدان) ولأبي نعيم ترجمة في (تاريخ الخطيب) وكذا ترجم الخطيب ليوسف بن إبراهيم المذكور، فقال: قدِمَ بغداد وحدث بها عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني، حدثنا عنه القاضي أبو العلاء الواسطي.

بعد أن يذكر أصحاب الكتب للراوي اسمه ونسبه وكنيته، وكذا وكذا، يذكرون مشايخه والرواة عنه، ولهذا فوائد كثيرة؛ منها:

- معرفة مقدار طلبه للعلم ونشره له، وهذه الفائدة قد لا تبدو عند كثير من مؤلفي كتب الرواة؛ لأنهم لا يذكرون على سبيل الإحصاء أو الاستقراء - لا التام ولا الناقص - شيوخ الراوي والرواة عنه، ولهذا لا يبدو هم كثير أم قليل.
- الفائدة الثانية: أنه كثيراً ما يقع في أسانيد كتب الحديث ونحوها ذكر الاسم مثلاً بدون ما يتميز به، كأن يقع محمد بن الصباح الدولابي، عن خالد، عن خالد، عن محمد، عن أنس، وطريق الكشف أن تنظر ترجمة الدولابي، تجد في شيوخه خالداً بن عبد الله الواسطي الطحان، ثم تنظر في ترجمة الطحان فتجد في شيوخه خالداً الحذاء، ثم تنظر في ترجمة الحذاء فتجد في شيوخه محمد بن سيرين، ثم تنظر ترجمة ابن سيرين تجد في شيوخه أنس بن مالك، وإن شئت فابدأ من فوق، فانظر ترجمة أنس بن مالك تجد في الرواة عنه محمد بن سيرين، وهكذا.

يقول الشيخ المعلمي: ومما وقع لنا في هذا أننا وجدنا في بعض الكتب التي تصحح وتُطبع في الدائرة - أي: دائرة المعارف العثمانية - سنداً فيه يحيى بن روح الحراني، قال: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة حراني من الحفاظ، كان مخلص بن يزيد يسأله، فذكر قصة، وقد كان بعض أفاضل العصر صحح ذلك

الكتاب، فكتب على قوله: سألت أبا عبد الرحمن (بن بكار بن أبي ميمونة) كأنه خشي أن يكون الصواب: سألت أبا عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة، على ما هو الغالب من صنيعهم: أن يذكروا اسم الرجل بعد كنيته، قال المعلمي: فأردنا أن نحقق ذلك، فلم نجد فيما بين أيدينا من الكتب ترجمةً لبكار بن أبي ميمونة، ولا ليحيى بن روح الحراني، ولا وجدنا في الكُنى أبا عبد الرحمن بن بكار، ولا أبا عبد الرحمن بكاراً، فرجعنا بعض مظان القصة، فإذا فيها أبو عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة، ولكن لم يقنعنا ذلك، ثم انتبهنا إلى ما في القصة أن مخرلاً بن يزيد كان يسأل هذا الرجل، فقلنا: عسى أن نجد له ذكراً في ترجمة مخرلاً، فلما نظرنا فيها وجدنا في الرواة عن مخرلاً: أحمد بن بكار، أي: أحمد بن بكار من شيوخ مخرلاً، فأسرعنا إلى ترجمته فإذا هو ضالتنا، وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن بكار بن أبي ميمونة، فسقطت أو لم تسقط كلمة أحمد، وأصبح في السند: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار، وهذا صحيح، فالرجل كنيته أبا عبد الرحمن، واسمه أحمد أبو عبد الرحمن أحمد بن بكار بن أبي ميمونة.

يقول محقق كتاب (علم رجال) المعلمي: هذا مثال عملي حسن على مقدار الجهد الذي يجب أن يبذله المحقق لإخراج النص وإتقان عمله فيه، بحيث يكون هو مقتنعاً فيما بين يديه واعياً له فاهماً لمقاصده، أما أن يمر على النص دون أن يعرفه هو، فكيف الحال بقرائه.

- ومن فائدة ذكر الرواة والشيوخ للراوي: دفع شبه التكرار، فقد يتوهم في المثال المذكور سابقاً وهو: عن خالد عن خالد، أن خالد الثاني مزيدة تكرر، وقد رأينا أنها ليست مزيدة. ومنها: التنبيه على السقط كأن يقع في المثال الماضي عن خالد مرة واحدة، فيكون قد سقط إما خالد الطحان أو خالد الحذاء، أيضاً ينبه على الزيادة كأن يقع فيه عن خالد ثلاث مرات، وهو في المثال خالد مرتين،

يعني: اثنان من الرواة كل منهما يسمى خالداً، وعلى التصحيف والتحريف كأن يقع فيه بدلاً من: عن خالد، يقع عن خاله.

وعلى التقديم والتأخير كأن يقع فيه: عن خالد الحذاء، عن خالد الطحان، والصواب عكسه، يعني: عن خالد الطحان، عن خالد الحذاء، كما في المثال.

- ومن الفوائد - فوائد ذكر الرواة أيضاً والشيوخ - : أن يعرف تاريخ ولادة صاحب الترجمة، وتاريخ وفاته تقريباً إذا لم يعرف تحقيقاً، مثاله: بكير بن عامر البجلي، لم يعلم تاريخ ولادته ولا تاريخ وفاته، ولكن روى عن قيس بن أبي حازم، وروى عنه وكيع بن الجراح، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ووفاة قيس سنة ثمان وتسعين، ومولد وكيع سنة مائة وثمان وعشرين، ومولد أبي نعيم سنة مائة وثلاثين، وهؤلاء كلهم كوفيون، وقد ذكر ابن الصلاح وغيره أن عادة أهل الكوفة ألا يسمع أحدهم الحديث إلا بعد بلوغه عشرين سنةً، فمقتضى هذا أن يكون عمر بكير يوم مات قيس فوق العشرين، فيكون مولد بكير سنة ثمان وسبعين أو قبلها، ويعلم أن سماع وكيع وأبي نعيم من بكير بعد أن بلغ عشرين سنة، فيكون بكير قد بقي حياً إلى سنة مائة وخمسين، فقد عاش فوق سبعين سنة. وهناك فوائد أخرى.

وبذلك يعلم حسن صنيع المزي في (تهذيب الكمال) فإنه يحاول أن يذكر في ترجمة الرجل أو الراوي جميع شيوخه، وجميع الرواة عنه، يعني: كما في كتب السنة، ولنعم ما صنع، وإن خالفه الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) فاختصر في الشيوخ ولم يأت بهم جميعاً.

ومن لم يهتد إلى الكشف عن الطريق السابق وقع في الخطأ.

بعد أن يذكر المؤلفون اسم الراوي ونسبه وكنيته وبلده، والرواة عنه، والشيوخ، يذكرون في الترجمة ما يتعلق بتعديل الرجل أو جرحه مفصلاً. ونلاحظ في هذا: أن كتب الرواة ليست في تاريخ الرواة فقط، وإنما هي في تاريخ الرواة، وفي الجرح والتعديل، وإن كنا قلنا: إن تاريخ الرواة شيء، وجرحهم وتعديلهم شيء آخر، هذا على الراجح، وعلى الصواب، لكن في كتب التاريخ كما سنتعرف في الجرح والتعديل، وعند البخاري كثيراً ما يذكرون تعديل الراوي أو جرحه بعد ذكر تاريخ الراوي، وبيان حاله من حيث الاسم، والنسب، واللقب، والكنية، والشيوخ، والتلاميذ، وغيرهم.

وفائدة ذكر التعديل أو التجريح واضحة، وتفصيله يطول، ولكن أذكر أمراً واحداً - هكذا يقول معلمي في كتابه (علم الرجال) - وهو أنهم قد يذكرون في ترجمة الرجل ما يعلم منه أنه ثقة في شيء دون آخر، كأن يكون مدلساً، فيحتج بما صرح فيه بالسماع فقط، أو يكون اختلط بآخر، فيحتج بما حدث به قبل الاختلاط فقط، أو يكون سيئ الحفظ فيحتج بما حدث به من كتابه فقط، أو نحو ذلك، فربما أخرج البخاري ومسلم أو أحدهما لبعض هؤلاء من صحيح حديثه، فيقع الوهم لبعض العلماء، أن ذلك الرجل ثقة مطلقاً، بحجة أنه أخرج له صاحب (الصحيح).

ومثاله مثلاً: معمر بن راشد، فقد أخرج له البخاري على وجوه معينة ولم يخرج له على وجوه أخرى، يعني: لم يخرج له ما حدث به بالبصرة؛ لأنه لم يكن معه كتبه، وبيان ذلك ومعرفته يراجع (هدي الساري مقدمة فتح الباري) للحافظ ابن حجر.

ثم يذكرون في آخر الترجمة - بعد ما يتعلق بالجرح والتعديل - تاريخ ولادة الراوي، وتاريخ وفاته، ولذلك فوائد كثيرة ذكرها صاحب (فتح المغيثة).

قال المعلمي: ومما وقع لنا مما يتعلق بهذا أنه وقع في بعض الكتب التي تصحح وتُطبع في دائرة المعارف العثمانية سند فيه أحمد بن محمد بن أبي الموت أبو بكر المكي، قال: قال لنا أحمد بن زيد بن هارون: وقد كُتب عليه بعض الأفاضل ما معناه: الصواب: أحمد عن يزيد بن هارون، وأحمد هو الإمام أحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون هو الواسطي الحافظ المشهور، وإنما حمّله على هذا أنه لم يجد ترجمةً لأحمد بن زيد بن هارون.

وهكذا نحن، فقد جهدنا أن نظفر له بترجمة في الكتب التي بين أيدينا فلم نجد، ولكننا مع ذلك نعلم أن ما كتبه ذلك الفاضل خطأ؛ لأن الإمام أحمد توفي سنة مائتين وإحدى وأربعين، وابن أبي الموت له ترجمة في (لسان الميزان) وفيها ما لفظه: وأرخ ابن الطحان في (ذيل الغرباء) وفاته في ربيع الآخر سنة ثلاثمائة وإحدى وخمسين بمصر، وعاش تسعين سنةً، فعلى هذا يكون مولده سنة مائتين وستين، أي: وبعد وفاة الإمام أحمد بن حنبل بنحو عشرين سنة، فكيف يُحمل قوله: قال لنا أحمد على الإمام أحمد بن حنبل؟

هذا، ومن المؤلفات في علم الرجال ما هو خاص بالأنساب ك(أنساب السمعاني) وفائدته عظيمة، ولا سيما في أنساب الرجال الذين لا توجد تراجمهم في الكتب المطبوعة، وكثيراً ما يستفاد منه في غير الأنساب.

(بعض ما يُستفاد من وضع التراجم، ونظرة عامة على
المؤلفات في رجال الحديث)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : بعض ما يستفاد من وضع التراجم ١٠٣
- العنصر الثاني : كتب الرجال العامة ١٠٥
- العنصر الثالث : كتب في معرفة المؤلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه ١٠٨
- العنصر الرابع : كتب معرفة الأسماء، والكنى، والألقاب، وأنساب أهل الحديث، والوفيات ١١٢

بعض ما يستفاد من وضع التراجم

يقول المعلمي في كتاب (تاريخ الرواة) ما يبين بعض الفوائد، يقول: ومن غريب ذلك أنه تكرر في (المستدرک) و(سنن البيهقي) ذكر الحسن بن محمد بن حليم المروزي، فتارة يأتي هكذا، وتارة يقع: ابن حكيم، وبعد أن كدنا نياس من تصحيحه، قلنا: قد يجوز أن يكون ربما نسب إلى الجد المشتبه، فيقال: الحليم أو الحكيم، فرجعنا (الأنساب) فإذا به ذكره في الحليم باللام، وذلك في (الأنساب) في الجزء الرابع في صفحة مائة وسبع وتسعين، وذكر أنه منسوب إلى جده حليم.

ومن الكتب ما يكون خاصاً بالمشتبه والمطبوع؛ منها ك(المؤتلف والمختلف) لعبد الغني المقدسي، و(المشتبه) للذهبي غير وافٍ بالمقصود. ومن غريب ذلك أنه تكرر في (سنن البيهقي) ذكر أبي محمد أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني، فيقع تارة حيان، ويقع تارة حبان أو حبان، ونظرنا في (التبصير) فوجدناه عدد حبان وحبان، وغيرهما مما يقع على هذه الصورة إلا حيان، فإنه تركه اعتماداً على أن كل ما وقع على هذه الصورة مما لم يذكره، فهو حيان كعادته في أمثال ذلك، وهذا وإن كان كافياً لحصول الظن، ولكن لم نقع به، ثم قلنا فيه: يجوز أن يكون ربما نسب إلى جده هذا، فنظرنا في مشتبه النسبة من (التبصير)، فإذا هو الحياتي، ذكره في حرف الجيم مع الجبائي.

ومن الكتب ما يختص بالكنى وهو مهم لمعرفة ضبط الكنية، فإنها تقع في الكتب مصحفةً ومحرقةً، أبو سعد، وأبو سعيد، وأبو الحسن، وأبو الحسين، وأبو عبد الله، وأبو عبيد الله، والعالم في كل ذلك محتاج إلى جميع كتب الرجال؛ لأنه يجد في كل منها ما لم يجده في غيره وإن لم يكن عنده إلا بعضها، فكثيراً ما يبقى بحصته، وكثيراً ما يقع في الخطأ.

زعم بعض علماء العصر أن الحديث الذي في (صحيح مسلم) عن أبي وائل عن أمير المؤمنين علي في تسوية القبور ضعيف ؛ لأن أبا وائل هو عبد الله بن بحير بن ريسان القاص ، قد جرحه العلماء ، كأن هذا العالم نظر في فصل الكنى من (الميزان) وليس فيه أبو وائل إلا واحد ، هو عبد الله بن بحير ، فرجع إلى ترجمته في (الميزان) ونقل كلام الأئمة فيه ، ولم ينظر أنه ليس عليه علامة مسلم ، والحديث في (صحيح مسلم) كما علم ، وإنما عليه علامة أبي داود والترمذي وابن ماجه ، ولا نظر أنه لم يذكر لعبد الله بن بحير رواية إلا عن أوساط التابعين ، وأبو وائل الذي في الحديث يرويه عن أمير المؤمنين علي ، ولو ظفر هذا العالم بـ(التقريب) أو (الخلاصة) أو (تهذيب التهذيب) لوجد في فصل الكنى أبو وائل آخر وهو شقيق ابن سلمة ، هو مشهور تابعي كبير مخضرم ، روى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ، وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما ، واتفق الأئمة على توثيقه ، ولذلك لم يذكر في (الميزان) ؛ لأن (الميزان) خاص بمن تكلم فيه .

وأغرب من هذا ما وقع في "مجلة المنار" هكذا يقول المعلمي : رأيت في بعض أجزاء القديمة ذكرى كلام ابن حزم في ترتيب كتب الحديث ، أظنه نقله من (تدريب الراوي) ووقع في العبارة : وكتاب (ابن المنذر) بين قوسين ، فكتب في حاشية المجلة ابن المنذر إبراهيم وعلي ، كأنه نظر فصل الأبناء من الخلاصة فوجد فيه ذلك ، وإبراهيم بن المنذر وعلي بن المنذر ، لم يذكر لأحدهما كتاب ، إنما ابن المنذر في عبارة ابن حزم هو الإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، صاحب التصانيف ، وتوفي سنة ثلاثمائة وثمان عشرة ، ولم يذكر في (الخلاصة) ؛ لأنه لم يرو عن أحد من الأئمة الستة لتأخره ، وهو مترجم في (تذكرة الحفاظ) و(الميزان) ولسانه ، و(طبقات الشافعية) وغيرها .

كتب الرجال العامة

المؤلفات في رجال الحديث.

أ. تمهيد:

كان رواة الحديث من الذين عني بهم جماعة من المؤلفين عناية خاصة، وظهرت عناية المسلمين بتراجم هؤلاء الرجال منذ العصر الأول للإسلام، فتحدثوا عن تراجم الصحابة، وكانت أحوال نقلة الحديث في عصور التابعين وأتباع التابعين معروفة عند أهل بلده، فمنهم بالحجاز ومنهم بالعراق ومنهم بالشام ومنهم بمصر، والجميع معروفون ومشهورون في أعصارهم، ولما اتسعت الحركة العلمية وكثرت رواية الحديث، قام العلماء بتسجيل تراجمهم وبحثوا عن كل راو وحلوه، وتعددت الآراء المختلفة في الترجيح والتعديل، فجمعت الأخبار في نقد المحدثين، وبيان صادقهم من كاذبهم، بل ذهب بهم الأمر إلى أبعد من ذلك، فما أن ظهر أحد بالعلم والمعرفة ولو برواية حديث واحد أو خبر واحد، إلا وهجم عليه العلماء، ورحلوا إليه، وأخذوا عنه.

ويعد العالم ظفراً كبيراً أن يعثر على رجل أو امرأة من هؤلاء فلم يصل إليه غيره، فيقيد عنه ما أخذ، ويروي ما سمع، وما أن يموت هذا المروي عنه الحديث أو الخبر أو من اشتهر بعلم أو بمعرفة، حتى يتسابق المؤرخون إلى تدوين أصله ونسبه، والبلاد التي تنقل فيها، والشيوخ الذين أخذ عنهم، والأحداث التي عرضت له في حياته، وتاريخ وفاته.

وقدم العلماء بصنيعهم هذا بين يدي النقد التاريخي عملاً فيما لا يعرف له مثيل في العصر القديم ولا في العصر الحديث.

ب. كتب الرجال العامة:

ومن مصادر معرفة رجال الحديث كتب تاريخ الرواة وهي كثيرة جداً، وقد تقدم الإشارة إلى بعضها.

أولاً: من كتب أسماء الرجال عامة، وهي على أنواع:

منها: كتب الرجال عامة كـ(تاريخ الرواة) للإمام يحيى بن معين، رتبه على حروف (المعجم)، وذكر مصنف (معجم المصنفين) له (معرفة الرجال) و(التاريخ) و(العلل)، وأثبت الدكتور أحمد محمد نور سيف اسم الكتاب (التاريخ)، وطبع بتحقيقه وترتيبه ودراسته من مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، سنة ألف وثلاثمائة وتسع وتسعين من الهجرة، وألف وتسعمائة وتسع وسبعين من الميلاد في أربعة أجزاء.

ومن كتب الرجال العامة (تاريخ الإسلام) و(طبقات المشاهير والأعلام) للحافظ شمس الدين الذهبي، جمع فيه بين الحوادث والوفيات، ورتبه على السنين، فابتدأه من الهجرة النبوية وانتهى فيه إلى آخر سنة سبعمائة وخمس وخمسين من الهجرة، وقسمه إلى سبعين طبقة على ترتيب حروف (المعجم) والحوادث على السنين في ستة وثلاثين مجلداً، وقد طبع أخيراً.

و(تذكرة الحفاظ) للحافظ الذهبي: أيضاً من كتب الرجال عامة ترجم فيها رواة الحديث من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومن تلاهم إلى عصره، جعلهم على

إحدى وعشرين طبقة، قال الذهبي في تقدمته: هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتصحيح والتزييف، وبالله اعتصم وعليه أعتمد وإليه أنيب، وقد اهتم بهذه القاعدة في الكتاب، ولم يذكر ترجمة رجل لم يكن في طبقة حفاظ الحديث، مثلاً ابن قتيبة إمام في العربية، وله مؤلفات، ولكن لم يذكر ترجمته قد ذكر في كتابه هذا (أعلام المحدثين وأئمة الجرح والتعديل) من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب ألف ومائة وست وسبعين ترجمة، وقد طبع الكتاب، وقد ذيل على هذا الكتاب أبو المحاسن الحسيني الدمشقي، المتوفى سنة سبعمائة وخمس وستين، وابن فهد المكي المتوفى سنة ثمانمائة وإحدى وسبعين، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشر من الهجرة، وطبعت هذه الذبول الثلاثة باسم (مجموعة ذبول تذكرة الحفاظ) سنة ألف وثلثمائة وسبع وأربعين من الهجرة في مجلد كبير مع تعليق الكوثري عليه.

(سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبي، اختصره من تاريخه، وطبع هذا الكتاب في مؤسسة الرسالة في بيروت، واكمل طبعه، و(طبقات الحفاظ) لجلال الدين السيوطي الذي ولد سنة ثمانمائة وتسع وأربعين، وتوفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة، وقال في مقدمته: لخصتها من طبقات إمام الحفاظ أبي عبد الله الذهبي، وذيلت عليه من جاء بعده، ورتبه على أربع وعشرين طبقة، وتنتهي الطبقة الأخيرة بابن حجر المتوفى سنة ثمانمائة وثلثين وخمسين، وقد طبع الكتاب في القاهرة بتحقيق علي محمد عمر سنة ألف وثلثمائة وثلث وتسعين.

وكتاب (الوافي بالوفيات) تأليف صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي المتوفى سنة سبعمائة وثلث وتسعين من الهجرة، وهو أوفى الكتب المؤلفة في تراجم الرجال، يدخل في نحو ثلاثين مجلداً، لا يوجد مجموعة منه في خزانة من خزائن

الكتب في العالم، بل أجزاءه مفرقة في مواضع عديدة من أمصار العالم، وقد رتب الصفدي كتابه على حروف (المعجم)، وأفرد منه أهل عصره في كتاب سماه (أعوان النصر وأعيان العصر) وقد طبع منه معظم أجزاءه، والحمد لله رب العالمين باعتناء جمعية المستشرقين الألمانية.

كتب في معرفة المؤلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه

ثانياً: كتب في معرفة المؤلف والمختلف :

وهو أن تتفق أسماء الرواة في الخط وتختلف في النطق نحو: سلام وسلام، وأحدهما بتشديد اللام، والآخر من غير تشديد، وفائدة هذا النوع منع وقوع الوهم في اسم الراوي أو خلطه بغيره، ولا يتقنه إلا عالم كبير حافظ، ولا يعرف الصواب فيه بالقياس ولا بالنظر، وإنما هو الضبط والتوثيق في النقل، وقد صنف في بيان هذا النوع كثير من المحدثين مصنفات كثيرة، منها: كتاب (المؤتلف والمختلف) للإمام الدارقطني المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين من الهجرة، وهو كتاب حافل، وقد طبع هذا الكتاب. و(المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث والمشتبه في النسبة) للحافظ النسابة عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة أربعمائة وتسع، وقد طبع الكتابان أكثر من طبعة.

و(تقييد المهمل وتمييز المشكل) للحسين بن محمد الغساني المتوفى سنة أربعمائة وثمان وتسعين، و(المؤتلف والمختلف من الأسماء) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي وطبع بليدن بعنوان (الأسماء المتفقة) بعناية بعض المستشرقين، و(الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى

والأنساب) للأمير الحافظ أبي النصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا البغدادي، المتوفى سنة أربعمئة وست وثمانين، وطبع من دائرة المعارف حيدرآباد بالهند في ثمان مجلدات.

إن ابن ماکولا زاد على كتاب (تكملة المختلف) للخطيب البغدادي، المتوفى سنة أربعمئة وثلاث وستين الذي جمع في كتابه بين كتابي الدارقطني وعبد الغني، وزاد عليهما وجعله كتاباً مستقلاً، ثم جاء ابن ماکولا فزاد على الكتاب المذكور وضم إليه أسماء وقعت له، وجعله كتاباً مستقلاً، وعليه اعتماد المحدثين، وقد تناوله الناس كل بعد الآخر بالزيادة والتذييل، وعليه تكملة بعنوان كتاب (تكملة الإكمال) لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن نقطة البغدادي، المتوفى سنة ستمئة وتسع وعشرين، وتوجد له نسخة خطية في دار الكتب المصرية بعنوان (المستدرك على الإكمال) لابن ماکولا، وقد طبع هذا الكتاب.

(المشتبه في أسماء الرجال) للحافظ الذهبي، وهذا الكتاب ثمرة الجهود التي بذلها من سبق الذهبي في هذا الباب مما جاء في كتب الأزدی، وابن ماکولا، وابن نقطة، وشيخ الذهبي أبي يعلى الفرضي، وغيرهم، وأضاف إلى ذلك ما وقع له أو تنبه إليه، وطبع هذا الكتاب في ليدن سنة ألف وثمانمئة وثلاث وستين، وألف وثمانمئة وإحدى وثمانين، في ستمئة وثنني عشرة صفحة، وطبع في القاهرة سنة ألف وتسعمئة وثنني وستين.

ومن الكتب أيضاً في هذا المجال: (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) وهو للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو من أحسن الكتب، حيث أنه مضبوط ضبطاً ميبناً بالكتابة، أو كما يقولون: بالحروف، كما أنه استدرك ما فات الذهبي -رحمهما الله تعالى- وهو مطبوع.

ومن الكتب: (تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب) لابن خطيب الدهشة محمود بن أحمد الهمداني الفيومي الأصل، الذي ولد سنة سبعمائة وخمسين من الهجرة، وتوفي سنة ثمانمائة وأربع وثلاثين من الهجرة، وقد ألفه سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة وطبع ليدن سنة ألف وتسعمائة وخمس وخمسين مع مقدمة بالألمانية.

ثالثاً: من أنواع الكتب التي ألفت في الرواة: المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب:

وهو - كما سبق أن ذكرنا - أن يتفق اثنان فأكثر من الرواة في الاسم واسم الأب لفظاً وخطاً، ويشترك اسم الراوي مع اسم أبيه، كما قالوا: إن خليل بن أحمد اسم ستة رجال، وأنس بن مالك اسم خمسة رجال، وقد يشترك اسمه مع اسم أبيه وجده، كما قالوا: إن أحمد بن جعفر اسم لأربعة رجال متفقين في أسمائهم وأسماء آبائهم وجدودهم، وكذا أبو عمران الخولاني اسم لرجلين؛ أحدهما: عبد الملك بن حبيب، والثاني: موسى بن فهد، وأبو بكر بن عياش ثلاث رجال، وقد تناول العلماء هذا النوع بالتصنيف؛ فمن ذلك كتاب (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي المتوفى سنة أربعمائة وثلاث وستين من الهجرة، وهو كتاب نفيس في مجلد كبير ومطبوع، وطبع في مجلدين باسم كتاب (موضع الجمع والتفريق) من دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ألف وثلاثمائة وثمان وسبعين من الهجرة، وألف وتسعمائة وتسع وخمسين من الميلاد، وكتاب (المتفق والمفترق) للحافظ محمد بن النجار البغدادي المتوفى سنة ستمائة وثلاث وأربعين، وكتاب أبي بكر الجوزقي المتوفى سنة مائتين وست وثمانين من الهجرة.

رابعاً: المتشابه:

وهذا النوع يتركب من النوعين السابقين - كما سبق أن ذكرنا - ومن الكتب التي ألفت فيه: (تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوارد التصحيف والوهم) للخطيب، وقد اختصره ابن تركماني ثم السيوطي في (تحفة النابه بتلخيص المتشابه).

أهمية هذه الكتب جميعها:

وتعمق أهل الحديث في مثل هذه الأمور ليس بضائع، وإنما غرضهم عنها مزيد الاحتياط لئلا يشتبه الراوي الضعيف بالراوي الثقة، نعم اتفاقهما في العدالة والوثوق لا يضر في ذلك الاشتباه، ومع هذا لهم قرائن وإشارات يميزون بها هذا القسم أيضاً، كسفيان الثوري، وسفيان ابن عيينة، فإن التمايز يحصل بينهما بالشيوخ والتلاميذ، وقد يكونوا متفقين في هذه أيضاً، فمثلاً إذا روى الإمام أحمد مباشرة عن سفيان فهو سفيان بن عيينة، وإن روى عن وكيع عن سفيان فهو سفيان الثوري، فالتمييز عسير جداً إلا بالقرائن، وهذه هي المواضع التي يمتحن فيها محدثية المحدث، أو مقدرة المحدث، فإنه كان بالبصرة إمامان في فن الحديث يقال لهما: حمادان: حماد بن زيد بن درهم، وحماد بن سلمة، وحيث كان في الصحيحين رواية عالم عن حماد فهو حماد بن زيد، وحيث كان الراوي له موسى بن إسماعيل التبوذكي فهو حماد بن سلمة.

وأبو جمرة بالجيم والراء المهملة، تلميذ ابن عباس، وبالحاء المهملة والزاي أيضاً تلميذ له، وشعبة يروي عن كليهما، فالاصطلاح أن شعبة حيث قال: أبو جمرة مطلقاً، فالمراد به نصر بن عمران وهو بالجيم، وحيث قيد بالنسب، فالمراد به أبو حمزة بالحاء المهملة. والله تعالى أعلم.

وقد يشتهر الراوي مع اسم أمه ويعلم بالخوض والتعمق أنه اسم أمه لا اسم أبيه كما في الحديث: معاذ ومعوذ ابني عفراء، فعفراء أمهما لا اسم أبيهما، واسم أبيهما حارث، وجاء في بعض الروايات: بلال بن حمامة، وهو بلال بن رباح خادم النبي ﷺ وحمامة اسم أمه، وفي (الصحيحين) عبد الله بن بُحينة، وهي أمه واسم أبيه مالك، واتبع في بعض المواضع فقالوا: عبد الله بن مالك ابن بَحِينَة؛ ليعلم أنه صفة لعبد الله، يعني: ابن بَحِينَة لا لمالك، ومحمد ابن الحنفية، فإن أباه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب < وحنفية نسبة أمه التي اسمها خولة بنت جعفر سيد بني حنيفة ويمامة، وكإسماعيل ابن عُليّة، فإن اسم أبيه إبراهيم وعليّة اسم أمه.

ونسبة الرجل إلى جده كثيرة جداً شائعة في محاوراة العرب، واقعة في كتب الحديث يشهد به قوله ﷺ: ((أنا ابن عبد المطلب))، ومن هذا القبيل أبو عبيدة بن الجراح، فإن أباه عبد الله بن الجراح، وقد ينسبون الراوي إلى جدته نحو يعلى ابن منية، فإن منية اسم جدته التي هي أم أبيه، فالتمييز بين ذلك مهم جداً، وهذا ما قام به المؤلفون في الرواة.

كتب معرفة الأسماء والكنى، والألقاب، وأنساب أهل الحديث، والوفيات

خامساً: معرفة الأسماء والكنى:

قد يكون للراوي اسم وكنية أو اسم ولقب، وربما اشتهر باسمه دون كنيته أو العكس، أو اشتهر بلقبه دون اسمه، أو العكس، وقد عني الحفاظ ببيان هذا النوع عناية تامة، فتكلموا على كل صنف ودونوا ذلك في مؤلفات خاصة.

وفائدة التنبيه على أن الراوي اشتهر باسم كذا وكنيته كذا، أو العكس، أو اشتهر بلقب كذا واسمه كذا، أو العكس، ألا يظن من لا معرفة له بذلك أنهما

شخصان، وربما ذكر الراوي بهما معاً في الإسناد، فيظن من لا يقف على حقيقة الأمر أنهما رجلاّن، وقد يجره ذلك إلى تضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، وفي هذا من الخطر ما فيه.

وها هي جملة من الكتب في هذا النوع: (الأسماء والكنى) في ثمانية أجزاء لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني المولود سنة مائة وإحدى وستين من الهجرة، والمتوفى سنة مائتين وأربع وثلاثين من الهجرة.

وكتاب (الأسماء والكنى) للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة مائتين وإحدى وأربعين من الهجرة.

و(الكنى) للإمام البخاري المتوفى سنة مائتين وست وخمسين من الهجرة، وقد طبع بالهند سنة ألف وثلاثمائة وأربع وخمسين.

و(الكنى) ألف بهذا الاسم كثير من أئمة الحديث في ذلك العصر، ومنهم: النسائي، وابن أبي حاتم عبد الرحمن، وابن حبان، وغيرهم.

كتاب (الكنى والأسماء) للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، الذي توفي سنة مائتين وإحدى وستين صاحب (الصحيح).

و(الأسماء والكنى) للحاكم الكبير أبي أحمد محمد بن أحمد النيسابوري الحافظ المحدث، المتوفى سنة ثلاثمائة وثمان وسبعين في أربعة عشرة سفراً، حرر فيه وأجاد، وزاد على غيره، ورتبه الذهبي على (المعجم)، واختصره، وزاد عليه وسماه (المكتنى في صدر الكنى).

و(الاستغناء في معرفة الكنى) للحافظ بن عبد البر المالكي المتوفى سنة أربعمائة وثلاث وستين، وقد طبع هذا الكتاب.

و(المنى في الكنى) للحافظ السيوطي ، هذا ولأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي المتوفى سنة ثلاثمائة وعشرة.

كتاب (الكنى والأسماء) وهو مطبوع بحيدرآباد - الهند - سنة ألف وثلاثمائة وثلثين وعشرين في مجلدين.

و(كشف النقاب عن الأسماء والألقاب) للحافظ ابن الجوزي ، المتوفى سنة خمسمائة وسبع وتسعين.

وكتاب في (بيان كنى المعروفين بالأسماء) لابن حبان المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين ، يقع في ثلاث مجلدات.

سادساً: كتب في الألقاب:

ككتاب (الأسماء والألقاب) لأبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة خمسمائة وسبع وتسعين ، واسمه (كشف النقاب عن الأسماء والألقاب).

وكتاب (مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب) لأبي الوليد بن الفرضي محدث الأندلس.

وكتاب (الكنى والألقاب) لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الفارسي الشيرازي ، المتوفى سنة أربعمائة وإحدى عشر ، وهو في مجلد مفيد كثير النفع ، بل هو أجل كتاب ألف في هذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر ، واختصره أبو الفضل بن طاهر المقدسي.

وكتاب (نزهة الألباب في الألقاب) للحافظ ابن حجر العسقلاني ، جمع فيه مع التلخيص ما لغيره وزيادة ، وزاد عليه تلميذه السخاوي زوائد كثيرة وضمها إليه في تصنيف مستقل.

وكتاب (كشف النقاب عن الألقاب) للإمام جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة من الهجرة.

سابغاً: كتب في أنساب أهل الحديث:

قال صاحب (كشف الظنون): وهو علم يتعرف منه أنساب الناس، وقواعده الكلية والجزئية، والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص، وهو علم عظيم النفع، جليل القدر، قد اعتنى العرب في ضبط نسبهم إلى أن كثر أهل الإسلام، واختلط نسبهم بالأعاجم، فتعذر ضبطه بالآباء، فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك، حتى غلب هذا النوع، وخص النفع فيه كتب كثيرة؛ منها:

(اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواية الآثار) لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف اللخمي المعروف بالرشاطي، المتوفى سنة خمسماية وثنتين وأربعين، وهو كتاب أخذه الناس عنه، وأحسن فيه، وجمع ما أقصر.

و(الأنساب) لتاج الإسلام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن أبي المظفر التميمي السمعاني، صاحب التصانيف الكثيرة، الذي ولد سنة خمسماية وست من الهجرة وتوفي سنة خمسماية وثنتين وستين من الهجرة، وهو كتاب عظيم في هذا الفن، لم يصنف فيه مثله، ذكر فيه أنساب الرجال، وذكر لمن يترجم له سيرته، وقول الناس فيه من جرح وتعديل، وشيوخه، ومن روى عنه، ورتبه على حروف (المعجم)، وقد طبع بمدينة "ليدن" سنة ألف وتسعمائة وثنتي عشرة، وصور الكتاب في بيروت، وطبع في الهند طباعة جيدة.

ومن هذه الكتب - كتب أنساب أهل الحديث - : (الألباب لعلي) بن محمد الشيباني الجزري المتوفى سنة ستمائة وخمسة وثلاثين من الهجرة، اختصر به (أنساب السمعاني) وزاد فيه أشياء أهملها واستدرك ما فات، ونبه على أغلاط، وهو كتاب مفيد جداً، طبع في ثلاث مجلدات بمصر سنة ألف وثلاثمائة وست وخمسين، إلى ألف وثلاثمائة وتسع وخمسين، يعني: في هذه المدة.

ومن هذه الكتب: (لباب الألباب في تحرير الأنساب) لخص السيوطي (اللبابة) في كتابه هذا، وطبع في "ليدن" سنة ألف وثمانمائة وإحدى وخمسين، و(الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب) للقاضي قطب الدين محمد بن محمد الخضير الشافعي، المتوفى سنة ثمانمائة وأربع وتسعين من الهجرة، وقد لخص المؤلف فيه (أنساب السمعاني) وضم إليه ما عند ابن الأثير الجزري، والرشاطي، وغيرهما من الزيادات.

ثامناً: المصنفات في الوفيات:

صنف في ذلك أبو القاسم عبد الله بن محمد بن بن المرزبان البغوي، المتوفى سنة ثلاثمائة وعشرة من الهجرة، كتاب (تاريخ وفاة شيوخ البغوي) وقد طبع هذا الكتاب، وعبد الغني بن قانع البغدادي المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى وخمسين، ألف كتاب (الوفيات) انتهى فيه إلى سنة ثلاثمائة وست وأربعين، ومحمد بن عبد الله بن زبر الربيعي الدمشقي، المتوفى سنة ثلاثمائة وتسع وسبعين، له (كتاب تاريخ موارد العلماء ووفياتهم)، وقد ذكر السخاوي: أنه ابتداء من سنة الهجرة إلى سنة ثلاثمائة وثمان وثلاثين، وأبو القاسم عبد الرحمن بن منده المتوفى سنة

ثلاثمائة وخمس وتسعين من الهجرة له كتاب (الوفيات) قال الحافظ الذهبي : لم أرَ أكثر استيعاباً منه ، والخطيب البغدادي المتوفى سنة أربعمائة وثلاث وستين له كتاب (السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد) وقد طبع هذا الكتاب.

وأبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي ، المتوفى سنة أربعمائة وست وستين ، له (ذيل على وفيات ابن زبر الدمشقي) المتوفى سنة ثلاثمائة وتسع وسبعين ، وأبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني المتوفى سنة خمسماية وأربع وعشرين من الهجرة ، له كتاب (جامع الوفيات) وهو ذيل على كتاب (الكتاني) ، وزكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري له (التكملة لوفيات النقلة) طبع بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف في النجف ، سنة ألف وتسعمائة وثمان وستين إلى ألف وتسعمائة وتسع وستين من الميلاد.

(كتب في تاريخ الرواة)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : كتب في تاريخ البلدان ١٢١
- العنصر الثاني : كتب في المبهمات من أسماء الرجال والنساء ١٢٣
- العنصر الثالث : كتب في معرفة أوطان الرواة ١٢٤
- العنصر الرابع : كتب في رجال كتب مخصوصة ١٢٥
- العنصر الخامس : فوائد في خلاصة الخزرجي ١٣٤

كتب في تاريخ البلدان

تاسعاً: كتب في تاريخ الرجال المحلية:

وقائمة هذه الكتب طويلة، وسنقتصر على ذكر أشهر الكتب؛ منها: (تاريخ واسط) لأبي الحسن أسلم بن سهل الملقب ببجشل، المتوفى سنة مائتين وثمان وثمانين.

و(تاريخ نيسابور) لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة أربعمائة وأربع من الهجرة، قال فيه السبكي: وهو عندي من أعوز التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها، وهذا الكتاب لم يطبع حتى الآن، لكن طبع كتاب (تاريخ واسط) لبجشل، بمطبعة المعارف ببغداد، بتحقيق قلقيس عواد، سنة ألف وتسعمائة وسبع وستين ميلادية، وكتاب (تاريخ نيسابور) قد اختصره أحمد بن محمد المعروف بالخليفة النيسابوري، وقد طبع باعتناء الدكتور بهمن كريمي في طهران، سنة ألف وثلاثمائة وتسع وثلاثين، وهو بالفارسية.

ومن الكتب التي ألفت في تاريخ علماء البلدان: (تاريخ بغداد) وهو لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي الشافعي، المعروف بالخطيب البغدادي، المتوفى سنة أربعمائة وثلاث وتسعين من الهجرة، وهو من أجل الكتب وأعوذها فائدة، ذكر فيه رجال بغداد -أو علماء بغداد- ومن ورد إليها، وضم إليه فوائد جمعة، وقد رتب الكتاب على حروف المعجم، وذكر فيه: الثقات، والضعفاء، والمتروكين، وعليه ذيولٌ متعددة -سبق أن أشرنا إليه- وقد

طبع الكتاب في القاهرة سنة ألف وثلاثمائة وتسع وثلاثين من الهجرة وألف وتسعمائة وإحدى وعشرين من الميلاد، في أربعة عشر مجلداً، تضم سبعة آلاف وثمانمائة وثلاثين ترجمة؛ منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين، وبقيتها للعلماء، والخلفاء، وأرباب الحكم والقضاء، والأدباء، والإخباريين... وغيرهم، وقد طبع أخيراً بتحقيق الدكتور بشار عواد باسم (تاريخ مدينة السلام).

ومن هذه الكتب أيضاً (تاريخ الرقة) لمحمد بن سعيد القشاري المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثلاثين من الهجرة، وقد ذكر في بدايته خبر فتح عياض بن غنم الرقة، ثم ذكر من نزل من الصحابة، ثم من التابعين، ثم من بعدهم، وأيضاً وهذا الكتاب طبع بمطابع الإصلاح في مدينة حماة بتحقيق طاهر النعساني.

و(تاريخ دارياء) لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين من الهجرة، وقد ترجم فيه لسبعة وأربعين محدثاً من أهل دارياء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى وقته، وقد طبع هذا الكتاب بعناية الشيخ سعيد الأفغاني، ونشر بالمجمع العلمي بدمشق سنة ألف وثلاثمائة وتسع وستين من الهجرة وألف وتسعمائة وخمسين ميلادية.

من الكتب أيضاً: (ذكر أخبار أصبهان) لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين من الهجرة، وطبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ألف وثلاثمائة وتسع وستين من الهجرة وألف وتسعمائة وخمسين من الميلاد.

وأيضاً (تاريخ دمشق) للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن حسين بن عساكر الدمشقي المولود سنة أربعمائة وتسع وتسعين والمتوفى سنة خمسماية وإحدى وثمانين من الهجرة في ثمانين مجلد أو أكثر، وهو كتاب عظيم جامع، وقد طبع جميعه غير محقق كما طبع منه حوالي نصف الكتاب بالمجمع العلمي بدمشق محققاً، وقد اختصره الشيخ عبد القادر بدران بحذف الأسانيد والمكررات، وسمى

المختصر (تهذيب تاريخ ابن عساكر) طبع منه سبعة أجزاء في دمشق ابتداء من سنة ألف وثلاثمائة وتسع وعشرين، وطبع الجزء الأول من (تاريخ دمشق) من المجمع العلمي، ويوجد منه مخطوط في دمشق والهند، كما اختصره أيضاً الفيروزآبادي باسم (مختصر تاريخ دمشق)، وطبع هذا الكتاب جميعه باسم (مختصر تاريخ دمشق).

(التدوين في أخبار القزوين) لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، الذي ولد سنة خمسمائة وسبع وخمسين إلى ستمائة وثلاث، وعشرين، وذكر فيه خصائصها، وما ورد فيها من الأخبار النبوية والآثار وفي أسمائها، ومن ورد من الصحابة والتابعين من بعدهم مما عرف بنوع من العلم والدراسة في سكانها وأهلها، ومن ورد إليها، وغيرهم، وقد رتب التراجم على الحروف، وهو في أربعة مجلدات، وقد طبع هذا الكتاب.

كتب في المبهات من أسماء الرجال والنساء

عاشراً: كتب في المبهات من أسماء الرجال والنساء :

وكما سبق أن أشرنا من قبل : إن هذه المبهات قد تكون في الأسانيد، وقد تكون في المتون، وللعلماء مصنفات كثيرة في هذا النوع :

منها : كتاب (الغوامض والمبهات) لعبد الغني بن سعيد المصري المتوفى سنة أربعمائة وتسع من الهجرة.

وكتاب (الإشارات إلى المبهات) للإمام محيي الدين النووي المتوفى سنة ستمائة وإحدى وثلاثين، وهو اختصار من كتاب الخطيب بحذف أسانيده مع نفائس وأحاديث يسيرة ضمها إليه ورتبه على الحروف.

ومنها: كتاب (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) للحافظ ولي الدين أحمد العراقي أبي زُرعة، المتوفى سنة ثمانمائة وست وعشرين.

ومنها: كتاب (الإفهام فيما وقع في البخاري من الإبهام) للقاضي جلال الدين البلقيني، المتوفى سنة ثمانمائة وأربع وعشرين من الهجرة.

وكتاب (الغوامض والمبهمات) لابن بشكاوال المتوفى سنة خمسمائة وثمان وسبعين من الهجرة.

كتب في معرفة أوطان الرواة

الحادي عشر: كتب في معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

ومنها: كتاب (معجم البلدان) لشهاب الدين بن عبد الله ياقوت الحموي المتوفى سنة ستمائة وست وعشرين، وقد طبع هذا الكتاب محققاً.

ومنها: (مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع) لأبي القاسم بن عساكر، طبع سنة ألف وثمانمائة وثلثين وخمسين.

وكتاب (تهذيب الأسماء والصفات) للإمام النووي المتوفى سنة ستمائة وست وسبعين من الهجرة، جمع فيه الألفاظ الموجودة في: (مختصر المزني)، و(المهذب)، و(الوسيط)، و(التنبيه)، و(الوجيز)، و(الروضة)، وقال: إن هذه الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات، وضم إلى ما فيها جلاً مما يحتاج إليه مما فيها من أسماء الرجال، والنساء، والملائكة، والجن... وغيرهم، ممن له ذكر في هذه الكتب برواية أو غيرها مسلماً كان أو كافراً، برّاً كان أو كافراً، ورتبه على

قسمين؛ الأول في الأسماء، والثاني في اللغات، وهو جيدٌ في بابه طبع في المنيرية بالقاهرة، ثم صور في بيروت.

ومن الكتب (المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم) وللعلامة محمد بن طاهر الفتني المتوفى سنة تسعمائة وست وثمانين، وهذا الكتاب قد يدرج تحت فنٍّ آخر، ولكنه أيضاً يفيد في هذا المجال، وهو كتاب لطيفٌ في الموضوع، طبع في دار الكتاب العربي في بيروت سنة ألف وثلاثمائة وتسع وتسعين من الهجرة، وألف وتسعمائة وأربع وسبعين من الميلاد.

كتب في رجال كتب مخصوصة

وثاني عشر: المصنفات في رجال كتب مخصوصة:

منها: (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد) لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي المتوفى سنة ثلاثمائة وثمان وتسعين من الهجرة، ذكر فيه الذين خرجهم البخاري في جامعه، وتوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، وأظن أن هذا الكتاب - كتاب (الهداية والإرشاد) - قد طبع تحت اسم (رجال البخاري).

و(رجال صحيح مسلم) لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني المعروف بابن منجويه، المتوفى سنة أربعمائة وثمان وعشرين، وهذا الكتاب طبع أيضاً.

و(أسماء رجال الصحيحين) للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيصرائي، المتوفى سنة خمسمائة وسبع من الهجرة، جمع فيه بين كتابي أبي نصر، وابن منجويه، وأحسن في ترتيبه عن الحروف، واستدرك

عليهما، وجمع بينهما أيضاً، وطبع في مجلدين في دائرة المعارف - الهند - سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وعشرين من الهجرة.

و(رجال البخاري ومسلم) لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين، وله نسخة في مكتبة الآصافية بالهند.

(تسمية شيوخ أبي داود) القاضي أبي علي حسين بن محمد الجياني المتوفى سنة أربعمائة وثمان وتسعين من الهجرة.

وكذلك (المجرد في أسماء رجال كتاب سنن أبي عبد الله بن ماجه) سوى من أخرجه له منهم في أحد (الصحيحين) تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة سبعمائة وثمان وأربعين من الهجرة، وقد طبع هذا الكتاب.

ومنها: كتاب (التعريف برجال الموطأ) للقاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى الحذاء المتوفى سنة أربعمائة وست عشرة، وهو مطبوع.

و(إسعاف المبطأ برجال الموطأ) للحافظ جلال الدين السيوطي، وقد طبع في الهند سنة ألف وثلاثمائة وعشرين.

ثالث عشر: أسماء رجال الكتب الستة:

وعلى رأسها كتاب (الكمال) و(تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، أما (الكمال في معرفة أسماء الرجال) فيعنى برجال الحديث الذين روت عنهم الكتب الستة للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي المتوفى سنة ستمائة من الهجرة، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً، ويعتبر

هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الموضوع ، وله نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم "٥٥" من فن المصطلح.

وثاني الكتب هو : (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي المتوفى سنة سبعمائة وثلثين وأربعين من الهجرة ، هو تهذيب للكمال - الكتاب السابق - في أسماء الرجال ، حيث رتب المزي في تهذيبه عامة رواة العلم ، وحملة الآثار ، وعامة المشهورين في كل طائفة من طوائف أهل العلم على حروف المعجم ، ثم ذكر النساء ، وقد استغرق تأليفه من سنة سبعمائة وخمس إلى سبعمائة وثلثي عشرة من الهجرة ، وقد طبع هذا الكتاب في خمس وثلاثين مجلداً في مكتبة الرسالة ببيروت ، ثم طبع في ثمانية أجزاء في كل من الطبعين بتحقيق الدكتور بشار عواد.

وسندرس نموذجاً من هذا الكتاب لأهميته عندما ندرس بعض الكتب ، ونماذج منها في أسماء الرجال ، وكل من جاء بعد هذا الكتاب إنما كان ملخصاً له أو مهذباً له.

ومنها : (إكمال تهذيب الكمال) وهو ذيل على كتاب المزي ، وأكمله الحافظ علاء الدين مغلطي المتوفى سنة ثمانمائة وثلثين وستين ، وهو كتاب كبير في ستة عشر مجلداً ، وهذا الكتاب مطبوع وإن كان ناقصاً في بعض مواضع هذا الطبع.

ومن هذه الكتب : (تذهيب التهذيب) للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة سبعمائة وثمان وأربعين من الهجرة ، يقول ابن حجر العسقلاني عن هذا الكتاب : إنه أطال فيه العبارة ، ولم يعد ما في (التهذيب) غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين ، أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذان عليهما مدار التضعيف

والتصحيح ، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدرکها على شيخه المزي ، وزاد ابن حجر بعض هذه الزيادات في كتابه (تهذيب التهذيب) الذي سيأتي - إن شاء الله تعالى - .

من هذه الكتب :

(الكاشف في معرفة أسماء الرجال) وهو في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي أيضاً ، قال في مقدمة الكتاب : هذا مختصر في رجال الكتب الستة الصحيحين والسنن الأربعة مقتضب من (تهذيب الكمال) لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي ، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في (التهذيب) ، ودون ذكر للتمييز أو تكرار للتنبيه ، وهو يشير في ذلك إلى أن (تهذيب الكمال) وإن كان هو أساساً في الكتب الستة إلا أنه زاد بعض رجال التأليف الأخرى التي هي لأحد رجال الكتب الستة ، يعني : للبخاري غير ما في (الصحيح) ، وكذلك لمسلم ، ولأبي داود ، وللترمذي مثلاً في (الشمال) ، وغير ذلك ، وهو اقتصر هنا على ذكر الكتب الستة ، وكذلك الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) قد يذكر بعض الرجال الذين تتوافق أسماءهم وأسماء آبائهم مع ما في الكتب الستة فيذكرهم للتمييز ، وليبين أن هؤلاء ليسوا في الكتب الستة رغم التشابه الكبير بين هذه الأسماء ومن في الكتب الستة ، طبعاً ذكر رموز معروفة التي هي "خ" للبخاري ، و"م" لمسلم ، و"د" لأبي داود ، و"ت" للترمذي ، و"س" للنسائي ، و"ق" لابن ماجه من كلمة القزويني ، فإن اتفقوا فالرمز "ع" ، وإن اتفق أرباب السنن الأربعة فالرمز "٤" .

ثم إن (الكاشف) اختصار لـ (تهذيب الكمال) للمزي وليس اختصاراً لـ (تهذيب التهذيب الكمال) كما قال التاج السبكي ، وتابعه جمع من القدامى والمحدثين ، لقد

قال الذهبي: اقتضبت هذا الكتاب -يعني: (الكاشف)- من (تهذيب الكمال) فجاء في عشر حجم الأصل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن (تهذيب تهذيب الكمال) مشتمل على ذكر رواة الكتب الستة وغيرها كأصله (تهذيب الكمال)، أما (الكاشف) فلم يذكر كما ذكرنا؛ إذ لم يذكر الذهبي فيه غير رجال الكتب الستة ولم يذكر رجال المؤلفات لهؤلاء أصحاب الكتب الستة، وطبع هذا الكتاب بتحقيق عزت علي عطية، وموسى محمد علي في القاهرة سنة ألف وثلثمائة وثلثين وتسعين من الهجرة وألف وتسعمائة وثلثين وسبعين من الميلاد، ثم طبع محققاً في مجلدين طبعه الشيخ محمد عوامة بعد ذلك.

(التذكرة برجال الكتب العشرة) لمحمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي المتوفى سنة سبعمائة وخمس وستين من الهجرة، لقد ضم الحسين في كتابه هذا إيلاًماً في (تهذيب الكمال) لشيخه المزي من في الكتب الأربعة: (الموطأ)، و(مسند الشافعي)، و(مسند أحمد)، و(مسند أبي حنيفة) الذي خرج الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبي حنيفة، واقتصر على من في الكتب الستة دون من أخرج لهم مصنفوها في مصنفاتهم الأخرى ك(الأدب المفرد) للبخاري، وهو في صنيعه هذا كما صنع الذهبي في (الكاشف)، وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة في أربع مجلدات بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب.

ومن هذه الكتب الخاصة بالكتب الستة: (إكمال تهذيب الكمال) لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملحق المتوفى سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة. وكتاب (منتخب لتهذيب الكمال للمزي) لعماد الدين أبي بكر بن أبي المجد الحنبلي البعلبكي المتوفى سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة.

و(الأحاديث العوالي من تهذيب التهذيب) لأحمد بن عمر بن علي بن عبد الصمد البغدادي الجوهري المتوفى سنة ثمانمائة وتسع من الهجرة.

و(نهاية السؤل في رواية الستة الأصول) للحافظ برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشهير بسبط العجمي الشافعي المتوفى سنة ثمانمائة وإحدى وأربعين، وبدئ في طبع هذا الكتاب، وخرج منه حوالي ست مجلدات حتى الآن. إن الحافظ برهان الدين الحلبي ألف هذا الكتاب، وزينه بالفوائد العلمية الحديثة النادرة، والضوابط المحررة الدقيقة للأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، والبلدان، ونحوها، واستوفى فيه مع الاختصار كل ما يهم العالم والمتعلم في هذه الصناعة، وله نسخة مخطوطة بخط المؤلف الدقيق الجميل في تسعمائة وتسع وتسعين ورقة بقطع الكبير في مجلد واحد في مكتبة رضا في مدينة رانفور، الهند، ورقمها فيها "١٠١٩"، وكما قلت: بدئ في طبع هذا الكتاب، وطبع منه جزء، وإن شاء الله يكمل بفضلته تعالى وعونه.

و(تهذيب التهذيب)، وهو مختصر من (تهذيب الكمال) للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ثمانمائة وثلثين وخمسين من الهجرة، قال الحافظ في خطبة (تهذيب التهذيب): أما بعد؛ فإن كتاب (الكمال في أسماء الرجال) الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الأبواب وقعا، ولا سيما (التهذيب) - يعني: (تهذيب الكمال)، فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه، يئد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله فاقصر بعض الناس على (الكشف) من (الكاشف) الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي.

ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم (الكاشف)، إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الإطلاع على ما وراءها، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه (تهذيب التهذيب) أطال فيه العبارة، ولم يعد ما في (التهذيب) غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحيان، وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح، هذا وفي (التهذيب) عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان وروى عن فلان، أخرج له فلان، وهذا لا يروي الغلة، ولا يشفي العلة، فاستخرت الله تعالى في اختصار (التهذيب) على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني أختصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من أحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلو، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب، حاش وكلا بل هو والله العديم النظير المطلع النحرير، لكن العمر يسير، والزمان قصير، فحذف عن هذا جملة، وهو نحو ثلث الكتاب.

ثم إن الشيخ -رحمه الله- قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، ورتب ذلك على حروف (المعجم) في كل ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها، فوجد المتعنت بذلك سبيلاً إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة ولا طائلة، وهو يشير إلى أنه أيضاً لم يستوعب شيوخ صاحب الترجمة، ولا يستوعب الرواة عنه كما فعل الحافظ المزي، ونعود -إن شاء الله- إلى هذا الكتاب عندما ندرس نماذج من بعض كتب الرواة، وقد طبع هذا الكتب بالهند سنة ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين، وألف وثلاثمائة

وسبع وعشرين - يعني : ما بينهما - في اثني عشر مجلداً ، ثم صور في بيروت ، وهو يُحقق الآن على يدي بعض العلماء من إخواننا .

ومن الكتب : (تقريب التهذيب في أسماء الرجال) للحافظ ابن حجر العسقلاني أيضاً ، اختصر فيه كتابه (تهذيب التهذيب) الذي سبق القول فيه ، وذكر فيه رجال مؤلفات أصحاب الكتب الستة والزيادات على رجال الكتب الستة : رجال (الأدب المفرد) ، ورجال (خلق أفعال العباد) ، و(جزء القراءة) ، و(جزء رفع اليدين) ، وجميع هذه الكتب للإمام البخاري ، ثم رجال مقدمة (صحيح مسلم) ، و(رجال المراسيل) ، و(فضائل الأنصار) ، وكتاب (الناسخ) ، وكتاب (القدر) ، وكتاب (التفرد) ، وكتاب (المسائل) ، وكتاب (مسند مالك) ، وكتاب (الشمائل) للترمذي ، وكتاب (مسند علي) ، وكتاب (مسند مالك) ، و(عمل اليوم والليلة) ، و(خصائص علي) ، وخمستها الأخيرة هي للنسائي ، ثم كتاب (التفسير) لابن ماجه ، وطبعاً كتاب (رجال المراسيل) لأبي داود ، وكذلك كتاب (القدر) .

وفي (التقريب) زيادة فصل في بيان المبهمة من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساء ، وقد انتهى من تأليف الأسماء منه ثامن شهر ربيع الأول سنة ثمانمائة وست وعشرين ، وفي (التقريب) من المزايا ما لم يكن في غيره من سائر الكتب التي جمعت ؛ منها : تلخيص الكلام على الراوي بما يعرفه ويميزه مع بيان ما له ومع عليه من التعديل أو التجريح بعبارات قصيرة جامعة محررة . ضبط ما يقع من الأسماء والألقاب والكنى والأنساب بالحرف غالباً حتى كأنه لم يؤلف إلا لذلك . ثالثاً : أنه انفرد بذكر طبقة الراوي على ما ذكره في مقدمته ليعلم من ذلك إجمالاً شيوخ الراوي وتلامذته وسنة وفاته . صدره بمقدمة بما ذكر من ألفاظ مراتب الجرح والتعديل ، غير أنه وقع لابن حجر التفرد بضبط بعض الكلمات

التي لم يوافق عليها، وذلك مثل قوله: "مقبول". طبع الكتاب في الهند عدة مرات، وفي المرة الأخيرة طبع بالقاهرة بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب بن عبد اللطيف سنة ألف وثلاثمائة وخمس وتسعين من الهجرة وألف وتسعمائة وخمس وسبعين، وقد طبع هذا الكتاب بعد ذلك طبعت محققة منها: طبعة الشيخ محمد عوامة في مجلد واحد.

ومن الكتب: (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) للحافظ ابن حجر العسقلاني، هذا الكتاب أفرد الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في كتب الأئمة الأربعة، وهي: (الموطأ)، و(مسند الشافعي)، و(مسند أحمد)، و(المسند الذي أخرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة ممن لم يترجم لهم المزي في كتابه، واطلع الحافظ على كتاب (التذكرة) للحسيني الذي سبق أن ذكرناه فالتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في (التهذيب)، وجعل رموز الأربعة على ما اختاره الحسيني، وهي: علامة مالك "ك"، وعلامة الشافعي "فع"، وعلامة أبي حنيفة "فه"، وعلامة أحمد "أ"، ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد من غير أبيه "عب" يعني: "ع ب"، وزاد الحافظ رمزاً واحداً، وهو: "هب"، وهو رمز لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي الحسيني في كتابه (الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال)، وقد زاد الحافظ على الحسيني تراجم تتبعها من كتاب (الغرائب عن مالك) للدارقطني، ومن كتاب (معرفة السنن والآثار) للبيهقي بالنسبة للإمام الشافعي، ومن كتاب (الزهد) للإمام أحمد، وكتاب (الآثار) لمحمد بن الحسن الشيباني، فالتقط من هذه الكتب ما فيها من الرجال مما ليس في كتب مذاهب الأئمة الأربعة التي ذكرها الحسيني.

وبانضمام هذه التراجم يصير (تعجيل المنفعة) إذ انضم إلى رجال (التهذيب) حاوياً - إن شاء الله تعالى - لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة ، وفرغ المؤلف من تحرير هذا الكتاب بمدينة حلب في رمضان سنة ست وثلاثين وثمانمائة ، وطبع الكتاب بالهند سنة ألف وثمانمائة وأربع وعشرين ، ثم صور في بيروت ، ثم حقق أخيراً كرسالة للدكتوراه في جامعة أم القرى ، ونشر في بيروت في مكتبة دار البشائر فيها ، والحافظ ابن حجر عمل أمراً هاماً في هذا الكتاب ، وهو : أنه تعقب الحسيني ، واستدرك عليه ، وصحح كثيراً مما وقع فيه الحسيني من بعض الأخطاء ، أو ما يراها الإمام ابن حجر من الأخطاء ، وعندما كنت أحقق (التذكرة) للحسيني ضمنت في هوامشها ما استدركه الحافظ ابن حجر من تعقبات ومن تصحيحات في تعجيل المنفعة ، فـ(التذكرة) بتحقيقه ضم الكتابين ، وبالله التوفيق.

فوائد في خلاصة الخزرجي

ومن الكتب التي هي فروع لـ(تهذيب الكمال) : (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للإمام العلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري المتوفى بعد سنة تسعمائة وثلاث وعشرين في أواسط القرن العاشر ، وقال مصنفه في مقدمة الكتاب : إن هذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من (تذهيب تهذيب الكمال) ، وضبط ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ووفيات عديدة من الكتب المعتمدة والنقول المسندة ، وتميز كتاب الحافظ الخزرجي (الخلاصة) بجل مزايا كتاب (التقريب) ، وزاد عليها مزايا غالية جملة كان من أهمها : فيه ذكر أشهر شيوخ الراوي ، وتلامذته ، وذلك أن بعض الرجال يكون تمام التعريف بهم بذكر شيوخهم أو من روى عنهم.

ثم إن ذكر شيوخ الراوي والرواة عنه يعين على تمييز الرجال الذين تشترك أسماؤهم وتتحد طبقاتهم أو تتقارب، فبتسمية شيوخهم أو تلامذتهم يزول التوقف أو الاشتباه الذي يحصل من جراء إغفال ذكرهم، وفي ذكر شيوخ الراوي وتلامذته توسيع لدائرة المعرفة به أولاً، كما في ذلك أيضاً توسيع لدائرة المعرفة بالرجال عامة ثانياً.

وهذه مزايا مفيدة هامة يحتاج إليها طالب العلم كل الحاجة، وفيه نقل كلمات علماء الجرح والتعديل بألفاظهم، وفي ذلك مع زيادة اتضاح الحكم ومعرفة مصدره لطالب العلم، في ذلك تعريف له بسبب قبول الراوي أو رده، أو تضعيفه أو توثيقه، وفي نقل كلام الأئمة تجريحاً وتعديلاً توثيقاً وتليناً للراوي تبصرة للمتعلم، وتذكرة للعالم بقواعد الجرح والتعديل ومراتبها ومدلولاتها، وهذا الشيء مهم جداً لمزاول هذا العلم كما يخفى، وفي ذكر أسماء العلماء أئمة الجرح والتعديل عند نقل أقوالهم في الراوي تعريفٌ بهم وبمقاماتهم، وخاصة عند تعارض أقوالهم وأحكامهم على الراوي، وفيه في تراجم كثيرة من الرواة بيان عدد الأحاديث التي رويها، وفي ذلك تتميم للتعريف بالراوي، وبيان لاتساع دائرة حفظه وروايته أو ضيقها وصغرها، وفيه بيان ما أخرج للراوي في تلك الكتب الستة أو في أحدها احتجاجاً أو متابعة أو استشهاداً بحديثه، وأنهم رويوا له فيها مستقلاً أو مقروناً بغيره، وهذا تمييز له باعتباره عند أهله، وفيه ذكر أهم البلاد التي رحل إليها الراوي، وأخذ عن أهلها أو أخذوا عنه فيها، وذكر البلد الذي ولد فيه أو نشأ، أو توفي فيه ما بيان سبب الوفاة إن كان ذلك مما يزيد الترجمة وضوحاً ومعرفة، وفيه ذكر بعض مناقب الراوي أو مآخذه مما يزيد التعريف بقبوله أو رده، ومما يعرف أيضاً بسيرة السلف صلاحاً أو أمراً بالمعروف أو نهياً عن المنكر.

ويعرف أيضاً بجانب هام من منهج الحديث والمحدثين في جمع الحديث وتدوينه، وسيرة أهله، وفيه استيفاء المعرفة الموجزة بالراوي، أو رده مع فصاحة العبارة وسلاستها وقصرها، فقد أولى الحافظ الخزرجي - رحمه الله تعالى - على حادثة سنة في تأليف هذا الكتاب موهبة عظيمة لامعة في الاختصار الجميل الوافي، وهذه المزايا وإن كان سقناها فيما هي مزايا للحافظ الخزرجي في كتاب (الخلاصة) إلا أن هذه المزايا موجودة في تلك الكتب الموسعة كـ (تهذيب الكمال)، وكـ (الكامل) الأصل، وكـ (تهذيب التهذيب)... وغير ذلك من الكتب، ففي كل هذه الفوائد تجعل هذه الكتب الموسعة لا غنى عنها بالمختصرات التي اختصرت بها هذه الكتب الأخيرة، ومنها (الخلاصة) للخزرجي، فإذا كان من مزايا الكتب الملخصة في أنها تسعف الباحث إلا أنه لا غنى له عن الكتب الموسعة التي ذكرناها، وقد طبع الكتاب - خلاصة الخزرجي - في سنة ألف وثلاثمائة وإحدى من الهجرة، وألف وثلاثمائة وثلاث وعشرين من الهجرة في القاهرة مع تعليقات غالية، وصور آخر مرة في بيروت سنة ألف وتسعمائة وإحدى وسبعين مع مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وعلى الكتاب تنبيهات وتصويبات للشيخ أيضاً من الأخطاء المطبعية والعلمية، وهي مهمة جداً ومطبوعة مع أول الكتاب.

(دراسة نماذج من (التاريخ الكبير) و(الجرح والتعديل))

عناصر الدرس

العنصر الأول : (التاريخ الكبير) للبخاري ١٣٩

العنصر الثاني : (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ١٤٧

(التاريخ الكبير) للبخاري

فانتهينا في الدرس السابق من النظرة إلى كتب الرواة عامة بما فيها من أنواع، وبما فيها من موضوعات مختلفة، وفي هذا الدرس، وشيء مما بعده نحاول أن نتعرف على الكتب الكبرى في هذا المجال، ونقرأ نماذج منها - إن شاء الله تعالى - ونبدأ بكتاب (التاريخ الكبير) للإمام البخاري، والإمام البخاري ليس في حاجة إلى التعريف؛ ولذلك لن نعرف عنه في هذه المحاضرات لضيق وقتها، ونهجم مباشرة على (التاريخ الكبير).

أ. تعريف بـ (التاريخ الكبير):

(التاريخ الكبير) لعله أول مصنف جامع لأسماء الرواة، فيكاد يكون أعجوبة من أعاجيب التأليف، عمل فيه البخاري بجد، وآزره في ذلك هدى من الله وعونه، ولقد أخبرنا الإمام نفسه عن كتابه ومراحل تأليفه فقال: ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثمانين عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقوابيلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب (التاريخ) إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: قل اسم في (التاريخ) إلا وله عندي قصة إلا أنني كرهت تطويل الكتاب، وقال: صنفته ثلاث مرات، وقال: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب (التاريخ) الذي صنفته، فأدخله على عبد الله بن طاهر؛ فقال: أيها الأمير، ألا أريك سحراً؟ قال: فنظر فيه عبد الله فتعجب منه وقال: لست أفهم تصنيفه.

وفعلًا كما قال الإمام < فالكتاب من أكبر الخزائن لحملة الحديث ثقاتها وضعفائها ومساتيرها، أورد أسماء كثيرة من رجال الحديث، ودرس أحوالهم، وقد ورد كثير من الأسماء التي أوردتها في كتب الرجال ك(التهذيب)، و(الثقات) لابن حبان، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(تعجيل المنفعة)، و(اللسان)، و(الميزان)، وقد سبق البخاري كل هؤلاء مما يدل على أن جميعهم قد تأثروا به، واستفادوا منه.

ولكن مما يميز كتاب (التاريخ الكبير) أنه انفرد ببعض الرجال، وأحاط بأحوال أولئك الذين أوردتهم، وأنه أدرك في هذا المضمون ما لم يدركه غيره، ومن أهم النقاط المميزة له أن البخاري استطاع التمييز بين من تشابهت أسماؤهم وأسماء آبائهم في كثير من الأحيان، فأفرد كل واحد منهم منفردًا عن الآخر، وبين انفرد أحدهما من الآخر، كما أن البخاري أورد في كتابه متون أحاديث كثيرة لا نكاد نجدتها في غيرها من أسفار الحديث، ولا غرابة في ذلك، فالبخاري إمام أئمة الحديث، وأمير المؤمنين فيه، ولقد صدق من قال فيه: "لو أن رجلًا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب (التاريخ) تصنيف محمد بن إسماعيل البخاري، فقد ألفه في جوٍّ من الصفاء التام، والعبادة المعطاءة، والقرب من رسول الله ﷺ الذي يمنح الذهن ما لا يمنحه مكان آخر في هذا الوجود الفاني، كل ذلك إضافة إلى ما أعطي الإمام البخاري < من علم وحفظ ومزايا.

ولقد روى (التاريخ الكبير) عن البخاري < أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس، وأبو الحسن محمد بن سهل اللغوي... وغيرهما.

و(التاريخ الكبير) كما وصلنا يحتوي على أسماء ترجم لها البخاري بإتقان ودقة ودراية، مرتبًا كتابه على أحرف (المعجم) غير أنه لم يهتم إلا بالاسم الأول

والثاني للمترجم ، كما أورد في كتابه قسمًا خاصًا بالكنى ، وهو ملحق بالطبعة الهندية التي هي أهم الطباعات لهذا الكتاب حتى الآن ، وقد طبع في ثمانية أجزاء ، وقد بدأ الإمام البخاري بذكر من سيرة رسول الله ﷺ تتضمن نسبه ﷺ وأسماءه ، وقوله ﷺ : ((تسموا باسمي ، ولا تكونوا بكنيتي)) ، ثم ذكر صفته ﷺ فروى بسنده عن علي < قال : ((لم يكن النبي ﷺ بالطويل ولا بالقصير ، شثن الكفين والقدمين ، ضخم الرأس ، ضخم الكراديس ، طويل المسربة ، إذا مشى تكفأ تكفؤًا كأنما انحط من صيب ، لم أر قبله ولا بعده)) ، ثم روى مدة إقامته بمكة عن ابن عباس : ((أن النبي ﷺ لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشرة)).

وعن ابن عباس قال : ((قام النبي ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة يوحى إليه وبالمدينة عشرة سنين ، ومات وهو ابن ثلاث وستين سنة)) ، ولعل الجمع بين الرواية الأولى : ((عشر سنين)) ، والرواية الثانية : ((ثلاث عشرة سنة)) أن الأولى لم تحتسب المدة التي لم ينزل فيها شيء كثير من القرآن ، قال : ((لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن)) ، يعني : ينزل عليه متتابعًا في عشر سنين ، ولكن ابتداء الوحي كان ثلاث عشرة سنة ، والله أعلم ، وعن ابن عباس أيضًا قال : ((أنزل على رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين ، فأقام بمكة ثلاث عشرة ، وبالمدينة عشرة ، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين)).

وبعد بيان عمر النبي ﷺ كتب عن وضع عمر < للتاريخ الهجري ، فروى عن المسيب يقول : "قال عمر < : متى نكتب التاريخ؟ وجمع المهاجرين ، فقال له علي < : "من يوم هاجر النبي ﷺ إلى المدينة ، فكتب التاريخ" ، وعن ابن عباس قال : "كان التاريخ في السنة التي قدم النبي ﷺ المدينة ، وفيه ولد عبد الله بن الزبير".

ثم ذكر أيضاً شيئاً من صفة الرسول ﷺ ومدة مكثه بمكة ومدة مكثه بالمدينة.

ب. بدأ بالمحمد بن وأولهم رسول الله ﷺ :

ثم بدأ في التراجم -تراجم الرواة- وهو على حروف -رتبه على حروف- (المعجم) لكنه ابتداءً بخير الأسماء ، وهو: محمد ؛ لأنه اسم رسول الله ﷺ وبدأ بمحمد بن مسلمة الحارثي الأنصاري المديني ، ثم محمد بن عبد الله بن جحش ، ثم محمد بن صفوان الأنصاري ، ثم محمد بن صيفي ، ثم محمد بن أبي عميرة ، ثم محمد بن أنس ، ومحمد بن طلحة.

وكل هذا يدلنا على أنه وإن كان قد ذكر كل من اسمه محمد في موضع واحد ، إلا أنه لم يراع الترتيب في أسماء آبائهم كما رأينا ، وكذلك في الكتاب كله.

ج. قراءة ترجمة محمد بن مسلمة الحارثي الأنصاري :

ونقرأ ترجمة محمد بن مسلمة الحارثي الأنصاري المديني ، قال البخاري : قال لي إسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم بن جعفر بن محمود بن محمد بن مسلمة عن أبيه عن جابر بن عبد الله : ((أن محمداً وأبا عبس بن جبر وعباد بن بشر قتلوا كعب بن الأشرف ؛ فقال النبي ﷺ حين نظر إليهم : أفلحت الوجوه)). ثم قال : وقال لنا حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي بردة قال : ((مررنا بالربذة ، فإذا فسطاط محمد بن مسلمة ؛ فقلت : لو خرجت إلى الناس فأمرت ونهيت ؛ فقال : قال النبي ﷺ : يا محمد بن مسلمة -يعني : كان هذا في الفتنة - ستكون فرقة وفتنة واختلاف ، فاكسر سيفك ، واقطع ، واجلس في بيتك ، ففعلت الذي أمرني به النبي ﷺ)) ، وهكذا تكلم عن هذا الرجل واعتزاله الفتنة ، ثم روى بسنده عن حذيفة قال : "إني لا أعرف رجلاً لا تضره

الفتنة، فأتينا المدينة، فإذا فسطاط مضروب، وإذا هو محمد بن مسلمة فسألناه؛ فقال: لا يشتمل على شيء من أمصارهم حتى ينجلي الأمر عمن جلا".

د. قراءة ترجمة محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام:

ونتناول ترجمة من التراجم التي عند البخاري، وهي عن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي، قال الإمام البخاري بعد أن ذكر هذا الاسم والنسب: مدني سمع عروة، قال: وقال لي زهير عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق: وكان فقيها مسلماً، يعني: محمد بن جعفر بن الزبير، حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: ((أتى رجل النبي ﷺ في مسجد؛ فقال: احترقت، واقعت بامرأتي في رمضان، قال: تصدق، قال: ما عندي شيء، فأتاه إنسان بطعام، قال عبد الرحمن بن القاسم: ما أدري ما هو؟ قال: تصدق به، قال: على أحوج مني ما لأهلي طعام، قال: فكلوه)).

قال البخاري: حدثني الأويسى، قال: حدثني بن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة: ((كان النبي ﷺ جالساً في ظل فجاءه رجل من بني بياضة قال: احترقت، وواقعت بامرأتي في رمضان، قال: أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: أطعم ستين مسكيناً، قال: ليس عندي، فأوتي النبي ﷺ بعرق من تمر - وهو المكنل - فيه عشرون صاعاً، قال: تصدق، قال: ما نجد عشاء ليلة، قال: فعد به على أهلك)).

قال الإمام البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى، قال: أخبرني عبد الرحمن: أن محمداً أخبره أن عباداً حدثه سمع

عائشة، قال رجل: ((احترقت، أفطرت في رمضان، فأوتي النبي ﷺ بمكتل فيه تمر؛ فقال: تصدق به)).

قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله، قال: حدثني الليث، قال حدثني يحيى عن عبد الرحمن عن محمد بن عباد عن عائشة: ((حسبت أن رجلاً قال للنبي ﷺ: احترقت، وطئت امرأتي في رمضان نهراً، قال: تصدق، قال: ما عندي شيء، فأمره أن يمكث، فجاءه - عَرَقٌ - أو عَرَقٌ - فيه طعام فأمره أن يتصدق به))، وقال يزيد: أخبرنا يحيى ولم يشك، يعني: الرواية فيها الشك "حسبت" يعني: عن عائشة قالت: "حسبت" يعني: ظننت ذلك، لكن في رواية أخرى ليس فيها شك، وقال: ((أصبت أهلي في رمضان؛ فقال النبي ﷺ: تصدق))، وقال أبو بكر بن أبي أويس - وهو الأويسى الذي أتى له بالرواية قبل ذلك - : عن سليمان، قال يحيى بن سعيد: وأخبرني بن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره: ((أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان بعق رقبة، أو صيام شهرين، أو إطعام ستين، قال: ما أجده، فأوتي بعرق تمر؛ فقال: تصدق، قال: أحد أحوج إليه مني فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ﷺ ثم قال: كلوه)).

قال أبو عبد الله - أي: البخاري - وتابعه مالك، وقال معمر، ويونس، وشعيب، وإبراهيم بن سعد، وابن عيينة، وابن أبي عتيق، والأوزاعي وليث: ((وقعت بأهلي))، وقالوا: "هل تجد رقبة، قال: لا"، ثم تابعهم حماد بن مسعدة عن مالك، وحديث هؤلاء أبين، وقال معمر، ويونس، ومنصور، وابن عيينة: ((أطعمه أهلك))، وقال هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة: ولم يصح أبو سلمة، يعني: لم يصح هذا الإسناد.

هكذا رأينا أن فوائد (التاريخ الكبير) في تراجمه كثيرة جداً، رأينا أنه تناول هذا الراوي ببيان اسم أبيه واسم جده، ونسبه، وبلده، محمد بن جعفر بن الزبير بن

العوام القرشي، مديني - يعني: المديني، في المدينة - وبين من شيوخه، وقال: سمع عروة، ثم جاء بروايات فيها أحاديث، والإمام البخاري محدث في هذه الأحاديث فبين الفروق فيما بينها هذه الأحاديث التي رواها محمد بن جعفر بن الزبير، وفي الأسانيد يتبين الشيوخ الذين روى عنهم جعفر بن الزبير، والتلاميذ الذين روى عن جعفر بن الزبير، فمثلاً في الحديث الأول روى عنه عبد الرحمن بن القاسم، وروى هو - محمد بن جعفر - عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة، وفي الحديث الثاني روى عن محمد بن جعفر عبد الرحمن بن الحارث، وهكذا جاء بروايات مختلفة عن حديث: "الذي وقع على امرأته في رمضان"، ثم بين المتابعات والشواهد لهذا الحديث، وفي غضون ذلك بين الثقة وعدالة محمد بن جعفر حين روى عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق أنه قال: "وكان فقيها مسلماً" فالإمام البخاري يعتني أيضاً بالجرح والتعديل للراوي - كما سبق أن أشرنا - وهذا ديدن الإمام البخاري في تاريخه أنه يذكر الراوي ويذكر أحاديث لهذا الراوي.

هـ. قراءة ترجمة محمد بن عمار بن عمرو بن حزم:

نتناول ترجمة أخرى، وهي: ترجمة لمحمد بن عمار بن عمرو بن حزم الأنصاري المديني عن محمد بن إبراهيم، يعني: روى عن محمد بن إبراهيم الحارث نسبة مالك بن أنس، وابن إدريس، قال لنا أبو عاصم عن محمد بن عمار: حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عمرو عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ قال: ((خير الشهداء الذين يشهدون قبل أن يُستشهدوا)) قال لي عبد الله بن يوسف عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابن أبي عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ مثله، وقال لي إبراهيم بن موسى عن بشر بن المفضل عن عبد

الرحمن بن إسحاق عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ مثله، وقال للجعفي عن زيد بن الحباب قال: حدثني أبي بن العباس بن سهل بن سعد، قال: أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

قال: أخبرني عبد الله بن عمرو بن عثمان، قال: أخبرني خارجة بن زيد، قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، قال: أخبرني زيد بن خالد الجهني سمع النبي ﷺ نحوه، وقال روح: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني يحيى بن محمد بن عبد الله بن عمرو، قال: حدثني أبو بكر بن حزم عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا أبو جمرة، قال: سمعت زهد بن مضرب، سمعت عمران بن حصين قال: قال النبي ﷺ: ((خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكونوا قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن))، ثم قال مسلم: حدثنا أبان، قال: حدثنا أبو جمرة بهذا، وقال: ((يشهدون ولا يستشهدون، ويحلفون ولا يستحلفون))، ثم قال: محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: ((خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم...)) فذكر الحديث: ((ثم يجيء قوم يشهدون ولا يستشهدون)) قال إبراهيم: فكان أصحابنا ينهون أن نلحف بالشهادة والعهد.

فهذا مثل الترجمة الأولى، ولكنه لم يتكلم بجرح أو تعديل عن هذا الراوي، مما يدلنا على أنه قليل الجرح والتعديل، وهو يعني أكثر بالروايات التي رويت عن هذا الراوي، وقد يبين المراسيل وغيرها.

و. قراءة ترجمة محمد بن عمار بن حفص :

في ترجمة قبل هذه الترجمة: محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد بن المؤذن القرظ أبو عبد الله سمع عمار بن سعد وصالحاً مولى التوأمة، سمع منه عبد الله الحنبل، قال لي ابن حجر: حدثنا محمد بن عمار الأنصاري عن شريك بن أبي نمر عن أنس قال: ((أقيمت الصلاة فرأى النبي ﷺ ناساً يصلون؛ فقال: أصلاتان؟)) وعن إسماعيل بن جعفر عن شريك عن أبي سلمة عن النبي ﷺ قال أبو عبد الله -أي: البخاري-: والمرسل أصح، يعني: الرواية الثانية التي هي عن أبي سلمة عن النبي ﷺ فهذا مرسل؛ لأن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف من التابعين، وأسند عن النبي ﷺ. وهكذا نرى أيضاً أنه بين بعض من روى عن هذا الراوي -يعني: تلاميذه- ومن روى هو عنهم، وذكر حديثاً مرة جاء عن أنس، وهو الذي فيه محمد بن عمار الأنصاري، ثم بين في حديث آخر وكلاهما عن شريك بن أبي نمر، ولكن الثاني عن إسماعيل بن جعفر أنه مرسل، وبين أن المرسل أصح، فهناك فوائد كثيرة في (التاريخ)، وهي أنه يعنى بالأحاديث، ويصحح بعضها، ويبين ما فيها من انقطاع، أو إرسال، والله تعالى أعلم.

(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم

وننتقل إلى كتاب آخر لا يقل أهمية عن كتاب (التاريخ الكبير)، فـ(التاريخ الكبير) له فضل سبق، ولكن تاريخ ابن أبي حاتم له مزية لا تقل أهمية عن مزية (التاريخ الكبير) للإمام البخاري.

أ. التعريف بكتاب (الجرح والتعديل):

كتاب (الجرح والتعديل) هو للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الذي توفي سنة ثلاثمائة وسبع وعشرين من الهجرة، وكتاب (الجرح والتعديل) طبعاً جاء

بعد كتاب البخاري ، وهو على الرغم من أنه يسمى بـ (الجرح والتعديل) إلا أنه يحتوي على كثير من تاريخ الرواة غير الجرح والتعديل الذي هو أساس الكتاب مما يصنفه من كتب الرواة ، ومن كتب الجرح والتعديل أيضاً ، وقد بين ابن أبي حاتم منهجه في هذا الكتاب بقوله : وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به ، العالمين له متأخراً بعد متقدم ، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة - رحمه الله تعالى - ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلّة معرفتهم به ، ونسبنا كل حكاية إلى حاكمها ، والجواب إلى صاحبه ، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم ؛ فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم ، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به - يعني : لائق به - وأشبهه من جوابهم ، على أن ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل كتبناها ؛ ليشتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم ؛ رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد ، إن شاء الله تعالى.

ثم تكلم عن ترتيب الكتاب قال : وخرجنا الأسامي كلها على حروف (المعجم) وتأليفها ، وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على (المعجم) أيضاً في أسماء آبائهم ؛ ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ، ويتجه لموضع الحاجة إليها - إن شاء الله تعالى - .

ب. منهج ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل :

وعلى هذا فمنهج ابن أبي حاتم ينحصر في هذه النقاط :

- نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة .

- الاختصار على أقوال الأئمة الراسخين في هذا العلم ، وغير ملتفت إلى غيرهم ممن ليسوا بأئمة فيه .

- يحكي أقوال هؤلاء الأئمة ناسباً كل قول إلى صاحبه بأسانيده.
- أنه ينظر إلى أقوال بعض الأئمة التي تتناقض في الراوي الواحد، فيختار منها ما يشبه أن يكون وصفاً حقيقياً لذلك الراوي ويهمل ما عداه.
- ذكر كل الرواة تقريباً ما حكم عليه بجرح أو تعديل وما لم يحكم عليه رجاء أن يصل إليه، أو إلى من بعده من المؤلفين حكم من أحد الأئمة على من ليس عنده حكم عليه فيلحق به.
- رتب أسماء الرواة على حروف (المعجم)، وكذلك رتب آباء الاسم الواحد إذا كانوا كثيرين.

ونذكر بأن هذا الترتيب هو ترتيب الإمام البخاري، لكنهما يختلفان في أمرين:

الأمر الأول: هو أن البخاري بدأ باسم محمد؛ تيمناً باسم رسول الله ﷺ أما ابن أبي حاتم فبدأ بحرف الأول مباشرة، ولكنه أيضاً قدم اسم أحمد؛ تيمناً باسم رسول الله ﷺ.

الأمر الثاني: فهو أن البخاري عندما عرض أسماء المحمدين عزل الصحابة { فقدمهم على الترتيب الطبيعي باعتبار الحرف الأول للآباء، فمثلاً قدم محمد بن مسلمة؛ لأنه صحابي، وقدم غيره نحو اثني عشر اسماً، ثم بدأ بحرف الألف من الآباء فيمن اسمه محمد... وهكذا، لكن ابن أبي حاتم التزم بالترتيب - ترتيب اسم أسماء الآباء - على حروف (المعجم)، ووضع كل صحابي في مكانه الذي هو فيه من حيث أبيه، سواء كان فيمن اسمه أحمد أو في غيره.

نعود إلى ابن أبي حاتم فنقول: إنه إذا كان قد رتب أسامي الرواة على حروف (المعجم)، وكذلك ترتيب آباء الاسم الواحد فقد كانت معرفته الواسعة بالرواة

عوناً له على تنفيذ هذا المنهج، فقد جمع في كتابه أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة: ابن عباس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، والأعمش، والشعبي، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان، وشعبة بن الحجاج، والأوزاعي، والشافعي، وأبي مسهر الغساني، وعبد الله بن المبارك، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم، وأبي زرعة، كما نقل قليلاً عن بعض النقاد الذين لم يعتمد عليهم كثيراً، فجاءت أحكامهم قليلة في الجرح والتعديل، وهؤلاء مثل: إبراهيم بن موسى، وأحمد بن سنان، وأحمد بن صالح، وبقيّة بن الوليد... إلى آخره.

وإذا كان بعض هؤلاء من غير المشهورين في هذا الفن ونقل ابن أبي حاتم أقوالهم في بعض الرواة، فلأهميتهم من حيث إنهم قد يكونون معاصرين لمن يحكمون عليهم، وهذه المعاصرة قد تتيح تجربة شخصية تلقي ضوءاً هاماً على الراوي من حيث معرفة حاله، وهل هو من العدول أو المجرحين؟ وهذا يتكافأ مع حكم إمام مشهور في هذا الفن، يعني: المعاصرة تتكافأ مع حكم إمام مشهور في هذا الفن غير معاصر، كما أن ابن أبي حاتم ربما لا يجد حكماً على الراوي عند الأئمة المشهورين، فلا يحجم عن أخذ أحكام غيرهم في الرواة، فهي أولى من عدم تدوين الحكم على الراوي، ومع كثرة الأئمة الذين نقل أقوالهم في الرواة فإنه اعتمد اعتماداً كبيراً على أربعة منهم يكاد يستقصي أقوالهم في الرواة، كما أن الغالبية العظمى من الرواة الذين ترجم لهم في الكتاب مقرونة بأحكام عليهم، وهم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عوامل دفعت ابن أبي حاتم إلى ذلك؛ منها: أن هؤلاء الأئمة قد تأخر زمنهم فتكلموا في أكبر قدر من رواة الآثار، فقد جمعوا خبرة من سبقهم من الأئمة واستفادوا منهم استفادة كبيرة؛ فأضافوا إلى خبرتهم

خبرة هؤلاء ، وامتزجت الخبرتان لتثقل ملكتهم ، وتنير بصيرتهم في الحكم على الرواة ، ومنها : أن هؤلاء الأئمة الأربعة قد عنوا عناية كبيرة بهذا الشأن ، وبحثوا عن أحوال الرواة ابتداء من التابعين ومن بعدهم إلى الرواة الذين عاصروهم ، وقد أغنت أحكامهم عن أحكام السابقين عليهم ما داموا قد صاروا على نهجهم واستعملوا مقاييسهم .

وقد التزم ابن أبي حاتم جانب الحيدة بالنسبة لآراء هؤلاء الأئمة ، فلم يوازن بينها ولم يرجح رأي أحدهم على الآخر ، ولم يعلق على رأي واحد منهم بما يثبت انحيازه غالباً ، وعلى هذا فمن الغلو أن نقول - كما رأى بعض الباحثين - : إن كتاب (الجرح والتعديل) لا يخلو من غلو ، أو إن ابن أبي حاتم قد قسا أو غلا في كتابه حين حكى أقوال بعض الأئمة في بعض الرواة ، وقد سبق أن رد بعض العلماء على ذلك ، وقد رتب أقوال هؤلاء الأئمة تبعاً لتقدمهم الزمني ، فيذكر أولاً رأي بعض الأئمة الذين سبقوا هؤلاء الأربعة ، ثم يذكر رأي يحيى بن معين فأحمد بن حنبل فأبي زرعة فأبي حاتم ، وإذا كانت الأقوال عن هؤلاء الأئمة تختلف في الراوي الواحد ؛ نظراً لأن بعضهم لم يؤلف كتاباً في الجرح والتعديل ، فيكون هذا الكتاب عمدة في أقوال ذلك الإمام ، وإنما قيد أقوالهم تلاميذهم الذين كانوا يسألونهم في أوقات متباعدة ، وقد يغير أحدهم حكمه على الراوي عندما يستبين له ما يدعو إلى تغيير رأيه في الراوي ، إذا كان الأمر كذلك فقد تخير ابن أبي حاتم ما يرى أنه ملائم الحكم على الراوي ويترك ما عداه ، ولم يقتصر ابن أبي حاتم على آراء أئمة الجرح والتعديل ، وإنما ذكر رأيه في بعض الرواة الذين عاصروهم ، سواء أخذ عنهم العلم أم لم يأخذ عنهم ، ومع هذا فقد ترك الحكم على بعض من عاصروهم ، ربما كان ذلك لعدم استبانة أمرهم له قبل أو عند تأليفه الكتاب .

ولا نريد أن نسترسل في جرح ابن أبي حاتم وتعديله ؛ لأن هذا ليس من منهجنا ، وإنما نحن نقدم كتاب (الجرح والتعديل) على أنه كتاب في تاريخ الرواة.

نقول : قد حاول ابن أبي حاتم أن يستقصي في ذكر الرواة الذين رووا الآثار ، فترجم لما يزيد عن الثمانية عشر ألفاً ابتداء من الصحابة { إلى بعض من عاصرهم ، وقد ذكر بعض أسماء هؤلاء الرواة دون أن يذكر لهم حكماً بجرح أو تعديل تنفيذاً لما وعد في أول كتابه ، ومن هؤلاء : إبراهيم بن طريف الشامي ، وإبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن ، ومثل هذا كثير في الكتاب ، وقد رتب ابن أبي حاتم أسماء الرواة على حروف (المعجم) كما ذكر ، فبدأ بحرف الألف ، ثم الباء ، ثم التاء... إلى آخر الحروف ، ولكن ذلك كان بالنظر إلى الحرف الأول فقط ، ومن هنا ابتداءً بأحمد ، ثم ثنى بإبراهيم ، وثالث بإسماعيل ، وبعده ذكر إسحاق... وهكذا كان الترتيب يقتضي أن يكون إسحاق قبل إسماعيل ، وإبراهيم قبل أحمد ، لو أنه نظر إلى ما بعد الحرف الأول في الترتيب ، وفعل ذلك في اسم الأب ، فلم يلتفت إلا إلى الحرف الأول فقط ، فجمع كل من يشتركون في الحرف الأول من اسم أبيهم في مكان واحد ، وربما توسع في الترتيب كما فعل فيمن اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، فقد رتبهم على أبواب باعتبار اسم الجد.

فيقول مثلاً : باب من اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، وأول اسم جده ألف ، ثم يقول : من اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، وأول من اسم جده باء... وهكذا ، ويختتم كل اسم من أسماء التي تكثر التراجم فيها بباب لمن يسمى بذلك الاسم ولم ينسب ، ويختتم كل حرف بباب للأفراد ، وهم الذين لا يوجد في الرواة من يسمى ذلك إلا اسم واحد ، ثم ختم الكتاب بستة أبواب :

الباب الأول: للذين لم يعرفوا إلا بابن فلان، ورتبهم على أبواب باعتبار أسماء الآباء.

الباب الثاني: من يقال له: أخو فلان، وفيه ترجمة واحدة.

الباب الثالث: للمبهمات، وفيه ترجمتان فقط.

الباب الرابع: لمن عرف ابنه ولم يعرف هو، وفيه ترجمة واحدة.

الباب الخامس: لمن لم يعرف إلا بكنيته، ورتب الأسماء هنا على حسب الحروف.

الباب السادس: لمن تعرف بكنيتها من النساء، ورتبهن على الحروف أيضاً.

وهذا الترتيب - وإن كان يبدو أنه على غير أساس حين يقدم بعض الأسماء على بعض مهملاً حرف الثاني من اسم الراوي أو اسم أبيه - له أساس نفسي ديني عند ابن أبي حاتم، وبدافع من هذا الأساس صار على ترتيبه الذي بيناه، ففي نفس ابن أبي حاتم أن الأسماء لها منزلة تابعة لمنزلة من يتسمى بها، فمثلاً اسم أحمد أرفع منزلة من غيره من الأسماء التي تبتدئ بحرف الألف؛ لأنه اسم رسول الله ﷺ سيد الخلق؛ ولهذا قدم اسم أحمد على جميع الأسماء التي تبتدئ بهذا الحرف، ثم ثنى باسم إبراهيم؛ لأنه اسم أبي الأنبياء، وبعده سيدنا إسماعيل؛ لأنه جد العرب، وفي حرف العين مثلاً قدم عبد الله لما فيه من لفظ الجلالة ولما فيه من الاعتراف بالعبودية لله، وإذا كان الخلفاء الأربعة { يشتركون في حرف العين، فإنه قدم ذكر من اسمه عبد الله وهو اسم أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي؛ تبعاً لأفضلية بعضهم على بعض.

وفي الكتاب يبتدئ في كل باب بالصحابة، ثم يثني بغيرهم؛ لأن الصحابة مقدمون في المنزلة على غيرهم، وهذا الأساس واضحاً في كتاب (الجرح

والتعديل)، وربما كان البخاري يفعل ذلك أيضاً، وليس كتاب (الجرح التعديل) خاصاً بالجرح والتعديل، وإنما يضم إلى ذلك بيانات هامة عن تاريخ الرواة، وهو الذي يهمنا الآن، فيذكر اسم الراوي كاملاً، ونسبته، وموطنه، وشيوخه الذين روى عنهم، وتلاميذه الذين رووا عنه، ومما هو قليل جداً أن يذكر وفاته، وبعض الأحاديث التي رواها مبيناً علتهما وإن كانت قليلة، وقد اعتمد في بيان ذلك اعتماداً كبيراً على أبيه، وعلى أبي زُرعة، وإن كانت له بعض الإضافات مما سنذكره - إن شاء الله تعالى -.

وقدم ابن أبي حاتم للكتاب بمقدمة هامة رد فيها على قوم من أهل الزيغ والبدع، زعموا أن الأخبار لا تصح بنقل الرواة لها، كما تحتوي المقدمة أيضاً على عدة أبواب تناول فيها بعض أصول علم الرواية والجرح والتعديل، وقد طُبِعَ هذا الكتاب في حيدرآباد في الهند في ثمانية مجلدات، وكل مجلدين منها يكونان جزءاً، فيكون أربعة أجزاء.

(كتاب (الجرح والتعديل) والمقارنة بينه وبين (التاريخ الكبير))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : أصالة ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ١٥٧
- العنصر الثاني : الموازنة بين كتاب (التاريخ الكبير)، وكتاب (الجرح والتعديل) ١٥٨
- العنصر الثالث : قراءة نماذج من كتاب (الجرح والتعديل) ١٦٩

أصالة ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)

(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم :

هل لابن أبي حاتم أصالة في هذا الكتاب ، أو أنه سرق هذا الكتاب ؟

وفي مناقشة هذه القضية يبدو لنا حقيقة الكتابين من المقارنة بينهما ، وفي عرض نماذج هي نفسها التي قرأنا منها في كتاب البخاري.

فمن الواجب علينا - ونحن ندرس كتاب (الجرح والتعديل) - أن نناقش قضية هامة أثارها بعض الباحثين قديماً وحديثاً ، وهي أن كتاب (الجرح والتعديل) مأخوذ من كتاب (التاريخ الكبير) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، ويصور هذه القضية تلك الرواية التي نقلها غير واحد من المؤرخين ، وهي تقول بأن أبا أحمد الحاكم قال : كنت بالري - وهي بلد ابن أبي حاتم - فرأيتهم يوماً يقرءون على أبي محمد بن أبي حاتم كتاب (الجرح والتعديل) ، فلما فرغوا قلت لابن عبدويه الوراق : ما هذه الضحكة ، أراكم تقرءون كتاب (التاريخ) لمحمد بن إسماعيل البخاري عن شيخكم على هذا الوجه ، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة ، وأبي حاتم ، وللخطيب البغدادي عبارة توافق في معناها رأي أبي أحمد الحاكم ، وإن كانت أقسى منها لهجة ؛ إذ نسب إلى ابن أبي حاتم الإغارة على كتاب البخاري.

يقول في كتابه موضحاً أوهام الجمع والتفريق : ومن العجيب أن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه (الجرح والتعديل) ، وعمد إلى ما تضمنه من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ، ودوّن عنهما الجواب ، وصار في هذا المضمار

بعض الباحثين ، واعتبر بعضهم أن قيمة كتاب (الجرح والتعديل) تزداد بها النظرة التقديرية إلى أصله كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري ، والواقع أن أبا أحمد الحاكم الذي أطلق هذه الدعوة ، وتبعه من جاء بعده غير محق في دعواه هذه.

ويبدو أنه - كما يقول بعض الباحثين - سمعهم يقرءون بعض التراجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر (الجرح والتعديل) ، ولا زيادة مهمة على ما في (التاريخ) ، فاكتمى بتلك النظرة السطحية ، ولو تصفح الكتاب ما قال ما قال.

الموازنة بين كتاب (التاريخ الكبير)، وكتاب (الجرح والتعديل)

والموازنة بين الكتابين : كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري ، وكتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم تفيدنا في الوقوف على حقيقة هذه القضية ، كما تفيدنا من ناحية أخرى في زيادة التعرف على الكتابين الفذين في علم الرجال ، وخاصة كتاب (الجرح والتعديل) التي نحن بذكره الآن.

والواقع أن هذه الموازنة تظهر لنا فروقاً من نواح عدة :

أولاً : إذا نظرنا إلى الترتيب الذي صار عليه البخاري في كتابه وجدناه يختلف عن الترتيب الذي صار عليه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ، فالبخاري ابتداء كتابه بالمحمدين لبيتدئ برسول الله ﷺ فذكر اسمه ﷺ ونسبه ، وبعض أحاديثه ، وصفاته ، وشيئاً عن تاريخ الدعوة الإسلامية ، ثم استطرد بعد ذلك في ذكر محمد بن كلهم ، وبعد ذكر محمد بن رتب أسماء الرواة في الكتاب كله على حروف (المعجم) : أ ، ب ، ت ، ث ، كما نص على ذلك في مقدمة الكتاب ، وفي كل حرف يرتب الأسماء ترتيباً معجمياً باعتبار أسماء الآباء ، ويخرج عن هذا

الترتيب بالنسبة للصحابة { إذ يذكرهم جميعهم في أول الحرف مراعاة لمنزلتهم وشرفهم.

أما ابن أبي حاتم فإنه وإن كان قد اتبع الترتيب المعجمي مثل البخاري قد التزم بهذا الترتيب من أول الكتاب، فابتدأ بحرف الألف ولم يتدئ بالمحمدين؛ لأنها تبدأ بحرف الميم؛ ولذلك أخرها إلى حرف الميم، ولم يذكر رسول الله ﷺ في حرف الألف، ولا في حرف الميم باعتبار أن اسمه أحمد أو محمد؛ لأنه كتب عنه ﷺ في المقدمة التي قدم بها الكتاب، واستغرقت كتاباً كاملاً أسماه (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل) ولم يذكر أسماء الصحابة الذين يشتركون في الحرف الأول في أول هذا الحرف كما فعل البخاري، وإنما فرقهم على الأبواب، فجعل كل من يشتركون في الاسم الواحد وفي اسم الأب في مكان واحد - كما سبق أن ذكرنا -.

ونجد الاختلاف أيضاً في ترتيب الرواة المسمين باسم واحد ويتشابهون في اسم الأب، وقد قدم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدمة أخرى ذكر فيها أبواباً عن قوانين الرواية، وعن بعض أصول علم الجرح والتعديل، وقد خلا كتاب البخاري من كل ذلك.

وهكذا يطالعنا الاختلاف بين الكتابين منذ الصفحات الأولى منهما.

ثانياً: يحتوي كتاب (التاريخ الكبير) على اثني عشر ألفاً وخمسة عشرة ترجمة، أما (الجرح والتعديل) فيزيد على ذلك كثيراً؛ إذ يحتوي على ثمانية عشر ألفاً وأربعين ترجمة، فهو يزيد على تراجم البخاري بمقدار خمسة آلاف وسبعمائة وخمسة وعشرين ترجمة، وهي زيادة ليست بالقليلة؛ لأنها تقرب من نصف ما في البخاري من تراجم، وإذا استطرنا في التفصيلات فإننا نجد أن عدد من ترجم لهم البخاري ممن يسمون محمداً ثمانمائة وواحدة وسبعون ترجمة، مع أن عدد من

يسمى بهذا الاسم في (الجرح والتعديل) ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرون بزيادة قدرها أربعمائة وثمان وخمسون ترجمة، كما ذكر البخاري مثلاً اسم واحداً يسمى أحمد بن أحمد، ولكن ابن أبي حاتم ذكر خمسة رواة يسمون بهذا الاسم، وهذا يدلنا على أن ابن أبي حاتم رأى أن البخاري لم يستوعب في كتابه كل أسماء الرواة، فأحس بالحاجة إلى مؤلف يضم ما أهمله البخاري، ومن اشتهر بالرواية بعد البخاري ممن أدركهم ابن أبي حاتم ولم يدركهم الأول، فأبو محمد عاش بعد البخاري أكثر من سبعين عاماً.

ثالثاً: وليس الاختلاف في الكم فقط بل في الموضوع أيضاً؛ لأن البخاري في كتابه يهتم بنواح لا يهتم بها ابن أبي حاتم، كما أن الأخير يهتم بما لا يهتم به البخاري، يذكر البخاري في (التاريخ الكبير) اسم الراوي، وشيوخه، وتلاميذه، وفي خلال ذلك يذكر بعض الآثار التي رواها ذلك الراوي أو التي رويت عنه، ولا يذكر البخاري غالباً حكماً على ذلك الراوي، ولا أقوال الأئمة في تعديله أو تجريحه، أما ابن أبي حاتم فهو مثل البخاري في ذكر تلاميذ الراوي وشيوخه، ولكنه يزيد أكثر مما ذكر البخاري، ويختلف عن البخاري في كونه لا يذكر غالباً شيئاً عن الآثار التي يرويها، إنما يشير إشارة ويهتم بناحية هامة ربما كانت الهدف الرئيس من تأليف كتابه، وهي ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، وحكمهم عليه.

ولا شك أن كتاب (الجرح والتعديل) يؤدي وظيفتين هامتين هما: تاريخ الرواة، والحكم عليهم، بينما اقتصر البخاري غالباً على الوظيفة الأولى وإن كانت أكمل عنده منها عند ابن أبي حاتم في نواحٍ دون أخرى.

نضيف إلى ذلك أن كتاب ابن أبي حاتم فيه نقد ليس بالقليل لكتاب البخاري، وقد رأى ابن أبي حاتم أن أباه وأبا زرعة رأياً بعض الأوهام في (التاريخ الكبير)

ودون رأيهما فيها، فرأى ابن أبي حاتم أن يسجل بعضها في (الجرح والتعديل)، وإن كان قد ألف كتاباً كاملاً عن هذه الأخطاء عن أبي زرعة وأبيه، كما أن في كتاب (الجرح والتعديل) نقداً لكتاب آخر من كتب البخاري، وهو كتاب (الضعفاء)، فقد دون لأبيه آراء يخالف فيها البخاري؛ حيث جعل الأخير بعض الرواة ضعفاء ورآهم أبو حاتم عدولاً، أما الكتاب الذي ألفه في نقد البخاري فهو كتاب (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري)، وقد طبع هذا الكتاب.

ولا نريد أن ننفي وجود أي تأثير لكتاب البخاري على ابن أبي حاتم، بل هناك بلا شك بعض التأثير؛ لأن الأخير ابتداء عمله وأمامه عمل منظم على نحو فريد ربما لم يسبق إليه، حتى إن بعض مشايخ البخاري سماه سحراً حين دخل به على الأمير عبد الله بن طاهر، فاستفاد ابن أبي حاتم من هذا النظام في صورته العامة؛ لأنه مما لا شك فيه أنه قرأه كما قرأه أبو زرعة وأبو حاتم أبوه. فالتأثير واقع من هذه الناحية الشكلية، وفي بعض المنهج فقط.

أما من ناحية المادة فقد كان ما عند ابن أبي حاتم مما حصله من شيوخه ما يكفيه الإغارة على كتاب (التاريخ الكبير) وأخذ نصوصه، وإذا كان هناك تشابه في الأسماء أو في بعض ما يتعلق بالرواة وتاريخهم، فهذا أمر يمكن أن يحدث حتى لو لم يطلع ابن أبي حاتم على كتاب البخاري؛ لأن الاثنين يستقيان من مصادر واحدة سواء من ناحية الكتب أو من ناحية الشيوخ، وقد كانت سرقة الكتب أي: أخذ ما فيها دون سماع ودون نسبة ما أخذ إلى صاحبه من أعمال التي تنزل بمنتكبيها إلى أدنى مراتب التجريح، فكيف يفعل حافظ مثل ابن أبي حاتم الذي ينسب كل عمل إلى صاحبه، ولا يبيح لنفسه أن يكون مدلساً؟ فلا ينسب لنفسه سؤالاً للشيخ سأل به غيره وهو حاضر في المجلس، ولم يعرف عنه قط نقيصة من نقائص بعض الرواة.

أضف إلى ذلك أن أبا حاتم وأبا زرعة وتبعهما عبد الرحمن بن أبي حاتم في ذلك قد ترك حديث البخاري ؛ لأنه قال باللفظ في القرآن ، فكيف يترك ابن أبي حاتم حديثه ، ثم يأخذ منه تاريخ الرواة؟

الذي يتصوره العقل أن أبا حاتم وأبا زرعة قد سمعا بكتاب البخاري ، وسمعا ما أثير حوله من نقد وما يقال فيه من نقص ، فقرأ هذا الكتاب ، ورأيا أنهما لو ذكر ما عندهما من معرفة عن الرواة ، ونبها على أخطائه لانتج عملاً فيه خدمة كبيرة للعلماء ، فقام بهذا العمل ، وأضاف الكثير من الرواة ، وجاء ابن أبي حاتم فاستفاد من عمل أبي حاتم وأبي زرعة كما استفاد من عمل غيرهم من العلماء ، فجاء عمله على هذه الصورة التي تبدو أصالته فيها واضحة ، ويخيل إلينا أنا ما أجاب به ابن عبدويه على ما قاله أبو أحمد الحاكم فيه مجانبية للحق والصواب ، يقول ابن عبدويه للحاكم : يا أبا أحمد ، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما (تاريخ البخاري) قال : هذا علم لا يستغنى عنه ، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا ، فأخذ عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل ، وزاد فيه ونقص.

إن ما جاء عن أبي زرعة وأبي حاتم من أحكام وإفادات ليس كله على صورة سؤال عبد الرحمن وجوابهما ، ولو كان الأمر كما قال ابن عبدويه لجاء الكتاب على صورة كتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم ، أي : على هيئة سؤال وجواب ، ولكن ابن أبي حاتم يقول في أغلب كتاب (الجرح والتعديل) : سمعت أبي يقول ذلك ، دون أن يقدم لإفادة أبيه بسؤال منه ، ومما يدل على أن الأمر ليس كما يصور ابن عبدويه أن السؤال على حال بعض الرواة للإمامين كان من غير ابن أبي حاتم ، فالأخير مثلاً يقول في موضع من هذا الكتاب : سئل أبو زرعة ؛ فقيل له : هذا الذي تقول سئل أبو زرعة سألته غيرك وأنت تسمعه ، أو

سأله وأنت لا تسمع ؛ فقال : كلما أقول : سئل أبو زرعة ، فإنني قد سمعته منه ، إلا أنه سأله غيري بحضرتي ، فلذلك لا أقول : سألته ، فلا أدلس بوجه ولا سبب .

بالإضافة إلى هذا فقد كان في إجابة ابن عبدويه بعض الاتهام للإمامين الجليلين أبي زرعة وأبي حاتم عندما ذكر أنهما أخذ عمل البخاري فزاد فيه ونقص ، ثم ينسبان هذا العمل إليهما ولا يذكران عن صاحبه الحقيقي ، وهو البخاري ، من أجل هذا يبدو أن ما قاله الأستاذ المعلم تعليقا على هذا الجواب حق ، وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر دينك الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة ، ولا نذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي حين رجح أن موقف بعض المحدثين من البخاري لقوله باللفظ في القرآن هو الذي جعل ابن أبي حاتم لا ينسب أحكاما للبخاري أخذها في كتاب (الجرح والتعديل) ، وأن أبا حاتم يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابا في الغالب فيوافقه عليه ، لا نذهب إلى ذلك ؛ لأن هذا يتناقض مع موقف لأبي حاتم وابنه ، وهو أن ابن أبي حاتم حينما أخذ انتقاد أبي زرعة لما في (التاريخ الكبير) وعرضه على أبيه أبي حاتم ، كان يوافق في بعض الرواة ويخالف أبا زرعة ، وقد نص على ذلك ابن أبي حاتم فذكر موافقة أبيه البخاري ، ولم يجد أي مانع من ذكر ذلك وروايته .

وجدير بالذكر أن الأستاذ المعلمي يعلم هذا الموقف جيدا ؛ لأنه هو الذي حقق الكتاب (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه) كما لا نرى ما يراه الأستاذ من أن تأثر ابن أبي حاتم بالبخاري يتعدى الترتيب وسياق كثير من التراجم إلى غير ذلك ؛ لأن التأثر لا يتعدى مطلقا التأثير الشكلي الذي قلناه ، والذي عبر عنه الأستاذ المعلمي بالترتيب وسياق كثير من التراجم ، وأما عبارة

"غير ذلك" فنرى أنه لا داعي لها ؛ لأنها لا تمثل حقيقة أو وجهاً حقيقياً من وجوه التأثير.

وإذا رجعنا إلى جواب ابن عبدويه مرة أخرى وجدنا أننا في حاجة إلى مناقشة ما يوحيه ذلك الجواب ، فكلامه يوحى بأن كتاب (الجرح والتعديل) وإن كان غير كتاب (التاريخ) فإنما هو لأبي حاتم وأبي زرعة ، وليس لابن أبي حاتم فيه شيء ، فهل هذا صحيح؟ وهل كل ما في (الجرح والتعديل) لهذين الإمامين كما يوحى كلام ابن عبدويه؟

لقد ذكرنا - فيما سبق - ما يجيب على هذا السؤال ، ولكننا هنا نريد أن نزيد هذا الأمر إيضاحاً فنبين ما قدمه ابن أبي حاتم من جهد مستقل في هذا الكتاب عن الرواة ، وخاصة ذلك الجهد الذي قدمه نتيجة لخبرته ، ونبادر فنقول : إن جهد أبي زرعة وأبي حاتم لا يتعدى ثلث الكتاب والباقي هو جهد لابن أبي حاتم.

ويتجلى هذا الجهد في عدة أمور:

أولها: أنه استقل ببعض التراجم ، فلم يكن فيها شيء لأبي زرعة وأبي حاتم ، كما ينسب شيئاً من هذه التراجم إلى أحد من الأئمة الآخرين ، ومن هذه التراجم : ترجمة إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو إسحاق نزيل بغداد ، قال فيها : روى عن المقرئ ، ومحمد بن كثير المصيصي ، وأبي غسان ، وعبيد الله بن موسى ، وأبي عاصم النبيل ، وأبي نعيم ، وعفان ، وسعيد بن عفيل ، وحجاج بن ناصر ، سمعت منه ببغداد في الرحلة الثانية ، وهو ثقة صدوق.

ثانيها: أنه كثيراً ما يشترك مع أبيه في تقديم المادة المترجم عنه ، فمثلاً ترجمة حوشب بن سيف أبي روح السكسكي المعافري ، يقول : شامي روى عن فضالة

بن عبيد، ومعاوية، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد، وعن رجل من السكاسكي عن معاذ بن جبل، وعن شداد بن أفلح المقرئ، روى عنه صفوان بن عمرو، سمعت أبي يقول بعض ذلك، وبعضه من قبلي، ويتكرر ذلك في الكتاب، وإذا كنا لا نقدر أن نفرق في هذه الترجمة بين ما لأبي حاتم وما لابنه، فإننا نضع أيدينا على ذلك في بعض التراجم؛ حيث يورد ما قاله أبوه في الترجمة، ثم يعقب على ذلك بما عنده، وتتجلى ذلك في مثل هذه الترجمة إبراهيم بن المختار الرازي من أهل الخوار، روى عن شعبة، والثوري، وابن جريج، وابن إسحاق، وعنيسة بن الأزهر، روى عنه فروة بن المغراء، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد -يعني: ابن أبي حاتم- : روى عنه هشام بن عبيد الله الرازي، وسعيد بن محمد الجرمي، ومحمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، وعمرو بن رافع.

ثالثها: كما أن له أيضًا بالإضافة إلى ذكر شيوخ بعض الرواة وتلاميذهم بعض الأحكام عليهم معدلًا أو مجرحًا لهم، وهذا غالبًا خاص بالرواة الذين عاصروهم، وقد كانت له أحكام على ما يزيد على الأربعمئة راوي.

رابعًا: وتتجلى أصالة ابن أبي حاتم هنا حين نراه يخالف أباه في بعض الأحكام التي يصدرها على الرواة، فيضعهم في منزلة غير المنزلة التي وضعهم فيها أبوه، فمثلاً قال ابن أبي حاتم في عباد بن وليد بن خالد: صدوق، وقال عنه أبو حاتم: شيخ، وهذه في منزلة، وتلك في منزلة، كما نعرف ذلك في ترتيب ألفاظ (الجرح والتعديل) عند ابن أبي حاتم، وقال ابن أبي حاتم في علي بن الحسين بن الحر بن أشكاب: صدوق ثقة، وقال عليه أبو حاتم: صدوق، فابن أبي حاتم وضعه في مرتبة أعلى من المرتبة التي وضعه فيها أبوه.

خامساً: وتتجلى أصالته أيضاً حين يرجح بعض أقوال الأئمة على قول أبيه، ويتضح ذلك في ترجمة حريث بن مالك المازني، يقول أبو حاتم فيه: حريث بن مالك المازني أبو هنيذة، وقيل: البراء بن نوفل، قال أبو محمد بن أبي حاتم: والصحيح أن أبا هنيذة اسمه البراء بن نوفل فيما حدثنا علي بن الحسن بن أحمد بن حنبل أنه قاله، فقد رجح قول الإمام أحمد على قول أبيه، وأحياناً كان ينبه على خطأ وقع فيه أبوه مما يدل على أنه لا يأخذ قوله قضية مسلمة، فقد قال أبوه في ترجمة عبد الله بن شريح: ثم أجمعوا على نسبه؛ فقالوا: إنه قيس بن زائدة الأصم، ويعقب أبو محمد على هذا القول بقوله: وكيف أجمعوا، وقد حكينا عن ثلاثة نفر خلاف ذلك: محمد بن إسحاق، وعلي بن المديني، والحسن بن واقد؟!

سادساً: الكثير الغالب من أحكام أئمة الجرح والتعديل غير أبي حاتم وأبي زرعة، وهو يستغرق نصف الكتاب تقريباً يرجع جهده فيه في جمعه وتصنيفه لابن أبي حاتم، فقد اتصل بالتلاميذ الذين رووا علم هؤلاء - كما ذكرنا من قبل - ونقل هذه الأحكام مسندة إليهم بسند خالٍ من أبيه وأبي زرعة غالباً.

ولنأخذ مثلاً لذلك، يرينا كيف تعددت المصادر التي استخدمها ابن أبي حاتم في تأليف كتابه، وهذا المثال هو: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل، وقد اخترنا هذه الترجمة؛ لأن معرفة أبي زرعة وأبي حاتم بعلم ذلك الإمام معرفة واسعة، يقول أبو بكر الخلال معبراً عن هذا: وكان عالماً بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله، فلو كان ابن أبي حاتم يعتمد عليهما اعتماداً كلياً في كتابه لأخذ معرفته مع الإمام واكتفى بما يقولان عنه، ولقد استغرقت هذه الترجمة في الكتاب صفتين تقريباً، وهي من التراجم الكبيرة في الكتاب، ماذا لأبي حاتم ولأبي زرعة؟ وماذا لغيرهما مما جمعه ابن أبي حاتم وصنفه؟

ابتدأ ابن أبي حاتم هذه الترجمة ببيان من روى عنهم الإمام أحمد، وبيان موطنه، ثم قال: سمعت أبي وأبي زرعة يقولان ذلك، ويقولان: كتبنا عنه، ثم

يذكر هو أنهما رويَا عنه واستغرق كل هذا ثلاثة أسطر تقريباً، ثم انتقل ابن أبي حاتم بعد ذلك إلى شيوخه الآخرين ينقل عنهم ما رواه عن شيخهم الإمام أحمد، أو عن شيوخهم عنه، فذكر في ذلك ست روايات تبين قيمة علم الإمام ومنزلته بين علماء عصره، ثم يروى عن أبيه أنه سئل عن أحمد بن حنبل؛ فقال: هو إمام، وهو حجة، فالسؤال ليس منه، وإنما هو من غيره وهو يسمع، ولا يروي في خلال ذلك إلا قولين له سمعهما منه في الإمام أحمد.

سابعاً: ولم تكن أقوال الأئمة ينقلها ابن أبي حاتم فقط، وإنما كان يرجح بعض أقوالهم على بعض، أو كان يفسرها ويبين ما بُنيت عليه من أساس، فقد روى والده أن مصعب بن سعيد الحراني قال: قال لي عبيد الله بن عمرو: قال سفيان: عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم: في الندم توبة، قلت له: إنما هو ابن الجراح، قال عبيد الله: وقد رأيت أنا زياد بن الجراح، ووهم ابن عيينة، فروى عن عبد الكريم الجزري؛ فقال: عن زياد بن أبي مريم، فعقب ابن أبي حاتم على هذا القول بما يدل على أن ابن عيينة لم يهمل؛ فقال: قد روى هذا الحديث سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري؛ فقال: عن زياد بن أبي مريم، كما رواه ابن عيينة، فدل على أن عبد الكريم قال مرة: زياد بن الجراح، ومرة قال: زياد بن أبي مريم، ثم أردف بما يدل على الصحيح من ذلك؛ فقال: والصحيح زياد بن الجراح.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: أن أبا حاتم حكم على ربيع بن حبيب أبي سلمة بأنه ليس بقوي، وأن أحاديثه عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ مناكير، ونوفل مجهول، وقال عنه يحيى بن سعيد القطان قريب من هذا القول: تعرف وتنكر، وقال الإمام أحمد عن هذا الراوي: ما أرى به بأساً، وقال يحيى بن معين عنه: ثقة، قال: علي بن المديني ثقة، وعقب ابن أبي حاتم بما يبين الأساس الذي بني عليه حكم الإمامين الأولين؛ فقال: اتفاق أحمد ويحيى على

توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه ، وأنه من نوفل بن عبد الملك ، فمن هذا نفهم أن أبا حاتم ويحيى بن سعيد نظراً إلى أنه يروي أحاديث منكراً ، فحكم عليه بهذا الحكم ، وأن الباقيين نظروا إلى أن ما يرويه من أحاديث منكراً ليس له ذنب في رواياتها ، وإنما الذنب على الراوي الذي قبله - أو بعبارة أخرى : فوجه - وهو نوفل بن عبد الملك ، فالإنكار جاء منه .

كل هذا يقنعنا بأن ابن أبي حاتم لم يعتمد على أبيه وأبي زرعة فقط في عمل كتابه ، وأن الأمر لم يكن كما قال ابن عبدويه : أقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل ، وزاد فيه ونقص .

وأخيراً قبل أن نقرأ بعض النماذج نقول : لا شك أن في كلا الكتابين أوهام ، فكتاب (الجرح والتعديل) كتاب كبير لعله يحتوي على قريب من عشرين ألف ترجمة ، ومعظم التراجم مأخوذ من أسانيد الأخبار المتفرقة ، والرواة قد يصحف بعضهم بعض أسماء رجال الإسناد أو يحرفها ، وقد ينسب الرجال إلى جده أو جد أبيه ، وقد ينسب تارة إلى قبيلة ، وتارة إلى أخرى... إلى غير ذلك مما يوقع المحدث في الوهم .

وقد وقع البخاري من ذلك أشياء تعقبها ابن أبي حاتم في كتاب على حدة - كما سبق أن ذكرنا - وكذلك الخطيب كتاب (أوهام الجمع والتفريق) يعني : أن يجعل الرجل اثنين فأكثر ، أو يجعل اثنين فأكثر واحداً ، وقد وقع في كتاب (الجرح والتعديل) أوهام من هذا الضرب ، وغيره ليست بالكثيرة ، منها ما قد نبه عليه أهل العلم ممن جاء بعد ابن أبي حاتم كجعله ترجمة لجعفي بن السعد العشيرة على أنه صحابي ، وإنما هي قبيلة سميت بجده جاهلي قديم ، وكذا ترجمة لدقرة على أنها رجل ، وإنما هي امرأة ، ومنها ما تبعوه عليه كذكر ترجمة حارثة بن عمرو من بني ساعدة قتل يوم أحد ، وإنما هذا اسم جاهلي قديم وقع في نسب

بعض شهداء أحد، ومنها ما لم ينبهوا عليه كذكره ترجمة لشميسة على أنه اسم رجل، وإنما هي امرأة، وقع له عن ابن معين أنه قال: شميسة ثقة، فظن أنه اسم رجل، وفي (التهذيب) ترجمة لشميسة في النساء ولم يذكر توثيق ابن معين لها، كأنهم لم يعثروا على هذه الترجمة؛ لأنها في غير مظنتها، وأكثر ما وقع الوهم في عد الرجل واحداً واثنين، ذكر لجنيذ بن علاء بن أبي دهره ترجمة في بابه، وذكر له ترجمتين في باب حميد: إحداهما حميد بن أبي دهره، والأخرى حميد بن العلاء، فجعل الواحد ثلاثة، وذكر ترجمة لحفص بن سلم، ثم عاده باسم حفص بن مسلم... إلى غير ذلك. يقول محقق الكتاب: وقد نبهت في حواشي ما حققته من الكتاب على ما ظهر لي من ذلك.

قراءة نماذج من كتاب (الجرح والتعديل)

نتنقل بعد ذلك إلى ذكر نماذج لتراجم عند ابن أبي حاتم، وهي تلك التراجم التي قرأناها عند البخاري ليتمكن المقارنة بينها حتى يمكننا أن نقول: إن الكتابين مختلفان، ففي ترجمة محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام قال ابن أبي حاتم: روى عن عروة بن الزبير، روى عنه عبيد الله بن أبي جعفر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن جريج، وعبد الرحمن الحارث المخزومي، ومحمد بن إسحاق، والوليد بن كثير، سمعت أبي يقول ذلك، وفي ترجمة محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ المؤذن الأنصاري، ويعرف بكشاكش روى عن جده، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وسعيد المقبري، وصالح مولى التوأمة، روى عنه معن بن عيسى، وأبو عامر العقدي، وسعيد بن منصور، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، وسعيد بن عبد الجبار، وعثمان بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي، وسويد بن سعيد، سمعت أبي يقول ذلك.

قال عبد الرحمن : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال : قال أبي : محمد بن عمار الذي يقال له كشاكش ما أرى به بأساً ، ثم روى عبد الرحمن ؛ فقال : قرئ عن العباس بن محمد الدوري ، وهو الذي يروي كتاب يحيى بن معين ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : محمد بن عمار المؤذن الذي يقال له : كشاكش ، ليس به بأس ، ثم يقول عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي عنه ؛ فقال : شيخ ليس به بأس ، يُكتب حديثه .

وفي ترجمة محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي الأنصاري قال ابن أبي حاتم بعد أن ذكر هذا الاسم ، وهذه النسبة : روى عن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، ومحمد بن إبراهيم التيمي ، وعبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة ، وعبد الله بن عبد الرحمن أبي طوالة ، وزينب ابنة نبط ، وروى عنه مالك بن أنس ، وحاتم بن إسماعيل ، وعبد الله بن إدريس ، وصفوان بن عيسى ، وعاصم بن عبد العزيز الأشجعي ، وأبو عاصم النبيل ، سمعت أبي يقول ذلك ، ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : محمد بن عمارة الحزمي ثقة ، ثم قال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن محمد بن عمارة الذي يحدث عنه مالك ؛ فقال : هو صالح الحديث ، ليس بذاك القوي .

وفي ترجمة محمد بن مسلمة الحارثي الذي قرأنا له ترجمة عند البخاري طويلة ، وأورد فيها بعض أحاديث له هنا يذكر عنه ابن أبي حاتم ثلاثة أسطر ربما أقل من ثلاثة أسطر ، فهو يقول : محمد بن مسلمة بن الحارثي الأنصاري المدني ، له صحبة ، روى عنه سهل بن أبي حثمة ، وأبو الأشعث الصنعاني ، وأبو بردة بن أبي موسى ، وضبيعة بن حصين ، سمعت أبي يقول ذلك ، هذه هي ترجمة محمد بن مسلمة بن الحارث الحارثي ، بينما هي عند البخاري استغرقت أكثر من صحيفة ، وأكثر من حديث أورده له ، وذكر شيئاً من أخباره ، وعن اعتذاره

الفتنة، وعن روايته عن النبي ﷺ أنه قال له: ((ستكون فرقة، وفتنة، واختلاف، فأكسر سيفك، واقطع وترك، واجلس في بيتك، قال: ففعلت الذي أمرني به النبي ﷺ))، وذكر شيئاً من أخباره.

لعلنا بهذا قد تعرفنا على الكتابين، وقرأنا نماذج منهما بما يبين لنا عنايتهما بالرواة، بيان اسمهم، واسم آبائهم، وكنيتهم، ومواطنهم، ونسبهم، وشيوخهم، والرواة عنهم، وكل هذا إنما هو في صميم تاريخ الرواة، وأن تاريخ ابن أبي حاتم أو (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم يختلف عن (تاريخ البخاري). والحق يقال: أن كلاً منهما يكمل الآخر بما يسهم إسهاماً كبيراً في تلك الفترة المتقدمة في بيان الرواة على اختلافهم واختلاف مواطنهم.

وينبغي أن ننبه إلى أننا إذا كنا سنجد بعد ذلك كتباً خاصة ببعض البلدان أو كتباً خاصة ببعض الكتب - كتب الحديث - كرواة الكتب الستة، أو أي كتب خاصة في الرواة، فإننا نجد في كتابي البخاري وكتابي (التاريخ) العموم، وكذلك الخصوص؛ لأن كلاً منهما ينتهي إلى عصر كل منهما - إلى عصر البخاري، وإلى عصر ابن أبي حاتم بعده - هذا من ناحية الخصوص؛ لأن بعد ذلك كان هناك رواية، ولكن كان هناك عموم من ناحية أخرى، فهما يشتملان على الرواة الثقات والضعفاء، والذين هم أقل من الضعفاء، وهما أيضاً لا يختصان بكتب معينة، وإنما يشملان كل الرواة الذين روى الأحاديث والآثار حتى عصر كل منهما، ولا شك أن هذا يزيد من فائدة الكتابين في تاريخ الرواة، وهذا هو الذي يهمنا، كما يفيدنا أيضاً في الجرح والتعديل، وخاصة آراء البخاري في بعض الأحيان عندما يطلق ألفاظاً في الجرح والتعديل على بعض الرواة، وكتاب ابن أبي حاتم بالنسبة للجرح والتعديل، وقد حفظ لنا كتباً ربما هي ليست بين أيدينا الآن، وحفظ لنا نقوداً ربما هي أيضاً ليست موجودة إلا في هذا الكتاب.

(قراءة نماذج من كتب الرواة)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : نماذج من (تاريخ خليفة بن خياط) ١٧٥
- العنصر الثاني : نماذج من (المعرفة والتاريخ) للبسوي ١٧٨
- العنصر الثالث : نماذج من (تاريخ بغداد) للخطيب ١٨٤

نماذج من (تاريخ خليفة بن خياط)

(تاريخ خليفة بن خياط): وُلِدَ سنة مائة وستين تقريباً، وتوفي سنة مائتين وأربعين، ويعتبر (تاريخ خليفة بن خياط) من أقدم تاريخ حولي وصل إلينا؛ حيث فقدت كتب الحوليات التي ألّفت قبله، وتظهر أهميته البالغة في دقته وحسن انتقاء مؤلفه لرواياته التي تتقدمها الأسانيد وفق منهج المحدثين الذين ينتمي إليهم خليفة بن خياط، وينتمي إلى مدرستهم، وقد أبدى خليفة اهتماماً بوضع جداول بأسماء الولاة والموظفين وغيرهم، كما اهتم بذكر أسماء الشهداء في الغزوات والفتن الداخلية، وانفرد بمعلومات عن وقعتي الحرة والزاوية، وإضافة لما فيه من جدة في المادة التاريخية، فإن الثقة التي أولاها النقاد وعلماء الجرح والتعديل لمؤلفه، وكثرة ما فيه من مرويات علماء الحديث تجعل منه مصدراً تطمئن إليه نفس الباحثين في تاريخ صدر الإسلام؛ حيث تلعب الأهواء دوراً خطيراً في توجيه الروايات وفي انتقائها.

ونتكلم عن شيء من هذا التاريخ.

وهذا التاريخ ليس هو تاريخ للرواة بقدر ما هو تاريخ للأحداث والحوليات، وقد رتبته على السنين، فهو يذكر السنة ويذكر ما فيها من أحداث، فمثلاً يقول: سنة ست وخمسين ومائة فيها عزل الهيثم بن معاوية عن البصرة، وولى سوار على القضاء، فمات سوار بن عبد الله في آخر هذه الحجة سنة ست وخمسين ومائة، يعني: في السنة التي يتكلم عنه، وصلى عليه ابن دعلج، وصلى بالناس عبيد الله بن الحسن، وفيها مات سعيد بن أبي عروبة، وعبد الحكم بن أبي فروة،

وأفلح بن سعيد، وهؤلاء من المحدثين، وأقام الحج العباس بن محمد، وغزا زفر بن عاصم الهلالي بلاد الروم فأغار على قنبة وقونية، ثم ينتقل إلى سنة سبع وخمسين ومائة يقول: فيها أقام الحج إبراهيم بن يحيى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وغزا الصائفة يزيد بن أسيد السلمي فغنم وسليم، وفيها ولي عبيد الله بن الحسن قضاء البصرة والصلاة، وابن دعلج على الأحداث حتى مات أبو جعفر -يعني: المنصور- وفيها مات عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومصعب بن ثابت، وعمر بن صهبان مولى أسلم.

ثم انتقل إلى سنة ثمان وخمسين ومائة، قال: حضر الحج أمير المؤمنين أبو جعفر فمات بمكة قبل التروية بيوم ببئر ميمون، وذلك يوم لسبع خلون من ذي الحجة، ومات مالك بن مغول في ذي الحجة، وأفلح بن حميد، وكان وجه معيوف بن يحيى إلى الروم فأضرب من ضرب الحدث، وقفل من ضرب الراهب سالماً، ثم قال: حدثني الوليد بن هشام عن أبيه عن جده، وعبد الله بن مغيرة عن أبيه، وأبو اليقظان، وغيرهم، قالوا: ولد أبو جعفر بالحميمة بأرض الشام، ومات ببئر ميمون لسبع خلون من ذي الحجة سنة ثمان وخمسين ومائة، وهو ابن أربع وستين سنة، وصلى عليه عيسى بن موسى، ويقال: إبراهيم بن يحيى بن محمد، قال عبد العزيز: ولد سنة خمس وتسعين، ومات آخر سنة ثمان وخمسين -وهي السنة التي يتكلم فيها- ومائة، وهو ابن اثنتين وستين، وكانت ولايته اثنتين وعشرين سنة إلا ستة أيام، وبويع محمد بن أمير المؤمنين المهدي، وأمه أم موسى ابنة منصور امرأة من حمير، وقام الحج إبراهيم بن يحيى بن علي بن عبد الله بن عباس، وفيها غزا معيوف بن يحيى فقتل وسلب.

ثم انتقل إلى سنة تسع وخمسين ومائة، قال: فيها مات عبد العزيز بن أبي رواد مولى المغيرة بن المهلب، ومالك بن مغول، وعكرمة بن عمار اليمامي، ويونس

بن أبي إسحاق السبيعي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب من بني عامر بن لؤي بالكوفة ، ومات مخرمة بن عبد الله بن الأشج في أول خلافة المهدي ، وهشام بن سعد أيضاً في أول خلافة المهدي ، وهو مولى لآل أبي لهب ، وأقام الحج يزيد بن منصور خال المهدي ، ودخل العباس بن محمد ، وبث سراياه فقفل غانماً سالماً.

وهكذا يمكننا أن نتعرف على المنهج الذي صار عليه ، وما يحتويه هذا الكتاب من تلك السنوات التي قرأناه من سنة ست وخمسين إلى سنة تسع وخمسين ، فهو يهتم بالولادة وبتوليتهن ، ومن يصلي بالناس - ولاية الصلاة - ومن يعين على القضاء ، ومن ذهب للغزو ، يعني : أمراء الغزو ، وأهم ما فيه بالنسبة لنا في تاريخ الرواة هو أنه في كل سنة يذكر الرواة أو المحدثين الذين ماتوا في هذه السنة أو تلك ، ففي السنة الأولى ست وخمسين ومائة مات سعيد بن أبي عروبة ، وهو المحدث والمؤلف ، وعبد الحكم بن أبي فروة ، وأفلح بن سعيد ، وهؤلاء من الرواة ، وفي السنة التي تليها قال : مات عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي ذلك الإمام الفقيه ، ومصعب بن ثابت ، وعمر بن صهبان مولى أسلم ، وهؤلاء أيضاً من المحدثين.

وفي السنة التي تليها لم يذكر من توفي من المحدثين ؛ لأنه اهتم بشيء من سيرة أبي جعفر المنصور الذي توفي في هذه السنة ، وفي السنة التي تلي هذا - وهي سنة تسع وخمسين - بدأها بمن مات من المحدثين في تلك السنة ؛ فقال : مات فيها عبد العزيز بن أبي رواد مولى المغيرة بن المهلب ، ومالك بن مغول ، وعكرمة بن عمار ، ويونس بن أبي إسحاق ، ومحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب من بني عامر بن لؤي بالكوفة ، ومات مخرمة بن عبد الله بن الأشج في أول خلافة

المهدي ، وهشام بن سعد أيضاً في أول خلافة المهدي ، وهو مولى لأبي المهلب ، وكل هؤلاء من المحدثين ، وهو يهتم بذكر الراوي ونسبه مع تحديد سنة وفاته كما رأينا ، وأيضاً يهتم بنسبته وقبيلته وهكذا ، فهو مفيد جداً في تلك الفترة في تحديد وفيات المحدثين في كل سنة إلى أخرى إلى عصره .

نماذج من (المعرفة والتاريخ) للبسوي

كتاب (المعرفة والتاريخ) لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي أو الفسوي الذي توفي سنة مائتين وسبع وسبعين ، يقول محقق هذا الكتاب : فُقد المجلد الأول من كتاب (المعرفة والتاريخ) .

وهو يتناول التأريخ على السنين ، ويشتمل على السيرة النبوية ، وعصر الراشدين ، والعصر الأموي ، وخلافة السفاح - أبو العباس السفاح الخليفة العباسي - يقول : وفيما يلي عرض لمادة المقتطفات التي اقتبستها الكتب الأخرى من هذا القسم المفقود مرتبة على أساس الزمن مما يوضح إطار القسم المفقود ويبين أهميته ، فقد ذكر عمر الأرض ، ومساحتها ، وعدد الأيام التي خلقها الله تعالى فيه وعدد السنين بين بعث الأنبياء... إلى آخر ما ذكر من نصوص عن هذا المفقود .

والذي يهمنا هو أن هذا الرجل يتكلم عن المحدثين بصفة أساسية ، لكنه غير مرتب تماماً ، إنما يذكر كثيراً من المحدثين دون ترتيب ، وقد حاول المحقق أن يضع تراجم بين قوسين لبعض العلماء أو بعض الرواة الذين ترجم لهم البسوي - أو الفسوي - لكن هذه العناوين أو التراجم قد توهي بأن كل ما تحتها يتعلق بهذا الرجل ، وليس الأمر كذلك .

ولنبداً مثلاً بما في الجزء الثاني من هذا الكتاب في صفحة ستمائة وأربع وثلاثين، هناك عنوان في منتصف الصحيفة: سليمان بن مهران الأعمش، هو هذا الإمام المشهور، قال يعقوب: حدثنا بن نمير، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن البراء، قال: "ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله ﷺ ولكننا سمعنا وحدثنا أصحابنا، ولكننا لا نكذب"، ثم يقول: سمعت أبا نعيم قال: حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: ((أن رسول الله ﷺ أهدى - يعني: إلى البيت - غنماً))، ثم قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: قال علقمة: حفظت وأنا شاب، فكأنني أنظر إليه في قرطاس أو ورقة.

حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا الأعمش عن سفيان عن سلمة قال: قال عبد الله: ((كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ قلنا: السلام على الله ﷻ وعلى عباده، وعلى جبريل وميكائيل السلام، وعلى فلان وفلان، فالتفت إلينا رسول الله ﷺ فقال: إن الله ﷻ هو السلام، وإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإنكم إذا قلتموها أصابت كل عبد صالح لله ﷻ في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)).

ثم قال: حدثنا أبو بكر الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمر بن سعيد وغيره عن الأعمش قال: أتيت الشعبي في شيء يسير؛ فقال: مثلك يأتي في مثل هذا! ثم قال لي الشعبي: كيف تقرأ: "والله ربنا، أو ربنا"؟ قال: وكيف تقرأ: "إن الله لا يهدي من يضل"، أو "لا يهدي من يضل"؛ فقلت: "إن الله لا يهدي من يضل"؛ فقال الشعبي: سمعت علقمة يقرأها هكذا: "والله ربنا"، و"لا يهدي من يضل".

ثم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش، قال: كنت إذا خلوت بأبي إسحاق حدثنا بحديث عبد الله غضاً، ثم قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الأعمش، قال: لولا القرآن لكنت بقالاً، قال سفيان: قال عاصم للأعمش: أليس قد قرأت علي؟! قال: بلى، ولكن انتجعت وتركت، يعني: ذهب إلى غيره، قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا سفيان عن الأعمش، قال: عرف أبي رجلاً بالشبه، فقالوا: إنه أخوه، فاختصموا إلى مسروق بن الأجدع فحدثه، ثم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الأعمش، قال: عرف أبي أخاً له فتوفي أخوه وترك مالا؛ فقال موالي أخي لأبي: ليس لك من ميراثه شيء، فأخبرني إياس بن عياش الكاهلي، قال: فانطلقت أنا وأبوك إلى مسروق، وهو على القضاء؛ فقال مسروق: تشهدون أنه قد كان يحرم منه ما يحرم الأخ من أخيه، ويصل ما يصل الأخ من أخيه؟ قلنا: نعم، فأعطاه ماله أجمع.

ثم قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا الأعمش عن أبيه مهران: أن مسروقاً ورثه من أخ له، وكان حميلاً، والحميل الممول النسب، بأن يقول الرجل لآخر: هو ابني، أو أخي، ليزوي ميراثه عن مواليه، فلا يصدق إلا ببينة، وقال البسوي: وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس - لأن هؤلاء كلهم مدلسون - يقوم مقام الحجة، وذلك إذا كانوا يصرحون بالسماع، أو تقوم الشواهد والدلائل والقرائن على أن واحداً منهم لم يدلس، قال: وأبو إسحاق والأعمش مائلان إلى التشيع، المراد هنا حب آل البيت، حب علي < والأعمش ولاؤه لبني كاهل، وكاهل فخذ من بني أسد، وولاؤه ولاء عتاقة.

وهذه الترجمة كلها ليست - كما قلنا - هي كلها عن الأعمش، لكن ليست كلها في ترجمة الأعمش، وإنما بعضها أو كثير منها، الأعمش إنما هو راوٍ فقط للحديث أو للأثر.

ثم انتقل إلى شيء ذكره عن منصور بن المعتمر، وذكر المحقق بين معكوفين عنوان: منصور بن المعتمر، قال البسوي تحته: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان عن منصور - يعني: ابن المعتمر هذا - عن إبراهيم عن علقمة، قال: "اختلف - يعني: علقمة - إلى عبد الله شهراً في امرأة توفي عنها زوجها ولم يدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً؛ فقال: لها مثل صداق نساها، وعليها العدة، ولها الميراث، قال معقل بن سنان الأشجعي: ((قضى رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها: بروع بنت واشق، من بني رواس بن كعب مثل الذي قضيت))، ففرح عبد الله بذلك، ثم قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة > قالت: ((كنت أغتسل أن ورسول الله ﷺ من الإناء الواحد كلانا جنب، ويخرج رأسه من المسجد وهو معتكف، وأنا حائض فأغسله، ويأمرني فأتزر، ثم يباشرني، وأنا حائض)).

ثم قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: رأيت منصوراً، وسمع وقع الألواح قام - الألواح التي تكتب فيها الأحاديث عند سمع ذلك - ولم يحدث، هذا معناه، وقال: حدثنا سفيان، قال: كان منصور في الديوان، وكان إذا أتته النوبة لبس ثيابه وحرس، يعني: إذا أتته نوبة حراسته أو الوقت الذي خصص لأن يحرس فيها، قال منصور لأمه: إن أردت الأزواج وكان لك حاجة بالأزواج، فلا يمنعك مكاني، قال سفيان: مراده برها، قال الحميدي: منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي من الفراقد من آل عتبة بن فيروز، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: قال لي حماد بن زيد: رأيت

منصوراً بمكة، فكان فيه خشية، وما أراه كان يكذب، قال علي: قال: كان منصور أثبت الناس في مجاهد، وقال: هذا أثبت من ابن أبي نجيح في كل شيء مجاهد وغيره.

ثم قال البسوي: وقال أحمد بن حنبل: سلمة متقن الحديث، وقيس بن مسلم متقن للحديث، أيضاً لا تبالي إذا أخذت عنهما حديثهما، قلت: حديث سماك مضطرب، قال: نعم، قال أحمد: حدثنا المؤمل، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبد الملك بن أبي بشير، قال سفيان: وكان شيخ صدق وواق، قال أحمد: يعني مولى زيد بن خليفة والحكيم بن الديلم كانا شيخي صدق، قال البسوي: حدثني أبو سعيد الأشج، قال حفص: سألت الأعمش عن اسم أبي رزين، قال: مسعود بن مالك، ثم قال: حدثنا أبو نعيم وقبيصة، قال: حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل أبا يحيى قال: سمعت جندب يقول: قال رسول الله ﷺ: ((من يسمع يسمع الله ويحكي به، ومن يراء يراء الله ويحكي به)).

ثم قال: حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، قال: حدثني أبي عن أبيه عن سلمة عن زيد بن أرقم قال: "كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فسمعت عبد الله بن أبي يقول: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فنزلت سورة "المنافقين" كلها، وأنزل الله ﷻ عذري وتصديقي"، ثم قال: حدثنا خلاد بن أسلم، قال: أخبرنا النضر، قال: أخبرنا شعبة، قال: حدثنا سلمة، قال: سمعت أبا جحيفة يحدث عن النبي ﷺ قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان عن جندب بن أبي ثابت أبي يحيى، قال: سمعت بن عمر يقول: "يا أهل العراق تأتون بالمعضلات"، وسمعت ابن عمر، وسئل عن اللقطة؛ فقال: "ادفعها إلى الأمير"، ثم قال: حدثنا أبو الوليد وحجاج، قال: حدثنا شعبة عن حبيب، قال: سمعت ابن

عباس وسأله رجل فقال: إني أكون بالسواد - يعني: بأرض السواد بالعراق - فأثقل، يقول المحقق: هكذا في الأصل، ولعلها: فأتثقل، ولا أريد أن أزداد، وإنما أريد أن أدفع عن نفسي، فقرأ هذه الآية: ﴿ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [التوبة: ٢٩] لا تنزع الصغار من أعناقهم وتجعله في عنقك.

ثم قال: حدثنا أحمد بن الحليل، قال: سمعت علي بن عاصم يقول: يزيد بن أبي زياد أكبر من إبراهيم النخعي بنحو من عشرين سنة، ثم قال: حدثني أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا حفص عن أبي إسحاق الشيباني قال: خرجت إلى خراسان، وما يذكر إبراهيم وجعته، وقد أفتى ومات، قال: وروى إسماعيل بن أبي خالد عن حبيب بن الكندي، وهو حبيب بن أبي ثابت أبو يحيى، ثم قال: حدثني أبو زيد سعيد بن الربيع، وحجاج بن منهال، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرني أبو إسحاق، قال: سمعت عبد الله بن أبي بصير عن أبي بن كعب قال: ((صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح؛ فقال: أشاهد فلان؟ قالوا: لا، قال: أشاهد فلان؟ قال: إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلوات على المنافقين، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً، والصف الأول على مثل صف الملائكة، ولو تعلموا فضيلته لابتدرونها، صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، ما كانوا أكثر فهو أحب إلى الله ﷻ)).

ثم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى وعبد الله بن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبي بن كعب قال: وحدثنا سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا شعيب، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن خالد بن ميمون عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيه عن أبي بن كعب، قال: وحدثنا الحسن بن الربيع، قال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن

العيذار بن حريث عن أبي بصير، قال: قال أبي بن كعب: قال: وحدثنا عبيد الله بن معاذ، قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا شعبة... إلى آخره، أتى بأسانيد لهذا الحديث.

ومن هذا كله ندرك - كما قلنا - أنه قد يأتي بروايات عدة عن أحد المحدثين بعضها عنه وعن صفاته، أو عن جرحه أو تعديله، وبعضها إنما هو في السند فقط يروي هذه الرواية أو تلك، وكما قلنا أيضاً: قد تكون تحت الترجمة - التي وضعها المحقق - بعض الروايات التي ليست هي عن شئون، أو عن أخبار، أو عن أحوال صاحب هذه الترجمة، فليس هناك ترتيب معين، وهذا شأن هذه التواريخ الأولى، ليس فيها الترتيب الدقيق الذي وجدناه بعد ذلك، ونجد أنه يسوق الأخبار بأسانيده وبأسانيدها، كما نجد أنه يذكر بعض الآثار وبعض الأحاديث، ويذكر كثيراً عن الرواة، وعن صفاتهم، وعن أحوالهم. ونكتفي بهذا القدر لهذه النماذج لكتاب (المعرفة والتاريخ) للبسوي أبي يوسف يعقوب البسوي.

نماذج من (تاريخ بغداد) للخطيب

دراسة نماذج من الكتب التي ألفت في علماء البلدان، ونبدأ بـ (تاريخ بغداد). و (تاريخ بغداد) طبع أكثر من طبعة وآخرها تلك الطبعة التي حققها الدكتور بشار عواد معروف، بعنوان (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها)، وهو للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الذي ولد سنة ثلاثمائة وثلثين وتسعين، وتوفي سنة أربعمائة وثلث وستين من الهجرة، وقد رتب الخطيب كتابه على حروف المعجم في الأسماء، واعتمد الاسم الأول للمترجم فقط، فإذا كان في المترجمين بهذا الاسم كثرة مثل: المحمدين، والأحمدين، والعليين، ونحوهم رتبهم بحسب أسماء آبائهم على حروف (المعجم) أيضاً، وذكر لكل ذلك أبواباً ثم عناوين.

فقال مثلاً: ذكر من اسمه محمد ابتداء اسم أبيه حرف الألف، وربما اضطر في بعض الأحيان إلى ترتيب أسماء الأجداد على حروف (المعجم) في أحيان قليلة، حينما تكثر الأسماء في العنوان الواحد، كما فعل فيمن اسمه محمد واسم أبيه أحمد؛ فقال: وهذا ذكر من اسمه محمد واسم أبيه أحمد، جعلت ترتيبهم على حروف (المعجم) من أوائل أسماء أجدادهم لتقرب معرفته، وتسهيل طلبته، وذلك أن عدد تراجم من اسمه محمد واسم أبيه أحمد قد بلغ مائتين وستين ترجمة، وكذلك فعل فيمن اسمه أحمد واسم أبيه محمد، حيث بلغوا ثلاثمائة وشتين وأربعين ترجمة عدداً من لم يحفظ اسم جده؛ إذ أفردهم في موضع خاص، وفيما عدا ذلك رتب كل باب أو عنوان من هذه الأبواب والعناوين حسب قدم الوفاة، سواء أكان الباب والعنوان متضمناً الاسم الأول فقط أم كان مرتباً على الاسم الأول ثم اسم الأب، أم مرتباً على اسم الأب واسم الجد بصرف النظر عن منزلته، ومن غير اعتبار لكبر سنه أو علو روايته.

وقد بين المصنف منهجه هذا في مقدمته لقسم التراجم؛ فقال: وكل من تقدمت وفاته بدأت بذكره دون غيره ممن مات بعده، وإن كان المتأخر أكبر سنّاً وأعلى إسناداً إلا أن تتسع ترجمته في بعض الأبواب، فأرتب أصحابها على توالي حروف المعجم من أوائل تسمية الآباء، ومن شذ عني معرفة تاريخ وفاته ذكرته في أثناء أهل طبقته ممن عاصره.

يقول المحقق: ولذلك فإن قول صديقنا الدكتور العمري - حفظه الله تعالى -: ويبدو أنه راعى نظام الطبقات ضمن الحرف الواحد، وإن لم يصرح بذلك ولم يلتزم به دائماً، لكننا نجده يبدأ بتراجم المتقدمين، ويقدمهم على المتأخرين ضمن الحرف أو الاسم الواحد... إلى آخره، هذا القول فيه نظر لما تقدم من تصريح المصنف بذلك، وإن وقع شيء من مخالفة ذلك في مواضع يسيرة على أن الخطيب

بدأ تراجم كتابه بالمحمدين ؛ إكراماً لاسم سيدنا محمد ، وهي عادة كانت معروفة متبعة من قبله استعمالها بعض العلماء الذين رتبوا كتابهم على حروف (المعجم) مثل الإمام البخاري في (تاريخه الكبير) ، وغيره كما استعملها كثير ممن جاء بعده ، ونحو ذلك البدء بمن اسمه أحمد من حرف الألف لسبب المذكور سابقاً ، وهي طريقة معروفة قبل الخطيب أيضاً كما في كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي وغيره.

ومن هنا فإن المصنف حينما بدأ بمن اسمه محمد واسم أبيه إسحاق اعتذر عن ذلك بسبب المنزلة الرفيعة التي يحتلها ابن إسحاق عند المحدثين ، فهو من أوائل العلماء الكبار الذين دفنوا ببغداد ، وقد عبر عن ذلك بقوله : لم أر في جملة المحمدين الذين كانوا في مدينة السلام من أهلها والواردين إليها أكبر سناً وأعلى إسناداً وأقدم موتاً منه ، ولهذه الأسباب المجتمععة فيه افتتحت كتابي بتسميته وأتبعته بمن يلحق به من أهل ترجمته ، ولولا ذلك لكان أول الأشياء تقديم ترجمة محمد بن أحمد على ما عداها من الأسماء ؛ اقتداءً بما رسمه لنا أئمة شيوخوا ، وحين انتهى المصنف من الأسماء أفرد باباً للكنى قال فيه : هذا ذكر من عرف بكنيته ولم يذكر لنا اسمه ، أو ذكر الاختلاف فيه ولم يتضح لنا الصواب ، ونظراً لقلّة المترجمين بكناهم فقد رتبهم على الوفيات ، وأتبعهم بمن لم يعرف اسمه ولا كنيته من نحو : أخ فلان ، وعم فلان ، ثم ترجم للنساء المذكورات بالفضل ورواية العلم ، ورتب تراجمهن على الوفيات أيضاً لقلّة عددهن.

أما عن عناصر الترجمة ، فمما لا شك فيه أن المادة الموجودة في ترجمة ما تختلف عن الأخرى حسب طبيعة صاحب الترجمة ، وقيمتها العلمية أو الأدبية ، أو منزلته السياسية من جهة ، وما قد يتوفر من معلومات عند المصنف من جهة أخرى ، ومن الطبيعي أن يجد الباحث اختلافاً بين محتويات ترجمة المحدث و ترجمة

السياسي أو الأديب أو المتكلم، وقد لا يستطيع الباحث - في بعض الأحيان - أن يقف على السمات العامة لمحتويات التراجم القصيرة التي لم تتوفر للمصنف عنها معلومات كافية على أننا في الوقت نفسه - هكذا يقول محقق الكتاب - نلاحظ تنظيمًا واضحًا في التراجم الحافلة قد يصل حدًا أن يضع الخطيب عناوين لعناصرها.

لقد بين الخطيب في المقدمة التي كتبها للتراجم ما اجتهد أن تتضمنه كل ترجمة من عناصر؛ فقال: هذه تسميته، وما انتهى إليّ من معرفة كناههم وأنسابهم، ومشهور مآثرهم وأحسابهم، ومستحسن أخبارهم، وأبلغ أعمارهم، وتاريخ وفياتهم، وبيان حالتهم، وما حفظ فيه من الألفاظ عن أسلاف أئمتنا الحفاظ من ثناء ومدح، وذم وقدر، وقبول وطرح، وتعديل وجرح.

ومع كل هذا الذي ذكرنا يمكننا تلمس منهج عام لطبيعة التراجم التي ذكرها الخطيب في تاريخه تتمثل في العناصر الآتية:

أولاً: الاسم، والنسب، والنسبة، والكنية، وما يعرف به المترجم.

ثانيًا: شيوخه الذين سمع منهم أو حدث عنهم.

ثالثًا: من روى عنهم من العلماء.

رابعًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل بالنسبة للمحدثين والفقهاء، وآراء بعض النقاد بالنسبة لغيرهم.

خامسًا: حديث أو حكاية أو خبر رواه، أو شعر نظمه أو رواه.

سادسًا: مولده، ووفاته، ومكان دفنه.

وقد تتوافر هذه العناصر جميعها في ترجمة ما، وقد نجد توسعًا فيها يشمل جوانب أخرى في بعض التراجم الخاصة، وقد توجد طائفة منها، أو لا يتوفر من هذه

العناصر إلا النذر اليسير حسب طبيعة المترجم، وكمية المعلومات المتوفرة عنه، ففي كثير من التراجم القصيرة لا نجد من عناصر الترجمة إلا القسم الأول، ثم الحديث لا سيما في الغرباء الذين قدموا بغداد ممن لم يلتق بهم المؤلف، ونقل ذلك من معجم شيوخ لأحد البغداديين، أو يكون قد وجد هذا الاسم في إسناد حديث فقط، وقد لا نجد في كل ترجمة إلا ذكر الإسناد الذي استخرج منه المصنف اسم صاحب الترجمة، والترجمة في مثل هذه الحالة قد لا تزيد عن السطر الواحد.

ولما كان الكتاب مرتباً على الوفيات بعد الاسم الأول، أو بعد اسم الأب، أو بعد اسم الجد في القليل النادر، فإن المصنف لم يكن بحاجة ماسة إلى إصعاد النسب إلى أسماء كثيرة من آبائه ليحصل الفرق بين الأسماء، ومع ذلك وجدناه حريصاً على ذكر سلاسل طويلة من أسماء الآباء، وإصعاد النسب في كثير من التراجم التي تنتمي إلى أصول عربية، ولا سيما المترجمين من الخلفاء والأشراف من أبناء العباسيين، والعلويين، وأولاد الصحابة، وذوي البيوتات العريقة.

ويعنى المصنف بتحديد موقع سكن المترجم، إن كان من أهل بغداد، وربما حدد ذلك أيضاً لمن قدم من خارج بغداد واستوطنها، وعادة ما يسوق ذلك ملحقاتاً بالقسم الأول من الترجمة، أو بعد الانتهاء من الاسم والنسبة، نحو قوله: من أهل الجانب الشرقي كان يسكن في حريم دار الخلافة قريباً من باب النوبي، وقوله مثلاً: كان ينزل بضرب الزعفراني، وهلم جراً.

ويبين المصنف مهنة المترجم أو وظيفته إذا وقع له ذلك عقيب الانتهاء من ذكر اسمه ونسبته، نحو قوله مثلاً: كان يورق بالأجرة، وكان أحد الشهود المعدلين، وكان يلي إمارة الحج والمسير بالناس إلى مكة، وكان يتوكل بين يدي القضاة، وكان خطيب الجامع بمدينة المنصور، وولي الحسبة ببغداد، وكان قاضي مصر، وغير ذلك كثير.

(دراسة نماذج من الكتب التي ألفت في علماء البلدان)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (تاريخ بغداد) وبيان منهجه وعناصر التراجم ١٩١
فيه
- العنصر الثاني : (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر، وبعض ١٩٣
النماذج
- العنصر الثالث : (ذكر أخبار أصبهان) لأبي نعيم ١٩٨
- العنصر الرابع : (تاريخ علماء الأندلس) لابن الفرضي ٢٠١

(تاريخ بغداد) وبيان منهجه وعناصر التراجم فيه

انتهينا إلى كتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، وذكرنا شيئاً من منهجه في الكتاب.

ثم انتهينا إلى ذكر الشيوخ والرواة، فهو يذكر في القسمين الثاني والثالث شيوخ المترجم له والرواة عنه، ويقتصر في الأغلب الأعم على عدد محدود منه، فلا يستوعب كما فعل المزي مثلاً في (تهذيب الكمال)، والظاهر أنه يكتفي من هؤلاء بالمشهورين، أو الذين أكثر عنهم، أو ممن كان إسنادهم عال عنهم، ويعنى عادة ببيان صلته العلمية بالمترجم فيشير إن كان أحد من شيوخه قد حدثه عن المترجم، أو سمع منه هو أو كتب عنه، يبين ذلك بعبارات واضحة دالة، أما إذا كان المترجم له ممن التقى بهم المصنف، فهو في الأغلب الأعم يسأله عن مولده، ويذكر عنه بعض الملاحظات المتعلقة بتوثيقه أو جرحه، ثم يذكر وفاته ومكان دفنه، وفيما إذا كان قد حضر الصلاة عليه.

ويعنى المصنف بعد ذكر شيوخ المترجم والرواة عنه بإيراد أقوال أئمة الجرح والتعديل في المترجم لا سيما في تراجم المحدثين، فيورد ما قيل فيه من ثناء، أو مدح، أو ذم، أو قدح، ويفصل في ذلك كلما وجد حاجة إلى هذا الأمر لا سيما في المختلف فيهم، ويختتم هذا القسم عادة بذكر أصح ما قيل في الرجل، وقد نقل عنه أنه قال: "كلما ذكرت في التاريخ رجلاً اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح والتعديل، فالتعويل على ما أخرت وختمت به الترجمة"، يعني: يذكر بعض الآراء في هذا الذي ترجم له، ثم يذكر ما يخالفها من الأقوال، وهو يرجح ما ذكر أخيراً من هذه الأقوال: "فالتعويل على ما أخرت وختمت به الترجمة".

وغالباً ما يسوق المصنف بعض مناقب المترجم إن كان من المشهورين أو الفقهاء، وشيئاً من سيرته إن كان من الخلفاء أو الأمراء، وبعضاً من شعره إن كان من الشعراء، وهلم جرّاً، ويعنى المصنف بعد ذلك بسياقة حديث أو خبر من رواية المترجم، ثم يختتم الترجمة بذكر وفاة المترجم، ومكان دفنه، ومقدار عمره بذكر تاريخ مولده إن وقع له شيء من ذلك.

لقد استعمل الخطيب الإسنادَ عند إيراد الروايات ما استطاع إلى ذلك سبيلاً سواء أكان ينقل من ملاحظات شيوخه، أو من مجموعات العلماء الذين أخذ عنهم، أو من الكتب التي تحلمها عن شيوخه والذين بدورهم تحملوها حتى يصل إلى مؤلف الكتاب، وعلى الرغم من أنه نقل عن مئات المصادر المدونة لمؤلفين سبقوه كما بينته الدراسة الممتازة التي قام بها الدكتور أكرم العمري في كتابه (موارد الخطيب) فإنه كان حريصاً أبداً على أن يذكر كل ذلك بأسانيده إلا في القليل النادر، حيث اضطر إلى النقل من بعض الكتب بصورة مباشرة؛ لعدم حصوله على إذن بروايتها، وهو في هذا الأمر حريصٌ على توثيق دقة المعلومات التي ينقلها وصحتها بانتقاء النسخ التي بخطوط العلماء سواء أكانت من مؤلفاتهم أم من مؤلفات غيرهم، نحو قوله مثلاً: قرأت بخط أبي القاسم بن الثلاث، أو قرأت في كتاب ابن الثلاث بخطه، وقرأت في كتاب محمد بن مخلد بخطه، وهكذا رأيته بخط الدارقطني مضبوطاً، وقرأت في كتاب أبي الحسن الدارقطني بخطه، وقرأت في كتاب القاضي أبي بكر محمد بن عمر بن سلم الجعابي بخط يده، وقرأت بخط أبي عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب، وقرأت في كتاب أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد بخطه، وقرأت في كتاب البرقاني بخطه، وقرأت في كتاب أبي الحسن بن الفرات بخطه، وهلم جرّاً.

وما يمتاز به الخطيب في كتابه هو الدقة في النقل ، فقد شهدت مناهج المؤلفين العرب في عصر المخطوطات نوعين من النقل هما : النقل الحرفي ، والنقل بالمعنى ، فكان الخطيب ممن عني بالنقل الحرفي ، والمحافظة التامة على النص عند نقله حتى وإن كان فيه شيءٌ من الغلط العلمي أو اللغوي أو النحوي ، وهي طريقة سار عليها كثير ممن جاء بعده ، ومن أشهرهم المزي في (تهذيب الكمال) ، وميزتها أنها تحافظ على النص ، وتمكن الباحث من تصور طبيعة الكتب المفقودة التي يكثر المصنف النقل منها ، وقد تخلص الخطيب من أخطاء الكتب ، أو الأصول التي ينقل منها بأن ينقلها كما هي ، ثم يضرب - والضبة : كتابة صاد صغيرة فوق الاسم ، وهو ما يصطلح عليها كتاب العصر بلفظة كذا ، أي : كذا في الأصل - على الاسم أو اللفظة الخطأ ، وكتابه (تاريخ مدينة السلام) - تاريخ بغداد - مليء بمثل هذا الصنيع ، وقد نقل بعض النساخ المتقنين هذه الضباط ، وأهملها قسم آخر ؛ لعدم تقديرهم لأهميتها وخطورتها ، ومما يؤسف عليه أن كثيراً من المحققين لا ينتبه إلى هذا الأمر ، فيظن المؤلف قد أخطأ حينما ذكر مثلاً لفظاً ما بصيغة الخفض وصوابها الرفع ، أو بشكل يخالف المحفوظ ، والواقع أنه قد نقل ما هو أمامه دون أن يتصرف فيه.

(تاريخ مدينة دمشق) لابن عساکر، وبعض النماذج

كتاب (تاريخ مدينة دمشق) للإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ، المعروف بابن عساکر ، الذي ولد سنة أربعمائة وتسع وتسعين ، وتوفي سنة خمسماية وإحدى وسبعين ، أي : عاش إحدى وسبعين أو ثنتين وسبعين سنة تقريباً.

ونظراً لأن ابن عساکر من الذين تأخروا نسبياً ، فهو عاش في القرن السادس الهجري ، وسبقته قبل ذلك مؤلفات كثيرة في هذه المجال نجد أن التراجم استوت

على سوقها عنده، وفيها كل ما يحتاج إليه مما هو ينبغي أن يعرف عن الراوي، وعما روى من أحاديث؛ ولذلك طال عنده الكتاب، فهو في ثمانين مجلدًا أو أكثر، وطالت التراجم إلى درجة أن بعض التراجم قد استغرقت مجلداتٍ، كترجمة الإمام علي بن أبي طالب < وترجمة عثمان < استغرقت مجلدًا، وترجمة عمر < استغرقت مجلدًا، وهكذا بعض التراجم.

لقد ركز الحافظ ابن عساكر جهده على (تاريخ دمشق)، وكانت هذه الفكرة سابقة لرحلاته؛ ولذلك الجمع، وإن منهجيته كانت بادية أمامه مكشوفة لديه بكل أبعادها، إن مرحلة التأليف المنتظم كانت مستوفية أغراضها تركز إلى قاعدة لا حصر لها من المعلومات لتجعل من كتابه (تاريخ دمشق) كتابًا جامعًا شاملًا، ولم يكتب أبو القاسم لدمشق وحدها، كتب لبلاد الشام كلها، وصور ما في الحياة العربية من حلول ومر، من قوة وضعف، ومآثر ومناقب، وكانت صورة صادقة لأيامها الماضيات، ولم يكن (تاريخ دمشق) الأول من نوعه بين كتب تاريخ المدن فقبله ألف القشيري (تاريخ الرقة)، والحاكم (تاريخ نيسابور)، والخطيب البغدادي (تاريخ بغداد)، وغيرهم كثير، ولم يكن أول تاريخ عن دمشق والشام وبعض نواحيها، فهناك (التاريخ) لأبي زرعة، و(تاريخ داريا) لابن المهنا، ومع ذلك فإن لـ(تاريخ دمشق) شأنًا ليس لسواه، إنه أوسع ما كتب عن دمشق، وهو الأعم والأشمل بين كتب التاريخ.

إن (تاريخ دمشق) ذرة في تاج التراث العربي الإسلامي لا يضارعه أي مؤلف آخر، بيّضه القاسم بن المصنف بخط يده في ثمانين مجلدة، خص المجلدة الأولى بفضائل الشام وفتوحها، وبعض المجلدة الثانية بخط دمشق، وذكر مساجدها وكنائسها ودورها وأنهارها وقنواتها، ثم بدأ بالترجمة لكل من دخلها، أو اجتاز بنواحيها من أنبيائها، وهداتها، وخلفائها، وولاتها، وعلمائها، ورواتها،

وقرائها، ونحاتها، وشعرائها، ورواتها، وافتتح تاريخه بسيرة الرسول الكريم ﷺ أحمد، أقلق الحافظ منذ نشأته ما يقلق أهل بلده من تدفق الغزاة الغرباء أقبلوا من بلاد بعيدة متسترين بستار الدين، طامعين بخيرات الوطن العربي فاحتلوا المدن وقتلوا، وأسروا، وطردوا، وحرقوا، ونهبوا، واستأثروا بالأموال، وقفت دمشق صامدة تدافع دون كلل لتحمي -وإلى الأبد- حرية الوطن العربي بكامله.

لقد شهد ابن عساكر تجربة قاسية مريرة، وعاش فترات عصيبة يوم أقبلت جموع الفرنج تحاصر دمشق للاستيلاء عليها، وكان لدى الملك نور الدين من الحكمة ما جعله يؤمن أن صون حرية الوطن العربي هو في بقاء دمشق حرة صامدة، وعليه أن يستبسل في الدفاع عنها، وكان الآمال معقودة عليه، والعيون ترقبه بأنه الملك المحرر، والبطل المنتصر.

وكان لدخول نور الدين دمشق سنة خمس مائة وتسع وأربعين أثر في حياة ابن عساكر العلمية فقد تم بعده إنجاز (تاريخ دمشق)، وبناء دار الحديث النورية، وكان نور الدين مشجعاً لابن عساكر مباركاً له على الإنجاز والاستكمال، يقول الحافظ: وبلغني تشوقه إلى الاستنجاز له والاستتمام؛ ليلم بمطالعة ما تيسر منه بعض الإمام، فراجعت العمل فيه راجياً الظفر بالتمام، ولدي شيء من المجلد الخامس والستون، وهو يبدأ بمحمد بن مظفر بن موسى، وينتهي بمالك بن أدهم السلماني، ومعنى ذلك أن ابن عساكر وإن كان قد رتب الأسماء على حروف المعجم، وبدأ بحرف الألف، وبمن اسمه أحمد؛ تيمناً برسول الله ﷺ فإنه بعد ذلك رتب الأسماء على حسب حروف الآباء التي تبتدئ بها، ولكنه عندما جاء إلى محمد قدّم محمداً حتى انتهى منه، ثم بدأ بالميم مع الألف، وهو مالك -مثلاً- بن أدهم السلماني، وغيره.

وعناصر الترجمة عنده هو أن يذكر اسم الراوي كاملاً، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، ثم يبين شيوخه، ثم يبين تلاميذه، وليس على سبيل الاستقصاء أو الاستقراء، وإنما يذكر أهمهم - أهم الشيوخ، وأهم التلاميذ - ثم يذكر أخباره، وما رواه من الأحاديث ومن الآثار، وهو يكاد يستقصى في ذلك فتطول به الترجمة أو يطولها.

ونقرأ صفحة من أحد الرواة، وهم من مشهوري التابعين، أو من كبار التابعين الذين روى عن الصحابة { وهو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، قال فيه مبيئاً اسمه، ونسبه، ونسبته: محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن محرز بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر التيمي المدني.

ثم يذكر الشيوخ، وهم من الصحابة { فيقول: روى عن جابر، وأنس بن مالك، وأبي قتادة، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وأسماء بنت أبي بكر، وأميمة بنت رقيقة، وعمه ربيعة بن عبد الله بن الهدير، وسفينة، وأبي رافع.

ثم يذكر تلاميذه، فيقول: روى عنه الزهري، ويحيى بن سعيد، وهشام بن عروة، وعمرو بن دينار، وأبو حازم سلمة بن دينار، وأيوب السخيتاني، وابن جريج، ومعمار، ومالك، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وموسى بن عقبة، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وأبو عوانة وضاح، وأبو مسعود داود بن بكر بن أبي الفرات، ومحمد بن عمر، والأوزاعي، وعمرو بن الحارث، وأسامة بن زيد، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وسعيد بن أبي هلال، وزيد بن أسلم، وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وسهيل بن أبي

صالح، وموسى بن عقبة، وعلي بن زيد بن جدعان، ويونس بن عبيد، ومحمد بن سوقة، وحسان بن عطية، وأبان بن تغلب، ويزيد بن أبان الرقاشي، وروح بن القاسم.

وهكذا ذكر التلاميذ الكثيرين، ولكنه لم يستوعب بدليل من أتى بعده من مثل صاحب (تهذيب الكمال) فقد ذكر أكثر من ذلك، وطبعاً لم يرتب الشيوخ والتلاميذ على شيوخ (المعجم) كما فعل من أتى بعده، وهو صاحب (تهذيب الكمال) الحافظ المزي.

ثم بدأ يذكر شيئاً من أخباره، يقول: استقدمه الوليد بن يزيد الشام مع جماعة من فقهاء المدينة ليستفتيه في طلاق زوجته أم سلمة، يروي عنه من أهل الشام: صدقة بن عبد الله، وعبد الرحمن بن حسان الكتاني، وعبد الرحمن بن الحارث السلمي، بعض ما روى: يذكر بإسناده عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: ((كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن، قال: إذا هم أحدكم بالأمر وأراد الأمر، فليصلي ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم أني أستخيرك بعلمك، وأستقدر بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم هذا الأمر -وتسميه بعينه- خيراً لي في ديني، ومعاشي، ومعادي، وعاقبة أمري -أو قال عاجل أمري وآجله- فاقدره لي وبارك لي فيه، وإن كنت تعلمه شراً لي مثل ذلك -يعني: يقول مثل ذلك- فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان)).

ثم يروي شيئاً عن عمله مع بعض العلماء في عصره فيقول بسنده عن زيد بن أسلم، وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وعن محمد بن المنكدر، وعن أبي الزناد

في أمثال لهم: "خرجوا إلى الوليد، وكان أرسل إليهم يستفتيهم في شيء - طبعاً قال قبل ذلك: يستفتيهم في طلاق زوجته أم سلمة، لكن ربما أرسل إليهم مرة أخرى في شيء آخر - فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس، فهذا شيء من عملهم، وهم من كبار التابعين - يعني: كانوا يجمعون بين الصلاتين - طبعاً هو مدني، فيعني من مدينة إلى دمشق يستأهل الأمر أن يجمعوا بين الصلاتين.

وهكذا يسترسل في الترجمة كثيراً كثيراً، ويضيق الوقت عن استيعاب ترجمة واحدة عند ابن عساكر؛ لأنه أسهب في كتابه إسهاباً كثيراً.

(ذكر أخبار أصبهان) لأبي نعيم

كتاب (ذكر أخبار أصبهان) للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين، أي: عاش في القرن الخامس الهجري.

يقول في مقدمة هذا الكتاب: "أما بعد؛ فإن بعض الإخوان - راعهم الله - سأل الاحتذاء بمن تقدمنا من السلف ورواة الحديث في نظم كتاب اشتملوا على أسامي الرواة والمحدثين من أهل بلدنا - بلد أصبهان - ممن حدث بها، ويضاف إلى ذكرهم من قدمها من القضاة والفقهاء مقدماً طرفاً من ذكر بدئها، وبنائها، وفتحها، وخصائصها، وأبتغي أن يكون ذلك مرتباً على حروف المعجم؛ ليسهل الوقوف عليه فأجبت به إلى ذلك، واستعنتُ بالله تعالى الذي تيسر العسير عليه يسير؛ إذ هو نعم المولى ونعم النصير، وسألته تعالى أن ينفعنا وإياهم بجميع ما أسدى من نعمه وأياديه، إنه الغني القدير، فبدأت أولاً بذكر أحاديث رويت في

فضيلة الفرس والعجم والموالي، باعتبار أن أصبهان ليست من بلاد العرب ففيها هؤلاء، وإنهم المبشرون بمنال الإيمان، والتحقيق به، وإن كان عند الثريا.

وهو وإن كان رتب كما ذكر على حروف المعجم، إلا أنه لم يلتزم إلا بالحرف الأول من الأسماء، ولم يلتزم الحروف الثانية أو باسم الأب، فمثلاً فيمن اسمه جعفر قال: باب الجيم، من اسمه جعفر، قال: جعفر بن أبي المغيرة القمي من التابعين، واسم أبي المغيرة دينار، يعني: جعفر بن دينار، بين شيوخه أو بعض شيوخه؛ فقال: روى عنه يعقوب القمي، وحبان بن علي، وأشعث بن إسحاق، ومطرف بن طريف، ثم بين شيوخه؛ فقال: روى عن عبد الرحمن بن أبزي، ورأى ابن الزبير، ودخل مكة أيام عبد الله بن عمر مع سعيد بن جبير، ثم قال: حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا عباس الأصفاتي، حدثنا عبد العزيز بن الخطاب، حدثنا حبان بن علي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ ذات يوم: ((هل فيكم أحد من هذيل؟ فلم يجبه أحد، ثم قال: أففيكم أحد من هذيل؟ فقال رجل منهم: أنا، وقد مات منهم رجل؛ فقال رسول الله ﷺ: ما منعك أن تكلم حيث تكلمت؟ قال: ظننتُ يا رسول الله أنه نزل في قومي شيء، فكرهت أن أكون أنا الذي آتيهم به، قال: لا، إن صاحبكم محتبس بدينه)).

ثم ذكر رواية أخرى؛ فقال: حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، قال: حدثنا أبو بلال الأشعري، قال: حدثنا يعقوب القمي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ: ((أنه احتجم، وهو صائم محرم))، ثم قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا إبراهيم بن عامر، ثم حوّل الإسناد فقال: وحدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن منده، قال: حدثنا إبراهيم بن عامر، قال: حدثنا

أبي عن يعقوب عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ((خرج إلينا رسول الله ﷺ وقد أظلتنا سحابة ، ونحن نطمع فيها - يعني : نطمع أن تمطر ، ويكون فيها الغوث - فقال : إن الملك الذي فوق هذه السحابة دخل علي أنفًا ، فسلم وذكر أنه يسوقها إلى واد باليمن يقال له : ضرع السماء ، فجاءنا راكب بعد ذلك ، فسألناه عن السحابة ؛ فأخبرنا أنهم مطروا ذلك اليوم)).

ثم ساق بسنده عن عبد الله بن محمد بن جعفر قال : حدثنا الحسن بن إبراهيم بن بشار ، قال : حدثنا أبو أيوب الشاذكوني ، قال : حدثنا النعمان بن عبد السلام ، قال : حدثنا جعفر بن ناجية قال : "سألت عطاء بن أبي رباح عن أشياء من معاشنا بأصبهان فجعل يقول : مكروه ؛ فقلت : يا أبا محمد ، كيف السبيل إلى ذاك ؟ قال : أكل الحجارة خير من علاج جهنم" ، ثم روى بسنده عن جعفر بن محمد بن مزيد قال : "كنت ببغداد ؛ فقال لي محمد بن منده : هل لك أن أدخلك على ابن الرضا ؟ قلت : نعم ، قال : فأدخلني فسلمنا عليه وجلسنا ؛ فقال له حديث النبي ﷺ : "أن فاطمة أحصنت فرجها فحرم الله ذريتها على النار" ، قال : خاص للحسن والحسين } فهذه الرواية التي ذكرناها إنما هي في ترجمة جعفر بن محمد بن مزيد ، والرواية الأخرى أو الأثر ، وهو سؤال عطاء بن أبي رباح عن أشياء هذا في ترجمة جعفر بن ناجية الأصبهاني ، أما مسألة فاطمة حديث النبي ﷺ : "أن فاطمة أحصنت فرجها" ، فهذا في ترجمة جعفر بن محمد بن مزيد.

ثم ذكر ترجمة جعفر بن محمد بن علي الأصبهاني ، وذكر له بعض الأحاديث ، ثم ذكر ترجمة لجعفر بن أحمد بن حماد ، ثم رجع مرة أخرى لجعفر بن محمد بن الزحاف ، ثم جعفر بن المرزبان ، ثم جعفر بن محمد بن سعيد الثقفي ، ثم جعفر بن محمد بن مالك ، ثم جعفر بن محمد بن أحمد بن شريك ، ثم جعفر بن أحمد بن فارس ، ثم جعفر بن موسى بن مرزوق.

وهكذا نرى أنه لم يلتزم إلا بالحرف الأول، وهو الجيم، وعندما جاء إلى اسم جعفر فمرة يأتي بجعفر بن ناجية، ثم جعفر بن محمد، ثم جعفر بن المرزبان، فليس هناك ترتيب في أسماء الآباء، وحتى في الأسماء الأولى هو لم يرتب إلا على الحرف الأول فقط، فمثلاً: ثعلبة بن المطهر يأتي به قبل ثابت بن بندار، وهكذا، فلم يرتب على الحرف الثاني، والله تعالى أعلم.

(تاريخ علماء الأندلس) لابن الفرضي

كتاب (تاريخ علماء الأندلس) لابن الفرضي الذي ولد سنة ثلاثمائة وإحدى وخمسين من الهجرة، وتوفي سنة أربعمائة وثلاث من الهجرة، وما يوازي تسعمائة وثلثين وستين إلى ألف وثلاث عشرة من الميلاد.

واختلفوا في اسم هذا الكتاب ؛ فيسميه ابن خلكان (تاريخ علماء الأندلس)، يقول : وهو الذي ذيل عليه ابن بشكوال بكتابه الذي سماه (الصلة)، وكذا ذكره صاحب (نفع الطيب)، وقال : له من التصانيف (تاريخ علماء الأندلس)، وقفت عليه بالمغرب، وهو بديع في بابه، وهو الذي ذيل عليه ابن بشكوال بكتابه (الصلة)، ويسميه الحميدي في كتابه (جذوة المقتبس) باسم (تاريخ العلماء والرواة بالأندلس)، ويسميه الضبي في كتابه (بغية الملتبس) باسم (تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس)، ويسميه ابن خير في فهرسه باسم كتاب (تاريخ الأندلس ورجالها)، ويسميه إسماعيل البغدادي في كتابه (هدية العارفين) باسم (رياض الأنس في تاريخ علماء الأندلس).

ويمهد المؤلف ابن الفرضي لكتابه هذا بتمهيد، فلا يشير فيه إلى التسمية، وإنما يجتزئ بالكلام عن موضوعه، فيقول :

هذا كتاب جمعناه في فقهاء الأندلس، وعلمائهم، ورواتهم، وأهل العناية منهم ملخصاً على حروف المعجم، قصدنا فيه قصد الاختصار؛ إذ كانت نيتنا قديماً أن نؤلف في ذلك كتاباً موعباً على المدن يشتمل على الأخبار والحكايات، ثم عاقت عوائق عن بلوغ المراد فجمعنا هذا الكتاب مختصراً.

وهكذا نرى أن المؤلف كان يعد العدة لإخراج مؤلف جامع يتسع لأكثر مما اتسع له هذا الكتاب المختصر، ويكون على منهج آخر فيذكر رجال كل مدينة على حدة.

وإذا كان موضوع هذا الكتاب هو الحديث عن فقهاء الأندلس والعلماء والرواة، كان وضع عنوان هذا الكتاب - فيما يبدو - اجتهاداً ممن أتوا بعد المؤلف كل على حسب اجتهاده مستأنساً فيما ساقه المؤلف في تمهيده عن موضوع كتابه هذا، وقال: وغرضنا فيه ذكر أسماء الرجال، وكناهم، وأنسابهم، ومن كان يغلب عليه حفظ الرأي منهم، ومن كان الحديث والرواية أملك به وأغلب عليه، ومن كانت له إلى المشرق رحلة، ومن ولي منهم خطة القضاء، وقد بين المؤلف في هذا التمهيد الذي مهد به عناءه في كتابه هذا بعدما أشار إلى من خصهم بالاختيار؛ فقال: ولم أزل مهتماً بهذا الفن معنياً به مولعاً بجمعه والبحث عنه، ومساءلة الشيوخ عما لم أعلم منه حتى اجتمع لي من ذلك - بحمد الله وعونه - ما أملته.

وقول ابن الفريسي في هذا حق، فلم نعرف كتاباً سبق عصره في هذا الجمع اللهم إلا إذا استثنينا بعض الكتب، ولقد أملى ابن الفريسي كتابه هذا عن رواية وعن معاينة ومشاهدة، وعن نقل كما نرى ذلك عند ذكر كتاب (فقهاء قرطبة) لابن عبد البر، أما ما كان عن معاينة فالأمر فيه إليه يحدث به، وأما ما كان عن رواية فكان لا بد له من ذكر أسانيد تتصل بالخبر، وأما ما كان عن نقل فقد نقله مشيراً إلى مكان النقل.

مقدمة هذا الكتاب :

هذا كتاب جمعناه في فقهاء الأندلس، وعلمائهم، ورواتهم، وأهل العناية منهم، ملخصاً على حروف (المعجم)، قصدنا فيه قصد الاختصار؛ إذ كانت نيتنا قديماً أن نؤلف في ذلك كتاباً واعباً يشتمل على الأخبار والحكايات، ثم عاقت عوائق عن بلوغ المراد فيه فجمعنا هذا الكتاب مختصراً.

عناصر الترجمة :

وغرضنا فيه ذكر أسماء الرجال، وكناهم، وأنسابهم، ومن كان يغلب عليه حفظ الرأي منهم، ومن كان الحديث والرواية أملك به وأغلب عليه، ومن كانت له إلى المشرق رحلة، وعمن روى ومن أجل من لقي، ومن بلغ منهم مبلغ الأخذ عنه، ومن كان يشاور في الأحكام ويستفتى، ومن ولي منهم خطة القضاء، ومن المولد والوفاء ما أمكنني على حسب ما قيدته.

ثم بين أنه لا يكرر الأسانيد وإنما أشار إلى جملتها؛ فقال: فما كان في كتابنا هذا عن أحمد دون أن ننبه، فهو أحمد بن محمد بن عبد البر، وما كان فيه عن محمد دون أن ينسب، فهو محمد بن حارث القروي... إلى آخر ما ذكر من الأسانيد.

نماذج من تراجم هذا الكتاب :

وقد بدأ الكتاب بذكر شيء من أخبار الولاة الذين كانوا بالأندلس، ثم بدأ بالتراجم، وبحرف الألف؛ لأنه رتبته على حروف (المعجم) كما قال، فذكر إبراهيم بن حسين بن خالد قال: من أهل قرطبة، يكنى أبا إسحاق، وهو ابن عم عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل، وكان حافظاً للفقهاء، وولي أحكام الشرطة

الأمير محمد بن عبد الرحمن - رحمه الله - وله رحلة إلى المشرق لقي فيها علي بن سعيد، وعبد الملك بن هشام صاحب المشاهد، ومطرف بن عبد الله صاحب مالک بن أنس، وله كتاب مؤلف في تفسير القرآن روي عنه.

توفي - رحمه الله - في شهر رمضان سنة تسع وأربعين ومائتين، قاله أحمد، يعني: بسنده إلى أحمد بن عبد البر.

ثم انتقل إلى إبراهيم بن زرعة، قال: الأندلسي، مولى قریش، يكنى أبا زياد، روى عنه سحنون بن سعيد، وهو صاحب (المدونة)، وتوفي - رحمه الله - بإفريقيا سنة اثنتي عشر ومائتين، ذكره أبو سعيد - ابن يونس - الذي ترجم للعلماء المصريين، ولم أعرف له في الأندلس خبراً، إنما قدمته لتقدم وفاته على ما نحونا إليه من السنين، يعني: هو إذا كان يبدأ بإبراهيم، لكن يقدم من هو تقدمت وفاته: "على ما نحونا إليه من السنين" هكذا في كتاب ابن عتاب، وقدمه في أول الباب، وبعده إبراهيم بن حسين بن خالد، فهو مشى على ذلك.

ثم ترجم بعد ذلك لإبراهيم بن حسين بن عاصم بن كعب بن محمد بن علقمة بن جناب بن مسلم بن عدي بن مرة بن عوف الثقفي، هكذا ذكر صاحب الترجمة باسمه كاملاً، وبنسبته، وببلده قال: من أهل قرطبة يكنى أبا إسحاق، سمع من أبيه وغيره، وله رحلة سمع فيها، وتصرف في أحكام الشرطة والسوق - يعني: كان يعمل بهذا - أيام الأمير محمد، وتوفي - رحمه الله - يوم الثلاثاء في رجب سنة ست وخمسين ومائتين، ثم إبراهيم بن يزيد بن قلزم بن أحمد بن إبراهيم بن مزاحم مولى عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - قال: من أهل قرطبة يكنى أبا إسحاق، سمع من عبد الملك بن حبيب، وهو أندلسي، ومن يحيى بن يحيى، وهو أندلسي أيضاً، ورحل فسمع من سحنون بن سعيد، وأصبغ بن الفرّج،

وكان عليه المسائل والشروط ، وكان مُشاوَرًا -يعني : صاحب مشورة- يرجعون إليه في المشورة ، حدث عنه أحمد بن خالد ، وغيره ، وتوفي -رحمه الله- يوم السبت في شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين.

ثم ذكر إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ بن خالد بن يزيد من موالي بني أمية من أهل باجة يكنى أبا إسحاق ، كان من أهل العلم ، وكان صاحب صلاة بلده ، وكانت له بقي بن مخلد صحبة ، وتوفي -رحمه الله- سنة ثمان وستين ومائتين ، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، ذكره ابن ابنه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق -رحمه الله تعالى- ثم انتقل إلى إبراهيم بن شعيب الباهري ، قال : من أهل البيرة ، يكنى أبا إسحاق ، وروى عن يحيى بن يحيى الأندلسي عن عبد الملك بن حبيب ، ورحل فلقني سحنون بن سعيد ، وحدث ، وتوفي سنة خمس وستين ومائتين ، ذكر وفاته أبو سعيد ، ثم ذكر إبراهيم بن خالد من أهل البيرة ، ثم إبراهيم بن خلاد ، ثم إبراهيم بن عجنس ، ثم إبراهيم بن محمد ، ثم إبراهيم بن لبيب ، وهكذا.

فهو لا يلتزم إلا بالحرف الأول من الاسم ، وثم لا يلتفت إلى أسماء الآباء ، ولا يرتبهم على حروف (المعجم) فحروف أسماء الآباء ليست على ترتيب دقيق ، بل هي ليست على ترتيب أصلاً ، فمرة يأتي بهذا الحرف قبل حرف آخر أو بعده دون ترتيب ، وهو ويذكر أسماءهم ، ونسبتهم ، وبلدهم ، وكثيراً من أمورهم ، وتلاميذهم ، وشيوخهم ، ووفاتهم ، ومولدهم ، إذا أمكن كما ذكر في المقدمة.

(علم طبقات المحدثين)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : معنى الطبقة ٢٠٩
- العنصر الثاني : أمثلة علمية توضح معنى الطبقة ٢١٠
- العنصر الثالث : الطبقات العامة والخاصة، وأمثلة توضح الفرق بينهما ٢١٤
- العنصر الرابع : مباحث علم الطبقات، ومصادره ٢١٧

معنى الطبقة

نتنقل إلى شق آخر من تاريخ الرواة، وهو: علم الطبقات، وأهميته، وفوائده.

معنى الطبقة:

يستخدم المحدثون مصطلح "طبقة" للتمييز طائفة من الرواة أو العلماء تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية، أو علمية، أو قبلية، أو غير ذلك. وقد عرّف بعض أهل العلم الطبقة: بأنهم قوم تقاربوا في السن والإسناد، هذا في (تدريب الراوي)، وهذا تعريف حسن ظاهره الصحة غير أنه مقتصر على العلاقة الزمنية التي تربط بين الرواة، ويهمل ترتيب أهل العلم حسب البلدان، أو حسب منزلتهم في أوطانهم، وكذلك يهمل تقسيم الرواة عن حافظ ما إلى طبقات عدة؛ إذ ينبغي - حسب هذا التعريف - أن يكونوا في طبقة واحدة؛ لتقاربهم في السن والإسناد، بينهما نجدهم ينقسمون - كما سنرى في حقيقة الأمر - إلى طبقات عدة بحسب ملازمتهم للشيخ، وإتقانهم لحديثه، كما سيمر بنا مفصلاً - إن شاء الله تعالى -.

وفي هذا التعريف الذي أضربنا عنه إشكالان داخليان:

أولهما: أن القوم قد يتقاربون في السن والزمان، ولكن تكون طرقهم وأسانيدهم مختلفة، فالتابعون من أهل الشام يروون عن صحابة لم يرو عنهم تابعو البصرة أو الكوفة، والعكس صحيح؛ فحينئذ يصعب علينا الادعاء بأنهم تقاربوا في الإسناد، رغم أنهم جميعاً يروون عن طبقة الصحابة { .

وثانيهما: أن بعض أهل العلم كأبي حاتم بن حبان يعد الصحابة جميعاً طبقة واحدة، والتابعين طبقة واحدة كذلك، وهلم جرّاً، فعنده أن علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع وكلهم مخضرمون، والزبير بن عدي اليامي، كل هؤلاء في طبقة واحدة - طبقة التابعين - رغم أن الزبير ليس مقارباً لهم لا في السن ولا في الإسناد؛ إذ هو من أصحاب إبراهيم النخعي، أما هم فمن كبار مشيخة إبراهيم.

وبعد فنرى أن التعريف الذي اخترناه في صدر البحث أقرب إلى المعنى الذي عمل به مصنفو كتب الطبقات على اختلاف أنواعها مع أنه لا يخلو من بعض التعميم أو الغموض. هذا التعريف الذي بدأنا به قلنا فيه: يستخدم المحدثون مصطلح طبقة؛ لتمييز طائفة من الرواة أو العلماء تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية أو علمية أو قبلية ما.

أمثلة علمية توضح معنى الطبقة

إن مجال علم الطبقات هو البحث عن العلاقات المختلفة التي تربط أهل العلم بعضهم ببعض، أو تميز بعضهم عن بعض، وبما أن هذه العلاقات كثيرة ومتنوعة، فإن أهل العلم ينقسمون بسبب ذلك إلى طبقات كثيرة ومتنوعة غاية التنوع، وبناء عليه فإن المحدث الواحد قد يصنف في طبقات عديدة متغايرة بالنظر إلى نوع العلاقة التي تربطه بكل طبقة.

ولتوضيح هذه المعاني نقدم مثالين ظاهرين:

المثال الأول: لو استعرضنا مشاهير علماء التابعين في نهاية القرن الأول، فإننا نستطيع تكوين طبقة تشتمل على رؤوس الناس آنذاك، وسنجد في هذه الطبقة

الحسن البصري، وابن سيرين من البصرة، وأبا بردة بن أبي موسى الأشعري، وإبراهيم النخعي، وعامراً الشعبي من الكوفة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعكرمة مولى ابن عباس، وجماعة سواهم بالمدينة، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح بمكة، وطاوس بن كيسان، ووهب بن منبه باليمن، وعمر بن عبد العزيز، ورجاء بن حيوة، ومكحولاً بدمشق، وخالد بن معدان بجمص، وأبا عبد الرحمن الحبلي، وأبا الخير مرثد بن عبد الله الزيني بمصر، ونحوهم.

فهؤلاء كلهم طبقة واحدة طبقة أواسط التابعين، تقاربوا في السن، واللقاء، والمنزلة؛ إذ كانوا أشهر أهل العلم ببلدانهم، وإليهم مفرع الناس في الفتيا والرواية.

غير أن هذه الطبقة يمكن تقسيمها إلى طبقات عديدة حسب أمصار العلماء؛ فحينئذ نجد جابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وأبا نضرة العبدى، وأبا قلابة الجرمي، والنضرة بن أنس بن مالك، وأبا رجاء العطاردي، وذويهم يكونون طبقة واحدة بالبصرة، لا علاقة لها بأهل الكوفة، أو أهل المدينة، أو سواهم من المحدثين، فشيوخ هذه الطبقة متقاربون، وهم أواسط الصحابة وكبار التابعين، وزمان تحديثهم وإفتائهم متقارب منذ زمن ابن الزبير حتى وفاة كل واحد منهم، ومصرهم واحد وهو البصرة، وتلامذتهم متقاربون نوعاً ما: قتادة بن دعامة، وأيوب السخيتاني، وهشام بن حسان، وحميد الطويل، وخالد بن الحذاء، وسعيد الجريري، وأمثالهم، هؤلاء تلاميذ هذه الطبقة.

والغرض من المثال: أن نبين أن التقسيم على الطبقات أمر اجتهادي تمليه وجهة النظر أو العلاقة المنشودة، فإن نظرنا إلى أواسط التابعين جملة واحدة كان تابعو البصرة في هذه الطبقة مثل تابعي سائر البلدان الأخرى، وإن اشترطنا العلاقة

المكانية أو أدخلنا عامل المكان في المعادلة انفصلت الطبقة الواحدة إلى طبقات عدة ، وتميزت طبقة البصريين عن طبقة المكيين أو طبقة الكوفيين ، ولم تعد هناك رابطة قائمة بين الفريقين.

المثال الثاني: فكل حافظ مكثّر كالزهري ، وقتادة ، وأبي إسحاق السبيعي ، وأمثالهم ، يمتاز بكثرة الشيوخ ، واتساع مداهم الزمني والمكاني ، فإذا سردت شيوخ أبي إسحاق السبيعي مرتبين حسب الحروف الأبجدية - كما يفعل الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) - لم يظهر في ذلك السرد كبير فائدة ؛ إذ يصعب على القارئ أن يجد بينهم علاقة ما ، أو أن يعرف أيهم المقدم ، وأيهم المؤخّر ، وأيهم أكثر عنه أبو إسحاق ولازمه طويلاً ، وأيهم سمع منه شيئاً يسيراً ، كما أن جريدة الأسماء هذه لا تميز الصحابي من التابعي ، ولا المعروف من المجهول ، أما إذا رتبنا شيوخ أبي إسحاق - وهم أزيد من ثلاثمائة - على الطبقات فإن قد نستنتج فوائد علمية هامة بحسب نوع العلاقات المنظور إليها ، والتي على أساسها صنف هؤلاء الرواة في طبقات.

فمثلاً يمكن تقسيمهم إلى طبقات زمانية تبين المتقدم من المتأخر ، والصحابي من التابعي ، فيجيئون في خمس طبقات :

الطبقة الأولى: الصحابة الذين سمع منهم أبو إسحاق أو جالسهم ، مثل : زيد بن أرقم ، والبراء بن عازب ، وأبي جحيفة السوائي ، وسليمان بن سرد ، وجابر بن سمرة ، ونحوهم.

الطبقة الثانية: كبار التابعين أصحاب أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن مسعود ، كمسروق بن الأجدع ، والحارث الأعور ، وأبي الأحوص الجشمي ، وهبيرة بن يريم ، وهانئ بن هانئ ، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: أواسط التابعين ممن أدركوا إدراكاً بيننا الصحابة الذين حدثوا في خلافة معاوية، مثل: عامر بن سعد بن أبي وقاص، وأخيه محمد بن سعد، وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وعكرمة مولى ابن عباس، وموسى بن طلحة بن عبيد الله، ونحوهم، وربما شارك أبو إسحاق هؤلاء في بعض شيوخهم.

الطبقة الرابعة: أقرانه ومن يقاربه في السن والسماع، كعامر الشعبي، وسعيد بن جبير، والعيذار بن حريث، وبريد بن أبي مريم.

الطبقة الخامسة: تلامذته، أو من هم في طبقة تلامذته، كسليمان الأعمش، ويونس بن خباب، وعبد الله بن عطاء، ومالك بن مغول، فقد روى عنهم أحاديث يسيرة مما ذكروه بها من باب رواية الأكابر عن الأصاغر، وربما دلس أبو إسحاق ما يرويه عنهم.

وهناك طبقات إقليمية مكانية حسب المصر الذي ينتمي إليه الشيخ، فنجد في شيوخه الكوفيين، وهم أكثر شيوخه، كزيد بن أرقم، وجابر بن سمرة، ومسروق بن الأجدع، وأبي الأحوص، وعامر الشعبي، وسعيد بن جبير، والأعمش، والبصريين كبريد بن أبي مريم السلولي، وأريدة التميمي المفسر صاحب ابن عباس، وهم قليل، والمدنيين وفيهم كثرة؛ إذ العراقيون بصريين كانوا أو كوفيين مكثرون من الرواة عن أهل المدينة، ومن شيوخ أبي إسحاق المدنيين: عبد الله بن عمر، ورافع بن خديج، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وعكرمة مولى ابن عباس، والمكيين كعبد الله بن عباس، ومجاهد بن جبر.

كذلك يمكن تقسيمهم تقسيماً ثالثاً حسب شهرتهم إلى شيوخ معروفين وهم كثر، وشيوخ مجهولين تفرد أبو إسحاق بالرواية عنهم، وفيهم كثرة، مثل: هبيرة بن

يريم، وحارثة بن مضرب، وأريدة التميمي، وعبد الله بن سيف، ونحوهم، وأكثرهم من عتقي الشيعة ممن سمع منهم أبو إسحاق بالكوفة، أو في غيبته الطويلة بخراسان، حيث يوجد أمثال هؤلاء.

الطبقات العامة والخاصة، وأمثلة توضح الفرق بينهما

معنى الطبقات العامة والطبقات الخاصة :

وقد ذكرنا أن الطبقة هي علاقة تربط بين مجموعة من المحدثين أو العلماء، فقد تكون هذه العلاقة عامة يشترك فيها عدد كبير من الرواة، فتكون الطبقة التي تنظمها تلك العلاقة طبقة عامة أو مفتوحة، أو تكون تلك العلاقة تنظم عدداً يسيراً أو جماعة متميزة من المحدثين، فتكون الطبقة الناتجة عن تلك العلاقة طبقة خاصة أو محدودة.

ولتوضيح هذه المعاني نمثل لها برجلين جليلين من كبار أهل العلم، فنذكر الطبقات المتنوعة التي يمكن إدراجها فيها :

المثال الأول: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، يمكن ذكر القاسم في عدد من الطبقات المختلفة بحسب العلاقات التي تربط بينه وبين غيره من المحدثين، فمن ذلك: هو تابعي ينتمي لطبقة التابعين، وهذه طبقة عامة ينتمي إليها ألوف من رواة الحديث، ولد القاسم سنة بضع وثلاثين، وتوفي سنة مائة وست من الهجرة، فهو من طبقة أواسط التابعين، وهي طبقة عامة أيضاً، هو من أهل المدينة المنورة، ولد بها، ونشأ فيها، ومات هنالك، فهو إذاً من طبقة التابعين المدنيين، وهذه طبقة عامة أيضاً يصعب حصر أفرادها وتعدادهم.

كان القاسم من فقهاء المدينة السبعة الذين تميزوا بالعلم، والفُتية، والتقوى، والزهد في عصرهم بالمدينة، وهم: سعيد بن المسيب، وهو أكبرهم سنًا، وأعلاهم قدرًا، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، وعروة بن الزبير بن العوام الأسدي، وسليمان بن يسار مولى ميمونة أم المؤمنين، فهذه طبقة خاصة إلا ينتمي إليها سوى أفذاذ التابعين بالمدينة.

كما أن القاسم تربى في حجر عمته عائشة أم المؤمنين > فأخذ عنها الحديث والفقه، وكان أحد ثلاثة استوعبوا علم عائشة، فصاروا أعلم الناس بحديثها، وهم: عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وعمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة النجارية الأنصارية، فهذه طبقة خاصة جدًا، أعني: أن هؤلاء الثلاثة يشكلون الطبقة الأولى من أصحاب عائشة > .

المثال الثاني: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين، كانت لعمر < سابقة في الإسلام، ومنزلة كريمة من رسول الله ﷺ لذا نجده معدودًا في طبقات كثيرة ومتنوعة، فمن ذلك: هو صحابي ينتمي لطبقة الصحابة، وهذه طبقة عامة، أسلم عمر قديمًا، فهو من طبقة كبار الصحابة، أو الطبقة الأولى منهم حسب تصنيف ابن سعد في كتابه (الطبقات الكبرى) إذ جعل الصحابة { في خمس طبقات، وهذه طبقة عامة كذلك، وإذا صنفنا الصحابة { في اثنتي عشرة طبقة حسب تقدم إسلام الصحابي أو تأخره، فيجيء في الطبقة الأولى الصحابة الذين أسلموا في أول الإسلام قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي؛ كخديجة بنت خويلد أم المؤمنين، وكأبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وبلال بن رباح، وسعد، والزبير، وطلحة، والأرقم، وتكون

الطبقة الثانية الصحابة الذين أسلموا بعد دخول النبي ﷺ دار الأرقم، وعمر من هؤلاء، فهو إذاً في الطبقة الثانية بحسب تقدم إسلام الصحابة، وهذه طبقة عامة.

كما أننا إذا صنفنا الصحابة { إلى طبقات حسب تقدم زمان وفياتهم، وزمان تحديثهم وإفتائهم، فإنهم ينتظمون في خمس طبقات، ويكون عمر < في الطبقة الأولى منهم، وهذه طبقة عامة كذلك، أما إذا صنفنا الصحابة { في طبقات عدة بحسب كثرة ما روي عنهم من الحديث المرفوع فإننا نجد عمر في الطبقة الثانية طبقة أصحاب المئين، وهي طبقة خاصة، أما إذا صنفنا الصحابة بحسب إكثارهم من الفتيا أو إقلالهم منها فسنجد عمر في الطبقة الأولى منهم طبقة المفتين المكثرين، وهي طبقة خاصة، وأفضل الصحابة { العشرة المبشرون بالجنة، وعمر منهم، فهذه طبقة خاصة، وخيار العشرة هم الخلفاء الأربعة، وعمر منهم، فهذه طبقة خاصة كذلك، وكان لرسول الله ﷺ وزيран يصحبانه ليل نهار هما: أبو بكر، وعمر، فهذه طبقة خاصة جداً، ولعمر مزية الانتماء إليها.

وهكذا نرى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد انتمى إلى تسع طبقات مختلفة؛ بعضها عام وبعضها خاص، وجاء أحياناً في الطبقة الأولى حسب التصنيف المتبع، وأحياناً في الطبقة الثانية، ولعله قد يُذكر في طبقات أخرى لم ننبه عليها هنا، فمثلاً: كان البديريون في زمان رسول الله ﷺ طبقة متميزة أشاد بذكرهم رسول الله ﷺ وكان يكرمهم ويقدمهم على سائر الصحابة، وفيهم قال: ((لعل الله اطلع على أهل بدر؛ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)) أخرجه الشيخان عن علي، وفي قول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] إشارة واضحة لتفضيل الطبقات الأولى من المسلمين منذ البعثة النبوية حتى يرث الأرض ومن عليها، والله الحمد.

أهم الفروق بين الطبقات العامة والخاصة ما يلي :

أولاً: تمتاز الطبقات العامة بكثرة من ينتمي إليها حتى إنه يصعب إحصاؤهم بدقة ، بينما تضم الطبقة الخاصة عدداً قليلاً محدوداً من الرواة يشكلون مجموعة منتهية.

ثانياً: الخلاف في تسمية أعضاء أي طبقة خاصة يكون يسيراً وأمره سهل بعكس الطبقات العامة التي قد يعد فيها أصحاب المصنفين ما لا يعده الآخر.

ثالثاً: كثيراً ما تكون الطبقة الخاصة هي الطبقة الأولى من تصنيف ما للرواة ، فمثلاً كل من روى عن سعيد بن المسيب شيئاً يمكن ضمه إلى طبقة أصحاب سعيد ، طبقة عامة ، لكن الطبقة الأولى من أصحاب سعيد الزهري ، وقتادة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، يشكلون طبقة خاصة ، وهكذا.

مباحث علم الطبقات ، ومصادره

أ. مباحث علم الطبقات :

إن علم الطبقات علم جليل ، وموضوعه متسع جداً ، فيتطلب معرفة ودراية تامة ممن يصنف فيه مع اطلاع وبعد نظر ، وهذا العلم إذ يتناول راوياً ما فإنه يهدف إلى تحديد طبقة الراوي الزمانية أو المكانية ، والتعريف به ، تحديد منزلته العلمية الحديثية والفقهية في بلده وطبقته ، تحديد منزلة الراوي من شيوخه ، مدى ملازمته للشيخ ، وحفظه لحديثه ، وممارسته له.

هذه هي النتائج التي يبرزها علم الطبقات بخصوص كل راوٍ من رواة الحديث ، إلا أن علم الطبقات لا يبحث في شأن الراوي معزولاً عن حوله ، بل يبحث في

الرواة بأجمعهم كي يستتج طبقة كل راوٍ خلافاً لعلمي تاريخ المحدثين والجرح والتعديل، اللذين يبحثان في الراوي وحده منفرداً عن حوله، أما علم الطبقات فإنه ينطلق من العام إلى الخاص، وكي يصل الممارس لعلم الطبقات للأهداف الثلاثة التي ذكرناها فإنه يلزمه ممارسة المباحث التالية وإتقانها:

أولاً: تقسيم رواة الحديث إلى صحابة وتابعين وأتباع التابعين، تمييز أنساب الصحابة والتابعين فمن بعدهم حسب القبائل فالبطون فالأفخاذ، فتعرف بذلك نسبة الرواة في كل قبيلة، وتتضح العلاقة القبلية بينهم، وقد أشار رسول الله ﷺ إلى بعض متعلقات هذا العلم؛ إذ فاضل بين القبائل والبطون، وقارن بينها في الجملة، وكذلك بين النبي ﷺ فضل طبقة الصحابة على من يليهم، وفضل التابعين على من بعدهم؛ فقال: ((خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن))، وكذلك روي عنه ﷺ أنه قال: ((إن خير التابعين رجلٌ يقال له: أويس)).

ثانياً: تقسيم الرواة حسب أمصارهم وبلدانهم.

ثالثاً: تنزيل الصحابة منازلهم، ومعرفة المتقدم منهم من المتأخر، وأيهم أقدم إسلاماً، وأيهم أعلى منزلةً، ثم تنزيل التابعين منازلهم كذلك، ثم من يليهم إلى انتهاء عصر الرواية الأول سنة ثلاثمائة.

رابعاً: معرفة رءوس كل طبقة، وأيهم كان أكثر علماً وفتياً ورواية.

خامساً: تمييز أصحاب كل صحابي شهير بالرواية أو تابعي مكثر فمن يليهم، حسب ملازمتهم للشيخ، ومعرفتهم بحديثه، وإتقانهم له، وعلمهم وارتفاعهم في أنفسهم.

ب. مصادر علم الطبقات :

ذكرنا أن هدف علم الطبقات هو : تحديد طبقة الراوي ومنزلته ، وللتوصل إلى ذلك يلزم المصنف على الطبقات معرفة اسم الراوي ، ونسبه تأماً ، وكنيته ، وبلده ، فإن تنقل بين البلدان ينظر في أيها كانت إقامته أطول ، أو كان أثره العلمي فيها بارزاً ، وكذلك يبحث عن تاريخ ميلاده ، ومتى ابتداء بطلب العلم ، وقدم شيوخه ، وكثرة سماعه من أقدم طبقة من طبقات شيوخه ، ثم تاريخ وفاته ، أما إذا تعذرت معرفة تاريخ ولادة الراوي وتاريخ وفاته فعلى المحدث أن ينظر إلى طبقة شيوخه ، فهو مؤشر جيد لتاريخ ولادته ، وكذلك ينظر إلى طبقة أصحابه فإنها مؤشر دقيق لتاريخ وفاته.

ولنضرب مثلاً للقارئ بسعيد بن أبي عروبة ، وشعبة بن الحجاج ، وكلاهما حافظ ثقة في الطبقة الأولى من أصحاب قتادة ، وتاريخ ولادتهما غير مضبوط ، ولكن نظرة إلى أخبار سعيد وشيوخه الذين انفرد بالسماع منهم دون شعبة تبين أن سعيداً أقدم من شعبة ، وإن كان تعويله في الرواية على قتادة ؛ لذا عده الحافظ ابن حجر في (التقريب) في الطبقة السادسة ، بينما جعل شعبة في الطبقة السابعة.

أما تحديد مكانة الراوي العلمية فتعتمد على شهرة أخباره ، وانتشار ذكره بين الناس ، وإقبالهم عليه لاستفتاء أو للتعلم منه ، وقراءة الحديث عليه ، أو لصحبته والتخلق بأخلاقه وآدابه ، وكذلك ينظر إلى كثرة ما حدث به ، أو صدر عنه من فتاوى ، ومنزلته في ضبط الحديث وحفظه ، فالليث بن سعد وابن لهيعة كأنا شيخي أهل مصر في عصرهما ، فأما الليث فهو رأس تلك الطبقة ، بينما يقبع ابن لهيعة في المنزلة الأخيرة ؛ وذلك نظراً لما قلناه من شهرته ، وانتشار ذكره بين الناس ، وإقبالهم عليه لاستفتاء أو للتعلم وقراءة الحديث ... إلى آخره.

أما مرتبة الراوي في أصحاب شيخه أو شيوخه فتعتمد على كثرة ملازمته لذلك الشيخ، وقدم صحبته له، وكثرة سماعه منه، ومن فرد به عنه من الحديث، ثم موازنة مروياته عنه بأحاديث أصحاب الشيخ الآخرين، وما ذكرناه ها هنا من تأثير شهرة الراوي في رفع منزلته بطبقته أو منزلته بشيوخه، إنما هو أمر غالبي أو أغلبي لا يخلو من حالات شاذة ينبغي المحدث أن يتفطن لها، وربما كانت شهرة الراوي في عصره مخادعة مضللة أحياناً.

ومن أمثلة ذلك: دخل البصرة شامي يدعى جعفر بن الزبير، وكان جاهلاً كذاباً، فاستغل تشوق محدثي البصرة لسماع حديث الشاميين، فأخذ يحدثهم بعجائب عن القاسم أبي عبد الرحمن، فاجتمع الناس حوله دهرًا، وجاز عليهم كذبه، ثم فضحه الله فانفضوا عنه، أخرج ابن أبي حاتم عن يزيد بن هارون قال: "كان جعفر بن الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد مصلاهما، وكان الزحام على جعفر وليس عند عمران أحد، وكان شعبة يمر بهما فيقول: يا عجبا للناس، اجتمعوا على أكذب الناس - يعني: جعفرًا - وتركوا أصدق الناس - يعني: عمران - قال يزيد: فما أتى علينا إلا القليل حتى رأيت ذلك الزحام على عمران، وتركوا جعفرًا وليس عنده أحد".

ومن هؤلاء أيضاً: صدقة بن عبد الله السمين محدث دمشق معروف له مصنفات، غير أنه واه جداً ليس حديثه بشيء، فقد حدث بمئات الأحاديث المنكرة، ومع ذلك فقد كانت له شهرة عظيمة بدمشق في زمانه، روى يعقوب بن سفيان عن العباس بن الوليد عن مروان التطري قال: "دخلت المسجد أول ما جالست سعيد بن عبد العزيز، وذكر صدقة يملأ المسجد"، وروى يعقوب بن سفيان عن علي بن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي قال: "أدركت البصرة ومحدثوها أربعة، فكان أخملهم وأقلهم جماعة هشام الدستوائي، والجماعة

على عثمان البري والحسن بن دينار وأبي جزء نصر بن طريف، قال: وقد قدم أبو جزء مرة فجلس في مسجد بني عدي فلم يسعه المسجد، ولم يقدر يجلس لشدة ازدحام الناس عليه، قلت: هشام ثقة مُكثِر، وكان حافظاً جداً، ذا عبادة وفضل، فأما الثلاثة الآخرون فضعفاء متروكون، ومع ذلك فقد أقبل الناس عليهم وأعرضوا عن هشام".

وذكرنا فيما مضى أن قدم صحبة التلميذ للشيخ ميزة هامة، ترفع طبقته بالنسبة لغيره من تلاميذ الشيخ، وهذا أمر صحيح في الجملة، غير أن لكل قاعدة شذوذاً أيضاً هنا؛ فقد وجد في المحدثين من كان أصغر أصحابه أثبت في الرواية عنه، أو أصح حديثاً عنه في الجملة.

فمن ذلك: أبو إسحاق السبيعي: صغار أصحابه كشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري، ومن بعدهم كحفيد إسرائيل بن يونس وزهير بن معاوية وزائدة بن قدامة، أثبت في حديثه من كبار أصحابه كسليمان الأعمش ومغيرة بن مقسم والأجلح الكندي ومجالد بن سعيد وزكريا بن أبي زائدة وابنه يونس بن أبي إسحاق.

وإذا تركنا أبا إسحاق وذهبنا إلى عمرو بن دينار المكي: أوثق أصحابه وأكثرهم رواية عنه هو الإمام سفيان بن عيينة وهو أصغر أصحابه جميعاً، وكذلك سعيد بن أبي سعيد المقبري: رواية الليث بن سعد ومالك عنه أصح من رواية عبيد الله بن عمر العمري، ومحمد بن عجلان عنه. همام بن يحيى العوذلي البصري: أصحابه المتأخرون كعفان بن مسلم وعبد الرحمن بن مهدي أصح رواية عنه من أصحابه المتقدمين، فقد كان قديماً يحدث من حفظه فيهم ويخطأ، فلما أسن وأصابته زمانة كان يتحفظ في كتابه، فقلما يخطئ.

(أهمية علم الطبقات)

عناصر الدرس

- | | | |
|-----------------|---------------------------------------|-----|
| العنصر الأول : | عناية السلف بعلم الطبقات | ٢٢٥ |
| العنصر الثاني : | منزلة علم الطبقات في علوم الرجال | ٢٢٩ |
| العنصر الثالث : | علاقة علم تاريخ المحدثين بعلم الطبقات | ٢٣١ |
| العنصر الرابع : | علاقة علم الطبقات بعلوم تمييز الرواة | ٢٣٥ |

عناية السلف بعلم الطبقات

يتميز علم الطبقات عن غيره من علوم الحديث بأنه يعرض صورةً شاملةً لتسلسل العلم والرواية في أمصار الإسلام، وخاصة إذا كان الترتيب على الأزمنة المختلفة، فالمطلع بأعباء هذا العلم يعرف من كان بكل مصر من الأمصار في الأزمنة المتتابعة؛ منذ زمن الفتوحات حتى زمانه هو، ويعرف منزلة كل واحد منهم قياساً إلى الآخر، وإذا كان اهتمام الناس اليوم بعلم الطبقات ضئيلاً لقلة من يحفظ أسماء الرجال أو يتعانى ذلك، واعتماد أكثر الطلبة على الكتب المختصرة كـ(تقريب التهذيب)، واهتمامهم بجرح الراوي أو تعديله فحسب؛ فإن حفظ الحديث المتقدمين كانوا بعكس ذلك، إذ كانوا يولون مسائل علم الطبقات اهتماماً عظيماً، فقد كان الحفاظ الكبار يهتمون بمعرفة أحوال جميع الرواة، وجمع أدق التفاصيل عنهم، ويسعون لتحديد موقع كل راوٍ ومنزله في منظومة الرواية الشاملة.

ولن نسرد في هذا الفصل أسماء الكتب المصنفة في الطبقات، فهي كثيرة ومتنوعة، تدل دلالة ظاهرة على عناية السلف بهذا العلم؛ إذ سنعرض بعض هذه الكتب في الدروس الأخيرة بإذن الله تعالى، ولكننا سنذكرها هنا غيضاً من فيض مما ورد عن أئمة الحديث من الكلام في مسائل علم الطبقات وسؤالهم عنه وتنقيحهم عن مباحثه، فأذكر عن كل إمام من أئمة الحديث مسألتين أو ثلاثاً مما ورد عنه دون تطويل أو استقصاء؛ إذ ذكر ذلك يطول والقليل يدل على الكثير، ولو استقصينا مباحثهم في هذا العلم لجاءت في مجلد بحاله، وبالله التوفيق.

فمن هؤلاء الأئمة: الإمام يحيى بن معين:

اهتم يحيى بن معين بتحديد مواطن الرواة، وذلك من مباحث علم الطبقات كما تقدم، فمما ورد عنه: روى يزيد بن الهيثم عن يحيى قال: قال: شريح بن هانئ ثقة كوفي، انتقل إلى الشام، وداود بن عمرو روى عنه هشيم، وهو شامي، قدم واسط، قال أبو زرعة الرازي: ذكرتُ ليحيى بن معين حديثاً لزياد بن أبي حسان فأنكره، ثم قال لي: لا يُدرى هو بالنيل أو بالكوفة، والنيل بليدة في سواد الكوفة قرب الحلة، فقد بحث يحيى عن موطن هذا الراوي، فلم يعلمه يقيناً، ومعلوم أن معرفة مواطن الرواة من أهم أركان علم الطبقات، كذلك استفتح عثمان الدارمي روايته عن يحيى بن معين بالسؤال عن أصحاب الزهري، والمفاضلة بينهم، ثم تعرّض لأصحاب قتادة، ثم أصحاب الأعمش، فأصحاب أيوب، فأصحاب عمرو بن دينار، حتى استوفى السؤال عن أصحاب أحد عشر حافظاً مشهوراً، فالمفاضلة بين أصحاب الحفاظ ومعرفة أيهم أوثق من صميم علم الطبقات، وقد كان عثمان الدارمي يسأل شيخه سؤال عارف بطبقاتهم فهو يرتبهم في طبقات بحسب ممارستهم لحديث الشيخ وإتقانهم له، ثم يسأله عن منزلة الراوي داخل الطبقة الواحدة، والسؤالات تبين مدى اعتناء الشيخ والتلميذ بعلم الطبقات، ومن الملاحظ أن الدارمي رتب سؤالاته عن يحيى على الحروف الأبجدية، غير أنه جعل في هذا الفصل في مقدمة الكتاب، ولم يفرّق المذكورين فيه على الحروف؛ لأن هذا الفصل من مباحث علم الطبقات لا من مباحث علم الجرح والتعديل، فلما فرغ منه بوّب بحرف الألف.

أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي:

وهو من النقاد، فنجد أن له كلاماً جيداً في المفاضلة بين أصحاب مكحول والمفاضلة بين أصحاب الأوزاعي، ونحو ذلك، كما يبدو ذلك في تاريخ أبي

زرعة الدمشقي، وكذلك عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي الملقب بدحيم، الذي تُوفي سنة مائتين وخمس وأربعين، له تصنيف مفيد في طبقات الشاميين، وقد سأل أبو زرعة عن مسائل كثيرة من علم الطبقات، ومن ذلك نص هام في التفريق بين أصحاب مكحول في صفحة ثلاثمائة وثلاثة وتسعين إلى ثلاثمائة وأربع وتسعين، وكذلك في صحيفة ستمائة وواحدة؛ ففيها حوار ظريف بين الشيخ والتلميذ، ومحاولة جادة لرسم حدود الطبقات الشامية.

الإمام أحمد بن حنبل:

في كلامه وفيما أجاب به تلامذته إشارات متنوعة لمسائل عديدة، تدرج ضمن علم الطبقات، وقد راجعت مسأله الحديثية التي رواها ابنه عبد الله عنه، فسامها كتاب (العلل)، فانتخبت منه مسائل في علم الطبقات، والقائل ذلك هو مؤلف علم طبقات المحدثين، قال أحمد: علي بن أبي طلحة كوفي، روى عنه حسن بن صالح وسفيان الثوري، وقال حجاج الأعور: رأيت -يعني: علياً هذا- علي بن أبي طلحة، قلت: معنى كلامه أن سفيان والحسن بن صالح أدركا طبقة العلماء الذين توفوا سنة بضع عشرة ومائة فمن بعدهم، فروايتهما عن علي بن أبي طلحة قد توهم المحدث المبتدئ أنه توفي في حدود مائة وعشرين، فنبّه الإمام إلى أن حجاج بن محمد أدركه، وحجاج يروي عن الطبقة المتوفين في سنة مائة وخمسين أو نحو ذلك، فهذا دلّ على تأخر طبقة علي بن أبي طلحة، وأنه تُوفي بعد مائة وأربعين، فالإمام يقصد هنا ضبط طبقة ابن أبي طلحة.

وقال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق قال: سمعت ابن المبارك يقول: ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس -يعني ابن يزيد الأيلي- فإن يونس كتب كل شيء، وقال أحمد: سمعت عثمان بن عمر قال:

سمعت يونس يقول : ليس أحد أروى عن الزهري من عقيل بن خالد ؛ ففي هذا النص محاولة لتحديد أفراد الطبقة الأولى من أصحاب الزهري والمفاضلة بينهم ، وقال الإمام أحمد : هؤلاء أصحاب ابن عباس ؛ يعني الطبقة الأولى من أصحابه : طاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح ، وجابر بن زيد ، وعكرمة آخر هؤلاء .

الإمام علي بن المديني :

وله كتاب (العلل) ، واستفتح بمسائل عظيمة الفائدة من علوم الطبقات ؛ منها تسمية الستة المكثرين من الحديث من عصر صغار التابعين ؛ أي أوائل القرن الثاني ، وهذه طبقة خاصة جداً اكتسبت أهميتها من أن أفرادها جمعوا معظم علم الطبقات التي سبقتهم ، وتخرج بهم أكثر العلماء في الطبقات التالية لهم ، وعليهم تدور أكثر الأسانيد الصحيحة ، ومن المسائل التي ابتدأ بها أو استفتح بها الإمام علي بن المديني : تسمية حفاظ الأمصار من أصحاب الستة المكثرين فمن بعدهم ، وتقسيمهم حسب طبقاتهم الزمانية والمكانية ، وكذلك تكلم على الطبقات الخاصة من الصحابة { المشهورون بالقضاء المعروفون بالفتيا ، من كان لهم أصحاب يأخذون بقولهم ، ثم ذكر الطبقة الأولى من أصحاب ابن مسعود ، ثم الطبقة الأولى من الآخذين عنهم والمفاضلة بينهم ، ثم من يليهم ، حتى طبقة مشايخهم ، ثم ذكر أصحاب ابن عباس وأصحاب زيد بن ثابت وطبقات الآخذين عنهم ، ثم عن أصحابهم طبقة طبقة .

الإمام النسائي :

فللإمام النسائي - رحمه الله - كلام نفيس ذيل به كتاب (الضعفاء والمتروكين) ، وفيه فوائد ومسائل جمّة من مسائل علم الطبقات ؛ فمن ذلك طبقات أصحاب

نافع مولى ابن عمر، وطبقات أصحاب الأعمش، وطبقات فقهاء الأمصار منذ زمن الصحابة حتى طبقة شيوخه، ذكر فقهاء المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان، ثم أيضاً ذكر الطبقة الأولى من أصحاب أيوب السختياني، والطبقة الأولى من أصحاب سعيد بن أبي عروبة وأصحاب حماد بن سلمة وأصحاب الأوزاعي، وذكر أصحاب أبي حنيفة الفقهاء الطبقة الأولى من الآخذين عنه، ثم أصحاب سفيان الثوري الذين تفقهوا به، فأصحاب الحسن بن صالح بن حي، فهذا غيضٌ من فيض من اهتمام الحفاظ المتقدمين بعلم الطبقات ومذاكرتهم مسائله بالتفصيل، والله الموفق.

منزلة علم الطبقات في علوم الرجال

قسّم المصنّفون في مصطلح الحديث علوم الرجال إلى علوم كثيرة متنوعة، وهذه العلوم كلها فروع لخمسة علوم، هي:

الفرع الأول: علم تاريخ الرواة: يبحث في معرفة اسم الراوي كاملاً، وكنيته، ونسبه، ولقبه، وموطنه، وتاريخ ولادته، وشيوخه، ورحلاته، وتلامذته، وتاريخ وفاته، وأجل كتاب صُنّف في هذا العلم (التاريخ الكبير) للإمام البخاري.

الفرع الثاني: علم طبقات المحدثين، وقد تكلمنا عن هذا العلم.

الفرع الثالث: علوم تمييز المحدثين وضبطهم، وهي علوم تتمم تاريخ المحدث، وتميزه عما يشبهه به في طبقاته، وتشمل معرفة الكنى والأسماء، والمشتبه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وأنساب المحدثين إلى المدن والقبائل والصنائع، وألقاب المحدثين وتصنيف الأسماء وضبطها.

الفرع الرابع: هو علم الجرح والتعديل، يبحث في صدق الراوي وضبطه وعدالته، ومصدره سيرة الراوي وأخباره وشمائله وأخلاقه وأحاديثه وما يقع فيها من خطأ أو علة في السند أو المتن، وقد سبق أن قلنا: إن علم الجرح والتعديل لا يدخل في علوم تاريخ الرجال، لكننا الآن بصدد علوم الرجال عموماً، فیدخل فيها علم الجرح والتعديل من هذه الناحية.

الفرع الخامس: هو علم التراجم المعللة، وهو علم دقيق متشعب يبحث في نواح تفصيلية من حياة الراوي، ونواح استنتاجية تستنتج من حديثه وطريقته في التحديث. ومن مباحث هذا العلم: معرفة تاريخ ميلاد الراوي وتاريخ طلبه للعلم، ومن سمع في سني طلبه للعلم، ومن هم الشيوخ الذين يحدث عنهم؟ من منهم حدث عنه سماعاً؟ ومن دلس عنه شيئاً من الحديث أو أرسل عنه إذا كان من المدلسين أو من المرسلين؟ وما مدة ملازمته لكل شيخ من شيوخه، وكيف كان ذاك؟ وكم سمع منه من الأحاديث والآثار؟ وكم روى عنه بعد ذلك؟ وهل في شيوخه كثير من الضعفاء والمجاهيل؟ ورحلاته العلمية وما سمع بها من الحديث، أو ما حدث به ومتى حدث؟ وكيف كان يحدث؟ من حفظه أو من كتابه؟ وهل سماع أو عرض؟ ومن المستملون والوارقون الذين استخدمهم؟ وكيف كان إقبال الناس عليه؟ وكم كان عدد الحاضرين عنده؟ وما هي الأوهام التي وقع فيها والسقطات التي أخذت عليه؟ ثم أخلاق الراوي وعبادته ومهنته، وهل كان يأخذ أجراً على التحديث؟ وهل كان عسراً في التحديث؟ أو سمحاً بعلمه أو متساهلاً؟ ويهتم هذا العلم كذلك بعائلة الراوي وأهل بيته وأصهاره وأصدقائه، ومذهبه السياسي أو العقائدي، وتأثير أهله والمجتمع من حوله عليه سلباً وإيجاباً، وكذلك مصنفات الراوي إن كان ممن صنف، وطريقته في التصنيف، وقد يبدو في بعض العلوم هذا بعيداً عن الرواية، ولكنه ليس بعيداً عنها؛ فعقيدة الراوي لها تأثير أو قد يكون لها تأثير في رواياته، وخاصة إذا كان

من المبتدعين ، وكذلك مذهبه السياسي ، وعائلة الراوي قد يكون لها دخلٌ في تكوينه العلمي ، وكذلك أهل بيته وأصهاره وأصدقائه ، وخاصة إذا كانوا من العلماء ، وعلم التراجم المعللة يبحث في الغالب في أحوال الحفاظ والثقات المشاهير ، وقلّما يتعرض العلماء لبحث هذه القضايا بخصوص ضعيف مشهور بالضعف أو بالكذب ؛ لوضوح أمره وأن ضعفه يُسقطه بالمرّة.

وهذا العلم أهم من علم الجرح والتعديل وأولى بالاعتناء به والرجوع إليه عند البحث في تصحيح الأحاديث أو إعلالها ؛ إذ إن علم الجرح والتعديل يصدر حكماً عاماً على الراوي ، أما علم التراجم المعللة فيتبع الراوي في حله وترحاله ، ويصدر حكماً خاصاً على كل حديثٍ حدّث به ما أمكن ذلك.

وعِلوم الرجال - وقد قسمناها إلى خمسة أقسام - فإنها مترابطة متشابكة ، وبينها تداخل كثير ، وهذا بدهي ؛ لأن موضوعها واحد وهو رجال الحديث ، يقول صاحب (علم الطبقات) : على أنني أرى علم الطبقات كالإطار الشامل لكل هذه العلوم ، فإن كانت تلك العلوم تبحث في شأن الراوي بحثاً مجزئاً منفصلاً عمن سواه فإن علم الطبقات يبحث فيهم بطريقة عامة كلية ، وهو يعتمد على سائر علوم الرجال ، ويستمد منها المعلومات التي يبني عليها نتائجه ، كما أنه يغذيها بما توصّل إليه ، وفيما يلي بيان ذلك :

علاقة علم تاريخ المحدثين بعلم الطبقات

ونتعرض لعلاقة علم تاريخ المحدثين بعلم الطبقات ، ويبحث علم التاريخ في أمر كل راوٍ على حدة ؛ لاستخراج المعلومات الضرورية لمعرفة الراوي ، أما علم الطبقات فيستخدم تلك المعلومات التاريخية في تحديد طبقة الراوي ومنزله ؛ أي : وضعه في إطاره الزمني والمكاني والعلمي اللائق به ، وبالعكس ذلك فإن كانت المعلومات التاريخية عن الراوي يسيرة فإن علم الطبقات باستخدام أحاديث

الراوي القليلة عمن يروي تلك الأحاديث ومن يرويها عنه يُساعد في تشكيل صورة تاريخية تقريبية للراوي، قد تحدد بلده وزمانه، وتُغني عن معرفة تاريخ ولادته وتاريخ وفاته بدقة، على أنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن الاشتراك بين علمي التاريخ والطبقات كبير جدًا، فعلم التاريخ يبين اسم الراوي ونسبه وتاريخ ولادته ووفاته، ويبين شيوخه وتلامذته وكثرة حديثه... إلى آخره، وكل هذه المعلومات ضرورية لتحديد طبقة الراوي؛ ولذلك يذكر مصنف كتب الطبقات شيئاً منها، غير أن بين العلمين خصوصاً وعموماً، فمن مهام علم التاريخ: جمع أسماء شيوخ الراوي كلهم، حتى لو روى المحدث عن رجل أسنّ منه أو أصغر حديثاً واحداً أو أثراً واحداً، حتى لو كان ذلك لدون ذلك المحدثون في تواريخهم ولما أغفلوه.

أما علم الطبقات فيسلط الضوء على كبار شيوخ الراوي أو على الشيوخ الذين لازمهم واشتهر بصحبتهم؛ إذ بهم تتحدد طبقة الراوي، لا بمن تأخر من شيوخه، ومثالاً يوضح ذلك: إذا أردت أن تؤرخ للإمام البخاري كمحدث لزمك أن تعرف أسماء كل من روى عنهم كباراً وصغاراً؛ من ذلك روايته عن أقرانه وتلامذته، كعبد الله بن أبي القاسي الخوارزمي وعبد الله بن حماد الآملي والحسين بن محمد بن زياد القباني وأبي العباس السراج، ولعله من المفيد حينئذ معرفة حجم رواية الراوي عن كل واحد منهم، فإن أردت أن تحدد طبقة البخاري فحسبك أن تعرف أن البخاري يروي عن جماعة أدركوا التابعين كمكي بن إبراهيم البلخي وأبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل ومحمد بن عبد الله الأنصاري وهو أعلى شيوخه، ثم عمّن هم أصغر قليلاً أصحاب ابن عون وهشام بن حسان ومسعر وشعبة وسفيان والأوزاعي كمحمد بن يوسف الفريابي وعصام بن خالد الحمصي وعبد الله بن يزيد المقرئ وأبي نعيم الفضل بن دكين

وأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر
الدمشقي ومعاذ بن فضالة البصري ونحوهم، أما صغار شيوخ البخاري فلا
يُلفت إليهم في هذه المسألة.

وكما أنّ كل علم من العلمين يساعد في بناء الآخر فإنّ كلّاً منهما ضروري
لتصحيح مسائل العلم الآخر، وتوضيح الإشكالات التي ربما تعرض للباحثين
فيه؛ فمن ذلك تصحيح الأخطاء التاريخية في أسماء الرواة بمراجعة الطبقات،
فقد روى الدجين بن ثابت أبو الغصن مديني نزل البصرة، روى عدة أحاديث
منكرة عن أسلم مولى عمر بن الخطاب عن عمر، وقد وهّمه الإمام الناقد عبد
الرحمن بن مهدي وسائر الحفاظ في ذلك، وذكروا أنه سمع من مولى لعمر بن
عبد العزيز، فما زال الكذابون يلقّنونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب،
وقد أدرك النقاد أنه واهم؛ لأنه كان حياً في حدود مائة وستين، وهو يروي عن
هشام بن عروة، فطبقته تصغر جداً عن إدراك طبقة أسلم مولى عمر بن
الخطاب، ومن هذا أن خلف بن خليفة الواسطي ادّعى أنه رأى عمرو بن حريث
المخزومي وهو من بقايا الصحابة بالكوفة توفي سنة خمس وثمانين، وقد خطّاه
العلماء في ذلك؛ لأنه من طبقة تصغر عن إدراك الصحابة، فقال ابن عيينة:
كذب، لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث، وقال عبد الملك الميموني:
سمعت أبا عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - يُسأل: رأى خلف بن خليفة
عمرو بن حريث؟ قال: لا، ولكنه عندي شُبّه عليه حين قال: رأيتُ عمرو بن
حريث، ثم قال: هذا ابن عيينة وشعبة والحجاج لم يروا عمرو بن حريث،
يراه خلف، ما هو عندي إلا شُبّه عليه، فقد استدل سفيان بن عيينة وتلميذه
أحمد بمقارنة الطبقات، على أن خلفاً واهم في اسم من رآه وقابله، وهو عمرو
بن حريث.

كما ذكر الإمام البخاري أنه سمع من علي بن حفص المروزي صاحب ابن المبارك بعسقلان سنة مائتين وسبع عشرة، وقد وهّمه أبو زرعة الرازي وقال: إنما هو علي بن الحسن بن نَشِيط، وكذلك سماه أبو حاتم وذكر سماعه منه بعسقلان في هذه السنة - سنة مائتين وسبع عشرة.

قلت - وهذا كلام صاحب (علم الطبقات) -: رجح أبو زرعة أن ابن حفص وابن نَشِيط واحد، وأن البخاري واهم في تسميته؛ لأنه لا يُعقل أن يكون في الطبقة الواحدة عليّان مروزيان سمعا ابن المبارك ونزلا عسقلان، فلا بد أن تكون إحدى التسميتين خطأ، لا سيما وأن عدد الرواة بعسقلان في تلك الطبقة قليل، ومن ذلك ما رواه أبو القاسم الطبري عن أبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي، فوهمَ لأن أبا بكر البرقي مات بمصر سنة مائتين وسبعين، والطبراني طفلٌ بفلسطين، لما يطلب العلم بعد، وعلل الحفاظ وهمه بأنه أدرك طبقة أخيه عبد الرحيم بن البرقي، فسمع منه وظنه أحمد.

كذلك يفيد العلمان - علم تاريخ الرواة وعلم طبقات الرواة - في تعيين شخص الراوي إذا وردَ في الإسناد غير منسوب، ربما ذكر الراوي في الإسناد بكنيته أو باسمه غير منسوب؛ فيختلف العلماء في تسميته، فمعرفة طبقات الرواة قد تحلّ الإشكال، مثاله: روى البخاري في كتاب الرقاق الحديث القدسي الشهير: ((من عاد لي ولياً فقد آذنته بالحرب)) من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نجر المدني عن عطاء عن أبي هريرة، وقد زعمَ بعض أهل العلم أن عطاء هو ابن أبي رباح، وخالفهم أبو بكر الخطيب فقال: هو عطاء بن يسار، فأصاب، وتابعه الحفاظ المتأخرون على ذلك، وقد اعتمد الخطيب - رحمه الله - في تحديد هوية عطاء على العلاقة بين الطبقات، فإن عطاء بن يسار وشريك بن أبي نجر مدنيان وعطاء

بن أبي رباح مكي، وشريك معروف بالرواية عن طبقة عطاء بن يسار بالمدينة، وليست له علاقة بطبقة عطاء بن أبي رباح بمكة، وإن كان قد أدركهم بالسن، وقد قدمنا أن علم الطبقات يبحث في العلاقة المكانية مثلما يبحث في العلاقة الزمانية، واشترك الإمامان -سفيان بن سعيد الثوري وسفيان بن عيينة- في الأخذ عن كثير من الشيوخ، وكثيراً ما يردان في الأسانيد غير منسوين، ويميز بينهما أن الثوري أقدم طبقة من ابن عيينة، فروى عن شيوخ لم يدركهم ابن عيينة كعمرو بن مرة وزبيد اليامي، وبقي ابن عيينة بعده سبعا وثلاثين سنة، فأدركه أفراد طبقتين من المحدثين، فاتهم الثوري، فإذا روى أحمد وأقرانه عن سفيان غير منسوب فهو ابن عيينة.

علاقة علم الطبقات بعلوم تمييز الرواة

قلنا: إن هذه العلوم كالحواشي على علم تاريخ الرواة، فإنها نشأت لتمييز راوٍ من آخر، أو لتمييز التعريف بالراوي ونحو ذلك، وعلاقة هذه العلوم بالطبقات وبعلم الطبقات قوية، غير أنه ينبغي لنا أن نميز بين نوعين من العلاقات -العلاقة السلبية والعلاقة الإيجابية.

فأما العلاقة السلبية: فتعني أن وجود راويين أو أكثر في طبقة واحدة بينهما اشتباه أو ائتلف اسمهما قد يكون سبباً للخلط بينهما؛ مما يوقع المحدث في أوهام شديدة، وهذا ما دفع العلماء إلى تصنيف كتب جمّة في المشتبه والمؤتلف، والمختلف والمتفق والمفترق، والأنساب والكنى، وأما العلاقة الإيجابية: فإن علم الطبقات وما يستنبط منه من مسائل من أهم الأدوات الهامة للتفريق بين المتشابهين، وهذا ما نعرضه فيما يلي:

علم الطبقات وعلم الأنساب :

إن المحدث إن جهل شيئاً من علم الطبقات لم يأمن على نفسه من الوقوع في أخطاء شنيعة في علم الأنساب ، فإن أتقن علم الطبقات وما يستنبط منه عُصم - بإذن الله تعالى - من الوقوع في هذه الأخطاء ، مثال ذلك : ذكر السمعاني في (الأنساب) مادة الميتم بالتاء المثناة ، فنسب إليها عدداً من أهل حمص ، ثم ذكر بعدها الميتم بالثاء المثناة ، ونسب إليها عمر بن موسى الوجيهي الحمصي ، فأخطأ ، فإن الوجيهي هذا ميتمي بالثاء ، ونسبته بالمثلثة تصحيف ، ولو أن السمعاني - رحمه الله - نظر إلى العلاقة المكانية التي تربط الوجيهي بمن نسبهم بالتاء المثناة لما وهم ، والله الهادي لا رب سواه .

قال أبو عبد الله الحاكم : العنسيون شاميون ، والعبسيون كوفيون ، والقيسيون بصريون ، فإذا مرّ بك في إسناد ما رجّل شاميّ قد نُسب عبسياً بالموحدة فاعلم أن نسبته مصحفة عن العنسي ، ومن المعروف أن معرفة بلد الراوي إحدى دعائم علم الطبقات .

كذلك في المحدثين الهمداني بإسكان الميم ودال مهملة ، والهمداني بدال معجمة وميم مفتوحة ، الأول نسبة لقبيلة همدان من كبار قبائل اليمن نزلت الكوفة ، والثاني ينتسب لمدينة همدان في عراق العجم إقليم الجبال ، ويفرق بينهما بحسب الطبقة ؛ فمن كانوا في الطبقات الأولى فإنهم جميعاً يُنسبون إلى القبيلة ، وفيهم كثرة وافرة من الصحابة والتابعين ، ولم يكن بهمدان آنذاك أحدٌ من أهل العلم ، أما من كان في الطبقات المتأخرة فغالبهم ينتسبون للمدينة لانتشار العلم بها في القرن الثالث حتى الغزو المغولي ، وكان بالبصرة قبيل كبير يُعرفون بالساميين بسين مهملة ، وفيهم محدثون كثر ، وكثيراً ما ترد نسبته مصحفة بالشامي ، والكشف عن ذلك سهل ، فإذا عرفت أن المحدث بصري علمت أنه سامي لا شامي .

(علاقة علم الطبقات بغيره من علوم الرواة وفوائد علم الطبقات)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : علاقة علم الطبقات بامثله، والمؤلف ٢٣٩
والمختلف، وبالمتمفق والمفترق
- العنصر الثاني : علاقته بعلم الجرح والتعديل ٢٤٠
- العنصر الثالث : علم الطبقات وعلم التراجم المعللة ٢٤٦
- العنصر الرابع : فوائد تصنيف العلماء حسب الطبقات ٢٤٦
- العنصر الخامس : نتائج مستفادة من علم الطبقات ٢٤٨

علاقة علم الطبقات بالمشتبه، والمؤتلف والمختلف، وبالتفوق والمفترق

علاقة علم الطبقات بالمشتبه والمؤتلف والمختلف :

وذكرنا - فيما سبق - أن وجود راويين أو أكثر في طبقة واحدة تشابه اسمهما أو كنيتهما أو نسبتهما يكون مدعاة للخلط بينهما، وحمل حديث أحدهما على الآخر، غير أن معرفة المحدث بطبقات المحدثين تعينه على التفريق بين كثير ممن تشابهت أسماؤهم؛ فمن ذلك ترجم البخاري - رحمه الله تعالى - لعمير بن المأموم في تاريخه، فغير اسم أبيه محقق الكتاب العلامة العلمي اليماني فجعله "المأمون" بالنون فأخطأ خطأ كبيراً؛ إذ المأمون لقب لرسول الله ﷺ ولم يكن قط اسماً في الطبقات الأولى، ثم تلقب به الخليفة عبد الله بن هارون الرشيد العباسي، وصار اسماً في العصور المتأخرة، أما المأموم وهو من أصابته أمة وهي شجة في الرأس تبلغ الدماغ، فكثير من العرب لكثرة حروبهم كذلك، والدليل على أن المأموم لقب لوالد عمير ليس باسم أن خليفة بن خياط قال: عمير بن المأموم، واسم المأموم حنظلة بن شبل، فساق نسبه إلى زيد مناة بن تميم، وقد وقع على الصواب في (كشف الأستار عن زوائد البزار).

علاقة علم الطبقات بالتفوق والمفترق :

وسبق أن ذكرنا أكثر من مرة أن التفوق والمفترق علم يبحث في التمييز بين الرواة الذين اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، وافتقرت أعيانهم، وله صورة أخرى اتفاق الكنية والنسبة معاً، وهذا العلم هام جليل القدر، ومن لم يلم به يكثر وهمه، والتفوق أسماؤهم قد يكونون في طبقة واحدة فيعسر التمييز بينهم جداً،

فربما غلط فيهم أكابر الحفاظ، وربما كانوا من طبقات مختلفة، فحينئذ يقدم علم الطبقات أداة لا تقدر بثمن للتفريق بينهم، ونجتزئ بمثال واحد، فمحمد بن يعقوب بن يوسف اثنان من الحفاظ كانا بالنيسابور أولهما أبو العباس الأصم، الذي توفي سنة ثلاثمائة وست وأربعين، والآخر أبو عبد الله الأخرم الذي توفي سنة ثلاثمائة وأربع وأربعين، روى عنهما جميعاً الحاكم النيسابوري وطبقته، فإن جاءت رواية عن واحد منهما دون تمييز، فيميز بينهما أن الأصم أقدم سماعاً وأعلى شيوخاً، ثم إن الأصم رحل إلى أصبهان والعراق والحجاز ومصر والشام، فجلب من تلك البلاد إسناداً عظيماً عالياً، فقصدته الرحالة من كل البلدان؛ ليسمعوا منه ما تفرّد به، أما ابن الأخرم فلم يخرج من نيسابور، فشيوخه نيسابوريون فحسب؛ أي أن طبقة شيوخهما تُفرّق بينهما.

علاقته بعلم الجرح والتعديل

فبين هذين العلمين علاقات تبادلية عديدة؛ إذ يؤثر كل منهما في نتائج الآخر:

ومن ذلك:

أولاً: أن يؤثر جرح الراوي أو توثيقه في منزلة الراوي في طبقته، وتقديمه أو تأخير، إذ يستفتح المصنفون في الطبقات كل طبقة في أكثر الأحيان بأوثق رجالها وأكثرهم علماً ورواية، ويؤخرون الضعفاء والمتروكين.

ثانياً: يسبر النقاد حديث الراوي، للتأكد من ضبطه أو اختلال روايته، وأهم وسيلة لديهم أن يعرضوا حديث الراوي عن شيوخه على حديث الطبقة الأولى من أقرانه، فإذا وافق حديثه حديثهم في أكثر الروايات وثّق، وإن كثرت مخالفته لهم عدّوا روايته وهمّاً وغلطاً، ومن كثر وهمه وغلطه نقصت منزلته عند

العلماء ، وربما ضُغِّفَ أو اتَّهم ، ونتيجة هذا السبر هو العامل الرئيس في تصنيف الراوي في أي طبقة من طبقات الرواة عن شيخ مشهور ، فقد كان الأوزاعي يقدم قرة بن عبد الرحمن المعافري المصري في أصحاب الزهري ، غير أن النقاد المتأخرين عن الأوزاعي خالفوه في ذلك ، فقالوا : نظر الأوزاعي إلى كثرة ما يرويه قرّة عن الزهري فاغتر بذلك وقدمه ، ولم يكن الأوزاعي عالماً بالزهري ، وحديثه عنه قليل ، وقد جمع النقاد حديث الزهري وصنفوا أصحابه في طبقات حسب الأصول التي ذكرناها ، فعدّوا أمثال قرة بن عبد الرحمن ومن كان بسبيله في كثرة الغلط وقلة الحديث في الطبقة السادسة من خمس طبقات ، وهم أصحاب الزهري .

ثالثاً : يُقدم علم الطبقات معلومات قيمة متممة لمسائل الجرح والتعديل قد تهملها الكتب المصنفة في الجرح والتعديل ، فمن ذلك أن المذكورين في كتب الطبقات يكوّنون في الغالب ممن ارتفعت جهالة أعينهم وعرف المصنف أشخاصهم وتأكد من هويتهم ، بينما يذكر مصنفو التواريخ كل من روى حرفاً من العلم ولو كانوا مجاهيل أو اختلف في تسميتهم . وكذلك فإن ترتيب الرواة داخل الطبقة الواحدة يشير إلى منزلة في الثقة والضبط أو الجرح والضعف كما أسلفنا ، أما مصنفات الجرح والتعديل فقد تُهمل هذه الناحية ، فلا تميز بين تابعي ثقة روى مائتي حديث ، وتابعي ثقة روى حديثين .

رابعاً : شهرة الرجل في طبقته لها دور هام في رفع منزلته وتعديله ، فقد قدم أحمد بن حنبل أسلم المنقري على جعفر بن أبي المغيرة ؛ لأن جعفرًا ليس بالمشهور .

خامساً : من يتتبع كتب الجرح والتعديل أو كتب السؤالات يلاحظ أن روائي السؤالات يسأل شيخه في الغالب عن طبقة بأكملها ، أو يسأله عن راويين أو ثلاثة رواة في طبقة واحدة أو عن بضعة إخوة رووا الحديث جميعاً ؛ ذلك أن

العلماء كانوا ينظرون إلى الرواة بمنظار الطبقات الجماعي، وقلما يبحثون أمر الراوي منعزلاً عن الناس، ومثال ذلك: روى ابن سعد عن عفان بن حماد بن سلمة قال: أخبرنا علي بن زيد بن جدعان، قال: أدركتُ عروة بن الزبير ويحيى بن جعدة والقاسم بن محمد، فلم أرَ فيهم مثل الحسن.

قلت: قد أدرك علي بن زيد أنساً فلم يذكره فيمن ذكر؛ لأن الحسن إنما يُقرن بأقرانه من التابعين، أما الصحابة { ففضلهم لا يسبق وشأوهم لا يلحق، ولا يعكر عليه أنه قال عقبه: ولو أن الحسن أدرك أصحاب النبي ﷺ وهو رجل نحتاج إلى رأيه، فإنه يعني الفقه لا الفضل والمنزلة.

سادساً: يقدم علم الطبقات وسيلة هامة لكشف كذب الكذابين وضعف المتروكين، فإذا عُرف المحدث بالسماع من طبقة ما، ثم ارتقى إلى طبقة أعلى منها فقد بان كذبه وانتهك سرّه، من ذلك - وهم كثر - المثال التالي: محمد بن عبدة بن حرب أبو عبيد الله القاضي العباداني، كذبه الحفاظ لروايته عن أقوام لم يدركهم كعلي بن المديني وهديبة بن خالد ونحوهم، بل روى عن قوم ماتوا قبل أن يخلق كبكر بن عيسى من شيوخ الإمام أحمد، وله قصة طريفة تُبين جرأته على الكذب، فقال الحفاظ أبو علي النيسابوري عنه: انصرف من قضاء مصر فقدم بغداد، وكان يروي عن أبي الأشعث وعمر بن شبّه ونحوهما، ثم إنه ارتقى إلى الرواية عن بندار ومحمد بن المثني، فلما قدم حدث عن أبي الربيع الزهراني وإبراهيم بن الحجاج السامي، ثم بدا له فقال للحافظ أبي إسحاق بن حمزة الأصبهاني وكان مختصاً به: قد عزمت على أن أحدث عن أبي الوليد الطيالسي والحوضي، فقال أبو إسحاق: الله الله أيها القاضي، فإننا نُرجم، فقد عرف أبو إسحاق علي النيسابوري وأبو إسحاق بن حمزة كذب أبي عبد الله؛ إذ ارتقى في الرواية طبقتين وهم بالثالثة. ونجتزئ بهذا المثال.

سابعاً: لعلم الطبقات دور مهم في رفع مزية الراوي من الثقة والعدالة أو وضع منزلته.

وذلك يدور حول أربعة محاور:

أولاً: طبقة الراوي الزمانية صحابياً أو تابعياً قديماً أو متأخراً.

ثانياً: بلد الراوي.

ثالثاً: شرف الراوي ونسبه.

رابعاً: شيوخه الذين يروي عنهم أو أصحابهم الذين يروون عنه.

وتفصيل ذلك:

أولاً: طبقة الراوي:

فمن المعلوم أن الصحابة { ثقات كلهم ؛ لذا فجهاالة الصحابي لا تضر فهو عدل محتج بحديثه ولو لم يعرف ، أما التابعون : فقدماء التابعين كالمخضرمين في الجملة أوثق من صغار التابعين وأصدق وأحفظ وأبعد من البدعة ، فالتابعي الكبير إذا كان مجهولاً فاحتمال توثيقه أقوى من احتمال تضعيفه ورد حديثه ، وكلما تباعدت الطبقة عن طبقة الصحابة فشا فيها الضعف والكذب والبدعة والشمائل المرغوب عنها ؛ فيشتد ضعف المجهول من رجالها.

ثانياً: بلد الراوي:

ليس من بلد من بلدان الإسلام إلا فيها الثقة والضعيف والصادق والمتهم والسني والمبتدع ، غير أن حظوظ البلدان تتفاوت في ذلك تفاوتاً كبيراً فالبدعة في المدينة

المنورة لم تكن فاشية والكذب فيها كان قليلاً، أما الكوفة فحظها من هذين وافرًا ثم أهل العراق في الجملة أعلم وأوثق من أهل الشام وكذلك فإن بعض البلدان يندر فيها الضعفاء كاليمامة وأيلة، وبعضها لا تكاد تجد فيها ثقة كإفريقيا يغلب على أهلها الضعف والجهل؛ ولهذه الأسباب نجد البخاري ومسلمًا ربما خرج أحاديث المقلين من تابعي المدينة ومن بعدهم لا سيما أصحاب أبي هريرة لقلة الجهالة والكذب في تلك الطبقة، وكان أبو هريرة يحدث الناس كل ليلة بمسجد رسول الله ﷺ فيتمكن جلّاسه من حفظ حديثه غالبًا حتى إن الزهري كان يمتدح أشياخه بمجالستهم أبا هريرة.

أما المقلون من أهل الكوفة والشام ومصر فهم عند أهل العلم في عداد المجاهيل، فلا يوثقونهم ولا يخرجون حديثهم في الصحاح.

ثالثًا: شرف الراوي ونسبه:

يلاحظ أن أكثر حملة العلم في طبقات التابعين الأولى كانوا من العرب ثم من أبناء الصحابة لا سيما أبناء المهاجرين والأنصار، وكان دور الموالي في الرواية نادرًا ثم تزايد في نهاية القرن الأول حتى صار الرواة من موالي أكثر من محدثي العرب، ومن هذا نخلص لنتيجة هامة وهي أن أبناء الصحابة لا سيما أبناء المهاجرين والأنصار ثقات إلا ما ندر؛ لذا ارتفع مستواهم عن أقرانهم ممن لم يشاركوهم شرفهم فخرج البخاري ومسلم لعدد منهم من المقلين في الرواية، وكثير من أشراف العرب لهم رواية يسيرة ومع ذلك فهم أجل عند أهل العلم من أن يُطعن في حديثهم، فقد روى سيّار أبو الحكم عن خالد بن عبد الله القسري أمير العراقيين، وكان ظالمًا عسوفًا، فقيل لسيار: أتروي عن خالد؟ قال: هو أشرف من أن يكذب، ولهذه العلة أخرج البخاري بضعة أحاديث لمروان بن

الحكم مع علمه بدوره في الفتنة ، ولكنه كان متأولاً وليس يرضى مثله لنفسه أن يكذب على رسول الله ﷺ كما أن الغلط والنسيان في ذلك العصر كان نادراً لقلة هموم الناس وصفاء أذهانهم من الكدر ؛ ولذلك كله اعتمده البخاري أما مسلم فأعرض عنه لجرائره ، ومسلم قد يسقط الراوي لمذهبه.

فخلاصة البحث أن نسب الراوي وهو أحد أعمدة علم الطبقات وشرفه في مجتمعه يؤثر في تحسين حاله عند النقاد أو الازورار عنه ، وأن أبناء المهاجرين والأنصار في الصدر الأول أوثق وأصح حديثاً من الأعراب بأطراف البادية أو الموالي بالأمصار ، وقد استشهد البخاري في صحيحه بجماعة من أهل الشام والجزيرة يروون عن الزهري ممن خفيت أنباؤهم وعميت على الناس أخبارهم وتفرّد بالرواية عن كل واحد منهم محدث واحد كعبد الرحمن بن نمر اليحصبي الحمصي وإسحاق بن يحيى الكلبي الحمصي وهلال بن رداد الطائي وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي ، وهؤلاء في عداد المجاهيل ، ولكن الزهري كان يملئ بالشام على أبناء هشام بن عبد الملك وحاشيته وكتابه ، وكان أهل الشام والجزيرة يحضرون ذلك الإملاء فيكتبون فقلّ الوهم في رواياتهم ؛ لذا ارتفعت منزلتهم فصاروا في حد من يُستشهد بحديثه ، ولولا شيخهم لكانوا في طبقة المجاهيل الذين لا يعتد بهم.

فمن هذا نخلص أن انتماء الراوي إلى طبقة الآخذين عن عالم مشهور أثر كبير في رفع مستواه وفي قبول حديثه أو تنزيله منزلة من يُستشهد به لا منزلة من يُترك ويرد حديثه ، أما تأثير أصحاب الراوي في رفع منزلته فقد كان بعض الحفاظ لا يروي إلا عن ثقة عنده ؛ منهم : شعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس ، ويحيى القطان ، وسليمان بن حرب... وغيرهم ، فإذا روى الواحد من هؤلاء عن رجل مجهول لا يُعرف وكان حديث ذلك المجهول مقبولاً ليس فيه ما يُستنكر ولم يجرحه أحد من أهل من العلم فإن حديثه ذاك يُستشهد به أو يحسّن ، فقد أخرج مسلم في

الشواهد رواية شعبة عن عبد الله بن هانئ بن عبد الله بن الشخير عن عمه مطرف عن عمران بن الحصين في صوم سُرر شعبان ، وعبد الله هذا لا يعرف ، ولكن مسلماً جعله في عداد من يستشهد به ؛ لأنه من عائلة معروفة بالعلم ويروي عن عمه وعنه شعبة وفي كتاب مسلم بضعة رجال مثله.

علم الطبقات وعلم التراجم المعللة

إن علم التراجم المعللة من العلوم الخفية غير المحدودة المعالم ، ومباحثه فيما يخص كل راوٍ كثيرة متنوعة ، وقد أسهنا القول في ذلك فيما مضى ، وبين هذا العلم وعلم الطبقات علاقات عديدة ، العلاقة الأولى من مهام علم التراجم المعللة الكشف عن الإرسال في روايات المحدث ، وهنا يقدم علم الطبقات وسيلة فعّالة للكشف عن المراسيل.

ومثالاً يوضح ذلك : فعكرمة مولى ابن عباس قال الذهبي : روى عن علي وهو في (سنن النسائي) وذلك ممكن ؛ لأن ابن عباس ملكه عندما ولي البصرة لعلي ، فحديثه عنه ومع ذلك حديثه عنه ليس بمتصل فإن عكرمة لم يدرك طبقة علي ، بل أدرك طبقة عائشة وأبي هريرة وابن عباس.

فوائد تصنيف العلماء حسب الطبقات

ونعني بالتصنيف حسب الطبقات أيّ تصنيف سواء كان كتاباً كاملاً في الموضوع كـ(طبقات ابن سعد) ، أو أن يتعرض المصنف لذكر بعض مسائل علم الطبقات في كتب التواريخ والجرح والتعديل أو السؤالات وغيرها ، أو أن يتذاكر الحفاظ وتلامذتهم في موضوع الطبقات ، ففي هذه الحالات كلها يكون التصنيف على الطبقات في ذهن المحدث أشبه ما يكون بالخرائط أو المخططات التي توضح توزيع

الرواة والعلماء في المحاور الزمانية أو المكانية أو العلمية المختلفة ؛ مما يؤدي لظهور علاقات واستنباط مسائل لم يكن من السهل إدراكها ومعرفتها لولا التعرّض لتصنيف الرواة في طبقات متنوعة.

فمن هذه الفوائد المتناة : معرفة توزع الصحابة في القبائل والأفخاذ ثم في البلدان والأمصار ، وبهذا يظهر جلياً مدى مساهمة كل قبيلة في الجهاد والدعوة ونشر العلم ، كما أن عدد الصحابة الذين نزلوا أي مصر من الأمصار ومنزلتهم في العلم والفضل وقدم صحبتهم من العوامل الرئيسة التي يُعزى إليها تفاضل الأمصار بالعلم والرواية ؛ مما أدى إلى التفاوت الكبير بين المدارس الحديثية المتعددة فتصدّر بعضها وعلى كعبها وكثر العلماء بها ، وتخلّفت مدارس أخرى ، فقد نزل الكوفة عبد الله بن مسعود فنشر بها علماً جماً ، فظهرت بسببه في الكوفة طبقة متينة من التابعين ، وفي هذه الطبقة شريح القاضي وعلقمة بن القيس والأسود بن يزيد ومسروق بن الأجدع وجماعة ؛ هؤلاء تميزوا بالعلم الغزير والفقہ والفضل المنقطع النظير ، ولم يكن لهذه الطبقة نظير بالبصرة أو بالشام أو مصر ؛ فأما البصرة فنزلها من الصحابة أبو موسى الأشعري وعمران بن حصين وعبد الله بن مغفل وهم علماء أتقياء فضلهم ظاهر ، غير أنه ليس فيهم أحد يداني ابن مسعود في علمه وفقهه ؛ ولذا لم تظهر في بالبصرة طبقة متميزة من قدماء التابعين كطبقة تابعي الكوفة ، أما الشام فنزلها عدد كبير من الصحابة غير أن أجلاء الصحابة بالشام استشهدوا بالطعن والطاعون ، فمات أبو عبيدة أمين الأمة وخالد بن الوليد سيف الله المسلول ومعاذ بن جبل فقيه الصحابة وسابق العلماء ونظرائهم في خلافة عمر ؛ فخلت الشام من كبار الصحابة ولما يستقر المسلمون بعد ، وتهيئوا لطلب العلم ، ومن العجيب أن معاوية بن أبي سفيان كان أفقه صحابة الشام في خلافته مع أنه من الطلقاء وهم في الطبقة العاشرة من

طبقات الصحابة ؛ لذا نجد أن الفقهاء بالشام في القرن الأول كانوا نادرين ، حتى إن الإمام النسائي لما عدد طبقات فقهاء الأمصار انتقل في حديثه عن الشام فجأة من طبقة قدماء الصحابة أبو عبيدة ومعاذ إلى طبقة أصاغر التابعين مكحول وأقرانه ، وكذلك لما نزل ابن عباس بمكة بعد سنة ستين تفقه به أهلها ولزموه فتخرجت به طبقة متميزة من أواسط التابعين كعطاء ومجاهد وطاوس ، لم يكن لهم في نهاية القرن نظير.

ثانياً : معرفة المتقدم من المتأخر من الصحابة وتمييز مراتبهم.

نتائج مستفادة من علم الطبقات

وقد بينا فيما سبق علاقة علم الطبقات بعلوم الرجال ، وأهمية المعلومات التي يُغذي بها علم الطبقات تلك العلوم ، ونستعرض في هذا الفصل -بعون الله تعالى - بعض الفوائد التطبيقية المتناه من علم الطبقات وهي استنتاجات غير مباشرة ، لا توجد مدونة في كتاب الطبقات ، غير أن المحدث العارف بأسس علم الطبقات يدركها بفهمه ويستخدمها في دراساته الحديثية واستنباطاته المتنوعة ، وبعض هذه النتائج سبق عرضها بشيء من الاختصار في فصل علاقة علم الطبقات بعلوم الرجال ، غير أننا نتعرض لشيء منها هنا كذلك ، مع بعض الأمثلة ، فمن هذه النتائج :

أولاً : الكشف عن إرسال الراوي ؛ سواء أكان ذلك الظاهري أو الخفي :

إن معرفتنا طبقة شيوخ المحدث المكانية والزمانية قد تقوم دليلاً ظاهراً على أن بعض رواياته مرسلة ، وبالتالي ضعيفة ، مثاله : روى مسلم من طريق شعبة عن

قتادة عن عذرة عن الحسن العُرنبي عن يحيى بن الجزار عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب في قول الله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١] قال: "مصائب الدنيا والروم والبطشة أو الدخان"، شك شعبة، والحديث موقوف. قلت: إسناده مع نزوله مرسل؛ فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولد بالكوفة سنة ثمان عشرة، وأقدم شيوخه الذين سمع منهم وفاة حذيفة وعلي، ومات أبي بالمدينة في حدود الثلاثين ولم يدركه ابن أبي ليلى قط، وابن أبي ليلى لم يدرك شيخ الكوفة ابن مسعود، فكيف يدرك أبيًا وقد مات قبل ذلك بالمدينة؟!

ثانيًا: الكشف عن بطلان السماع الذي لا يصح:

ربما وقع في بعض الأسانيد والحكايات تصريح راو بالسماع من آخر، مع أنه لم يسمع منه قط ولم يدرك طبقته، وإنما روى عنه مرسلًا فأخطأ السامع فظنه مسموعًا فرواه كذلك، وكثيرًا ما يحكم الحفاظ المتيقظون على مثل هذه الروايات بالإرسال، وعلى الراوي بالوهم، وهنا يقدم علم الطبقات أداة فعالة للكشف عن هذا النوع من الأوهام، مثاله: ما روى الوليد بن مسلم عن تميم بن عطية العنسي قال: سمعت مكحولًا يقول: اختلف إليّ شريح ستة أشهر لم أسأله عن شيء أكتفي بما سمعته منه، وأخرج يعقوب بعده عن علي بن عثمان بن نفيل عن أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال: ما لقيت مثل الشعبي، ثم قال يعقوب: وسمعت من يذكر عن أبي مسهر قال: حديث تميم بن عطية ليس بمحفوظ؛ لأن مكحولًا لو اختلف إلى شريح لم يقل: ما لقيت مثل الشعبي، يقول صاحب (علم الطبقات) قلت: وقد استنكر هذه الرواية أبو حاتم الرازي وضعف تميمًا بسببها، وقال: ما أَر مكحولًا رأى شريحًا بعينه قط، واستدلال أبي مسهر استدلال بديع مستل من علم الطبقات، ويؤيده ما رواه عبد الله بن أحمد

في كتاب (العلل) عن أبي معمر عن ابن عينة عن إسماعيل بن أمية الأموي عن مكحول قال: عامة ما أحدثكم عن عامر الشعبي وسعيد بن المسيب.

ثالثاً: الكشف عن الخطأ في الأسانيد:

روى أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسدد بن مسرهد ومحمد بن عيسى بن الطباع، كلهم عن يحيى بن القطان عن أبي حذرة القاص قال: حدثنا عبد الله بن محمد أبو عتيق أخو القاسم بن محمد قال: كنت عند عائشة فجيء بطعامها، فذكر حديث: ((لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخبثين)) قال المزي: كذا وقع عند أبي داود: أبو عتيق أخو القاسم بن محمد وهو في (مسند أحمد) عن عبد الله بن محمد لم يزد، قلت: وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن الصديق المعروف بابن أبي عتيق، كنية أبيه محمد، وكان رجلاً صالحاً فيه دعاية مشهورة، وله نوادر محفوظة، حفلت بها كتب الأدب لا سيما (الأغانى)، وهو الذي أدركه أبو حذرة، فأما عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخو القاسم فقد قُتل شاباً في معركة الحرّة سنة ثلاث وستين، وليس له غير حديث واحد عن عمته عائشة، حدث به عبد الله بن عمر فسمعه سالم بن عبد الله ونافع مولى ابن عمر، وكانا معه، وقوله: "أخو القاسم" لم يعده البخاري محفوظاً، وهو كذلك، فقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق حاتم بن إسماعيل وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير كلاهما عن أبي حذرة، وأعرض عن رواية القطان للوهم الذي فيها.

رابعاً: الكشف عن سقوط رجل أو أكثر من الإسناد:

روى أبو عبد الله بن بطة العكبري الحنبلي حديثاً عن حفص بن عمر الأردبيلي عن المحافظ رجاء بن مرجى المروزي، فأنكر الإمام الدارقطني هذه الرواية،

وقال: حفص يصغر عن هذا، فكتبوا إلى أردبيل يسألون ابنًا لحفص فعاد جوابه بأن أباه لم ير رجاء قط، قلت -القائل هو صاحب (علم الطبقات)-: أنكر الحافظ الدارقطني الرواية لمعرفته طبقة حفص وطبقة رجاء، وقد ثبتت صحة قوله -رحمه الله- وابن بطة كان ضعيفًا لا يدري ما يقول.

خامسًا: تمييز الأسانيد ومعرفة الرجال المذكورين في السند:

روى محمد بن أبي حاتم وراق البخاري عنه قال: كنت في مجلس الفريابي -محمد بن يوسف الفريابي- فقال: حدثنا سفيان الثوري عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة، فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان، فقلت لهم: أبو عروة هو معمر بن راشد، وأبو الخطاب هو قتادة بن دعامة، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، وكان الثوري فعولًا لذلك -يعني: يفعل ذلك كثيرًا- يكتني المشهورين، قال صاحب (علم الطبقات): هذا مثال جيد على تفاعل علم الطبقات مع علم الكنى والأسماء أحد علوم تمييز المحدثين، فإن المكتنن بأبي عروة وأبي الخطاب وأبي حمزة كثيرون، فابتدأ البخاري بأبي عروة فرأى أنه يجب أن يكون من شيوخ الثوري أو من أقرانه، فلم يجد غير معمر، وأن أبا الخطاب يجب أن يكون من شيوخ معمر، فعرف قتادة ثم بحث في شيوخ قتادة عن من يُكنى بأبي حمزة فعرف أنسًا، فلما استقام له الإسناد أعلنه على الملأ، رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه.

سادسًا: الكشف عن تدليس الشيوخ:

قال أبو زرعة الرازي: قلت لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحماضي يقال له علي بن سويد، قال: ألم تفتن لهذا؟ قلت: لا، قال: هو معلى بن هلال، جعل

الحماني معلى علياً ونسبه إلى جده، وهو معلى بن هلال بن سويد، قال صاحب (علم الطبقات): عرفه ابن نمير لمعرفته طبقة شيوخ الحماني.

سابعاً: من الفوائد معرفة أن الراوي شخص واحد وإن ذكر في كتب التراجم بأسماء متعددة:

فقد ترجم ابن أبي حاتم لأبي جعفر أحمد بن محمد بن الوليد بن برد الأنطاكي ثلاث مرات؛ سماه مرة أحمد بن برد ومرة أحمد بن محمد بن الوليد بن برد، وفي الموضع الثالث أحمد بن الوليد بن برد وهو رجل واحد؛ إذ المعلومات التي أوردها في التراجم الثلاث واحدة، لا سيما مع اتحاد البلد والطبقة.

ثامناً: معرفة الرجال المذكورين في متون الأحاديث والحكايات:

فقد روى الخلال في (السنة) عن أيوب السخيتاني قال: "دخلت المدينة والناس متوافرون القاسم بن محمد وسليمان وغيرهما..." الحديث، فقال محققه: سليمان لم أعرفه، قلت: من يكون غير سليمان بن يسار أحد الفقهاء السبعة، فليس في تلك الطبقة أي سليمان يدانيه في منزلته.

تاسعاً: التوقي من الخلط بين الرواة المتشابهة أسماؤهم:

ترجم البخاري للربيع بن بدر السعدي البصري المعروف بعليلة وهو مشهور بالضعف يروي عن أبي الزبير وأيوب السخيتاني، وهذه الطبقة، ثم ترجم بعده لربيع بن بدر آخر فذكره حديثاً من رواية نوفل بن عمارة النوفلي القرشي عنه، قال: سمعت مولاي طلحة بن عبد الله بن عوف سمع عبد الله بن عمرو: "أكبر الكبائر شرب الخمر"، قال مؤلف (علم الطبقات): فرق البخاري بينهما

لاختلاف الطبقة وعناصرها الثلاثة ؛ الزمان : يروي عُليّة عن أصاغر التابعين كما تقدم ، فأما هذا فشيخه طلحة بن عبد الله بن عوف من أواسط التابعين ، المكان : عليّة بصري وهذا مدني ؛ لأن شيخه والراوي عنه مديان ، النسب : عليّة سعدي تميمي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وهذا مولى طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري القرشي .

عاشراً : تصحيح متون القصص والحكايات والمرويات في الجرح والتعديل وإثبات صحتها أو ضعفها :

قال معاوية بن صالح الأشعري : عن يحيى بن معين سليم بن عامر كلاعي ، وهو يقول : استقبلت الإسلام من أوله ، وزعم أنه قرئ عليه كتاب عمر ، قال صاحب (علم الطبقات) : وَهَمَ يَحْيَى - رحمه الله - فإن سليماً يصغر عن ذلك ، فهو من أصحاب أبي أمامة وجبير بن نفير ، والصواب ما رواه البخاري عن عبد الله بن صالح كاتب الليث ، عن معاوية بن صالح الحضرمي ، عن سليم بن عامر عن جبير بن نفير ، قال : استقبلت الإسلام من أوله ، فلم أزل أرى في الناس صالحاً وطالحاً ، وروى بعده عن علي بن المديني عن زيد بن حباب عن معاوية بن صالح ، سمع أبا الزاهرية عن جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي - وكان جاهلياً إسلامياً - فجبير هو الذي استقبل الإسلام من أوله لا صاحبه سليم بن عامر ، وكذا قوله : " قرئ علينا كتاب عمر " ، فإن قائل هذا هو جبير ، لا سليم الذي لم يدرك ذلك العصر .

الحادي عشر : تصحيح الأخطاء الواقعة في متون الكتب المطبوعة :

وقع في سؤالات يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين قلت له - أي : ليحيى - : فشميسة ؟ قال : ثقة روى عنها شعبة وابن أبي حازم والدراوردي ، ليس بها

بأس، قلت: لم يفهم المحقق النص فمسخه، وهما مسألتان لا علاقة لإحدهما بالأخرى، فجعلهما مسألة واحدة وأضاف من عنده حرف العطف وصحة النص، قلت له: فشميسة؟ قال: ثقة، روى عنها شعبة بن أبي حازم والدراوردي، ليس بهما بأس، فانتقل إلى الكلام عن ابن أبي حازم والدراوردي فقال: ليس بهما بأس فإن ابن أبي حازم والدراوردي يصغران عن إدراك شميسة لا سيما وهما مدنيان.

الثاني عشر: تقدير مواليد العلماء ووفياتهم وتصحيح الأخطاء الواقعة في ذلك:

فكثير العلماء والمحدثين لم تصلنا تواريخ ولاداتهم ووفياتهم بدقة، فإذا لم نجد تاريخ وفاة المحدث أو تاريخ ولادته في الكتب التي ترجمت له، فإننا لا نستطيع تقدير تاريخ ولادته بمراجعة طبقة شيوخه ووفياته أقدمهم، كما يمكن تقدير تاريخ وفاته بدقة بحيث لا يزيد الخطأ في ذلك عن بضع سنين، وذلك بالنظر إلى طبقة تلامذته والرواة عنه، وكذلك إذا اختلفت في وفاة محدث اختلافاً كبيراً كان لعلم الطبقات القول الفصل في تصحيح بعض الأقوال ورد سائلها، وقد كان الحافظ الذهبي - رحمه الله - أستاذاً في تطبيق هذه الطريقة واعتمدها كثيراً في كتبه، وقد استطاع الحافظ الذهبي بتطبيق مناهج علم الطبقات أن يبني تراجم المحدثين لم يعثر على تراجم لهم في كتاب قط.

الثالث عشر: كبار التابعين لا يروون عن صغار الصحابة:

كان كبار التابعين حريصين على القرآن والجهاد والعبادة والتفقه أكثر من حرصهم على الرواية المجردة، وكذلك كان كبار الصحابة لا سيما الذين نزلوا الأمصار، يُقرئون الناس القرآن ويفتونهم ويعلمونهم ويؤدبونهم بأدب الإسلام، ثم لا

يحدثون عن النبي ﷺ ما وجدوا مندوحة من ذلك خشية الخطأ والسهو، فنتج عن ذلك أن كبار التابعين ممن صحبوا كبار الصحابة وتفقهوا بهم لا يروون عن صغار الصحابة، فسعيد بن المسيب وقد أدرك عمر وسمع زمن عثمان وأصلح بينه وبين علي - لم يرو شيئاً عن أنس وسهل بن سعد وسلمة بن الأكوع وطبقتهم، بل إنه قليل الرواية عن ابن عمر وابن عباس وجابر، وعمدته في الفقه زيد بن ثابت، وفي المسند أبو هريرة، ونقول: إن هذه المسألة غالبية؛ لأننا لم نخط علماً بكل ما رواه هؤلاء الكبار عن الصحابة مما يكون كبيراً فيهم ويكون صغيراً.

الرابع عشر: مسألة انتشار بعض الأسماء في طبقات معينة وندرتها في طبقات أخرى:

هذه مسألة طريفة تستنبط من مطالعة كتب الطبقات، وتساعد في ضبط الأسماء وحسم الخلاف في تسمية بعض المحدثين، وخلاصتها: أن العرب في الجاهلية وصدر الإسلام كانوا يُسمون أبناءهم بأسماء غريبة، غير أنها ذات معانٍ مقصودة، فربما سمو المولود باسم بغيض ليدفع عنه العين أو لثلاثته الجان، وربما سماه باسم نبات شائك كطلحة وسمرة وقتادة؛ تفاؤلاً بأن يكون كذلك لأعدائه، ومنه تسميته بمرة وحنظلة، أو تسمية المولود باسم يدل على الشجاعة والبأس كمقاتل ومطرف، فلما بُعث رسول الله ﷺ نهى عن بعض الأسماء القبيحة وغير بعضها وسن التسمية بمحمد وبأسماء الأنبياء.

بعد هذه المقدمة نخلص للنتائج التالية:

ليس في الصحابة أحمد وإن كان اسماً معروفاً في الجاهلية، بل فيهم عدد من المحمدين، وليس فيهم من سُمي باسم نبي كإبراهيم وموسى وعيسى وإسماعيل

وإسحاق ؛ إذ لم تكن العرب تألف هذه الأسماء في الجاهلية وأول من سمي بها أبناء الصحابة على عهد النبي ﷺ وليس فيهم عبد الرحيم أو عبد الملك أو عبد السلام ، وفيهم عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن ، فأما عبد الله وعبيد الله فاسمان جاهليان ؛ إذ كان في العرب بقية من دين إبراهيم # وأما المسمون بعبد الرحمن في الصحابة فسماهم بذلك النبي ﷺ.

تكثر في أسماء الصحابة والتابعين الأسماء الغريبة والنادرة التي تحتاج إلى أن تضبط ، وكثير منها تدخل في أبواب الأفراد ، ثم تقل تلك الأسماء سراعاً حتى تكاد تختفي بانتهاء القرن الأول لتحل محلها الأسماء الدينية ما حُمد وعبد وأسماء الأنبياء وآل البيت ومشاهير الصحابة ، وقد ظلت الأسماء والكنى العربية الصريحة فاشية في الشام والأندلس قرونًا ؛ أما في العراق فقد اختفت بسرعة ، ومن أمثلة استخدام هذه القاعدة في التابعين أوسط بن عمرو البجلي نزيل حمص ، سمع أبا بكر الصديق < وقد اختلف في اسم أبيه فقليل : عامر وقيل : إسماعيل ، قال صاحب (علم الطبقات) : قلت : إسماعيل خطأ صراح ، فإنه جاهلي ، وأما عامر فمحتمل إذ الخلط بينه وبين عمرو ممكن.

وهكذا ، نجد نتائج مستفادة من علم الطبقات وفوائد جمّة من هذا العلم ، وهذه الفوائد كثيرة وأمثلتها كثيرة أيضاً ، وإن كنا قد اجتزأنا عند كل فائدة بمثال لا أكثر حتى لا نطيل . وقد لا يطول الوقت لأكثر من مثال .

(كتب الطبقات (١))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (طبقات الفقهاء والمحدثين) للهيثم بن عدي ٢٥٩
- العنصر الثاني : (الطبقات) لمحمد بن عمر الواقدي ٢٦١
- العنصر الثالث : (الطبقات) لخليفة بن خياط ومنهجه ٢٦٢
- العنصر الرابع : (الطبقات الكبرى) لمحمد بن سعد ومنهجه ٢٦٧

(طبقات الفقهاء والمحدثين) للهيشم بن عدي

نبدأ في استعراض ودراسة بعض كتب الطبقات ، وقبيل منتصف القرن الثاني الهجري ظهرت مصنفات حديثة عديدة إلى حيز الوجود ، كـ(موطأ مالك) و(جوامع سفيان الثوري) وغيرها ، غير أن الحفاظ آنذاك لم يصنفوا شيئاً في علوم الرجال ؛ لقصر أسانيدهم ولمعرفتهم بشيوخهم ؛ إذ أنهم أدركوا كثيراً من التابعين ، غير أن الأسانيد طالت وتشعبت في نهاية القرن الثاني واشتدت الحركة العلمية في أقطار الإسلام كلها ، فجاب المحدثون الأمصار كافة للقاء علمائها والأخذ عنهم ، فصار المحدث في حاجة ماسة لضبط أسانيده ومعرفة رجالها ، وهنا التفت بعض العلماء لأهمية التصنيف في رجال الحديث ، وضرورة تقييد أسماء النقلة ، وقد اهتموا بادئ ذي بدء للتصنيف حسب الطبقات ؛ لأن الطبقات توزع المحدثين في فضاء الزمان والمكان ، مما يسهل دراسة الأسانيد وضبطها ؛ إذ تتوازي الطبقات مع حلقات الإسناد غالباً ، وهكذا ظهرت كتب الطبقات قبل سائر كتب الرجال كالتواريخ والسؤالات ، وكان أول من صنف فيها - فيما أعلم - النسابة الكبير الهيثم بن عدي الطائي الكوفي ، والعلامة محمد بن عمر الواقدي المدني ، طبعاً هو علامة في علم الرجال وإن كان عند المحدثين لا يُعبأ به كثيراً بالنسبة للتحديث ، وكتب الطبقات التي وصلتنا أو ذكرت في فهرس المحدثين ومعاجمهم تقع في ثلاثة أقسام كبيرة :

القسم الأول : كتب الطبقات الشاملة التي تذكر محدثي بلدان الإسلام كافة كـ(طبقات ابن سعد) و(طبقات خليفة ابن خياط).

القسم الثاني : كتب الطبقات الخاصة بمحدثي مصر من الأمصار أو مدينة من المدن كـ(طبقات الشاميين) لأبي زرعة الدمشقي و(طبقات الأصبهانيين) لأبي

الشيخ الأصبهاني، والأسباب التي تدعو المحدث لاقتصار في تصنيفه على أهل بلده كثيرة متنوعة؛ فقد تكون معرفة الحافظ المحدث للأمصار الأخرى ضئيلة لضيق دائرته في الرواية أو لأنه لم يرحل إلى تلك البلاد فيصنف في أهل بلده لمعرفته بهم، وربما صنف المحدث الواسع الرحلة في أهل بلده وحده لإظهار فضلهم وحفظ أسمائهم وآثارهم من أن تدرس، فإن الإنسان مجبول على حب وطنه والارتياح لنشر محاسنه، فقد يأنس المحدث في نفسه معرفة متميزة بأهل بلده، فيدون ما يعرف لئلا يضيع بوفاته ما اجتمع في صدره بالبحث والرحلة ومطاوله الأيام، ولولا كتب الطبقات والتواريخ الخاصة لضاع أكثر علم الرجال.

القسم الثالث: فهي الكتب الملحقه بالطبقات: كالمصنفات في معرفة الإخوة والأخوات، أو معاجم الشيوخ، أو المصنفات التي تجمع شيوخ بعض المحدثين المشاهير، أو الرواة عنهم مثل: (شيوخ مالك) لمسلم بن الحجاج أو (الرواة عن مالك) للخطيب البغدادي، ومن أطرف الكتب التي تندرج في هذه المجموعة (رجال عروة بن الزبير) للإمام مسلم، فقد ذكر فيه شيوخ بضعة عشر محدثاً مشهوراً وأصحابهم مرتبين على الطبقات، وسنستعرض في الفصول الثلاثة القادمة عدداً من المصنفات التي تندرج ضمن هذه الأقسام الثلاثة؛ حيث ندرسها دراسة مختصرة أو نعرف بها تعريفاً موجزاً.

أولاً: كتب الطبقات العامة: نستعرض في هذا الفصل عدداً من كتب الطبقات العامة، كان لها أثر بارز في تطوير علم الطبقات وإبرازه، فصارت مراجع مهمة لدراسة هذا العلم:

فمنها: (طبقات الفقهاء والمحدثين) للمؤرخ الأخباري الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي الثعلبي الكوفي، الذي وُلد سنة مائة وأربع عشرة وتوفي سنة

مائتين وسبع من الهجرة، وهو أقدم مصنف في علم الطبقات خصوصاً وعلوم الرجال عموماً، والكتاب مفقود، غير أن الإمام أبا بكر الخطيب نقل منه ثلاثة وعشرين نصاً في (تاريخ بغداد)، وهو يروي الكتاب عن أبي العلاء محمد بن علي الواسطي عن أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب المعروف بالمفيد، عن محمد بن معاذ الهروي عن أبي سليمان عن أبي داود سليمان بن معبد السنجي المروزي عن الهيثم، وهذا إسناد ضعيف، وللكتاب أسانيد أخرى، وللهيثم بن عدي كتاب في طبقات الصحابة ذكره ابن النديم.

(الطبقات) لمحمد بن عمر الواقدي

وننتقل إلى كتاب آخر وهو كتاب (الطبقات) لمحمد بن عمر بن واقد الواقدي المدني الذي ولد سنة مائة وثلاثين وتوفي سنة مائتين وسبع من الهجرة، وكان الواقدي من كبار العلماء بالمغازي؛ فألف عدداً من كتب الرجال؛ منها كتاب في الطبقات.

ولا شك أن (طبقات الواقدي) كان كتاباً مفيداً متميزاً في فنه، فقد استفاد منه كثير من العلماء وفي مقدمتهم كاتبه ابن سعد الذي روى الكتاب عنه ونسج على منواله، ومن روى الطبقات عن الواقدي سوى ابن سعد الحافظ إبراهيم بن سعد الجوهري والمؤرخ أبو حسان الحسن بن عثمان بن حماد الزياتي البغدادي وإبراهيم بن هاشم بن مشكان البغدادي، وقد حفظ لنا الحافظ أبو بشر الدولابي بضعة نصوص من (طبقات الواقدي) وهو يروي الكتاب عن محمد بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن الواقدي.

فمنه قال الواقدي: ولدت مارية إبراهيم ابن رسول الله ﷺ في ذي الحجة سنة ثمان، فحدثني محمد بن عبد الله ابن أخ الزهري عن ابن شهاب عن أنس قال:

"لما ولدت إبراهيم جاء جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال: السلام عليك يا أبا إبراهيم"، وبالإسناد قال الواقدي: أبو رزين مسعود مولى شقيق بن سلمة شهد مشاهد علي، هلك في إمارة عبد الملك وبه -أي: بهذا الإسناد- قال الواقدي: أبو الجعد والد سالم بن أبي الجعد، وكان مولى لأشجع، سمع من عمر وعبد الله وشهد مشاهد علي، هلك في إمارة معاوية < وقال ميسرة: أبو جبلة مولى الفهد بن قضاة، شهد مشاهد علي، هلك بعد الجماجم في إمارة عبد الملك، وقال زاذان: أبو عمر الفارسي مولى كندة، أدرك عمر وكان من أصحاب عبد الله وكان من شيعة علي، هلك في سلطان عبد الملك.

ونلاحظ أن هذه التراجم تمتاز بالدقة والتركيز والعمق مع اختصار غير مجحف؛ إذ يذكر الواقدي ولاء الرجل وبلده ومذهبه السياسي والصحابة الذين أدركهم وتاريخ وفاته التقريبي، وهذه هي أهم أركان علم الطبقات، وقد أخرج القاضي عبد الجبار الخولاني في (تاريخ داريا) وهو كتاب مطبوع بضعة نصوص للواقدي في (الوفيات) يرويها من طريق بكر بن عبد الوهاب ابن أخت الواقدي عنه، فلعلها من كتاب آخر سوى (الطبقات)، فإن كتب الواقدي كثيرة. والله أعلم.

(الطبقات) لخليفة بن خياط ومنهجه

كتاب (الطبقات) للمؤرخ أبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط البصري الملقب بشباب، الذي ولد سنة مائة وستين وتوفي سنة مائتين وأربعين.

وكتاب خليفة وهو (الطبقات) كتاب قيم، وهو ركيزة هامة في هذا العلم، ويمتاز باهتمامه الشديد بالأنساب ودقة مصنفه وشدة اجتهاده مما جعله يبالغ في تقسيم الطبقات، وقد حاول خليفة أن يستوعب الصحابة جميعاً، كما كان حريصاً على ذكر وفاة المترجمين أو تقديرها ما أمكنه ذلك.

وفي كتاب خليفة إشارات هامة توضح الأسس التي اعتمد عليها في تقسيم الطبقات، والمبادئ التي سار عليها في تأليف كتابه، وقد نقلنا بعض تلك الإشارات في هذا الكتاب؛ استفتح خليفة كتابه بذكر مصادره وشيوخه الذين أخذ عنهم مادة الكتاب، ثم بيّن خطته في تأليف الكتاب واهتمامه بالأنساب والبلدان والوفيات، ثم ساق بعض الأحاديث والروايات في علم النسب، ثم استفتح بنسب رسول الله ﷺ وذكر تاريخ ولادته ووفاته بالمدينة، ثم ذكر الصحابة بالمدينة حسب تسلسل فروع النسب المعروفة، غير أنه استقصى ذكر الصحابة كلهم في هذا الباب؛ من بقي منهم بالمدينة ومن غادرها فنزل مصرًا من الأمصار، وبذا يكون هذا القسم - وقد استغرق مائة وعشرين صفحة - من أهم مصادر أنساب الصحابة { وهو مفيد جدًا في بيان علاقات النسب والقربة التي تربط بينهم، وإن فرغ من ذكر جميع الصحابة المعروفين عنده عاد خليفة فذكر الصحابة الذين نزلوا الكوفة، فصنفهم حسب أنسابهم متبعًا المنهج المعروف، ثم ذكر طبقات التابعين فمن بعدهم فجعلهم إحدى عشرة طبقة، وكان اهتمامه بالأنساب ظاهرًا في الطبقات الأولى، ثم كف عن تقسيم الرواة حسب أنسابهم وقبائلهم في الطبقات المتأخرة؛ لضعف اهتمام الناس بالأنساب في العصر العباسي، ولكثرة الموالي في رواة هذه الفترة، وبعد الكوفيين ذكر طبقات البصريين ثم أهل المدينة فأهل مكة فأهل الطائف فأهل اليمن فأهل اليمامة فمصر والشام والجزيرة فأهل الموصل وخراسان والري وواسط وبغداد، ثم ذكر خليفة الصحابييات في ثلاث مجموعات قبلية: نساء قريش ومضر، ثم نساء الأنصار، ثم سائر اليمن، ولم يذكر النسوة التابعيات.

رواة الطبقات عن خليفة:

روى طبقات خليفة عنه جماعة من العلماء ؛ منهم : بقي بن مخلد أبو عبد الرحمن الأندلسي وعنه اشتهر الكتاب في المغرب والأندلس ، وقد روى بقي عن خليفة تاريخه أيضاً ، وهو مطبوع.

وممن روى (الطبقات) أبو عمران موسى بن زكريا التستري الأهوازي ، وهو محدث مشهور غير أن الحافظ الدارقطني ضعفه جداً ، وقد وصلنا كتاب (الطبقات) من روايته عن خليفة في نسخة خطية فريدة محفوظة بظاهرية دمشق ، رواه عنه الحافظ أبو القاسم الطبراني ، وممن روى الكتاب عنه الحافظ أبو محمد الرامهرمزي.

وممن روى (الطبقات) أيضاً أبو حفص عمر بن أحمد بن إسحاق الأهوازي ، وكان حياً في سنة ثلاثمائة وخمس ، وروايته لهذا الكتاب مشهورة أيضاً ، وقد قوبلت بها نسخة الظاهرية المكتوبة عن رواية الطبراني عن أبي عمران التستري عن خليفة ، وقد روى هذا الكتاب عن أبي حفص الأهوازي جماعة عرفنا منهم ثلاثة هم : الحافظ أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني الذي توفي سنة ثلاثمائة وتسع وستين ، والحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عاصم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ ، والمحدث محمد بن أحمد بن إسحاق الأهوازي الدقاق ، وقد طبعت طبقات خليفة مرتين أولهما بدمشق سنة ألف وتسعمائة وست وستين بتحقيق الدكتور سهيل ذكار ، وهي طبعة أنيقة في جزأين ، والثانية في بغداد سنة ألف وتسعمائة وسبع وستين ، بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، وهي نسخة معتمدة في دراسة الكتاب ، وقد قدم الدكتور عمري الكتاب بمقدمة مفيدة أغنتنا عن الإطالة هنا ، غير أن النسخة تعجّ بالأخطاء والتصحيحات التي شوّهت الكتاب.

منهج الكتاب :

نجد أن تسلسل المدن عند خليفة بن خياط - كما هو الحال عند محمد بن سعد ؛ أن كليهما راعى في تقديم البلدة على غيرها كثرة العلماء ونشاط الرواية فيها ، وهذا يظهر في اتفاقهما على تقديم المدينة فالكوفة فالبصرة على بقية المدن الإسلامية ، كذلك فعل ابن حبان بعد ما ينيف على القرن من ظهور كتابي خليفة وابن سعد ، كذلك نجد أن خليفة يذكر الصحابة من أهل المدينة ، ثم ينتقل مباشرة إلى الكلام عن الكوفة قبل أن يتم طبقات أهل المدينة ، ولا يعود إلى ذكر التابعين ومن بعدهم من أهل المدينة إلا بعد أن يُنهي كلامه عن أهل الكوفة بكافة طبقاتهم ، ثم ينتقل إلى البصرة فيذكر طبقاتهم كافة ، وبعد أن ينتهي منهم يعود إلى المدينة فيذكر بقية طبقاتها ، ولعله أراد أن يتم المادة المتعلقة بالصحابة ، فذهب معهم إلى الأمصار التي استقروا فيها بأعدادٍ كثيفة.

وثمة ظاهرة أخرى تبرز عند خليفة ، هي أنه لم يراع العامل الجغرافي كثيراً في تسلسل مدن التي ذكرها ، فهو يقفز من مكان إلى آخر ، فقد انتقل كما ذكرنا من الحجاز إلى العراق ثم عاد إلى الحجاز ، وكذلك لم يتناول واسط وبغداد بعد الكوفة والبصرة ، بل ذكرهما في آخر كتابه ، ولعله اعتبر في ذلك المكانة العلمية ؛ حيث إن واسط وبغداد تأخرت عمارتهما وبالتالي تأخر ازدهار الرواية فيهما عن المدن الأخرى ، إن مراعاة العامل الجغرافي في تسلسل المدن يظهر عند محمد بن سعد ، فعندما ذكر المدينة لم ينتقل من الحجاز إلا بعد أن ذكر مراكز العلم الأخرى فيه وهي الطائف واليمن واليمامة والبحرين على التوالي ، وعندما ذكر الكوفة والبصرة لم يغادر العراق إلا بعد ذكر واسط والمدائن وبغداد ، ثم ذكر المشرق بكافة مراكزه وهي خراسان والري وهمدان وقم والأنبار على التوالي ،

ثم انتقل إلى المغرب فذكر الشام ثم الجزيرة فالعواصم والثغور فمصر فأبلى إفريقية فالأندلس ، وهكذا راعى ابن سعد العامل المكاني في تسلسل المدن إلى جانب مراعاته المكانية العلمية ، ويظهر اعتبار العامل الجغرافي في تسلسل مدن عند مصنف آخر هو مسلم بن حجاج ؛ حيث إن تسلسل ذكر المدن عنده مطابق لما هو عند ابن سعد ، وكذلك يظهر اعتبار العامل الجغرافي عند ابن أبي خيثمة في (التاريخ الكبير) فقد ذكر مكة فالطائف فاليمن فاليمامة فالمدينة فالكوفة ، وقد أهمل خليفة أماكن ذكرها ابن سعد وهي همدان وقم والأنبار والبحرين والثغور وأبلى والأندلس ، ولكنه أضاف مراكز جديدة أهملها ابن سعد وهي الموصل والمغرب ، وقد تناول المغرب بشيء من التفصيل .

وكان كل من خليفة بن خياط ومحمد بن سعد وابن أبي خيثمة واسع الأفق شامل النظرة حين جعل رقعة العالم الإسلامي ميداناً لدراساته ، ونظرة إلى فهرس مواضيع الكتاب يتبين لنا كيف صار خليفة في كتابه ؛ فهو أولاً بدأ بالمدينة فذكر أسماء الصحابة في المدينة حسب العشائر ، وقال : تسمية من نزل الكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ وذكر إحدى عشرة طبقة لهؤلاء ، ثم انتقل إلى البصرة ، فذكر من أصحاب رسول الله ﷺ الذين نزلوا في البصرة ، وذكر اثنتا عشرة طبقة ، ثم رجع إلى المدينة مرة ثانية فذكر تسع طبقات ، ثم انتقل إلى مكة فقال : من سكن مكة من أصحاب رسول الله ﷺ فذكر ست طبقات ، ثم انتقل إلى الطائف فذكر طبقتين ممن نزل من أصحاب رسول الله ﷺ فيها ، ثم ذكر أهل اليمن من أصحاب النبي ﷺ فذكر خمس طبقات ، ثم انتقل إلى اليمامة فذكر من نزل فيها من أصحاب رسول الله ﷺ فذكر ثلاث طبقات ، ثم ذهب إلى مصر فذكر من نزل بها من أصحاب رسول الله ﷺ فذكر خمس طبقات ، ثم ذهب إلى الشامات فذكر ما نزل فيها من أصحاب رسول الله ﷺ ست طبقات ، ثم انتقل من أهل

العواصم من نزل بالجزيرة خمس طبقات وبالموصل وأهل خراسان وذكر خمس طبقات، ثم من أهل الري والمدائن وواسط وبعدهم فذكر أربع طبقات، ثم ذكر بغداد ومن تأهل بها من المحدثين وقال: تسمية من حفظ عنه الحديث عن رسول الله ﷺ من النساء في آخر الكتاب.

وهكذا نجد أننا قد أخذنا صورة جيدة عن (طبقات خليفة) على هذا النحو.

(الطبقات الكبرى) لمحمد بن سعد ومنهجه

كتاب: (الطبقات الكبرى) أو (الطبقات الكبير) لمحمد بن سعد بن منيع البغدادي كاتب الواقدي، الذي ولد سنة مائة وثمان وستين وتوفي سنة مائتين وثلاثين.

و(طبقات ابن سعد الكبرى) أشهر وأجل كتاب صنف في علم الطبقات، اكتسب أهميته من اتساع تراجمه واشتماله على جملة أخبار المترجمين العائلية والعلمية بتفصيل يندر في المصادر الحديثية الأخرى، وما يزيد من أهمية الكتاب أن مصنفه ضمّ في أوله مصنفه القيم في سيرة رسول الله ﷺ محررة متقنة في مجلد كبير فيه نفائس وفصول قيمة، ولد ابن سعد بالبصرة فروى عن علمائها، وأمعن في الطلب، غير أن مجرى حياته انعطف؛ تعرف على الواقدي بالمدينة فصاحبه ولازمه فاستكتبه الواقدي؛ إذ ولي القضاء ببغداد حتى نُسب إليه، وعن الواقدي أخذ ابن سعد أكثر علمه بالمغازي والسير والرجال والطبقات، وكان يرتضي أحكامه في الجرح والتعديل، وقد روى عنه غالب مصنفاته وقلده فيما صنف، غير أن ابن سعد روى عن شيوخ كثيرين غير الواقدي، حتى إنه يروي عن أقرانه وعمن هم أصغر منه، كما أخذ عن جماعة من أهل الأنساب والتواريخ، كهشام بن الكلب والهيثم بن عدي كما أنه لم يكن مقلداً للواقدي تقليداً أعمى رغم تأثره الواضح به.

وقد طُبع الكتاب أول مرة في ليدن سنة ألف وثلاثمائة وعشرين بتحقيق جماعة من المستشرقين، وقد بذلوا جهداً واضحاً في ضبط الكتاب واستكمال نسخه، رغم أن ما بقي منه مِزق متفرقة في مكتبات الأرض، ثم أُتبع الكتاب بفهارس في مجلد واحد، ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت في إعداد هذه النشرة فقد سقط منها في مواضع متفرقة ما يعادل مجلدين أو أكثر، وعن هذه الطبعة نشر الكتاب في مصر سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين في مجلدين كبيرين، وقدم له الشيخ محمد زاهد بن الكوثري ثم نُشر ثانية في بيروت سنة ألف وتسعمائة وسبع وخمسين إلى ألف وتسعمائة وستين ميلادية؛ اعتماداً على طبعة بعض المستشرقين ومنهم سخاو، وفي هذه الطبعة تصحيفات شنيعة وهي كالطبعة المصرية دون طبعة ليدن في الجودة والدقة، ولم يُستدرك فيهما حرف واحد مما فات الناشرين الأولين تحقيقه، وليس لهاتين النشرتين من فضل غير توفير الكتاب في الوطن العربي، وفي سنة ألف وأربعمائة وثمان نُشر قسم من الكتاب يغطي السقط الكبير في طبقات المدنيين، وقد أتعب المحقق نفسه في ترجمة كتاب الأسانيد ناقلاً كلام ابن حجر في (التقريب) وهو جهد لا يسمن ولا يغني من جوع.

وحيث إن ابن سعد ملأ طبقاته الكبرى بالفوائد الحديثية والعلمية الجمّة فقد تضخمت بعض التراجم فبلغت عشرات الصفحات، وهذا من شأنه أن يحجب تسلسل الطبقات؛ ولذا رأى أن يصنف الطبقات على وجه الاختصار، فجاء كتابه (الطبقات الصغرى) في مجلد لطيف ذكر ابن خير أنه في ثلاثة أجزاء وقد ذكر سيزكين الكتاب نسخة في اسطنبول في مائة وتسع وثلاثون ورقة، وهذا الحجم يعدل عشرة أجزاء تقريباً، وبمقارنة النصوص المنقولة عن الطبقات الصغرى بالكبرى نجد أن تقسيم الطبقات في الكتابين مختلف جداً، مما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن تقسيم الطبقات اجتهادٌ محض، وقد طُبع هذا الكتاب طبعة حديثة باسم

كتاب (الطبقات الكبير) وبتحقيق الدكتور علي محمد عمر بمكتبة الخانجي بالقاهرة، ونقف عند منهج الكتاب ثم نبين ما تمتاز به هذه الطبعة من زيادات لم تكن في الطبقات السابقة.

منهج ابن سعد في ترتيب كتاب الطبقات :

جعل ابن سعد كتابه قسمين ؛ قسم للرجال وقسم للنساء ، ثم جعل الصحابة الذين يمثلون الجيل الأول من الرجال في خمس طبقات ، وبنى تقسيمه هذا على السابقة في الإسلام والفضل ، وفي داخل كل طبقة راعى عنصر النسب والشرف ، فبدأ الطبقة الأولى وهم أهل بدر برسول الله ﷺ ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول ﷺ في النسب ، وصار على هذا المنهج في الطبقة الثانية من الصحابة وهم الذين لم يشهدوا بدرًا ولهم إسلام قديم ، وقد هاجر عامتهم إلى أرض الحبشة وشهدوا أحدًا وما بعدها ، واتبع المنهج نفسه في الطبقة الثالثة وهم الذين شهدوا الخندق وما بعدها ، وجعل الطبقة الرابعة فيمن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك ، أما الطبقة الخامسة فهي فيمن قبض رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان ولم يغز منهم أحدٌ مع رسول الله ﷺ وقد حفظ عامتهم ما حدثوا به عنه ومنهم من أدركه ورآه ولم يحدث عنه شيئًا.

وبعد أن أنهى حديثه عن الصحابة وعن طبقاتهم تناول طبقات التابعين ومن بعدهم ، ولكنه راعى في هذا التقسيم عاملاً جغرافياً كما ذكرنا عندما كنا نتكلم عن خليفة ، وهو ترتيبهم حسب المدن التي استقروا فيها ؛ فبدأ بالمدينة المنورة ثم مكة فالطائف فاليمن فاليمامة فالبحرين ثم الكوفة والبصرة وواسط والمدائن وبغداد وخراسان والري وهمدان وقم والأنبار ثم الشام والجزيرة والعواصم والثغور ثم مصر وأيلى وإفريقيا والأندلس ، وفي كل هذه الأمصار باستثناء المدينة

المنورة يستهل حديثه بمن نزل من الصحابة ثم يتبعه بذكر أهل العلم الذين أخذوا عن الصحابة ، ثم الطبقة التي تلي هؤلاء ويستمر ابن سعد على نفس المنهج في كل بلد حتى عصره.

وكان آخر المراكز التي تناولها في هذا التقسيم الأندلس ، ثم تلاها بذكر طبقات النساء وهي تمثل الجزء الأخير من الكتاب ؛ وقد بدأ تراجع النساء بيت رسول الله ﷺ فقدم خديجة فبنات الرسول فعماته فبنات عمومته فأزواج الرسول ﷺ فمن تزوج ولم يجمع بهن فمن فارق وطلق ومن خطب ولم ينكح فمارية فالمسلمات المبايعات من قريش وحلفائهم ومواليهم فغرائب نساء العرب فالمهاجرات المبايعات فنساء الأنصار ، وختم هذه التراجم بأسماء النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ وروين عن أزواجه وغيرهم ، على أن الأمر الذي يسترعي النظر أن بعض المترجم لهم قد يهاجر إلى مصر من الأمصار وفي هذه الحالة تتكرر ترجمته تبعاً لكل مصر هاجر إليه أو حلّ به ، وقد راعى ابن سعد في هذا الجانب عدم تكرار المادة إلا في حالات نادرة ؛ ولذا نجده يترجم ترجمة مطوّلة في موضع ويختصرها في المواطن الأخرى.

منهجه في عرض المادة العلمية :

تبدو ملامح ابن سعد المنهجية في إيرادته للأخبار التي تتسق وصفات المترجم له وما اشتهر به ، فمثلاً عرف عن سلمة بن الأكوع أنه بطل المشاة والرماة المبرزين ، وعرف عمر بن الخطاب بالصرامة التي لا تعرف الوهن كما عرف حسان بن ثابت بدفاعه عن رسول الله ﷺ والإسلام ، ومن ثم كانت مكونات تراجمهم تتسق وهذه الصفات.

يضاف إلى ذلك أن ابن سعد راعى أن يبدأ كل ترجمة بتحقيق نسب المحارب متحدثاً عن نسب أبيه ونسب أمه متتبّعاً سلسلة هذه الأنساب إلى أجيال عديدة، ثم ينتقل إلى الحديث عن أولاده وأمهاتهم متحدثاً عن نسب هؤلاء الأمهات أيضاً، ويسود في منهجه بالنسبة لتراجم الصحابة الاستطراد في الحديث عن سلسلة الصحابي المحارب وعن تاريخها وعما إذا كانت ذريته بقيت بالمدينة أو رحلت عنها متخذة لها من أي مكان آخر بالدولة الإسلامية موطناً، كما يبين ابن سعد الوقت الذي اعتنق فيه الصحابي المحارب الإسلام وأسلم على أيدي رسول الله ﷺ وعن ترتيبه في الدخول في الإسلام وهل كان الخامس أو السادس مثلاً، كذلك لا ينسى ابن سعد أن يذكر ما إذا كان الصحابي الذي يُترجم له قد اشترك في الهجرة الأولى إلى الحبشة أم الثانية أو لم يشترك، وفي النهاية يصف ابن سعد نهاية الصحابي متحدثاً عن كيفية الوفاة وعن سببها وزمانها، وغالباً ما يتردد ذكر وقعة اليمامة التي حدثت في الثانية عشرة من الهجرة، والتي استشهد فيها كثيرون من قُدام الصحابة.

وحينئذ نجد اهتماماً خاصاً بتفاصيل ما كان يصنع بالصحابي بعد موته، والدفن، ومن غسلها وبما كفنت وهل حُمِلت الجثة إلى المسجد حيث يُصلى عليها أم هرول بها الجمع سراعاً إلى المقابر حيث تدفن، ولا يفوته أن يذكر من الذي خطب أمام القبر وكم عدد التكبيرات التي كَبَّر بها ومن الذي نزل القبر مع الجثة ليودع الميت الوداع الأخير.

وغالباً ما كان ابن سعد يحرص على أن يصف المظهر الخارجي للصحابي؛ ليتمكن القراء من تصويره، وكان يهتم اهتماماً خاصاً بتبيان ما إذا كان الرجل يخضب شعره ولحيته أم يتركهما بلا خضاب، وإذا كان يخضبهما فبم؟ كذلك يتحدث عن الثياب والعمائم وعن المادة التي تُصنعان منها وعن اللون، ثم

يتحدث عن الخاتم وعن معدنه وعن النقش الموجود عليه إن وجد وفي أي أصبع كان يلبس ، وربما كان يهتم بالخاتم لأنه كان يُختتم به في الرسائل وفي الموثائق ، فكان له شأن أكثر من أنه يُلبس في اليد.

وأخيراً فإنه بالنسبة لبعض الصحابة يتحدث عن وصاياهم صيغةً وفحوى ، وهل كانوا يُشهدون عليها الشهود بالتوقيع أم لا ؟ مبيّناً الثروة التي خلفوها وراءهم ، هذا ولا يقل الجزء الأخير الخاص بالنساء شأنًا عن الأجزاء السابقة من حيث الإسهامات التي قامت بها المرأة آنئذٍ ، وكذلك ما قامت به من إثراء للحياة الثقافية والفكرية للإسلام ، كذلك يعتبر هذا الجزء مصدراً خصباً لمعرفة الحياة المنزلية آنذاك ، كما أنه لا يختلف عن غيره من الأجزاء في أنه كان وسيلةً لنقد الإسناد ، والمؤلف إنما يهتم بالنساء في المقام الأول باعتبار أنهم شاهداً على الحديث ، ويلزم لصحة الحكم على الرواية وتعديلهم وتوجيههم معرفة أحوالهم المعيشية ؛ لذلك جمع كل ما يمكن من الأخبار التاريخية القيمة ، وقد اهتم بصفة خاصة بالأخبار الثقافية التاريخية طبقاً لما يمليه عليه وضع المرأة المفروض في الإسلام ، فإلى ابن سعد يرجع الفضل الذي لا يُنسى في جمع أخبار وروايات تحوي من التفاصيل المسهبة ما بدا له ولرفقاء عصره على غاية من الأهمية بأدلاً في جمعها جهداً مضمناً.

إضافات الطبعة التي حققت هذه :

أضافت هذه الطبعة ألفاً وثلاثمائة وثمان وخمسين ترجمة ؛ منها مائتين وثلثين وخمسين ترجمة ، وهم في الطبقة الثانية من الأنصار ممن لم يشهد بديراً وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد ، وتشمل أرقام التراجم من أربعمائة وست وستين إلى سبعمائة وسبعة عشر من الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وقد اشترك رجال هذه

الطبقة في الملامح المنهجية العامة في كتابات ابن سعد؛ فبدأت كل ترجمة في الغالب بتحقيق نسب الصحابي، ثم تناول ابن سعد نسب أبيه ونسب أمه متبعا سلسلة هذه الأنساب إلى أجيال عديدة، ثم ينتقل الحديث عن أولاده وأمهاتهم متحدثا عن نسب هؤلاء الأمهات أيضا، كذلك يتحدث عما إذا كان قد انقرض عقبه أو لا، ثم يذكر ما إذا كان قد مات شهيدا وفي أي الغزوات كان ذلك، وأحيانا يشير إلى بعض ما يحدث لبعض المترجمين في الغزوات، فيذكر أنه شهد غزوة كذا وقطعت رجله يومئذ، وفي بعض الأحيان يصرح باسم من قتل الصحابي في المعركة، وإذا كان الصحابي شهد أحدا ولم يميت فيها شهيدا فإنه يضيف إلى ذلك أنه قتل بعد ذلك شهيدا يوم الخندق أو يشير إلى أنه شهد أحدا والخندق وما بعدهما من مشاهد وقتل يوم اليمامة شهيدا وأحيانا يذكر مكان الدفن، بل في بعض الأحيان كان يتناول تفصيل دقيقة عن حياة الصحابي كذكره لخاتم حذيفة بن اليمان من حيث معدنه ونقشه وما كُفن به الصحابي ونوع الكفن وثمنه، ويخضع طول الترجمة أو قصرها في هذا القسم للمعلومات المتوفرة لدى المؤلف عن صاحب الترجمة، فإذا كان المترجم له من الأشخاص الذين لهم دور هام في الحياة العامة وما يصحب ذلك من حوادث التي تظهر وقتئذ فإن ترجمته تطول تبعا لذلك.

أما الطبقة الثالثة من المهاجرين والأنصار ممن شهد الخندق وما بعدها فقد بلغ عدد تراجمهم ثلاثمائة وتسع، وتشمل أرقام التراجم من سبعمائة وثمان عشرة إلى ألف وست وعشرين من الجزء الخامس، وقد اتبع ابن سعد نفس المنهج الذي اتبعه في الطبقات السابقة؛ من ذكر نسب الصحابي ونسب أبيه ونسب أمه، متبعا سلسلة هذه الأنساب إلى أجيال عديدة، ثم ينتقل كذلك إلى الحديث عن أولاده وأمهاتهم متحدثا عن نسب هؤلاء الأمهات أيضا.

وفي الطبقة الثالثة من الأنصار ممن شهد الخندق وما بعدها من مشاهد خضع طول الترجمة أو قصرها كذلك للمعلومات المتوفرة لدى المؤلف عن صاحب الترجمة.

وفي الطبقة الرابعة من الصحابة ممن أسلم عند فتح مكة وبعد ذلك قد بلغ عدد التراجم منها ثلاثمائة وأربع وأربعين، تبدأ بالترجمة رقم ألف وسبع وعشرين وتنتهي بالترجمة بالترجمة رقم ألف وثلاثمائة وست وستين من الجزء الخامس من هذا الكتاب، وقد سار ابن سعد فيها كذلك على الملامح المنهجية العامة التي أشرنا إليها عند الحديث عن بعض المترجم لهم في المنهج العام وهو هنا كذلك.

أما الطبقة الخامسة من الصحابة وهي الطبقة الخاصة بمن قبض رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان ولم يغز منهم أحد فقد بلغ عدد التراجم فيها ستاً وأربعين ترجمة، وتبدأ بالترجمة رقم ألف وثلاثمائة وسبع وستين، وتنتهي بالترجمة ألف وأربعمائة وثنني عشرة من الجزء الخامس من هذا الكتاب، كذلك كان مما قدمته هذه الطبعة قسماً كبيراً من تابعي أهل المدينة ومن بعدهم، وهم يشملون من ربع الطبقة الثالثة إلى منتصف الطبقة السادسة، وقد بلغ عدد تراجم هذه القسم أربعمائة وسبع، تبدأ بالترجمة رقم ألف وثلاثمائة وإحدى وعشرين، وتنتهي بالترجمة رقم ألفين ومائتين وثمان وعشرين من الجزء السابع من هذا الكتاب.

وهكذا تكتمل الصورة لكتابات ابن سعد في (الطبقات الكبير) بعد أن ظلت محجوبة عن الباحثين ردحاً من الزمن كما يقول محقق الكتاب، وقد بدت لنا الصورة واضحة عن هذا الكتاب.

(كتب الطبقات (٢))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (الطبقات) للإمام مسلم بن الحجاج ٢٧٧
- العنصر الثاني : (مشاهير علماء الأمصار) لابن حبان البستي ٢٨٠
- العنصر الثالث : (طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها) ٢٩٠
لأبي الشيخ

(الطبقات) للإمام مسلم بن الحجاج

كتاب مسلم كتاب صغير غير أنه متميز ذو مكانة مذكورة في هذا الفن ، وقد اعتنى العلماء قديماً بروايته والاقتباس منه ، وقد قصر مسلم كتابه على الصحابة والتابعين ، ولم يذكر من تلاهم ، وربما أراد بهذا الاختصار على جذور الرواية أوائل الرواة الذين يُحتمل لأحدهم أن يتفرّد بالحديث ، فأما من بعدهم فإن تفرّدهم بالحديث محل نظر.

خصائص طبقات مسلم في هذا الكتاب :

- فصلّ مسلم طبقات الكتاب تفصيلاً دقيقاً ، وهذا ظاهر في فصول الكتاب لمن راجعه.
- يعتمد عدد طبقات التابعين في المصنّف الواحد على عددهم الكلي ، فإن كثروا بالغ في تقسيمهم ؛ فقد جعل تابعي المدينة في أربع طبقات ، وتابعي مكة والكوفة والبصرة والشام في ثلاث طبقات ، وتابعي مصر طبقتين ، وجعل تابعي اليمن طبقة واحدة ، وكذلك تابعي اليمامة والطائف والجزيرة الفراتية.
- أغفل مسلم ذكر الخراسانيين فذكرهم مع البصريين أو الكوفيين ، ولا ندرى كيف نسي أهل أقليمه.
- قلما يرفع مسلم في أنساب المترجمين ، بل شأنه إثبات أسمائهم التي اشتهروا بها دون إطالة ، وربما ذكر كنية بعض المترجمين دون استقصاء لكناهم جميعاً ، مع أن له كتاباً مشهوراً في الكنى وهو مطبوع.

- أسقط مسلم من الكتاب المتروكين والهللكى غير أنه ذكر بعض مشاهير الضعفاء من لم يتركوا كشهر بن حوشب، وعلي بن زيد بن جدعان.
- ذكر مسلم كثيراً من مجاهيل الحال المعروفة أعيانهم عند الحفاظ، بل إنه ذكر عدداً ممن جهلت أعيانهم وبلدانهم في فصل مستقل ختم به الكتاب، وهؤلاء قوم رويت عنهم أحاديث معروفة اشتهرت عند الحفاظ وتداولوها، فذكرهم بذلك.
- أغفل مسلم ذكر من رأوا الصحابة دون سماع صحيح كأيوب السختياني ويحيى بن أبي كثير وعبد الله بن عون، فإنهم رأوا أنساً ولم يسمعوا منه، غير أنه ذكر إبراهيم بن يزيد النخعي رغم أنه لم يسمع من أحد من الصحابة لتقدم زمانه، وذكر صاحبه الأعمش.
- ذكر مسلم كثيراً من الإخوة مجموعين معاً، وفيهم من ليس لهم رواية.

مزاي هذا الكتاب :

- فقد يبدو كتاب مسلم لمن مرّ عليه مرور الكرام سرداً مملاً لأسماء الرجال لا فائدة فيه، والأمر ليس كذلك؛ فإن للكتاب فوائد ومزايا عديدة منها:
- أولاً:** هذا الكتاب مصدر هام لضبط أسماء كثير من الرواة وأنسابهم؛ لذا كان معتمداً عند العلماء عند الاختلاف، فكثرت نقولهم عنه.
- ثانياً:** احتوى الكتاب أسامي نيف وألفين ومائتي رجل وامرأة، فكاد أن يستوعب كل من له رواية في الصدر الأول.
- ثالثاً:** في هذا الكتاب تصويب بعض أوهام البخاري - رحمه الله تعالى - فمنه أن البخاري قال: عطاء بن يعقوب مولى ابن سباع الكيخرازي - موضع بناحية

اليمن - عن أسامة ، وخالفه مسلم إذ عدهما اثنين ، فذكر عطاء مولى بن سباع في الطبقة الثانية من المدنيين وذكر عطاء بن نافع الكيخراشي في تابعي اليمن ، وقول مسلم أولى بالصواب كما يقول صاحب كتاب (تاريخ الطبقات).

رابعاً: ميز مسلم الصحابي من التابعي وحدد بلدانهم ، وهذه فائدة هامة يظهر أثرها عند الاختلاف في صحبة الرجل ، لكن يمكن أن يُنتقد على مسلم من باب التقديم والتأخير قليل جداً ، وهذا ما قدمه صاحب (علم طبقات المحدثين).

نسي مسلم أن يذكر عدداً من مشاهير التابعين كالأحنف بن قيس السعدي التميمي ، والوليد بن مسلم أبي بشر العنبري التميمي ، وهما من مشاهير التابعين بالبصرة ، وقد أخرج لهما في صحيحه.

وكذلك أغفل ذكر عدد من التابعين المعروفين بكناهم ، ممن ذكرهم في كتابه (الكنى والأسماء) ولعله اكتفى بهذا الكتاب أن يذكرهم في كتاب (الطبقات) ، وقد أغفل ذلك على رغم من حرصه على استقصاء التابعين ، والطريف أنه ذكر في (الطبقات) عدداً من المعروفين بالكنى كأبي خليفة الطائي اليماني صاحب علي ، ولم يذكرهم في (الكنى والأسماء) مما يرجح أنه اكتفى فيمن ذكرهم في (الكنى والأسماء) فلم يذكرهم في كتاب (الطبقات) ، ومن لم يذكره في كتاب (الكنى) ذكره هنا في هذا الكتاب.

هذا وقد روى هذا الكتاب عن الإمام مسلم جماعة أشهرهم تلميذه المشهور الحافظ مكي بن عبدان النيسابوري ، الذي توفي سنة ثلاثمائة وخمسة وعشرين ، الذي روى عنه عدداً من كتبه ومن طريق مكي أخذ الخطيب نصوصاً عدة من كتاب (الطبقات) في مصنفاته.

(مشاهير علماء الأمصار) لابن حبان البستي

وننتقل إلى كتاب هام في هذا المضمار، وهو (مشاهير علماء الأمصار) لأبي حاتم ابن حبان البستي، كتاب ابن حبان هذا منتزع من كتابه (الثقات) فقد جمع فيه تراجم من اعتبرهم أشهر أهل العلم ببلدانهم وطبقاتهم، فرتبهم على الطبقات دون أن يزيد في تراجمهم شيئاً يذكر، بل إنه كرر في هذا الكتاب الأوهام التي وقعت في كتاب الثقات، ونبدأ بخطة ابن حبان في كتابه:

محتويات الكتاب:

قسم ابن حبان رواة الأحاديث إلى أربعة طبقات: صحابة، وتابعين، وتابعي تابعين، وأتباع تابعي التابعين، كما قسم بلاد الإسلام إلى ستة أقاليم اشتهرت برواية العلم، وهي: الحجاز مكة والمدينة، والعراق البصرة والكوفة، والشام، ومصر، واليمن، وخراسان، وضم الأقاليم المنزوية أو المدن الصغيرة لما يجاورها من الأمصار الرئيسة؛ فذكر أهل الطائف مع أهل مكة، وذكر رواة الجزيرة الفراتية في الشاميين، وذكر أهل إفريقية في المصريين، ولم يخلُ تقسيم ابن حبان من شيء واضح من غير الطبيعي، كما ارتكب فيه أخطاء كعدّه أهل اليمامة في اليمن، مع أنه لا علاقة لليمامة باليمن، لا من جهة الجغرافيا ولا من جهة التاريخ والأنساب، وكذلك جعل صحابة الطائف في اليمن ولو ألحقهم بالمكيين لكان أقرب إلى الصواب، ولم يرتب ابن حبان الرواة داخل الطبقة الواحدة ترتيباً دقيقاً، بل أكثر ترتيبه للرواة منتقد، فأكثرهم مذكور في غير محله.

ويقول صاحب (علم طبقات المحدثين): وقد وجدت في هذا الكتاب أوهاماً عجيبة تُستغرب من حافظ كابن حبان؛ منها: ذكر في المدنيين الزبير بن عبد

الرحمن بن عوف، وذكر مقتله يوم الحرّة، هذا رقم أربعمئة وسبعين في الكتاب، وكذلك سمّاه في (الثقات) في الجزء الرابع في صحيفة مائتين وإحدى وستين، وهذا تصحيف، إنما هو زيد بن عبد الرحمن بن عوف، وقد ذكره خليفة على الصواب في قتلى الحرّة (تاريخ خليفة) صفحة مائتين وثلثين وأربعين، وكذلك ذكر عبيد الله - مصغراً - ابن عبد الرحمن بن عوف، رقم أربعمئة وست وسبعين، كما ذكره في (الثقات) في الجزء الخامس في صحيفة أربع وستين، وإنما هو عبد الله المُكَبَّر، كذا سماه مصعب في (نسب قريش) صفحة مائتين سبعة وستين، ذكر قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري في (صحابه خراسان) وزعم أنه هرب من معاوية إلى تفلّيس بأذربيجان وأنه بقي منجحرًا بها حتى وفاته سنة خمس وثمانين في خلافة عبد الملك في (مشاهير علماء الأنصار) في رقم ٤١٨ و(الثقات) في الجزء الثالث صفحة ٣٣٩، وهذا قول غير صحيح لا أصل له، بل مات قيس بالمدينة في آخر خلافة معاوية ولم يفر منه أبدًا، بل إنه وفد عليه بدمشق فأكرم نُزله ووصله.

وقال في الشاميين: عاصم بن بشر السلولي من خيار أهل الإسلام ومتقنيهم، مات في ولاية بشر بن مروان على العراق، هذا في (المشاهير) رقم ثمانمائة وتسع وخمسين و(الثقات) الجزء الخامس صحيفة مائتين وست وثلثين، قال صاحب (طبقات رجال المحدثين): هذه ترجمة وهمية، وإنما أراد عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صاحب علي، قال ابن سعد: توفي بالكوفة في ولاية بشر بن مروان، في الجزء السادس في صحيفة مائتين وثلثين وعشرين، وعاصم إلى الضعف أقرب، وممن ضعفه ابن حبان نفسه في (المجروحين) الجزء الثاني صحيفة مائة وخمس وعشرين، غير أنه صحف اسمه فظنه رجلًا آخر، ثم أورده في (الثقات) مصحّفًا كعادته في توثيق من لا يُدرى من هم، وكذلك في ترجمة أبي

العالية الرياحي، ولم ينصف من زعم أن حديث أبا العالية الرياحي رياح، ولم يجعل حديث إبراهيم بن أبي يحيى وذويه رياحاً تهب، قلت - والقائل هنا صاحب (طبقات المحدثين) -: يعرض بالإمام الشافعي، ولم يكن له أن يفعل ذلك، فإن الشافعي - رحمه الله تعالى - إنما تكلم في حديث أبي العالية المرسل في نقد الوضوء بالقهقهة في الصلاة، ولم يقصد تضعيف أبي العالية نفسه، ومثل هذا لا يخفى على ابن حبان ولكنه التكلف.

وفي الختام نقول: إن كتاب ابن حبان ممتع لولا هذه العيوب الكثيرة، التي أثرت في الكتاب، وقد امتاز عن سائر كتب الطبقات بتسليط الضوء على الخراسانيين وإنصافهم، وهذه ميزة عظيمة للكتاب، وقد طبعه أحد المستشرقين، وتكلم عن هذا الكتاب بعض الأسطر المفيدة فقال: صُنف الكتاب على طريقة كتب الطبقات المعروفة، وهو في شكله الراهن يضم ألفاً وستمائة ترجمة وترجمتين للمحدثين الموثوقين دون الضعفاء والمجروحين، وقد نُظر في تصنيفه إلى زمان المترجمين الصحابة فالتابعين فأتباع التابعين ومكانهم وفق مواطن الثقافة الإسلامية، ولم يراعَ فيه مبدأ آخر، إذا أغفلنا بعض الترتيب في سني الوفيات، ومعظم المحدثين المذكورين منسوب إلى القرنين الأول والثاني من الهجرة؛ إذ لم يتوفَّ بعد القرن الثاني غير عشرين منهم، وكانت وفاة أحدثهم رقم ألف وثلاثمائة وست وثمانين سنة مائتين وثمان عشرة، على أنه لم يمكن تحقيق تراجم خمس وسبعين محدثاً لدى إعداد الكتاب للنشر والرجوع إلى المشهور من كتب التراجم أمثال (طبقات ابن سعد) و(أسد الغابة) لابن الأثير و(الإصابة) و(التهذيب) و(اللسان) لابن حجر العسقلاني و(الخلاصة) لصفى الدين الخزرجي.

مقدمة ابن حبان :

ويحسن بنا أن نقرأ شيئاً من مقدمة الكتاب ، التي تبين ما قصده ابن حبان من هذا الكتاب ، فقال : أما بعد ، فإنني لما رأيت السنن ملجأ المسلمين في الأحوال ، ومقصد الصالحين في الأعمال ، وأنها وإن كان فيها الفضائل الخطيرة فقد شابها الأباطيل الكثيرة ، وصعب تلخيص الدليل من الصريح مع تمييز السقيم من الصحيح ، إلا بمعرفة تأريخ الثقات بكيفية ما كانوا عليه في الحالات ، أردت أن أملئ في مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار دون الضعفاء والمتروكين وأضداد العدول من المجروحين كتاباً لطيفاً للمقتبسين ، وأقصد فيه ترصيفها للمتعلمين قصد تفصيل المدن في الأصقاع ؛ لما يُأمل فيها من الانتفاع لأنها ستة أصقاع ، تشملها عمارة الإسلام وما وراءها من المدن يسكنها غير أولى الأحلام ؛ أولها الحجاز بجواليها ، والثاني العراق بنواحيها ، والثالث الشام بأطرافها ، والرابع مصر بجوانبها ، والخامس اليمن بما والاها ، والسادس خراسان بما دار عليها ، هذه المدن المشهورة في الإسلام المعروفة بعلماء الأيام ، نذكر في كل ناحية ذكرناها ومدينة وصفناها مشاهير العلماء والثقات من الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أتباع التابعين ومن تبعهم من الأخيار الصالحين .

وطبعاً بدأ بكلمة عن رسول الله ﷺ في نصف صفحة تقريباً ، فذكر نسبه ﷺ ومولده وإقامته بمكة وهجرته المدينة هو وأصحابه ثم وفاته ﷺ ومدة مقامه بالمدينة ودفنه في بيت عائشة ➤ ثم بدأ في ذكر مشاهير الصحابة بالمدينة .

وخطه الكتاب :

يقول : الصقع الأول : محمد ذكر مشاهير الصحابة بالمدينة ، ثم ذكر مشاهير الصحابة بمكة ، وفي الصقع الثاني من أصقاع الإسلام ذكر مشاهير الصحابة

بالبصرة، ثم ذكر مشاهير الصحابة بالكوفة، وفي الصقع الثالث من أصقاع الإسلام - وهو الشام بأطرافها - ذكر مشاهير الصحابة بالشام، وفي الصقع الرابع من أصقاع الإسلام - وهو مصر بجوانبها - ذكر مشاهير الصحابة بمصر، وفي الصقع الخامس من أصقاع الإسلام - وهو اليمن بما والاها - ذكر مشاهير الصحابة باليمن، أما في الصقع السادس من أصقاع الإسلام - وهو خراسان - فذكر مشاهير الصحابة بخراسان، ثم ذكر مشاهير التابعين بالمدينة ثم مكة ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام ثم مصر ثم اليمن ثم خراسان، ثم انتقل بعد ذلك إلى مشاهير أتباع التابعين بالمدينة ثم بمكة ثم بالبصرة ثم بالكوفة ثم ببغداد ثم بواسط ثم بالشام ثم بمصر ثم باليمن ثم بخراسان.

ولعلنا بذلك قد أخذنا فكرة واضحة عن الكتاب وعن منهجه، وعما يفيدته للدارسين في مجال الطبقات.

قراءة بعض ما في الكتاب :

ويحسن بنا أن نقرأ شيئاً يدلنا على طبيعة الكتاب، وهو - كما ذكرنا قبل ذلك - بدأ برسول الله ﷺ محمد بن عبد الله، ذكر نسبه إلى عدنان وقال: إلى هنا انتهت أنساب العرب؛ لأنه ليس يصح من عدنان إلى إرم في إسناد يرجع، وهنا يرجع، ولكن يبدو أنه يرجع، وكان مولد المصطفى ﷺ بمكة عام الفيل، وذلك يوم الاثنين اثنتي عشرة ليلة مضت من شهر ربيع الأول في اليوم الذي بعث الله طيراً أبابيل على أصحاب الفيل، ونزل عليه الوحي ﷺ وهو بجرا بعد أن تم له ثلاث وأربعون سنة وأقام بمكة عشر سنين يدعوهم إلى الله ﷻ ثم أمره الله تعالى بالخروج منها إلى المدينة، فهاجر ﷺ هو وأصحابه إليها، فقام بها عشر سنين، ثم قبضه الله - جل وعلا - آخر يوم الاثنين لثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع

الأول، وكان مقامه بالمدينة عشر حجج سواء، ودفن في بيت عائشة > ليلة الأربعاء حين زاغت الشمس، ونزل في قبره ﷺ علي بن أبي طالب والفضل بن العباس وقثم بن العباس وشكران مولى رسول الله ﷺ ورضي عنهم أجمعين.

ثم انتقل إلى ذكر مشاهير الصحابة بالمدينة، قال الإمام أبو حاتم - رحمه الله - : أول ما نبداً به من الصحابة الذين كانوا بالمدينة بالخلفاء الراشدين المهديين على حسب ما استُخلفوا، واحداً بعد الآخر، ثم يعقبهم الذين شهد لهم المصطفى ﷺ بالجنة "العشرة المبشرون بالجنة"، ثم نذكر بعدهم سائر الصحابة الذين استوطنوا المدينة وقطنوها سواء حلت المنية بهم فيها أو في غيرها، إذ الاعتبار استيطانهم إياها، وإن دفعتهم الغزوات والقيام بأمور المسلمين إلى الخروج منها إلى غيرها، فأولها أبو بكر بن أبي قحافة الصديق < واسمه عبد الله ولقبه عتيق، واسم أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب... إلى آخر ما ذكر من نسبه، وأم أبي بكر < أم الخير بنت صخر بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم، استخلف < في اليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ ثم خطبهم اليوم الثاني من بيعته، فلما فرغوا من دفن المصطفى ﷺ بايعه الناس بيعة العام وسمّوه خليفة رسول الله ﷺ واستقام له الأمر في السر والإعلان، إلا أن علي بن أبي طالب وجماعة معه من بني هاشم تخلفوا عن بيعته إلى ماتت فاطمة > على رأس ستة أشهر من متوفى رسول الله ﷺ ثم بايعه علي وأولئك نفر على حسب ما ذكرنا في كتاب (الخلفاء) فمضى أبو بكر < على منهاج نبيه ﷺ باذلاً نفسه وماله في إظهار دين الله والدّب عن حرّماته، والقيام بما يوجبه الدين إلى أن حلت المنية به ليلة الاثنين لسبع عشرة ليلة مضت من جمادى الآخرة، وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر واثنين وعشرين يوماً وله يوم مات اثنتان وستون سنة، ودفن بجنب رسول الله ﷺ ليلاً، ونزل قبره عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن أبي بكر { وورثه أبو قحافة السدس.

ثم انتقل إلى عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح... إلى آخر نسبه ، وأم عمر حنتمة بنت هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أخت أبي جهل ، وقد كان استخلفه أبو بكر الصديق في حياته بعهد كُتب له في علته التي توفي فيها ، فقام عمر بن الخطاب < يذب عن دين الله ويبالغ المجهود في إظهار السنن المصطفى ﷺ وأبي بكر الصديق } إلى أن فتح الله عليه الأمصار وجبى إليه الأموال من غير أن لوث نفسه بشيء من حطام هذه الفانية الزائلة ، إلى أن حلت به المنية قتله أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة ، بخنجر وجاء يوم الأربعاء لأربع ليالٍ بقين من ذي الحجة عند قيامه إلى صلاة الفجر ، طعنه ثلاث طعنات ، وتوفي عمر < وله خمس وخمسون سنة ، وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربع ليالٍ ، ودفن بجنب أبو بكر الصديق ودخل قبره عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر.

ثم انتقل إلى عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف... إلى آخر النسب ، قالوا : وكان له ثلاث كنى : أبو عمرو وأبو عبد الله وأبو ليلى ، وأم عثمان أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس ، وأمها البيضاء أم حكيم بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، استُخلف عن شورى من ستة أنفس : علي ، وعبد الرحمن ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وأساس القوم عثمان { على حسب ما تقدم ذكرنا ذلك في كتاب (الخلفاء) ، فمضى عثمان بن عفان < لازماً للدين الصحيح وإن لوته الناس بعض اللوث في حياته التي قد عداه الله عن حقيقته إلى أن حوَّصر يوم الجمعة ليلة مضت من ذي القعدة وبقي في الحصار تسع وأربعين يوماً يزود علي بن أبي طالب في بني هاشم وطلحة بن الزبير فيمن أطاعهما من قريش ، إلى أن تسلَّق عليه سودان بن حمران المرادي بالليل ومعه مشقص ،

فوجأه وهو يقرأ سورة "البقرة" فوقعت أول قطرة من دمه على قوله ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة إلا اثني عشر يوماً، ودفن بين المغرب والعشاء وصلى عليه جبير بن مطعم وذلك ليلة السبت لثنتي عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة، ودلته في قبره نائلة وأم البنين.

علي بن أبي طالب < ابن عبد المطلب بن هاشم... إلى آخر النسب، وهاشم أخو هشام، فاستخلف علي < بعد دفن عثمان وبايعه الناس في السر والإعلان، فجرّد علي أسباب الدين تجريداً وأرضى عن التمويه والتبديل، ولزم الطريقة الواضحة ورام رد الناس عن تمكنهم من الدنيا وتمتعهم بنزعتها وطيباتها، على ما كان عليه المصطفى ﷺ فالتأثت عليه الأمور حتى كان من أمره ما كان من الحوادث، على حسب ما ذكرنا تفصيل الأيام في خلافته في كتاب (الخلفاء) وهو مصرّ في ذلك كله على إظهار الدين والعزوف عن هذه الفانية القذرة، على ما كان فيه من غير أن تأخذه في الله لومة لائم إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي في مسجد الكوفة بسيفه المسموم عند قيامه إلى الصلاة، وذلك ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان، ومات < غداة يوم الجمعة، وله يوم مات اثنتان وستون سنة، وكانت خلافته خمس سنين وثلاثة أشهر إلا أربعة عشر يوماً، واختلفوا في قبره، وقال ابن حبان: وليس عندي فيه شيء صحيح فأذكره.

ثم انتقل إلى الحسن بن علي بن أبي طالب بن فاطمة الزهراء وكنيته أبو محمد حتى نزل نزل كبده وأوصى إلى أخيه الحسين، ومات بالمدينة في شهر ربيع الأول سنة إحدى وخمسين بعد ما مضى من إمارة معاوية عشر سنين، وصلى عليه سعيد بن العاص ودفن في بقيع الغرقد.

الحسين بن علي بن أبي طالب بن فاطمة الزهراء، كنيته أبو عبد الله، كان بينه وبين الحسن طهر واحد، ثم حملت فاطمة به، قُتل يوم عاشوراء بكرلاء يوم السبت سنة إحدى وستين وهو عطشان في إمارة يزيد بن معاوية، وحمل رأسه إلى الشام واختلف في موضع رأسه؛ فمنهم من زعم أن رأسه في البرج الثالث من السور على باب الفراديس بدمشق، ومنهم من زعم أن رأسه على رأس عمود في مسجد جامع دمشق عن يمين القبلة بجنب القبة الخضراء، وقد رأيت ذلك العمود، ومنهم من زعم أن رأسه في قبر معاوية، وذاك أن يزيد بن معاوية دفن رأسه في قبر أبيه، وقال: أحصنه بعد الممات به، فأما جثته فبكرلاء لا شك فيه. طبعاً، ومما نعرف أيضاً أن رأسه في مصر في المسجد الذي يسمى باسمه وهو مسجد الحسين.

ثم انتقل إلى طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم... إلى آخر النسب، كنيته أبو محمد وكان يقال له الفياض، يعد من البدرين ولم يلحق بدرّاً، كان بعثه النبي ﷺ إلى الحوران ليتجسس أخبار العير، فلحق النبي ﷺ ببدر بعد فراغه من الوقعة، فضرب له ﷺ بسهمه وأجره، قتله مروان الحكم يوم الجمل بسهم رماه سنة ست وثلاثين، وهو ابن أربع وستين سنة في شهر رجب، وقبره بالبصرة مشهور يزار.

ثم انتقل إلى الزبير بن العوام بن خويلد... إلى آخر النسب، كان كنيته أبو عبد الله، كان حواري المصطفى ﷺ قتله عمرو بن جرموز يوم الجمل في شهر رجب سنة ست وثلاثين، وذلك أنه أوصى إلى ابنه عبد الله صبيحة الجمل وقال: يا بني ما في بدني عضو إلا وقد جرح مع رسول الله ﷺ حتى انتهى ذلك إلى فرجي، فُقُتل من آخر يومه، وقبره بوادي السباع على أميال من البصرة مشهور يعرف.

ثم ذكر سعد بن أبي وقاص، قال: واسم أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف... إلى آخر النسب، كنيته أبو إسحاق مات في قصره بالعقيق، وحُمل على أعناق الرجال إلى المدينة سنة خمس وخمسين، وقد قيل: سنة ثمان وخمسين، وصلى عليه مروان بن الحكم، وكان عليها معاوية يعني أميراً عليها، وله يوم مات أربع وستون سنة.

ثم انتقل إلى سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى بن رياح إلى آخر النسب، كنيته أبو الأعور لم يشهد بدرًا، بعثه النبي ﷺ وطلحة ليتجسس خبر العير، فقدم من الحوران بعدما فرغ النبي ﷺ من الوقعة، فضرب لهما ﷺ بسهميهما وأجرهما، ومات سعيد بالمدينة سنة إحدى وخمسين وهو ابن بضع وسبعين سنة، ودخل قبره سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب.

ثم انتقل إلى عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث... إلى آخره، كنيته أبو محمد، وكان اسمه في الجاهلية عبد عمرو، فسماه النبي ﷺ عبد الرحمن، مات ست سنين بقين من خلافة عثمان وهو ابن خمس وسبعين سنة، ودُفن بالبقيع.

ثم انتقل إلى أبو عبيدة بن الجراح، اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح بن ربيعة بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث... إلى آخره، قال النبي ﷺ: ((لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح)) توفي في طاعون عمواس بالشام سنة ثمان عشرين في خلافة عمر بن الخطاب.

ثم انتقل إلى عقيل بن أبي طالب، فعبد الله بن جعفر، فالعباس بن عبد المطلب، فعبد الله بن عباس، فالفضل بن العباس، فقثم بن العباس، وهكذا، وكما نرى هو يذكر النسب شيئًا من الفضائل ثم يذكر وفاته، وربما يذكر عمله على حسب ما ذكرنا قبل ذلك.

(طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها) لأبي الشيخ

وننتقل إلى كتاب آخر من كتب الطبقات ، التي تُعنى بعلماء المدن خاصة وهو (طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها) للحافظ أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، الذي ولد سنة مائتين وأربع وسبعين وتوفي سنة ثلاثمائة وتسع وستين من الهجرة.

محتوى كتاب الطبقات وموارده :

ومنهج المصنف ، وميزات هذا الكتاب أنه استفتح الكتاب بمقدمة في فضل أصبهان وما امتاز به على سائر البلدان ، ثم تاريخ بنائها ومساحتها ، ثم كيف فتحت أصبهان في خلافة عمر < ثم ذكر الطبقة الأولى وهم الصحابة الذين شاركوا في فتح أصبهان أو دخلوها بعد ذلك ، ثم الطبقة الثانية وهم كبار التابعين الذين دخلوا أصبهان ؛ أولهم الأحنف بن قيس ثم الطبقة الثالثة وتضم أتباع التابعين ، وهلم جرّاً حتى طبقة مشايخه ، بلغ عدد الطبقات عنده إحدى عشرة طبقة ، غير أنه دمج الطبقتين العاشرة والحادية عشرة معاً ، اضطرب صنيع المصنف اضطراباً كبيراً ، فهو يقدم المتأخر ويؤخر المتقدم مراراً ، من ذلك أنه ذكر بشر بن الحسين في الطبقة الثالثة ، وجعل مبارك بن فضالة والليث بن سعد في الرابعة ، وهما أكبر منه وأقدم سماعاً ، وذكر محمد بن الحسين بن نصر الملقب بمتويه في الطبقة السابعة ، وذكر الضحّاك بن مزيد بن عجلان في الطبقة الثامنة وهو جد متويه أبو أمه ، وقلما يتعرض المصنف لتأريخ وفيات المترجمين ، وهو في هذا الباب غير دقيق ، وربما أشار المصنف لضعف بعض المترجمين أو نكارة

أحاديثهم أو تفردهم ببعض الغرائب والمفاريد، وعبارته في الجرح متحفظة غير قوية، وكثيراً ما يسوق أحاديث هؤلاء تاركاً للقارئ الحكم عليهم، أما الثقات والمستورون فقلما تعرض لتوثيقهم أو بين حالهم، ربما توسع المصنف في أنساب المترجمين وذكر أولادهم وأحفادهم وأخبارهم العائلية، كما يفعل ابن سعد، وفي الكتاب حكايات نادرة مواعظ ورقائق كثيرة، وهو مصدر هام للتراجم والأحاديث الغريبة والمعلولة.

وإذا أردنا تفصيلاً فإننا نقول: إنه جعل مقدمة للكتاب استغرقت ستة عشرة ورقة ذات وجه واحد، تحدث فيها أولاً عما قيل في فضل أصبهان وعن وجه تسميتها وكثرة خيراتها وكيفية إنشائها وانتقاء أرضها، مع ذكر بانيتها، كما تناول خصائصها وعجائبها وقصباتها وأطال في ذلك بالإضافة إلى ذكر مساحتها وطولها وعرضها ومساحة مسجد الجامع بها، ثم ختمها بالحديث عن فتح أصبهان ولم يكتف بذلك، بل ساق اختلاف الروايات في فتح أصبهان أكان عنوة أم صلحاً؟ ثم رجح أنه كان صلحاً ولكن ساق من الروايات في طبقة الصحابة.

أما في بقية الكتاب فقد ذكر إحدى عشرة طبقة، استغرقت بقية الصفحات من الكتاب وقد ترتبها حسب اللقية، فذكر أولاً طبقة الصحابة وعددهم خمسة عشر صحابياً، الذين ترجم لهم، وقد سرد أسماء ثلاثة آخرين بلغ معه عددهم ثمانية عشر شخصاً، ابتدأهم بذكر حسن بن علي وختمهم بعبد الله بن عبد الله الأنصاري، وتميزت ترجمة سلمان الفارسي بطولها حتى استغرقت نصف ما خصصه لهذه الطبقة، ثم طبقة التابعين وعددهم ستة وعشرون شخصاً ابتدأهم بالأحنف بن قيس وختمهم بيزيد الأودي، ثم طبقة صغار التابعين وكبار الأتباع في الثالثة وعددهم ثلاثة عشر شخصاً، وابتدأهم بعبد الرحمن بن سليمان بن

الأصبهاني، وختمهم بإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وهكذا في الطبقة الرابعة وعددهم سبعة وعشرون شخصاً أولهم مبارك بن فضالة وآخرهم الزحاف بن أبي الزحاف.

ثم ذكر الطبقة الخامسة وعددهم أربع وستون علماً، وابتدأ هذه الطبقة بالنعمان بن عبد السلام، وختمها بعبد الله بن يزيد القطان، ثم السادسة وعددها أربعة عشر أولها محمد بن النعمان بن عبد السلام، وآخرها العباس بن يزيد البحراني، ثم السابعة وعددها ثلاثة وعشرون شخصاً ابتدأهم بأبي مسعود أحمد بن الفرات وختمهم بإبراهيم بن الحجاج الأبهري.

ثم الطبقة الثامنة وعددها إحدى وخمسون شخصاً، ثم التاسعة وعددها مائة وتسع وخمسون مترجماً، ثم خلط الطبقة العاشرة والحادية عشرة وأهلها من معاصريه وشيوخه، وعددهما مائتين وثمانٍ وثمانين، وابتدأهما بترجمة أحمد بن إبراهيم بن كيسان، وختمهما بموسى بن إبراهيم الأعرج وبه ختم الكتاب، وقد طوّل في تراجم هاتين الطبقتين ووثقهم في الغالب؛ لأنهم من مشايخه ومن عاصريه، فبلغ عدد المترجمين ستمائة وتسعين شخصاً في ضمنهم عددٌ لم يترجم لهم سوى المؤلف، ونقل تراجمهم أبو نُعيم عنه مع بعض الإضافات عليه أحياناً، ولم نجد بيان مرتبتهم إلا عنده، واعتمد المتأخرون عليه في نقل قوله فيه.

وقد استفاد المؤلف في كتابه هذا من بعض الكتب المؤلفة قبله نحو كتابي خليفة بن خياط من تاريخه وطبقاته، وكذا من (التاريخ الكبير) للبخاري و(فوائد البريدي) ومن أقوال الأئمة المشاهير، نحو أبي حاتم وأحمد بن حنبل وابن أبي خيثمة والبخاري ومالك وغيرهم.

(كتب الطبقات (٣))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تابع (طبقات المحدثين بأصبهان) ٢٩٥
- العنصر الثاني : (رياض النفوس في طبقات علماء القيروان) لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي ٢٩٩
- العنصر الثالث : (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب ابن السبكي ٣٠١
- العنصر الرابع : (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى ٣٠٨

تابع (طبقات المحدثين بأصبهان)

منهج المؤلف في كتابه الطبقات :

أوجز المؤلف بيان منهجه في مقدمة كتابه ، فقال : هذا كتاب طبقات أسماء المحدثين من قدم أصبهان من الصحابة والتابعين ومن كان بها من وقت فتحها إلى زماننا هذا مع ذكر الحديث الذي يتفرد به واحد منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد أو حديث من حديثه ، وذكر أنسابهم وأسمائهم وموتهم على ما روي لنا وذكر.

وقد أوفى المؤلف بما ذكره ووعد به في بداية كتابه في الغالب ، فقد اهتم بذكر اسم المترجم له واسم والده ثم أتبعه بذكر نسبه وكنيته ثم تعيين قبيلته مع ذكر بلده ، ثم يذكر بعض شيوخه وتلاميذه ، وقد يذكر تاريخ ولادته ويهتم بذكر وفاته كثيراً ، وقد يذكر مكان موته ودفنه ومن صلى عليه ، أما إذا كان من القادمين فيذكر تاريخ قدومه وعدد المرات التي قدم فيها إلى أصبهان وتاريخ خروجه والبلد الذي توجه إليه ، وقد يتابع سيره في عودته إلى أن يحدد مكان موته أيضاً في بعض الأحيان ، ويذكر في الغالب وظيفته بأنه كان والياً لبلد كذا ، أو كان قاضياً بأصبهان أو إمام مسجد كذا أو مؤذنه في زمن كذا ، وقد يطول في أخباره أحياناً ، وقد يذكر بعض الوقائع التي حدثت في حياته ، ويهتم بسوق حديث أو أكثر في الغالب مما يتفرد به.

ويقتضب حدثنا بـ "ثنا" على عادة كثير من المحدثين ، وهو الذي يستعمله كثيراً ، وأخبرنا بـ "أنا" على عادة المحدثين ، وحدثني بـ "ثني" ، وهكذا ، ويشير في بداية

ترجمته إلى ما تفرد به من قوله : كثير الغرائب ، أو له حديث غريب لم يروه غيره ، أو هذا الحديث من غرائب حديثه ، أو له أحاديث مناكير ، وغير ذلك ، وقلما تخلو التراجم من حديث أو قصة من قصصه ، وقد يذكر المترجم له بعض النصائح والأقوال الحكيمة أو تفسير آيات ، وقد يحدد مكان سماع المترجم له من مشايخه وتاريخه ، وقد يطول في نسب المترجم له حتى يبلغ إلى ثلاثة عشر جَدًّا أو أكثر ، مثل هذا يكثر في طبقة الصحابة والتابعين ، وقد يذكر اختلاف الأقوال في كنية الراوي المترجم له أو في تاريخ وفاته ، ويذكر كثيراً أولاد المترجم له أو إخوانه أو بعض أقاربه أحياناً ، وقد يذكر المترجم له لمجرد أن أصله من أصبهان ، وإن كان وُلد وعاش ونشأ خارج أصبهان ، وقد يتوسع في جمع المعلومات وتسجيلها عن المترجم القادم إلى أصبهان حتى يُسجل ما خفي من أمره في البداية وما كُشف من أمره فيما بعد ذلك ؛ بالاستفسار عنه من أهل بلده أو بإدراك كذبه ، وقد يحدد أحياناً تاريخ وفاة المحدث أو قدومه بقوله : مات في ولاية فلان ، أو وسط ولايته ، وقد يذكر أن عداده في البصريين ، وقد يسوق الحديث أحياناً عن أكثر من شيخ ، حتى يصل إلى خمسة شيوخ ، وأعلى سند له في كتابه رُباعي ، وقد ينزل إلى تسعة ، وقد يسوق حديثاً أو أكثر من غير طريق المترجم له ، وهو يتعلق به ، وقد يشني على المترجم له بقوله : هو أرفع من روى عن فلان من الأصبهانيين .

وقد يتعرض لبيان عقيدة المترجم له أو ما رُمي به ، وقد يحكم على الأحاديث التي يذكرها المترجم له بالغرابة أو النكارة أو التحسين بقوله : ومن غرائب حديثه ما حدثنا... إلى آخره ، أو له مناكير منها ما حدثنا ، أو من حسان حديثه ما حدثنا ، فيسوق حديثاً أو أكثر من هذا القبيل ، وقد يسوق بإسناد واحد أكثر من حديث ، وقد يجمع المتون المختلفة من الأحاديث إذا كان سندها واحداً ، ويسوقها مرة واحدة ، وقد يذكر أحياناً متن الحديث قبل سوق إسناده ، وقد يعيده مع السند ،

وقد لا يعيده ، وقد يسوق الإسناد بدون ذكر المتن إذا كان متن الحديث مثل أو نحو الحديث الذي سبق ذكره ، وقد يذكر أول الحديث فقط ، وقد يلخص ويقتضب الحديث بعد سوق إسناده بقوله : قصة المسح أو قصة الخوارج أو عن فلان في القنوط ، وهكذا ، وقد يبين المطلق في السند نادراً ، كما ذكر في الترجمة ٢٣٩ في حديث رواه من طريق شقيق قال : شقيق هذا هو البلخي الزاهد ، لا نعلم له غير هذا الحديث ، وقد يبين العلل في الحديث ويذكر الخطأ والصواب .

كما أنه يبين اختلاف الرواة في رفع الحديث أو في وقفه ، مع ذكر الراجح وبيان تفرّد الراوي الذي تفرّد برفعه أو وقفه منبهاً أنه خالف الناس وغالباً ما يذكر مرتبة المترجم له جرحاً وتعديلاً ، وقد ينقل أقوال الأئمة في المترجم له جرحاً وتعديلاً ، وأولى الطبقة العاشرة والحادية عشرة عناية فائقة فذكر مراتبهم بالتفصيل ؛ وذلك لأنه عاش معهم وعرفهم عن قرب ؛ ولذا توسع في تراجمهم واستقصى .

يقول محقق الكتاب : وقد ثبت لي من خلال دراستي لهذا الكتاب أن المؤلف محتاط في استعمال الألفاظ جرحاً وتعديلاً في الرواة ، فترى راوياً قد حكم عليه جملة من النقاد فقال : هو متروك ، فيقول : كان يُضعّف أو تكلموا فيه ، أو متروك ذلك .

بعض الملاحظات على المؤلف وعلى كتابه :

ولا ينكر سعة علم المؤلف وفضله وغزارة حفظه ، ولكنه مع ذلك يُلاحظ عنه أنه يسوق في سائر مؤلفاته الغث والسمين والرطب واليابس والصحيح والسقيم والواهيات ، وقد فعل هذا في كتابه (الطبقات) ولم ينبه على ذلك .

وإلى هذا أشار الذهبي فقال : فلقد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين صاحب سنة واتباع ، لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات ، وقد ذكر قصصاً لا ينبغي أن

يذكرها، كما ذكر في وصف خرقة فرعون وأخباراً عن الخنفساء في ترجمة الكسائي، كما أنه يؤخذ عليه تركه عدداً من مشاهير العلماء والأدباء، مثل: سليمان أبي عبد الله الأغرمولى جهينة، أصله من أصفهان تابعي، وداود بن علي الظاهري، صاحب مذهب أهل الظاهر، المتوفى سنة مائتين وسبعين من الهجرة، وابنه أبو بكر محمد بن داود بن علي المتوفى سنة مائتين وسبع وتسعين، وأبي مسلم الخراساني عبد الرحمن بن مسلم المتوفى سنة مائة وسبع وثلاثين، وكان من أدباء أصفهان، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وعشرين وقد قدم أصفهان مرات، وأبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصبهاني، المتوفى سنة ثلاثمائة وست وخمسين، وسليمان بن أحمد اللخمي الطبراني صاحب (المعاجم) وقد مكث في أصفهان ستين سنة يحدث بها إلى أن مات بها سنة ثلاثمائة وستين من الهجرة، وكذا محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثمائة وستين، وكان من الثقات.

وكذا ما يؤخذ عليه إدخال بعض الصحابة في طبقة التابعين.

وثانياً: لم يذكر كل الصحابة الذين دخلوا أصفهان، كعتبة بن فرقد وأهبان بن أوس الأسلمي مكلم الذئب، وأبي إبراهيم مولى أم سلمة وعتيقها، والمرأة الصحابية التي ذكر سلمان الفارسي أنها سبقتة إلى الإسلام وهي أصفهانية، وقيل: اسمها أمة الله { وكذا عد بعضاً من الصحابة الذين لم يشتركوا في فتح أصفهان منهم، والصواب عدم اشتراكهم، بل عدم دخولهم أصفهان والله أعلم.

وقد وهم في حديث أخرجه في ترجمة عبيد الله بن أبي بكرة زاعماً أنه من حديثه؛ لأنه جاء في سند الحديث عن أبي بكرة، فوهم فيه، وظن أن ابن أبي

بكرة هو عبيد الله بن أبي بكرة والصحيح أن راوي الحديث هو مسلم بن أبي بكرة، وأهمل أموراً قال المحقق: استدركت بعضها؛ منها: قول المؤلف في ترجمة حبيب بن أبي الزبير إن أبا حاتم قال: لا أعلم أحداً حدث عنه غير شعبة ولم يزد عليه شيئاً مع أنه قد سمع منه أيضاً عن عمر بن فروخ يباع الأقتاب، وعمارة وشريك، وكذا استدركت عليه في قوله في شقيق البلخي بعد أن روى من طريقه حديثاً: لا نعلم له حديثاً غير هذا، وله أكثر من حديث.

(رياض النفوس في طبقات علماء القيروان) لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي

كتاب آخر من الكتب التي اهتمت بعلماء بلدٍ بعينه أو منطقة بعينها، ومن ذلك كتاب (رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيا وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم) وهو تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد المالكي.

يقول المالكي في خطبته بعد أن حمد الله ﷻ وأثنى عليه وصلى على رسوله ﷺ يقول: إنه سأله بعض الناس على التأليف في علماء إفريقيا والمتفقيين والأولياء والعباد المجتهدين ومن كان بمراسي إفريقيا وسواحلها ومراسيها وحصونها منهم، فاستخرتُ الله ربي واستهديته واستعنته وذكرتُ ما بلغني من أخبار نساکهم وعبادهم وفضائلهم وأوصافهم وتاريخ وفاتهم، بحسب ما انتهى إليه علمي وبلغته معرفتي وطاقتي، ورأيت في جمع ذلك إحياءً لذكرهم ونشراً لفضائلهم، فيتذكر بذلك متذكر ويقتضي مقتضٍ ومزدجر، فلعل الله ﷻ يوفقه بفضله لسلوك طريقهم والتمسك بهديهم، فيكون في ذلك حياة لقلبه، ويبدو أنه يقتضي مقتضٍ ويزدجر مزدجر لكن يبدو أن هناك نقص في النسخة، فيعني يستفيد

بسيرتهم على الوجهين: الاهتداء وتجنب ما يحتاج إلى تجنبه لطريقه القويم؛ فلعل الله ﷻ يوفقه بفضله لسلوك طريقهم والتمسك بهديهم؛ فيكون في ذلك حياة لقلبه وافتقاراً إلى ربه - جلّ جلاله - ومعرفة بنفسه واحتقاراً لعمله، وزيادة في اجتهاده، فقد كان بمغربنا منهم فقهاء علماء ومتعبدون أهل فضل كامل وبرهان شامل، تواترت الأخبار بالصفات الجليلة عنهم، وانقضت.

ويحسن بنا أن نبين ما احتواه هذا الكتاب، فهو بدأ بما جاء في فضل إفريقية والمنستير وذكر فضل القيروان، والولاة الذين تعاقبوا على القيروان، ثم ذكر من دخل إفريقية من أصحاب النبي ﷺ وهم تسعة وعشرون صحابياً، بدأهم بعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبي سرح وانتهى بعقبة بن نافع { .

ثم ذكر من دخل إفريقية وأوطانها من التابعين وهم الطبقة الأولى من علماء مدينة القيروان، وذكر أولاً التابعون العشرة الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز، ثم ثانياً بقية هذه الطبقة، ثم ذكر من دخل إفريقية والقيروان من هذه الطبقة ورجع إلى بلده أو غيرها، يبدو أن الطبقة الأولى الذين استقروا فيها، ثم ذكر الطبقة الثانية من فقهاء مدينة القيروان وما يليها من البلدان ومحدثيهم وعبّادهم ونسّاكهم، ثم ذكر من كان في هذه الطبقة من أهل القيروان من أهل العبادة والنسك، ثم ذكر الطبقة الثالثة من فقهاء مدينة القيروان وما يليها من بلدان ومحدثيهم، ثم ذكر من كان في هذه الطبقة من علماء ومحدثين ممن لم يلق مالكا ولا روى عنه، وخص مالكا لأن المذهب المالكي هو الذي كان يأخذه علماء هذه البلاد، ثم ذكر من في هذه الطبقة من المتعبدين والزاهدين، ثم ذكر الطبقة الرابعة من فقهاء مدينة القيروان وعبّادها وما يليها من بلدان إفريقية وغيرها ومحدثيهم، ثم ذكر من كان في هذه الطبقة من المتعبدين، ثم ذكر الطبقة الخامسة من علماء القيروان وعبّادها

وما يتصل بها من مدنها ومراسيها، ثم ذكر بعد ذلك العلماء من غير ما يبين الطبقات؛ يعني الذين هم بعد ذلك، ويلاحظ أنه لا يرتب هؤلاء ترتيباً على حروف الهجاء، وإنما يبدو أنه أتى بهم هكذا، من غير ترتيب معروف، ولعلنا بذلك قد ألمنا بهذا الكتاب، وبما يتبين لنا فيه من أنه لم يجعله لطبقات المحدثين فقط، وإنما اهتم أيضاً بالزهاد والنسك واهتم بسير من أخبارهم، وفضائلهم وأوصافهم.

(طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب ابن السبكي

نوع آخر من كتب الطبقات، ولكن ليس في علماء البلدان، وإنما في علماء المذاهب، ونبدأ هذا النوع من الكتب بـ (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب علي بن عبد الكافي السبكي، الذي وُلد سنة سبعمئة وسبع وعشرين، وتوفي سنة سبعمئة وإحدى وسبعين.

قد سبق السبكي بعض العلماء الذين ألفوا في طبقات الشافعية، ولكن ابن السبكي حين ألف كتابه هذا جاء إلينا بعمل فريد وقدم إلى الناس إحدى الموسوعات العربية، ينهل منها كل من يطلب المعرفة وينشد فيها كل متخصص حاجته، ولم يكن تأليفه (الطبقات) فكرة عابرة أرقته حيناً فسجلها في كتاب، وإنما كان يعد لذلك - كما أخبرنا في المقدمة - منذ صباه، كلف بأخبار العلماء فجعل يجمعها، وكلما وقع نظره على شاردة قيدها أو حادثة أمعن النظر فيها، أو على مناظرة شهداها وحكم فيها، حتى إذا استقام عُودُه ونضجت ثقافته وكثرت تجاربه ومَلَكَ زمام القول أفرغ هذا كله في كتابه (الطبقات) ماراً بك على رياض الفكر ومواكب الشعر ومجالس العلماء، فبينَ الفقيه منها في عويص الفروع

المشتبكة، إذا به في رياضٍ من آدابٍ تحرّك فاقده الحركة، وبينما الأديب في نشر حلل مطرزة إذا به في مواعظ وحكم موجزة، وبينما المريد في سلوك الطريق إذا به في أحاديث مسندة، يعلم أنها باب التوفيق، وبينما المؤرخ في حكايات انقضى زمانها إذا به قد عبر على تراجم يعزّ على المنقب وجدانها.

و(الطبقات الكبرى) تشتمل على مقدمة وسبع طبقات، يترجم كل طبقة منها لأعلام مائة سنة، أما المقدمة فقد استوفى فيها ابن السبكي مباحث عدة، وناقش مسائل في الحديث ونقد الرجال والنحو، بل إنه ليعرض لقضايا علم الكلام فيقدمها ويبين الآراء في استقصاء شامل وسردٍ منهجي، ثم ينتصر رأيه ورأي الأشاعرة آخر الأمر.

ولم ينسَ تاج الدين بن السبكي أن يناقش آراء العلماء في رواية الشعر وفي إنشاده وسماعه، وأن يذكر ما بلغه مسنداً من الشعر الذي أنشد بين يدي رسول الله ﷺ وما رُوي عن صحابته وعلماء الأمة وأخبارها، وما روي عن الشافعي نفسه من إنشاد الشعر وسماع الشعر، وقد حرص أبو نصر بن السبكي على أن يذكر في المقدمة طبقات الرواة الذين عنهم أخذ، وبطريقهم أسند، كما هزته الأحداث الدامية التي شهدتها العالم الإسلامي إبان الزحف المغولي الغاشم، فذكر حوادثها مختصرة على النحو الذي يحتاج إليه الفقيه وينشده غير المتخصص.

وقد نهج ابن السبكي في مقدمته هذه نهجاً فريداً؛ حيث لم يستطرد في افتتاحيته فيفتح ببسم الله، ويثني بحمد الله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ وذكر الشهادتين، وإنما كان يتمهل في ذكر ذلك كله؛ فقد بدأ كتابه بسم الله وحمله تيمناً وتبركاً، ثم روى بسنده كل ما يتصل بافتتاح الأعمال من أحاديث، وناقش كل ما عرضت له هذه النصوص من قضايا، حتى إذا اطمأن إلى أن القول قد تم

وكمال قال: فبسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي رفع طبقات العلماء على هام الملوك وتاجها، ثم روى بعد ذلك بسنده الأحاديث التي تتعلق بالشهادتين، واستوفى مباحثهما حتى تسنى له فيما بعد أن يقول: فنشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة آمنة من اختلال الأذهان واختلاجها، ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله، إمام المتقين وضيء سراجها، ثم يروي بعد ذلك بسنده الأحاديث التي تحض على الصلاة على النبي ﷺ ويبين ثواب فعلها وإثم تركها، ثم يقول: فصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسائر الأنبياء والمرسلين القائمين بمداواة القلوب، ثم يروي بعد ذلك بسنده أحاديث فضل قریش وعلمائها، ويخوض في بحوث شتى حول الإمامة السياسية وإمامة العلماء، ويتحدث عن مكانة الشافعي ونسبه، ثم عن الأئمة الذين يبعثهم الله تعالى على رأس كل مائة سنة فيجددون لهذه الأمة أمر دينها، ثم يقول: ورضي الله عن إمامنا المطلب الشافعي شافي العي عن الكلمات باعتدال مزاجها، ولا يستطيع ابن السبكي أن يقول: أما بعد، ويشرح سبب تأليف الكتاب ونهجه في وضعه إلا إذا ذكر بسنده من الأحاديث والآثار ما يتعلق بـ"أما بعد"، وأول من قالها.

أما الطبقات فقد جعلها تاج الدين على سبعة أجزاء، وعقد لكل أهل مائة سنة طبقة، وهو يرى أن كتابه هذا كتاب حديث وفقه وتاريخ وأدب، ومجموع فوائد تنسل إليه الرغبات من كل حذب، نذكر فيه ترجمة الرجل المستوفاه على طريقة المحدثين والأدباء، ونورد نكتاً تسحر عقول الألباء، وقد جرى ابن السبكي في ترجمته رجال الطبقات على نهج قويم، يدل على بصير بتاريخ المترجم، وإحاطة بالفنون التي أجادها، ووعي لدقائق الأمور التي أثارها وبصر بالجديد الذي أضافه إلى العلم والمسائل التي تفرد بها في فنه.

يقول تاج الدين بعد أن ذكر سبيله هذا: وكل هذا وراء مقصودنا الأعظم فيه، ومرادنا الأهم الذي لا يقوم به سهر الليل ولا يوفيه؛ إذ أعظم مقاصدنا أن عند الفراغ من ترجمة كل رجل أو في أثنائها أن ننظر؛ فإن كان من المشهورين الذين طارت تصانيفهم فملأت الأقطار ودارت الدنيا ولم تكتف بمصر من الأمصار نظرنا؛ فإن وجدنا له تصنيفاً غريباً استخرجنا منه فوائد أو مسائل غريبة أو وجوهاً في المذهب واهية وكتبناها، وإلا فنذكر وجهاً غريباً ذكر عنه أو مقالة غريبة ذهب إليها، وشذ بها عن الأصحاب، وإن كان من المقلّين أعملنا جهدنا في حكاية شيء من ذلك عنه، وربما غلب الفقه على إنسان ولم نر عنه في الفقه مستغرباً فنقلنا عنه فائدة غير فقهية؛ إما حديثية أو غيرها، وربما غلب عليه الحديث أو غيره من العلوم سوى الفقه، فأعملنا جهدنا في نقل شيء من الفقه، أو ما يناسبه عنه؛ فإن لم نجد له شيئاً لم نُخلِ ترجمته من حكاية أو شعر أو فائدة تستغرب.

وقد أدرك ابن السبكي طبيعة وصعوبة هذا المنهج ومشقته على القارئ، ولهذا فهو يعتذر عن احتفاله بالأسانيد، وحرصه على نقل المناظرات والمجاذلات كاملة والاستطراد إن احتاج الأمر إلى الاستطراد؛ يعتذر عن ذلك كله بأنه جعل كتابه كافياً لمن يقرؤه مغنياً له عن النظر في كثير من المصادر، ولم يستطع ابن السبكي أن يفني بوعده هذا في كل ترجمة، فهو أحياناً يذكر اسم المترجم ثم يسكت عنه، وأحياناً أخرى يذكر ترجمته ناقصة، بل إن في الكتاب مباحث لم يكملها المؤلف، وربما كان يرجئ ذلك كله إلى فسحة من الوقت، ولكنه لم يُنسأ له في الأجل حيث مات في الرابعة والأربعين رحمه الله تعالى.

وقد اعتمد ابن السبكي في ترتيبه كل طبقة على حروف المعجم وبدأ بذكر الأحمدين ثم المحمدين تيمناً وتبركاً برسول الله ﷺ وقد علمنا أن بعض المصنفين

كان يبدأ بالأحمدين ثم يدرج المحمدين في حرف الميم، أو قد يبدأ بالمحمدين ثم يذكر الأحمدين في مكانهم الطبيعي من حروف المعجم، لكن ابن السبكي فعل هذا وذاك، وجمع بين الحسينين، وكذلك فعل في (الطبقات الوسطى) و(الصغرى) حيث رتب المترجمين على حروف المعجم، مع البدء أيضاً بالأحمدين والمحمدين، ولكنه أغفل الترتيب الزمني للطبقات، واكتفى بالترتيب على حروف المعجم ما عدا من لقي الشافعي منهم؛ فقد أفرد هؤلاء بطبقة وذكرهم في صدر الكتاب مرتبين على حروف المعجم.

وهنا تثار مشكلة السبق في تأليف الطبقات الثلاث، بأيها بدأ ابن السبكي؛ يرى الأستاذ محمد الصادق حسين في كتابه (البيت السبكي) أن تاج الدين قد تدرج في وضع طبقاته من المختصر إلى المطول، لا من المطول إلى المختصر، وينقد على واضعي فهرس دار الكتب قولهم: إن المؤلف قد اختصر (الطبقات الوسطى) من (الكبرى) ثم اختصر (الطبقات الصغرى) من (الوسطى)، ويعلق على هذا بقوله: وهذا وهم، فالثابت أن (الطبقات الوسطى) ألفت قبل الكبرى؛ لأننا نجد في جزء من الوسطى مخطوط، قال المؤلف - رحمه الله تعالى - : فرغت منه في ليلة الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة أربع وخمسين وسبعمائة بدمشق المحروسة عمرها الله تعالى، و(الطبقات الكبرى) إنما فرغ من تأليفها سنة سبعمائة وست وستين، كما جاء في ذيل كثير من الأجزاء، وكما ترى في إحدى القطع الثلاث في صدر هذا البحث التي يقال: إنها بخط تاج الدين، وثابت أن (الطبقات الوسطى) ألفت وأبو المؤلف من الأحياء، ففي (الطبقات الكبرى) أن علي بن عبد الكافي كتب بخطه على ترجمته في (الطبقات الوسطى) عبارة اختتمها بقوله: كتبه علي السبكي في يوم السبت مستهل جمادى الآخرة سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة. انتهى. لكن (الطبقات الكبرى) ألفت بعد وفاة والد المؤلف؛ ففي غير موضع منها

يذكر المؤلف والده ويترحم عليه ، فلا نزاع إذًا في أن (الوسطى) ألفت قبل (الكبرى) ، ولم يتيسر لي الاطلاع على الصغرى لمعرفة تاريخ تأليفها إن وجد ما يدل عليه ، لكنني أرجح أنها ألفت قبل (الوسطى).

ويقول محققو كتاب (الطبقات) : وقد تيسر لنا الاطلاع على نسخة من (الطبقات الصغرى) محفوظة بدار الكتب المصرية جاء بأولها : هذا مختصر لطيف في تاريخ الفقهاء الشافعيين أصحاب الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي < جمعنا فيه ما أوردناه في كتابنا (الكبير) من الأسماء ، واختصرنا فيه على نبذ يسيرة ، أعان الله على إكماله بمنّه وكرمه وأفضاله ، وفي آخرها : هذا آخر المختصر الأصغر من كتابنا (طبقات الشافعيين) وهو مع التناهي في الاختصار والاقتصار جليلُ الفائدة جميل العائدة ، ولا يقدر على جمعه إلا من جمع من كتابنا (الكبير) و(الوسيط) وأضافهما إلى كتبه ، وفي آخرها أيضًا قال المؤلف - رحمه الله - : كتبه مؤلفه عبد الوهاب بن علي السبكي ، كان الله له ، واتفق الفراغ منه صبيحة يوم الأحد سابع شعبان المكرم ، سنة سبعمائة وست وخمسين ، بدمشق ، وقد رجعنا إلى نسخة من (الطبقات الوسطى) محفوظة بدار الكتب المصرية ، تبدأ بحرف الطاء ، وسجلنا منها هذه الملاحظات ، هذا كلام محققي كتاب (الطبقات) ، في آخر ترجمة القفال الصغير الطبقة الرابعة يقول : وقد أسندنا حديثه في (الطبقات الكبرى) ، في آخر ترجمة عبد الله بن مروان الطبقة السابعة يقول : أسندنا حديثه في (الطبقات الكبرى) ... إلى آخر مثل هذا في مواضع متفرقة من الكتاب.

ثم يقول محققو الكتاب : كما تيسر لنا الاطلاع على نسخة كاملة من (الطبقات الوسطى) محفوظة بجامعة الدول العربية يذكر المؤلف في مقدمتها أنه ألّف كتابًا في طبقات الفقهاء الشافعية مبسوطًا حافلًا حاويًا لما يُراد منه ، ويذكر أيضًا بعد انتهائه

من إسناد أحاديث الافتتاح والحمدلة والشهادتين يقول: وفي الباب أحاديث آخر كثيرة، سقناها مع إشباع الكلام عليها في (الطبقات الكبرى) ويذكر أيضاً بعد إسناد أحاديث "أما بعد" قوله: وقد جمعنا في "أما بعد" أشياء جمّة في الطبقات الكبرى، ويبدو للوهلة الأولى أن هذه النقول تخلق من الترتيب الزمني لتأليف الطبقات مشكلة تاريخية، ولكن ابن السبكي يحسم ذلك بقوله في مقدمة (الطبقات الوسطى) المحفوظة بجامعة الدول العربية: فأعملنا الهمة في كتابنا، حتى جاء على الوجه الذي شرحناه، إلا أنني لما التزمت فيه من ذكر الغرائب لم يمكنني إخراجه من يدي في هذا الزمان؛ لأنه كل يوم يتجدد فيه استفادة ما لم يكن يعرفه، فيحتاج إلى كتابته، وأيضاً فبقيت تراجم كثيرة، نأمل تحصيلها وإيداعها فيه، ومعلوم أن في إخراجه من اليد إلى من يشب عليه وينسخه أحد الأمرين؛ إما الكف عن كتابة ما يحدث بعد ذلك معرفته، وإما إتلاف النسخ على أصحابها بالزيادة والنقصان، وكثرة التغيير، فعمدت إلى ذلك الكتاب واختصرته اختصاراً؛ ليأتي بالتراجم على وجهها لا يدع منها اسماً، فإن أنت رأيت اسماً في ذلك الكتاب غير مذكوراً هنا فاعلم أنه مما زيد فيه بعد خروج هذا المختصر من أيدينا، ويتضح من هذا أن ابن السبكي قد بدأ بإخراج (طبقات الشافعيين) في كتابه (الطبقات الوسطى)، وكان في أثناء ذلك يعمل لإصدار موسوعته في هذا الفن، التي عرفت باسم (الطبقات الكبرى).

وإذاً فقد اتجه ابن السبكي إلى الفراغ من كتابه (الطبقات الوسطى) ليخرجه إلى الناس تاركاً المسائل المعلقة لكتابه الكبير (الطبقات الكبرى)؛ ولهذا لم يتيسر له أن يصل بـ (الطبقات الكبرى) إلى الكمال فيما كان يأمله، فترك بعض الثغرات في كتابه؛ مسائل لم يكتمل القول فيها، وترجمات لم يهتد إلى كل أخبارها، وأسماء لم يعثر على أخبار تميزها وتحدد معالمها، وربما كان ابن السبكي يرجع

إلى طبقاته الوسطى بالصقل والتهذيب ، فلو رجعنا إلى الفقرة "هـ" من ملاحظتنا على نسخة دار الكتب من (الطبقات الوسطى) ورجعنا إلى الطبقة السادسة من (الطبقات الكبرى) فلن نجد لمحمد السمعاني ذكراً فيها ، كذلك نلاحظ أن بعض التراجم الناقصة في (الكبرى) كاملة في (الوسطى) ؛ ففي ترجمة طلحة بن الحسين الطبقة الخامسة ، نجده لا يذكر إلا اسمه ، أما في (الطبقات الوسطى) فإنه يقول : طلحة بن الحسين أبو محمد الإسفراييني المهرجاني ، مات في دهليز الحمام فجأة ، وذلك في خامس ذي الحجة سنة ست وأربعين وخمسمائة ، ومن هنا كانت (الطبقات الوسطى) محل إجلال العلماء ، وقد اعتمدها ابن حجر ، واستعارها منه القاضي قطب الدين محمد بن محمد الخضير المتوفى سنة ثمانمائة وأربع وتسعين ، وأفاد منها في تأليف مصنفه عن الشافعية ، ولعله اختصر (الطبقات الصغرى) من (الطبقات الوسطى) ومن (الطبقات الكبرى) أثناء عمله فيها وقبل الفراغ منها.

(طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى

(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، الذي توفي سنة أربعمائة وثمان وخمسين ، وهذا الكتاب نُشر في جزأين ، بتصحيح الشيخ محمد حامد الفقي ، سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وسبعين هجرية وألف وتسعمائة وثلثين وخمسين ميلادية.

والكتاب لم يتكلم عنه مؤلفه كثيراً ، وإنما ذكر في مقدمة هذا الكتاب سطرين فقط عنه ؛ فقال : هذا كتابٌ استخرنا الله تعالى في تأليفه ، وسألنا المعونة على تصنيفه ، وسطرنا فيه ما انتهى إلينا من أخبار شيوخنا أصحاب إمامنا الإمام الأفضّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل.

ثم بدأ قبل ذكر الطبقات التي بدأها بالطبقة الأولى من أصحاب أحمد بن حنبل الذين أخذوا عنه، بدأ ذلك بترجمة مستفيضة للإمام أحمد بن حنبل، وإذا استعرضنا شيئاً من هذا الكتاب نجد أنه ذكر ست طبقات في كتابه، بدأها بالطبقة الأولى ممن روى عن الإمام أحمد، ثم رتب الأسماء داخل هذه الطبقة على حرف الألف، وبدأ بأحمد - كما قلنا عند كثير من المؤلفين - تيمناً باسم رسول الله ﷺ وهو يرتب الأسماء على حسب بداية أسماء الآباء على حروف المعجم أيضاً، وترتيبه في ذلك ترتيب دقيق إلى حد كبير، وهو لا يكتفي بالتعريف بصاحب الترجمة، فيذكر شيئاً من تاريخه وشيئاً من اسمه، ولكنه في كثير الأحيان يذكر آراء هؤلاء المترجم لهم، وخاصة الآراء العقائدية وكذلك الآراء الفقهية، ومما يلفت النظر في ذلك أنه في بعض الأحيان مثلاً يذكر المسائل التي خالف المترجم له غيره من أصحاب الإمام أحمد، فيذكر مثلاً ما اختلف فيه الخرقى مع غيرهم، يذكر أكثر من ثمانين مسألة، ثم يسردها واحدة بعد واحدة، فالكتاب حافل بكثير من المسائل الفقهية والعقائدية التي تتعلق بهؤلاء المترجم لهم، ولذلك لم تأت الأسماء كثيرة على كون الكتاب في مجلدين كبيرين.

(كتب الطبقات (٤))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (طبقات الحفاظ) للسيوطي ٣١٣
- العنصر الثاني : الكتب الملاحقة بكتب علم الطبقات ٣١٧
- العنصر الثالث : كتابا (الرواة من الإخوة والأخوات) للإمامين علي بن المديني وأبي داود السجستاني ٣٢٣
- العنصر الرابع : كتاب (الإخوة والأخوات) للدارقطني ٣٢٧

(طبقات الحفاظ) للسيوطي

نوع آخر من الطبقات الخاصة، يختلف عن كتاب ابن السبكي، وعن كتاب ابن أبي يعلى في أنه يذكر طبقات الحفاظ، ولا يقتصر على أهل مذهب بعينه، كما يفعل ابن السبكي، ومن هو على شاكلته، وابن أبي يعلى، ومن هو على شاكلته.

ف(طبقات الحفاظ) الذي نتحدث عنه الآن هو للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - رحمه الله تعالى ورضي عنه - وُلد سنة ثمانمائة وتسع وأربعين وتوفي سنة تسعمائة وإحدى عشر هجرية، وقد حظي علماء الحديث باهتمام كبير في هذا المجال بتصنيفهم في طبقات، وقد رُتبت هذه الكتب والتي صُنفت إما طبقاً لأجيال المحدثين والرواة أو طبقاً لمواطنهم أو البلاد التي عملوا بها أو طبقاً للترتيب الهجائي.

وكتاب (طبقات الحفاظ) للإمام السيوطي.

ملخصٌ - كما سيتبين لنا من كلام الإمام السيوطي نفسه - من (طبقات الحفاظ) للإمام الذهبي، وهو الذي عُرف بـ(تذكرة الحفاظ) وطبع بهذا الاسم، والكتابان يهتمان بتراجم من يُرجع إليهم في التوثيق والتجريح والتضعيف والتصحيح، ويزيد السيوطي على الذهبي بطبيعة الحال أنه جاء بعد الذهبي، فزاد عليه طبقات ورتب هذه الطبقات على أربع وعشرين طبقة، تبدأ الطبقة الأولى بكبار الصحابة { وتنتهي الطبقة الأخيرة بابن حجر المتوفى سنة ثمانمائة وثلاث وخمسين، إلا أن السيوطي على الرغم من أنه يلخص (طبقات الذهبي) لم يتقيد تماماً بما ذكره الذهبي في طبقاته، مما يدل على أن السيوطي كان يختار ويؤلف، ولا يلخص

فقط ، وبذلك تبرز أهمية الكتابين معاً ؛ لأن الثاني يعتبر مكملًا للأول ، بالإضافة إلى كونه مختصرًا عنه ، هذا وقد ذيل السيوطي طبقاته بالحفاظ الذين كما قلنا تلو عصر الذهبي إلى طبقة الحافظ ابن حجر ، وقد طبع الكتاب عدة مرات .

يقول الإمام السيوطي بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه وصلى على رسول الله ﷺ :
أما بعد ، فهذا كتاب طبقات الحفاظ ومعدلي حملة العلم النبوي ، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتجريح والتضعيف والتصحيح ، لخصتها من طبقات إمام الحفاظ أبي عبد الله الذهبي ، وذيلت عليه من جاء بعده ، كما قلنا طبقات الحفاظ للذهبي هو (تذكرة الحفاظ) الذي طُبع بهذا الاسم ، وطبعًا للذهبي كتاب آخر في طبقات المحدثين ويسمى (المعين في طبقات المحدثين) لكن هذا الكتاب يقتصر فيه الذهبي على ذكر الأسماء فقط ، ولا يتكلم عن التراجم ويسهب فيها تمامًا ، ولكنه في (تذكرة الحفاظ) يسهب إسهابًا كبيرًا ، طبعًا كتاب (تذكرة الحفاظ) رتبته تبعًا لأجيال المحدثين ، وكذلك فعل الإمام السيوطي في كتابه هذا (طبقات الحفاظ) الذي نتكلم عليه ، وقد بدأ بالطبقة الأولى من الصحابة ، يعني جعل الصحابة في طبقة وتكلم عليهم ، وتكلم أولًا عن الخلفاء الراشدين ، ثم تكلم عن الطبقات دون ترتيب للأسماء ، إنما يبدو أنه رتبها على الأجيال والوفيات ، وانتهى إلى الطبقة الرابعة وانتهى فيها إلى ترجمة ابن حجر كما قال شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقًا قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي ، وهناك جدول قدمته لكم يحدد تاريخ الطبقات هذه التي ذكرها السيوطي :

الطبقة الأولى: بدايتها الصحابة الكرام أبو بكر الصديق ، ونهايتها أنس بن مالك باعتبار أن أنس عُمّر وكان من آخر من توفي من الصحابة.

الطبقة الثانية: بدايتها كبار التابعين علقمة بن قيس الذي توفي سنة خمس وسبعين ، ونهايتها ربعي بن حراش الذي توفي سنة مائة وأربع ، ونلاحظ طبعاً تداخل الطبقات ؛ لأن التابعين عاشوا مع الصحابة { ومالك بن أنس الذي هو في الطبقة الصحابة توفي سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وعلقمة بن قيس توفي سنة خمس وسبعين من الهجرة ، يعني : قبل وفاة أنس -رحمه الله تعالى.

الطبقة الثالثة: بدايتها الوسطى من التابعين الحسن بن سيار الذي توفي سنة مائة وعشرة ، ونهايتها عبد الله بن أبي مليكة الذي توفي سنة مائة وسبع عشرة.

الطبقة الرابعة: بدايتها صغار التابعين وتبدأ بمكحول الدمشقي الذي توفي سنة مائة وثنيتي عشرة ، ونهايتها عبد الله بن عوف الذي توفي سنة مائة وإحدى وخمسين من الهجرة ، وهذه الطبقات الثلاث هي في التابعين.

الطبقة الخامسة: بدايتها عبيد الله بن عمر بن حفص الذي توفي سنة مائة وسبع وأربعين ، ونهايتها مهدي بن ميمون الذي توفي سنة مائة وثنيتين وسبعين من الهجرة.

الطبقة السادسة: بدايتها الفضيل بن عياض الذي توفي سنة مائة وسبع وثمانين ، ونهايتها شجاع بن الوليد الذي توفي سنة مائتين وثلاث من الهجرة.

الطبقة السابعة: بدايتها عبد الرحمن بن مهدي الذي توفي سنة مائة وثمان وتسعين ، ونهايتها داود بن يحيى الذي توفي سنة مائتين وثلاث من الهجرة.

الطبقة الثامنة: بدايتها الحميدي عبد الله بن الزبير الذي توفي سنة مائتين وتسع عشرة، ونهايتها علي بن الحسين الذهلي الذي توفي سنة مائتين وإحدى وخمسين.

الطبقة التاسعة: فبدايتها عبد الملك بن حبيب الذي توفي سنة مائتين وتسع وثلاثين، وتنتهي بالشعراني الذي توفي سنة مائتين وثلثين وثمانين من الهجرة.

الطبقة العاشرة: فبدايتها إبراهيم بن أورمة الذي توفي سنة مائتين وست وستين، ونهايتها يحيى بن محمد البغدادي الذي توفي سنة ثلاثمائة وثمانين عشرة من الهجرة.

الطبقة الحادية عشرة: فبدايتها أبو عوانة الإسفراييني الذي توفي سنة ثلاثمائة وست عشرة من الهجرة، ونهايتها عمر بن سهل قرميسيني.

الطبقة الثانية عشرة: بدايتها محمد بن عبد الله البزار الذي توفي سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين، ونهايتها ابن زبر الحافظ الذي توفي سنة ثلاثمائة وتسع وسبعين.

الطبقة الثالثة عشرة: فبدايتها أبو زرعة الكشي الذي توفي سنة ثلاثمائة وتسعين، ونهايتها علي بن أحمد النعيمي الذي توفي سنة أربعمائة وثلث وعشرين.

الطبقة الرابعة عشرة: بدايتها محمد بن علي الصولي الذي توفي سنة أربعمائة وإحدى وأربعين، ونهايتها عبيد الله بن الحسكاني الذي توفي سنة أربعمائة وسبعين من الهجرة.

الطبقة الخامسة عشرة: بدايتها ابن ماكولا الذي توفي بعد أربعمائة وثمانين، ونهايتها الحسن بن محمد اليونارتي الذي توفي سنة خمسمائة وسبع وعشرين.

الطبقة السادسة عشرة: بدايتها محمد بن ناصر السلامي الذي توفي سنة خمسمائة وخمسين من الهجرة، ونهايتها محمد بن الحسين الزغوالي الذي توفي سنة خمسمائة وتسع وخمسين.

الطبقة السابعة عشرة: بدايتها ابن بشكوال الذي توفي سنة خمسمائة وثمان وسبعين ، ونهايتها محمد بن عبد الرحمن التجيبي الذي توفي سنة ستمائة وعشر من الهجرة.

وهكذا إلى نهاية الطبقات التي أقدمها لك إن شاء الله تعالى مطبوعة.

وكما قلنا: في نهايتها الطبقة الرابعة والعشرون بدايتها عبد الله بن إبراهيم الشريحي الذي توفي سنة ثمانمائة وإحدى وعشرين ، ونهايتها الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وثلثين وخمسين.

الكتب الملحقة بكتب علم الطبقات

نتنقل إلى الكتب التي هي شبيهة بالطبقات ؛ يعني ليست من الطبقات نصاً وإنما هي ملحقة بكتب علوم الطبقات ، من هذه الكتب المصنفة في معرفة الإخوة والأخوات ، ومعرفة الإخوة والأخوات قبل أن نتعرض لبعض الكتب في هذا الشأن نبين ما يستفاد من هذه المعرفة ، فهي علم هام جليل الفائدة يستفاد منه في : **أولاً:** معرفة أنساب الصحابة والمحدثين ومعرفة أولادهم ؛ ولذا يُذكر في هذه الكتب من ليست له رواية.

ثانياً: ضبط أسماء المحدثين والتحرز من الخطأ فيهم ؛ فإن كثيراً من أبناء الصحابة والتابعين محدثون أيضاً.

ثالثاً: حصر الإخوة ومعرفة أعيانهم ، فإن وردت الرواية عن شخص مقلّ منهم عرف أن اسمه صحيح ، أو إن وردت رواية عن رجل لا يُعرف وإخوته أو أهل بيته معروفون نُظر في أمره فلعله بعض هؤلاء المعروفين تحرّف اسمه.

رابعاً: قد يكون الراوي غامض الحال غير مشهور وله أخ مشهور، فيعرف بأخيه، فلا يُذكر إلا قيل فيه: أخو فلان ليعرف فمَنه بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري هذا مشهور وله أخوان سعيد ومعاوية غير مشهورين فذكرهما ابن حبان وعرفهما بهز بن حكيم، وقال ابن حبان: مصعب بن حيان أخو مقاتل بن حيان، قال: كنت عند عطاء بن أبي رباح فسئل عن شيء فقال: لا أدري، روى عنه أبو تميلة، فهذا رجل لم يرو شيئاً من العلم غير حديث وهذا الحرف وليس بمعروف، غير أن أخاه مقاتل بن حيان مشهور، فعُرف به، وقال البخاري: سعيد بن عبد الرحمن البصري أخو أبي حرة، سمع ابن سيرين، روى عنه ابن مهدي وأبو نعيم، قلت: أخوه أبو حرة واصل بن عبد الرحمن مشهور في البصريين، وهنا نستنتج أن الراوي غير المشهور ترتفع جهالة عينه إذا كان له أخ معروف جيداً عند المحدثين، غير أن جهالة حاله لا ترتفع بهذا.

خامساً: الكشف عن ضعف الرواية إذا ورد في سندها اسم ابن غير معروف لرجل معروف أبناؤه معروفون كالروايات عن حزام بن حكيم بن حزام.

سادساً: التمييز بين الرواة المتفقة أسماؤهم، مثاله: ترجم البخاري عمر بن حفص الراوي عن عامر بن عبد الله بن الزبير وعنه ابن جريج، وعده في الحجازيين، ثم ترجم بعده عمر بن حفص بن سعد القرظ المديني، فقال: أخو عمارة، فكونه أخا عمارة بن حفص يميزه عن السابق، ولولا ذلك لتعسر التمييز بينهما لا سيما وهما جميعاً حجازيان.

سابعاً: الكشف عن الأسماء المبهمة في الأسانيد. ومثاله:

أولاً: روى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن سلمة بن الأكوع قصة فتح خيبر، قال الزهري: ثم سألت ابناً لسلمة بن الأكوع فحدثني

عن أبيه مثل ذلك، فقد عُرف من أبناء سلمة إياس بن سلمة، أكثر عن أبيه، فالراجع أنه هو.

ثانيًا: روى مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد بن أبي وقاص كلهم يحدثه عن أبيه بقصة مرضه، وفيه قول النبي ﷺ: ((الثلاث والثلاث كثير)) فقد عرف بالرواية من أبناء سعد مصعب وعامر ومحمد وإبراهيم وعمر ويحيى وإسحاق وبنته عائشة، والأربعة الأولون أشهر بالعلم والرواية فلعل الثلاثة من بينهم.

ثامناً: إن ذكر الإخوة مجموعين يُعين على حفظ أسمائهم وتمييز أعيانهم، فقد ترجم البخاري لمحمد بن راشد السلمي، ثم قال: هؤلاء أربعة محدثون، ولدوا في بطن واحد، عامتهم محدثون؛ محمد بن راشد وهو يعرف بمحمد بن أبي إسماعيل، والثاني عمر بن راشد، والثالث إسماعيل بن راشد؛ ثلاثة منهم محدثون، والرابع لا يحضرني اسمه وأظنه كان محدثاً، هذا في (التاريخ الكبير)، وترجم الحافظ السلفي في (معجم السفر) صفحة ١٦٧ إلى ١٦٨ أبا سعيد عبد الرحمن بن عبد العزيز بن محمد بن مُتَكَان الأبهري الفقيه الشافعي، ثم ذكر أخاه أبا المحاسن عبد المحسن بن عبد العزيز فقيه مالكي، كان إمام جامع أبهر، وقال: سمعت عليه وعلى أخويه أبي سعيد وأبي جعفر وعلى أربعة أولاد لأبي سعيد وعلى ابن أخ له، وأبوه أبو الحسين عبد العزيز، فيروي عن الحسين بن جعفر الجرجاني وعلي بن الحسن القزويني... إلى آخره، فقد ذكر محدث البيت كلهم.

تاسعاً: بعض المحدثين توافق كنيته اسم أخيه أو كنيته، فينبه العلماء على اتفاق كناههم؛ لئلا يظن المبتدئ أن الأخوين رجل واحد، فمن هؤلاء أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي القرشي، قال البخاري: له أخ يقال له أبو

بكر، وأبو بكر محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشي التيمي، وأخوه أبو بكر بن المنكدر، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار صاحب (المغازي) وأخوه أبو بكر بن إسحاق وليس بالمشهور.

ومن مباحث علم الإخوة والأخوات أيضاً معرفة أن فلاناً ليس أخاً لفلان، مثاله: النعمان بن أبي راشد وإسحاق بن أبي راشد، جزريان روي عن الزهري، وقد اختلف فيهما: أأخوان هما أم ليسا بأخوين؟ فممن قال: إنهما أخوان، علي بن المديني والزهري والبخاري وأبو زرعة الرازي وأبو داود وأبو بكر الخطيب وغيرهم، وممن قال: ليس بأخوين، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي، وكأن قول الأولين أولى بالصواب، وقال يحيى بن معين: محمد بن أبي عائشة كوفي، ليس هو أخا موسى بن أبي عائشة، ما أعلم أحداً روى عنه غير شعبة، وذكر الإمام المنذري في وفيات سنة ستمائة وإحدى عشرة المقرئ أبا بكر محمد بن معالي بن غنيمة البغدادي المأموني، فقال في البغداديين: عبد العزيز وعبد الواحد ابنا معالي بن غنيمة سمع وحدث، وسيأتي ذكر عبد العزيز إن شاء الله تعالى، وقد تقدم ذكر عبد الواحد، قد يظن من يرى اتفاق النسب أن أبا بكر هذا أخوهما، وليس بينه وبينهما قرابة، فليعرف ذلك، ذكر المنذري ذلك في (التكملة لوفيات النقلة)، قلت: الانفصال من مثل هذا الوهم صعب لولا توضيح الإمام المنذري - رحمه الله تعالى.

ومن الأخطاء التي قد يقع فيها من جهل بعض مسائل هذا العلم: جعل الراوي اثنين، مثاله: قال إبراهيم بن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن حماد بن أبي حميد؛ فقال: ليس بشيء وأخوه محمد بن أبي حميد ليس بشيء، مديان، قلت: هو رجل واحد اسمه محمد ولقبه حماد، وقد أنكر أحمد بن صالح قول يحيى، حتى خرج في إنكاره عن حد العلم والأدب، قال: الخطأ في

الأسانيد، يعني قد يخطئ بعض من جهل بعض مسائل هذا العلم، فيجعل الراوي اثنين أو يخطئ في الأسانيد، ومثال ذلك: روى سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عبد الله بن الأصم الرقي ابن أخ يزيد بن الأصم، فروى بعض أصحابه عنه ذلك الحديث عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، مع أنه كان يقول: حدثنا أبو سليمان عبد الله بن عبد الله ابن أخي يزيد بن الأصم الأكبر، وعبد الله وعبيد الله أخوان، الربيع بن لوط بن أخ البراء بن عازب، روي عنه عدة أحاديث، وقد روى عمرو بن منصور القيسي عن أبي هاشم عمار بن عمارة الزعفراني عن الزبير بن لوط عن عمه البراء، قال البخاري: ولا أراه يصح الزبير، وترجم الزبير فقال: ويقال: الربيع، وهو أراه أصح، قلت: القول في هذه المسألة لعلم الإخوة والأخوات وأبناء الصحابة والمحدثين، فلو أنهم أثبتوا للوط بن عازب ابناً يسمى الزبير لصحح البخاري تلك الرواية.

من ذلك جهل الراوي ونفي وجوده مثاله: قال ابن حبان: زياد بن سودة شيخ من أهل المدينة، يروي عن أبي الزبير روى عنه المنذر بن الجهم، وقد وهم من زعم أنه أخو محمد بن سودة، محمد لا أخ له، هو كوفي وهذا مدني، قلت: وهم ابن حبان في دعواه أن محمد بن سودة لا أخ له، فقد قال الحاكم: سألت أبا بكر بن أبي دار الحافظ بالكوفة عن ولده سودة بن سعيد البجلي فقال: خمسة منهم حدثوا وخرج حديثهم: محمد بن سودة، وعبد الله بن سودة، وعبد الرحمن بن سودة، وزياد بن سودة، وسعيد بن سودة، هذا في (معرفه علوم الحديث).

أما مصادر علم الإخوة والأخوات فهي:

أولاً: أنساب الصحابة والتابعين والمحدثين وأخبارهم العائلية والاجتماعية والتاريخية.

ثانيًا: الأحاديث المروية عن المترجمين والاعتماد عليها دون سند من علم الأنساب، قد يوقع المحدث في أوهام شنيعة، لا سيما إن اعتمد على روايات ضعيفة، وسنذكر كتب الإخوة والأخوات؛ لأنها تذكر المترجمين في مجموعات يرتبط أفرادها برابطة النسب.

فمن هذه الكتب (تسمية من روي عنه من أبناء العشرة وغيرهم) للإمام علي بن عبد الله بن المديني، (تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث) لأبي داود السجستاني، أخذ كتاب علي بن المديني فأدخله في كتابه وزاد عليه من مصادر أخرى، (الإخوة والأخوات) لأبي زرعة الدمشقي، نقل منه المزي (الإخوة والأخوات) لمسلم بن حجاج، ذكر ابن حجر إسناده به في (المعجم المؤسس)، كتاب (الإخوة) للإمام النسائي، ذكره ابن الصلاح في (علوم الحديث)، ونقل عنه ابن حجر في (التهذيب) كتاب (الإخوة) للحافظ أبي العباس محمد بن إسحاق السراج النيسابوري الذي توفي سنة ثلاثمائة وثلاث عشرة، ذكره الحاكم في (معرفه علوم الحديث) في صحيفة مائة وثلاث وخمسين، وابن الصلاح، كتاب (الإخوة) لأبي سعيد يونس المصري نقل منه الخطيب في (تلخيص المتشابه في الرسم)، (الإخوة والأخوات) لأبي بكر محمد بن عمر بن الجعابي الذي توفي سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين، ذكره الخطيب في ترجمته، (الإخوة والأخوات) للإمام الدارقطني، ذكره ابن حجر في (المعجم المؤسس)، (تسمية أولاد المحدثين) للحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، نقل منه ابن حجر، (الإخوة من أولاد المحدثين) للحافظ أبي نعيم الأصبهاني الذي توفي سنة أربعمائة وثلاثين يرويه السمعاني عن أبي علي الحداد عنه.

كتابا (الرواة من الإخوة والأخوات) للإمامين علي بن المديني وأبي داود السجستاني

وننتقل إلى التعرض لبعض هذه الكتب بشيء من التفصيل ، والتي هي مطبوعة ويستفيد منها الدارسون ، وهذان الكتابان هما (الرواة من الإخوة والأخوات) للإمامين علي بن المديني وأبي داود السجستاني ، علي بن المديني الذي توفي سنة مائتين وأربع وثلاثين ، وأبي داود السجستاني الذي توفي سنة مائتين وخمس وسبعين ، يقول محقق الكتابين : فهذان كتابان يدور موضوعهما في الإخوة من رواة الحديث ؛ الكتاب الأول لإمام الجرح والتعديل الحافظ علي بن المديني ، وإن كان عنوان كتابه ليس في الإخوة إلا أنه - رحمه الله - قد جعل فصلاً كبيراً يقدر بنصف الكتاب في تسمية الإخوة ، وأيضا الفصل الأول من كتابه وهو (تسمية أولاد العشرة) ، يدور حول الإخوة لأنه يذكر اسم الصحابي ثم يذكر أبناءه ، فهؤلاء الأبناء هم إخوة ، والكتاب الثاني (تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث) لأبي داود السجستاني ، وكما هو واضح في عنوانه يدور كله في الإخوة الذين رويوا الحديث ، وهذان الكتابان طبعاً في مجلد واحد ، وقال المحقق : أحببت أن أطبعهما في مجلد واحد ؛ لأن موضوعهما واحد ؛ ليسهل على الباحث الرجوع إلى أسماء الإخوة ، ثم مما يقلل حجم الكتابين ولأن الأسماء فيهما متشابهة ؛ فالاسم الذي يذكره علي بن المديني في كتابه نعرفه هناك ولا نعيد تعريفه في كتاب أبي داود إن كان ذكره أبو داود بل نخيل التعريف عليه .

في أول كتاب علي بن المديني يذكر تسمية من روي عنه من أولاد العشرة ؛ العشرة المبشرين بالجنة ، يقول في أوله : أخبرنا عثمان ، حدثنا حنبل بن إسحاق ، قال : حدثنا علي بن عبد الله المديني ، - طبعاً قبل علي بن المديني هم رواة

الكتاب - قال علي بن المديني: فاطمة بنت محمد بن عبد الله رسول الله، ومن ولد فاطمة الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب } ومن ولد الحسن بن علي عبد الله بن حسن بن حسن بن علي، والحسن بن زيد بن حسن بن حسن بن علي، وعلي بن حسن بن حسن بن حسن بن علي، ومحمد بن عمرو بن حسن بن علي، وموسى بن عبد الله بن حسن، ومحمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي، وزيد بن حسن بن حسن، ثم انتقل إلى ولد الحسين بن علي، طبعاً الحسن هو أكبر من الحسين فذكره أولاً ثم ذكر ولد الحسين بن علي فقال: علي بن الحسين بن علي بن علي بن أبي طالب، وفاطمة بنت الحسين، وسكينة بنت الحسين، ومن ولد علي بن الحسين: محمد بن علي، وعبد الله بن علي، وزيد بن علي، وعمرو بن علي، وحسين بن علي بن حسين، ومن ولد محمد بن علي: جعفر بن محمد بن علي، ومحمد بن علي هو المعروف بأبي جعفر؛ من ولده جعفر بن محمد بن علي، ومن ولد زيد بن علي حسين بن زيد بن علي بن حسين.

ثم انتقل إلى ولد أبي بكر الصديق < فقال: عائشة بنت أبي بكر الصديق } زوج النبي ﷺ وأسماء بنت أبي بكر، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وهكذا يأتي بكل واحد من أولاده العشرة، ثم يأتي بغيرهم، ويذكر أولادهم الذين كانت لهم رواية في الحديث.

وننتقل إلى الكتاب الثاني وهو كتاب (تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث) لأبي داود السجستاني، رواية أبي عبد الله الآجري.

وطريقة أبي داود في تأليف الكتاب :

صنفه على البلدان، ولكن بدأ أولاً بالصحابة { الذين لهم رواية عن رسول الله ﷺ كما هو واضح من عنوان الرسالة، فبعد أن ذكر الصحابة قال: ومن أهل الشام، وذكر الصحابة الذين نزلوا الشام، ثم ذكر من أهل المدينة، ثم أهل مكة، ثم أهل مصر، ثم أهل الشام، ولكن لم يذكر عنواناً كما فعل مع البلدان الأخرى، ثم أهل الكوفة، ثم أهل واسط، ثم أهل البصرة.

منهج المؤلف في الكتاب :

فقد صنف المؤلف كتابه في الإخوة الذين لهم رواية في الحديث، ولكنه - رحمه الله تعالى - لم يلتزم بذلك، فقد ذكر بعض الأسماء الذين ليس لهم رواية، مثل ترجمة رقم ٧٠ وهو سعد بن زرارة وقال عنه: منافق، وكذلك في تراجم أخرى، ولم يقتصر المؤلف على ذكر الرجال، بل ذكر النساء أيضاً، ويذكر أيضاً الإخوة لأم، ولقد ذكر أبو داود - رحمه الله - في مقدمة كتابه بأنه اطلع على كتاب علي بن المديني، ونظر فيه واستفاد منه، وقد استفاد من الإمام أحمد بن حنبل ومصعب بن عبد الله بن الزبير، وفي هذا الكتاب يذكر المؤلف أسماء الإخوة مجردة دون التعرض إلى أقوال العلماء فيهم جرحاً ولا تعديلاً إلا نادراً؛ فقد قال في أبي علي الحنفي: وإخوته كلهم موتى في الحديث، وعن عاصم: هو الذي روى المناكير، ترجمة مائة وأربع وستين، ولكن الكتاب لا يخلو من فوائد علمية يذكرها المؤلف خلال كثير من التراجم، ومن هذه الفوائد: قد يذكر ترجمة مختصرة عن بعض الرواة، وقد يشير إلى حديثه، وقد يذكر اختلافاً عند بعض العلماء في الإخوة، وقد يذكر متى مات، وكثيراً ما يذكر من روى عن صاحب الترجمة، وقد يذكر عن شيخه أن فلاناً أخو فلان، وقد يشير إلى عقيدة

بعض الرواة، وقد يسأل الإمام أحمد، وقد يضيف أبو عبيد الآجري وهو الذي روى هذا الكتاب عن أبي داود بعض الفوائد عن غير أبي داود، ونقرأ بعض المقدمة وبعض ما في هذا الكتاب:

قال الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني : هذه تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث ، فيما قرأت من كتاب علي بن عبد الله بن جعفر بخطه ، على ما أخبرني به ابنه وأعطاني الكتاب بقراءته فيه ، ومنه ما أخذته عن أحمد بن حنبل ومصعب بن عبد الله الزيري ، ومنهم -يعني : من هؤلاء- عمر بن الخطاب وزيد بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، بدأ أيضاً بأهل بيت رسول الله ﷺ وبدأ بعمر وعلي من من الخلفاء ؛ علي بن أبي طالب وعقيل وجعفر ، فهؤلاء كلهم إخوة ، الحسن بن علي والحسين بن علي ومحمد بن الحنفية وعمر بن علي ، روي عنهم ؛ يعني كل هؤلاء روي عنهم ، هؤلاء الإخوة ، والفضل بن العباس وعبد الله بن العباس وعبيد الله وكثير وقثم وتام ، هؤلاء كلهم إخوة ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبيد الله وعاصم ، وعبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود ، وعبد الله بن أبي بكر الصديق وعبد الرحمن ومحمد كلهم إخوة ، وعائشة ابنة أبي بكر أيضاً وأم كلثوم وأسماء بنت أبي بكر ، أخبرنا أبو داود ، حدثنا محمد بن عمرو الرازي ، حدثنا سلمة عن ابن إسحاق قال : أغلقت دار ابن جحش هجرة ؛ يعني : كلهم هاجر ، وهم إخوة ، هاجر عبد الله بن جحش وأبو أحمد أخوه ومحمد بن جحش وزينب بنت جحش وأم حبيبة وحمنة بنت جحش ، عدّ ابن إسحاق في حديثه وأم حبيب وحمنة ، ثم انتقل إلى عبد الرحمن بن سهل الأنصاري وعبد الله بن سهل الذي قُتل بخيبر ، ثم انتقل إلى عمرو بن العاص وهشام بن العاص ، ثم انتقل إلى يزيد بن أبي سفيان ومعاوية وعنبسة وأم حبيبة وهي أم المؤمنين { .

كتاب (الإخوة والأخوات) للدارقطني

وننتقل إلى كتاب في هذا أيضاً وهو كتاب (الإخوة والأخوات) الجزء الأول لأبي الحسن علي بن عمر أحمد الدارقطني، المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين من الهجرة - رحمه الله تعالى - وحققه أيضاً الدكتور باسم فيصل أحمد الجوبرة، وهو الذي حقق الكتابين السابقين.

يقول المحقق في مقدمة التحقيق: فهذا هو الجزء الأول من كتاب (الإخوة والأخوات) للإمام الدارقطني أقدمه اليوم للإخوة الباحثين وطلاب العلم، وكنت قبله قد حققت كتاب (الإخوة الذين روي عنهم الحديث) لأبي داود السجستاني، وكتاب (تسمية من روي عنه من أولاد العشرة) للإمام علي بن المديني، وفيه مبحث كبير في الإخوة والأخوات ممن لهم رواية، وهذا الكتاب - يعني: كتاب الدارقطني - مختص في ذكر الإخوة من أصحاب رسول الله ﷺ ممن روى عنه أو رآه ولم يرو عنه أو ولد في عهده أو ولد أخوه بعد وفاة النبي ﷺ من الرجال، وهو يختلف عن الكتابين السابقين فيما يلي:

أولاً: هذا الكتاب خاصّ بالصحابة، أما الكتابان السابقان فهما عامّان في جميع الرواة؛ صحابة وتابعين وأتباع تابعين وغيرهم.

ثانياً: هذا الكتاب في جميع الصحابة؛ سواء أكانوا من الرواة أم لا، أما الكتابان السابقين فهما خاصان في رواية الحديث.

ثالثاً: يترجم الدارقطني للأسماء التي يذكرها ترجمة موجزة مفيدة، أما في الكتابين السابقين فلا يوجد تراجم للرواة.

رابعاً: ذكر الدارقطني أحاديث في كتابه ، بعضها بإسناده والبعض الآخر بدون إسناد ؛ أما في الكتابين السابقين فلم يذكر فيهما أحاديث إلا بعض الأحاديث القليلة في آخر كتاب علي بن المديني ، وهي من زيادات ابن الدقاق من غير رواية علي بن المديني .

ونبدأ في قراءة شيء من هذا الكتاب ، يقول : ذكر الإخوة ممن صحب النبي ﷺ وروى عنه أو رآه ولم يرو عنه أو وُلد في عهده أو وُلد أخوه بعد وفاة النبي ﷺ من الرجال والنساء ، قال : أول من تقدّم ذكره من الإخوة من كان منهم من بني هاشم بن عبد مناف ؛ لأنهم آل بيت الرسول ﷺ أو أجداد الرسول ﷺ ونبدأ منهم بذكر أولاد رسول الله ﷺ إذ كانت ابنتاه فاطمة وزينب - عليهما السلام - قد روي عنهم الحديث ، فنذكرهما وإخوتهما ، ونبين من روي عنه منهم ومن لم يرو عنه ؛ أي : منهم ، والله الموفق للصواب .

قال : أولاد رسول الله ﷺ فاطمة وزينب ورقية وأم كلثوم ، ومن الذكور القاسم وبه يكنى ﷺ وهو أكبر ولده ، وعبد الله وهو الطيب ، ويقال له : الطاهر ، وُلد بعد النبوة وماتا صغيرين ، وقيل أيضاً : إن أولاده الذكور من خديجة ثلاثة : القاسم ، وعبد الله وهو الطاهر ، والطيب ، وقيل : إنهم أربعة : القاسم ، وعبد الله ، والطيب ، والطاهر ، والأول أثبت - يعني : إنهم اثنان - هو القاسم وعبد الله ، وعبد الله يلقب بالطيب ويلقب أيضاً بالطاهر ، أما من قال : إن الرسول ﷺ له ثلاثة من الأولاد أو أربعة من الأولاد من خديجة ، فهو يذكر منهم الطاهر ، ويذكر منهم الطيب ، أو يجعل الطاهر لقباً لعبد الله ثم يذكر الطيب .

ثم ذكر من أولاد رسول الله ﷺ إبراهيم ابن رسول الله ﷺ قال : " وأمه مارية بنت شمعون القبطية ، بضعة عشر شهراً " يعني : عاش بضعة عشر شهراً ، وتوفي في شهر ربيع الأول سنة عشر ، ولم يتم رضاعه .

ثم ذكر أولاد خديجة > من غير رسول الله ﷺ، فذكر هند بنت عتيق بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أسلمت وتزوجت، ولم يرو عنها شيء، وهند وهالة ابنا أبي هالة مالك بن النباش بن زرارة، وقيل: إن اسم أبي هالة هند بن زرارة بن النباش حليف بني عبد الدار بن قصي، أمها خديجة أيضاً وهند بن أبي هالة هو الذي روى عنه ابن أخته الحسن والحسين، أبناء علي { حديثه في صفة النبي ﷺ وكان فصيحاً، وشهد مع علي يوم الجمل، وقُتل يومئذٍ.

وأما فاطمة بنت رسول الله ﷺ فروت عن أبيها ﷺ، و > وروى عنها علي بن أبي طالب، وعائشة، وأم سلمة، أم المؤمنين { وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ وتزوجها علي بن أبي طالب فولدت الحسن والحسين، ومحسناً وأم كلثوم وزينب؛ فأما الحسن والحسين فحفظا عن جدهما رسول الله ﷺ ورويا عنه، وأما محسن فمات صغيراً.

واستطرد في ذكر هؤلاء الإخوة مرتباً إياهم على حسب الأفضلية، بدأ بأولاد رسول الله ﷺ.

(كتب الطبقات (٥))

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** كتاب (من روى عن أبيه عن جده) لقاسم بن قطلوبغا ٣٣٣
- العنصر الثاني :** كتب التواريخ المحلية؛ المراد بها، ومتى ظهرت، ٣٤٠ وأشهرها

كتاب (من روى عن أبيه عن جده) لقاسم بن قطلوبغا

نتقل إلى كتاب شبيه بالكتب التي تعنى بالإخوة والأخوات ، لكنه يعنى بصلة أخرى وهي من روى عن أبيه عن جده ، ولدينا كتاب في هذا للشيخ الزين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا؟ الذي وُلد سنة ثمانمائة وثلثين ، وتوفي سنة ثمانمائة وتسع وسبعين ، وقد حققه أيضاً محقق الكتب السابقة ، وهو الدكتور باسم فيصل الجبارة.

ويقول محقق الكتاب في دراسته لكتاب (من روى عن أبيه عن جده) هذا ، قال : "لقد قسم المؤلف الكتاب إلى بابين ، ووضع تحت كل باب أربعة فصول وهي كالتالي :

الباب الأول : فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : ما يعود الضمير في قوله عن أبيه عن جده على الراوي الأول ، ويدخل فيه عن أمه عن أبيها ، وهو معظم الكتاب ، والمقصود الأصلي منه.

الفصل الثاني : فيما يعود الضمير على الأب عن الجد عن غير صحابي.

الفصل الثالث : فيمن روى عن جده عن أبيه عكس الذي قبله ، يعني : بدلاً من أبيه عن جده ، أصبح عن جده عن أبيه.

الفصل الرابع : فيما رواه الراوي عن جده ورواه الجد عن جده أيضاً.

أما الباب الثاني : فيما زادت السلسلة على ثلاثة وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : فيما كان بأربعة من الرواة الراوي وثلاثة آباء.

الفصل الثاني : فيما كان بخمسة الراوي وأربعة آباء.

الفصل الثالث : فيما كان بستة الراوي وخمسة آباء.

الفصل الرابع : فيما زاد على ذلك.

وفي دراسة الباب الأول يتكون من أربعة فصول وهو القسم الهام من الكتاب، وعليه يقوم الهيكل العام للكتاب، والدكتور فيصل يقول: ولكن مع الأسف لم يصلنا كاملاً، فقد وصل منه ستون ومائة ترجمة، فهو يتدئ بحرف الهمزة بمن اسمه إبراهيم، ثم يذكر بقية التراجم بالترتيب الهجائي، وقد التزم الترتيب الهجائي بالنسبة للآباء والأجداد أيضاً؛ فنراه يذكر إبراهيم بن إسماعيل قبل إبراهيم بن جعفر، ونراه يذكر إبراهيم بن محمد بن أسلم قبل إبراهيم بن محمد بن جبير، وهكذا فعل في بقية الأسماء.

وقد وصل في هذا الفصل إلى ترجمة عبد الملك بحرف العين، وكتب في الصفحة: "تم بالخير بعونه تعالى".

أما منهجه في هذا الفصل فقد صار المؤلف فيه على النحو التالي :

فهو يذكر اسم الرجل صاحب الترجمة ثم اسم أبيه، ثم اسم جده، ثم ينسبه فيقول مثلاً: "إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي عن أبيه عن جده"، ثم يسرد له حديثاً، ويقدم المرفوع على غيره إن وُجد، وإلا فيذكر أي حديث له صلة به، وهو قليل بالنسبة للمرفوع. ولا يلتزم صحة الحديث بل يذكر أي حديث في هذه الترجمة، أو تلك، ثم يسوق الحديث بكامله، وقد يختصره إن كان طويلاً، ثم يسرد أسماء الكتب التي خرجت هذا الحديث، ويشير إلى ما فيها من خلاف سنداً إن وجد، ثم يتكلم على بعض رواة الحديث جرحاً وتعديلاً، وقد يطيل في بعض المرات، فينقل عبارات أئمة الجرح والتعديل، وقد يرجح بعض العبارات؛ فيذكر ذلك بالتفصيل.

ثم يذكر ترجمة موجزة للمترجم له ، ويتعرض لذكر مرتبته جرحاً وتعديلاً ، ثم يترجم لبقية السلسلة ، هذا إن وجد لهم ترجمة ، وإلا فيقول : فلان لم يدخل التهذيب - يعني : (تهذيب الكمال) - ولا رجال المسند ، ولا ثقات ابن حبان ، وقد يؤيد ذلك بنقله عن صاحب الوشي المعلم ناقلًا قوله : "لم أجد له ترجمة" ، أو يقول : وبيض له عين وهو العلائي الذي قد سبقه بهذا الكتاب كتاب الوشي المعلم ، ثم يذكر عقب كل ترجمة رموز المخرجين لها من أصحاب الكتب الستة إن كان هو من رجالها ، أو رموز غيرها .

ويقول محقق الكتاب :

وقد أرجعنا تلك الرموز إلى أصولها ، ثم يُعرف بالجد الصحابي ، ثم يذكر الغزوات التي حضرها مع رسول الله ﷺ إن كان ممن غزا مع رسول الله ﷺ وقد يطيل في التراجم إطالة ملحوظة ، وقد يذكر في آخر الترجمة فائدة يذكر فيها مثلاً عدد الصحابة الذين اتفقوا في التسمية مع اسم الترجمة ، التي يتكلم عليها أو يقول : "ليس في الصحابة من اسمه فلان غيره ، ويذكر غير ذلك ، أو يُعرف بعض الأسماء التي وردت خلال الترجمة ، وقد يذكر في آخر الترجمة تنبيهاً يذكر فيه أن هذا الصحابي غير ذلك الصحابي ، إذا كانا متشابهين في الاسم واسم الأب ، وقد يضبط اسماً ورد في الترجمة .

أما الفصل الثاني من الباب الأول : وهو مخصص لذكر من روى عن أبيه عن جده عن غير صحابي ؛ فقد ذكر فيه اثنين وأربعين ترجمةً رتبها على حروف المعجم ، ولم يسق فيها مسلك الفصل الأول ، بل اقتصر فيه على ذكر اسم الراوي ثم اسم أبيه ثم اسم جده ، ومكان وجود رواية له دون ذكرها ، وهكذا فعل في جميع التراجم ، فيقول مثلاً : أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمه في ترجمة عمر في (الحلية) .

أما الفصل الثالث من الباب الأول : وهو فيمن روى عن جده عن أبيه ، وهو عكس الذي قبله عن أبيه عن جده ، فقد ذكر في هذا الفصل عشرين ترجمة ، وقد سلك فيه مسلك الفصل الثاني ؛ حيث ذكر الترجمة ، ثم ذكر مكان وجودها فيقول مثلاً : إبراهيم بن عبد العزيز بن أبي محذورة ، عن جده عن أبيه في الكبير ، أي : في (المعجم الكبير) للطبراني.

أما الفصل الرابع : وهو فيما رواه الراوي عن جده ، ورواه الجد عن جده أيضاً ، فقد ذكر فيه ست تراجم ، وقد سلك فيه مسلك الفصل الثاني ، والثالث ؛ حيث ذكر الترجمة ، ثم مكان وجودها ، ثم انتقل إلى الباب الثاني وقد خصصه لما زادت السلسلة فيه على ثلاثة ؛ فلم يذكر فيه إلا الفصل الأول ، وهو فيما كان بأربعة من الرواة ، الراوي وثلاثة آباء ، وقد ذكر في هذا الفصل تسعاً وعشرين ترجمة ، وهي مرتبة على حروف المعجم ؛ فقد ذكر الترجمة وأين توجد فقط . فيقول : إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، عن جده في الكبير ، أي : في (المعجم الكبير) للطبراني.

وعند هذا الحد تقف النسخ الخطية جميعها التي كما يقول المحقق : استطعت الحصول عليها ، ولم أجد بقية هذا الفصل والفصول التالية التي ذكرها في مقدمة هذا الباب ، ولعل الكتاب لم يتم تأليفاً ، أو تمّ مسودة لكنه لم يبيض ؛ فسلم منه ما بقي وضاع الباقي ، ولا أستطيع أن أجزم برأيي في هذا الموضوع على هذا المقدار ولكنني بعون الله تعالى حاولت جهدي أن أستدرك ما استطعت لأتمم الفصل الأول من الباب الأول ، وهو المقصود الأصلي والهام من وضع الكتاب ، وعليه تركز الفائدة من هذه التأليفات ، وحاولت جاهداً أن أحصل على بقية الكتب التي ألفت قبل كتابنا هذا من هذا الفن ، فلم أوفق ، لكنني بعد جهد

عثرت على أوراق من (مختصر الوشي المعلم) لابن حجر فرحت أقارن بينهما وبين ما يقابلها من كتابي ، ثم ذكر المحقق هذه المقارنة.

وسنقدمها لكم - إن شاء الله تعالى - أو نقدم جزءاً منها - إن شاء الله تعالى - والكتاب يبدأ - كما ذكر محقق الكتاب - الباب الأول : فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وفيه أربعة فصول :

الأول : ما يعود الضمير في قوله عن أبيه عن جده على الراوي الأول ، ويدخل فيه عن أبيه عن أمه عن أبيها ، وهو معظم الكتاب ، والمقصود الأصلي منه.

الثاني : فيما يعود الضمير على الأب.

الثالث : عكسه فيما يعود الضمير على الجد.

الرابع : فيما رواه الراوي عن جده ، ورواه جده عن جده الأول.

وهذه أسماؤهم في الفصل الأول : إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ : ((استسلف منه حين غزا حنيناً ثلاثين أو أربعين ألفاً ، فلما انصرف قضاها إياه ، وقال : بارك الله لك في أهلك ومالك ؛ إنما جزاء السلف الوفاء والحمد)) ، قال مصنف الكتاب : وكذا رواه أحمد في مسنده عن وكيع ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن وكيع ، فقال : "إسماعيل بن إبراهيم وعنه رواه ابن ماجه". طبعاً الترجمة في إبراهيم بن إسماعيل ، اختلفوا في ذلك بعضهم ، قال : إسماعيل بن إبراهيم ، وبعضهم قال : إبراهيم بن إسماعيل ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن وكيع فقال : إسماعيل بن إبراهيم ، وعنه رواه ابن ماجه ، وكذا هو في بعض النسخ بالمسند - (مسند الإمام أحمد) - وفي (مسند إسحاق بن راهويه).

وكذلك هو عند النسائي من حديث الثوري والطبراني في (الكبير) من حديث حاتم بن إسماعيل، يقول المصنف: فلهذا أرجح أن الصواب إسماعيل بن إبراهيم، على أن ابن أبي حاتم ذكر الاسمين في كتابه، فذكر الأول وقال: روى عنه وكيع، وذكر الثاني وقال: روى عنه الثوري وحاتم بن إسماعيل، وقال العلائي في الأول: ولم أر أحداً وثقه ولا أثناه - يعني: مدحه - ولا تكلم فيه، وعبد الله بن أبي ربيعة اسم أبيه عمرو بن المغيرة، يعني: أبو ربيعة اسم أبيه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم من أشرف قريش، ولله النبي ﷺ الجند، فبقي عليها إلى أواخر أيام عثمان > وتوفي بقرب مكة، وأخرج له النسائي وابن ماجه، وأمه ثقفية، وهو والد الشاعر عمر بن أبي ربيعة المعروف.

ثم انتقل إلى ترجمة أخرى وهي ترجمة إبراهيم بن جعفر بن محمود بن مسلمة الأنصاري الحارثي، عن أبيه، عن جدته أم أبيه، وهي اسمها نُوبلة، وهي من المبايعات > قالت: ((إنا لمقامنا نصلي في بني حارثة، فقال عباد بن بشر: إن رسول الله ﷺ قد استقبل البيت الحرام والكعبة، فتحول الرجال مكان النساء، والنساء مكان الرجال))؛ لأن الرجال كانوا يصلون في الأمام، والنساء كانوا يصلون في الخلف، فلما تحول الرجال أصبح النساء أمامهم، فتحول النساء أيضاً مكان الرجال؛ ليكونوا في الصفوف الخلفية. قال: فصلوا السجدين الباقيتين - يعني: الركعتين الباقيتين نحو الكعبة - . ثم قال: رواه الطبراني في (الكبير)، وكذا البخاري في تاريخه، وذكره ابن عبد البر، وزاد فيه: أن النبي ﷺ بلغه ذلك فقال: ((أولئك قوم آمنوا بالغيب))، وذكر أن الصلاة كانت الظهر، لكن ذكرها مكبرة نولة بنت أسلم الأنصارية ممن صلى القبليتين.

وأما ابن منده فجعلها بالمشناة من فوق مصغرة تويلة، وابن أبي عاصم ذكرها في كتاب (الآحاد) يعني: والمثاني، وهو كتاب مطبوع بالمشناة الفوقية وبالنون

مصغرة، فلذلك فرق الذهبي في تجريده تبعاً لأصله. وإبراهيم هذا قال أبو حاتم فيه: صالح، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وأبو جعفر تابعي، قال أبو حاتم: محله الصدق، وثقه ابن حبان وأمه عرفت، وهي تويلة أو نويلة.

وانتقل إلى ترجمة الثالثة إبراهيم بن عبد الله بن سعد بن خيثمة الأنصاري، عن أبيه، عن جده < قال: قال رسول الله ﷺ: ((إني رأيت كأن رحمة وقعت بين بني سالم وبني بياضة، قالوا: أأنتقل إليها؟ قال: لا، أقبروا فيها موتاكم)). قال المصنف: رواه ابن منده في (المعرفة) من حديث يعقوب بن محمد الزهري عن إبراهيم، ويعقوب وثقه بعضهم، وضعفه أحمد وأبو داود عنه وغيرهما، وإبراهيم هذا ذكره البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم، ولم يتكلم فيه، وأبوه عبد الله صحابي شهد بدرًا، والعقبه قاله أبو حاتم، وجده سعد ذكره ابن إسحاق وغيره فيمن استشهد ببدر، وحكى ابن عبد البر أن النبي ﷺ لما استنفر الناس لغير أبي سفيان، قال خيثمة لابنه سعد: لا بد لأحدنا أن يقيم، فأثرتني بالخروج، وأقم أنت مع نساءنا، فأبى سعد، وقال: لو كان غير الجنة لآثرتك بها، إني لأرجو أن استشهد في وجه هذا، فكان كذلك، ثم استشهد أبوه خيثمة في غزوة أحد، وما وقع في الطبراني من أن خيثمة هذا تخلف في غزوة تبوك فوهم؛ فإن المتخلف هو أبو خيثمة عبد الله بن خيثمة، وهو من بني سالم من الخزرج، وخيثمة هذا من الأوس، وليس للسلمي غير حديث واحد في (المسند)، بقي وتأخر إلى خلافة يزيد، وهو الذي لمزه المنافقون لما تصدق بالصاع.

فعلى هذا يكون عبد الله وأبوه وجده ممن صحب، وفات ذلك يحيى بن منده فلم يذكره في جزئه، وعلى هذا مشى الذهبي، فقال في ترجمة عبد الله: قتل أبوه يوم بدر، وجده يوم أحد. وقال أبو عاصم، وأبو عامر العقدي، وأبو داود، وأبو أحمد الزبيري، وابن أبي الثري عن رباح بن أبي معروف عن المغيرة بن حكيم: سألت عبد الله بن سعد بن خيثمة أشهدت بدرًا؟ قال: نعم. والعقبه؟ مع أبي

رديف، ورواه ابن المبارك وغيره عن رباح، لكنه قال: شاهدت أحداً، فالله أعلم. ورقم له ولأبيه سعد رقم (المسند) - يعني: من الصحابة - ولم يرقم لجده خيثمة شيئاً يعني: لم يعتبره من الصحابة.

ثم انتقل إلى إبراهيم بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: ((كان إذا توضأ وضوءه للصلاة حرك خاتمه في أصبعه)) رواه الطبراني في (الكبير) وإبراهيم، بيض له العلائي يعني: لم يذكر فيه شيئاً، وأبوه عبيد الله تابعي جليل أخرج له الستة، وكان كاتباً لعلي > ، وجده أبو رافع اختلف في اسمه فقيل: أسلم، وقيل: إبراهيم، وقيل: صالح، وقيل: ثابت، وقيل: هرمز. كان للعباسي > فوهبه للنبي ﷺ، فلما بشره بإسلام العباس أعتقه ﷺ، توفي زمن علي > أخرج له الجماعة وأحمد.

وهكذا نرى في هذا الكتاب فوائد كثيرة أكثر من مسألة أن فلاناً روى عن أبيه عن جده، ففيه الروايات، وعزو هذه الروايات إلى أصحابها، والذين أخرجوا لهذا الراوي أو ذاك، وكل هذا من الفوائد الحديثية الكثيرة التي تستفاد من هذا الكتاب، والله تعالى أعلم.

كتب التواريخ المحلية؛ المراد بها، ومتى ظهرت، وأشهرها

في التوصيف بعد الكتب الملحقه بكتب علم الطبقات التي عرفنا ببعضها كتب التواريخ المحلية، والمراد بها، ومتى ظهرت، وأشهرها حتى نهاية القرن الخامس الهجري.

والحق أن هذه الكتب تعرضنا لأشهرها، ككتاب (طبقات الأصهبانيين)، وكتاب (رياض النفوس)، ولكن لا بأس أن نتعرض لها في عجلة سريعة؛ حتى يكون هناك تسلسل في توصيف المنهج، وفي موضوعات المنهج.

فمن أقسام كتب الطبقات : الكتب الخاصة بمحدث مصر من الأمصار ، أو مدينة من المدن كـ (طبقات الشاميين) لأبي زرعة الدمشقي ، و (طبقات الأصبهانيين) لأبي الشيخ الأصبهاني ، والأسباب التي تدعو المحدث للاقتصار في تصنيفه على أهل بلده كثيرة متنوعة ؛ فقد تكون معرفة الحافظ بمحدث الأمصار الأخرى ضئيلة ، لضيق دائرته في الرواية ، أو لأنه لم يرحل إلى تلك البلاد ؛ فيصنف في أهل بلده لمعرفته بهم ، وربما صُنِّف المحدث الواسع الرحلة في أهل بلده وحدهم ؛ لإظهار فضلهم ، وحفظ أسمائهم وآثارهم من أن تدرس ، فإن الإنسان مجبول على حب وطنه ، والارتياح لنشر محاسنه ؛ فقد يأنس المحدث في نفسه معرفة متميزة بأهل بلده ، فيدون ما يعرفه ؛ لئلا يضيع بوفاته ما اجتمع في صدره بالبحث ، والرحلة ، ومطاوله الأيام. ولولا كتب الطبقات والتواريخ الخاصة هذه ، لضاع أكثر علم الرجال.

وكثير من الأمصار والبلدان لم يصنف علماؤها ومحدثوها في طبقات خاصة بهم كمكة ، والمدينة ، واليمن ؛ إما لقلّة الحفّاظ بها ، أو اكتفاء بكتب الطبقات العامة ، أو صُنِّفت فيها تواريخ مرتبة على الحروف. أما البلدان التي صُنِّف في طبقات علمائها ، فمنها الشام : صنف حفاظ الشام عدداً من كتب الطبقات الخاصة بإقليمهم ، منها (طبقات الشاميين) لأبي سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم ، الذي وُلِدَ سنة مائة وسبعين وتوفي سنة مائتين وخمس وأربعين ، وكان دحيم حافظ الشام في عصره بلا منازع ، وبه تخرّج محدثوها كأبي زرعة الدمشقي الذي أخذ عنه كثيراً من مسائل الطبقات. أما كتابه في الطبقات فلعله أقدم مصنف في بابيه ، وقد نقل منه القاضي عبد الجبار الخولاني مراراً ، غير أنه لم يذكر إسناده بالكتاب. ومنها (طبقات الشاميين) للحافظ أبي القاسم محمود بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع الدمشقي ، وكتاب ابن سميع مشهور ذكره

الحافظ الذهبي في ترجمته، ونقل منه الحافظ ابن عساكر نصوصاً كثيرة في (تاريخ دمشق)؛ لأن ابن سميع قديم فقد توفي سنة مائتين وتسع وخمسين.

ومن هذه الكتب (طبقات الشاميين) لحافظ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري، كان أبو زرعة حافظ الشام في وقته، وله تاريخ حفيّل فيه فوائد شامية غزيرة، وقد صنف أبو زرعة طبقات الشاميين أيضاً؛ فأتى فيه بكل غريبة ونفيسة كما تدلنا النقول عنه في (تاريخ دمشق)، ولعله استوعب فيه كل من روى حرفاً، أو ذكر بزهد، أو فضل بالشام، وقد فصل أبو زرعة الكتاب في فصول نفيسة تدل على بعد نظره ودقة منهجه في تقسيم الرواة إلى طبقات لا حصر لها، بحسب حالهم، ولحسن الحظ أن الحافظ ابن عساكر احتفظ بكثير من تلك العناوين في تاريخه؛ فمنها تسمية من نزل الشام من الأنصار وقبائل اليمن من الصحابة، تسمية شيوخ أهل دمشق، تسمية أهل حمص، تسمية أهل فلسطين، من ولي السرايا من أهل الشام، تسمية الأصاغر من أصحاب واثلة بن الأسقع، تسمية نفر قدموا الشام زمن عبد الملك، تسمية من نزل الشام للجهاد فقتل فمات، تسمية أصحاب مكحول، ذكر نفر يروون عن الزهري، تسمية نفر متقاربين في السن عُمرُوا، تسمية نفر ذوي أسنان وعلم، تسمية نفر أهل زهد وفضل. تسمية أصحاب الأوزاعي، ذكر أصحاب الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وغيرهم، ذكر أهل الفتوى بدمشق، من حدث بالشام من النساء.

ومن هذه الفصول النادرة نعرف قدر هذا الكتاب العظيم، ونُدرك مقدار خسارتنا بفقدانه، ولعل الأيام تكشف عنه - بعون الله -

ومن هذه الكتب كتاب (من نزل حمص من الصحابة) للقاضي أبي القاسم عبد الصمد بن سعيد بن عبد الله الكندي الحمصي ذكره الذهبي في ترجمته فقال: وجمع تاريخاً لطيفاً فيمن نزل حمص من الصحابة سمعناه.

أما مصر فصنف علماء مصر عدة كتب تندرج ضمن كتب الطبقات ؛ منها : (مَنْ نزل مصر من الصحابة) لأبي عبيد الله محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي ، ذكره السخاوي في (الإعلال بالتويخ) ، وهو من مصادر الحافظ ابن حجر المهمة في (الإصابة) ، فنقل منه في تراجم عديدة ، و(المصنف) كتاب في قضاة مصر ذكره السخاوي.

ومن الكتب أيضاً (فتوح مصر وأخبارها) للمحدث الفقيه أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري الذي توفي سنة مائتين وسبع وخمسين ، وهذا كتاب قيم ذو مكانة رفيعة بين كتب الفتوح التي وصلتنا ، يشرح فتح مصر والمغرب ، واستقرار المسلمين فيها شرحاً مفصلاً ، ويذكر خطط مصر ، وأماكن نزول القبائل العربية فيها ، وأخبار مصر وما جرى فيها بعد الفتح.

وقد ذكرنا هذا الكتاب في كتب الطبقات ؛ لأن مصنفه بعد أن فرغ من القسم التاريخي ذكر قضاة مصر ، ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم أهل مصر ، فجعلهم أربعة أقسام.

ومن الكتب أيضاً في مصر (الطبقات) للحافظ أبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري المعروف بابن البرقي ، كان بنو البرقي بمصر بيت علم وحديث ، وهم ثلاثة إخوة أكبرهم محمد أبو عبد الله الذي توفي سنة مائتين وتسع وأربعين ، وأوسطهم أحمد أبو بكر الذي توفي سنة مائتين وسبعين ، وأصغرهم عبد الرحيم أبو سعيد بنو عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة الزهري مولاهم.

والثلاثة متقاربون سنّاً وإسناداً ، وقد رَوَوْا كلهم سيرة عبد الملك بن هشام الحميري عنه ، والذي يهمنا منهم في هذا الكتاب أوسطهم أحمد ؛ فقد ذكرت له المصادر كتباً عديدة في علوم الرجال ، منها كتاب في الطبقات ، ذكر الحافظ ابن

حجر أنه يرويه عن أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد الغزي ، الذي توفي سنة سبعمائة وتسع وتسعين مشافهة ، عن يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي الحسن بن المقيّر عن الحافظ أبي الفضل بن ناصر إلى آخر الإسناد.

ما ألف في إفريقية : صُنفت في طبقات الأفارقة وتواريخهم كتبٌ كثيرة ، غير أن أكثرها تهتمّ بالزهاد والصرحاء ، ثم بالفقهاء أكثر من اهتمامها بالمحدثين ، لا سيما وأن الحركة الحديثية كانت ضعيفة بأفريقيا طوال تاريخها ، وقلما ظهر بأفريقيا محدّث مكثّر ، أو حافظ ناقل. وقد تكلمنا عن كتاب (رياض النفوس) ، وهو في علماء إفريقية ، وفي زُهادها ، وقد وصلنا كتاب (طبقات علماء إفريقية) للحافظ أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام التميمي القيرواني ، كتاب أبي العرب هذا وقد توفي سنة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين ، وكتاب أبي العرب أقدم وأنفع ما صُنّف في طبقات الأفارقة ، وقد وصلتنا منه نسخة يرويها عن المصنف الحافظ أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد الحشني القروي نزيل الأندلس ، وله في الكتاب حواشٍ وزيادات ، وذيّل عليه بذيّل إلى زمانه.

وأهم فصول الكتاب ما جاء من الفضائل في إفريقية ، ومن دخل إفريقية من الصحابة والتابعين ، وتسمية من دخل إفريقية من أصحاب النبي ﷺ ثم تسوية من دخل إفريقية من جُلّة التابعين ، والطبقة الثانية ممن دخل إفريقية ، أو كان بها من أهلها ، من دخل إفريقية من التابعين الذين دون أولئك في السن إلى آخر هذه الفصول.

ومن خصائص الكتاب : محاولة استقصاء كل من دخل إفريقية من الصحابة والتابعين فلم يفته منهم إلا نفر يسير. استقصاء رواة الحديث والفقهاء حتى منتصف القرن الرابع. ذكر عدداً ممن زار إفريقية ، وحدّث بها من المحدثين من

مصر، أو الأندلس وغيرهما، ولو لم تطل إقامتهم بها، في الكتاب تراجم عدد من الزهاد والعباد، ممن ليست لهم رواية أو مشاركة في الفقه. لم يترجم أحداً من آل عربية أو النحو أو الأدباء؛ فكأن العربية والنحو ليس بعلم في مفهوم الأفرقة. لا يستقصي ذكر أشياخ المترجم أو أصحابه، وقد يذكر أشهرهم لا يكاد يذكر شيئاً من مصنفات المترجم، غير أنه قد يذكر بعض الكتب التي رواها أو درسها. قلما ألم بذكر وفيات المترجمين، وقلما تعرض لتعديل المترجم أو تجريحه، فإن فعل؛ فالتساهل شأنه، مع أن له كتاباً في الضعفاء. لا يسند أبو العرب في الترجمة شيئاً من حديث المترجم.

في الكتاب كثير من الحكايات الممتعة، والأخبار، والآداب، والحكم، والمواعظ، والمناظرات الفقهية، والعقائدية مما يُثري الكتاب ويجعله حقائق ذات بهجة. وفيه فوائد جمة في فتوحات إفريقيا، وفي تاريخها السياسي والاجتماعي، وأحوال أمرائها وقضاتها.

الجزيرة الفراتية: وصنف في طبقات علمائها (طبقات الجزيريين) الحافظ أبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر السلمي الحراني، الذي توفي سنة ثلاثمائة وثمان عشرة، وقد صنف أبو عروبة عدة كتب مهمة في تراجم رجال الجزيرة، وغيرهم؛ غير أن العلماء الذين تداولوا تلك الكتب ورووها ونقلوا منها اختلفوا في تسميتها اختلافاً شديداً.

خصائص الكتاب:

فبمراجعة المقتطفات التي نقلها الحفاظ من كتاب أبي عروبة نستنتج المعلومات التالية:

استفتح أبو عروبة كتابه بذكر الصحابة أسوة بمصنفي الطبقات من قبله، ثم ذكر الطبقة الأولى من التابعين، ووصل سرد الطبقات حتى طبقة أشياخه وكبار أقرانه. استقصى أبو عروبة ذكر رواة الجزيرة، وقلما أغفل أحداً منهم، ولم يقصر كتابه على أهل حران، أو الرقة كما تُوهم تسمية السمعاني للكتاب في (التحبير)، بل شمل كتابه الجزيريين جميعاً.

يمتاز أبو عروبة بالإتقان والاطلاع الواسع على أحوال أهل إقليمه، والتمكن في باب الجرح والتعديل، ويظهر من أحكامه أنه معتدل لا يُفرط ولا يتساهل مع الأمانة والصرامة.

يحرص أبو عروبة على تسجيل وفيات المترجمين حرصاً بالغاً، وهو في هذا الشأن دقيق حسن المعرفة.

ولأبي عروبة كتب حديثة قيمة في علوم الرجال والرواية.

ومن الكتب التي ألفت في هذه الأمكنة: (طبقات العلماء من أهل الموصل) للحافظ أبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي الموصللي، الذي كان حياً سنة ثلاثمائة وأربع وثلاثين، ذكره السمعاني في (الأنساب)، ونقل منه الحافظ ابن حجر في ترجمة روح بن الفرج السواق، والمصنف (تاريخ الموصل) وهو كتاب آخر سوى (الطبقات) ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته، ونقل منه ابن حجر في ترجمة المعافى بن عمران، وقد طبع الجزء الثاني من هذا الكتاب في القاهرة سنة ألف وثلاثمائة وسبع وثمانين.

أما ما صنف في الكوفة فـ(طبقات أهل الكوفة) للحافظ أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، نقل منه الحافظ المزي في ترجمة سليمان بن عبد

الرحمن مولى بني أسد، وفي همدان صُنّف في علمائها (طبقات أهل العلم والتحديث) بهمدان للحافظ أبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي الهمداني، الذي وُلد سنة ثلاثمائة وثلاث من الهجرة، وتوفي سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين، وأجاد في مؤلفه وأفاد؛ فصار المرجع الرئيس للمتأخرين في معرفة الهمدانيين، فنقل منه أبو بكر الخطيب في مصنفاته، والسمعاني في (الأنساب)، وغيره، والحافظ الذهبي في مصنفاته الكثيرة، والحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، وسواه في من كتبه.

ومن الكتب (طبقات الهمدانيين) للحافظ أبي شجاع شيراويه بن شهردار بن شيراويه الدينمي، ذكره الحافظ المنذري في (التكملة)، والذهبي في (سير النبلاء)، ونقل منه مراراً.

(كتب الطبقات (٦))

عناصر الدرس

- | | |
|-----|--|
| ٣٥١ | العنصر الأول : بعض الكتب التي ألفت في الأمصار |
| ٣٥١ | العنصر الثاني : نظام طبقات ابن حجر في تقريبه |
| ٣٦٣ | العنصر الثالث : عيوب هذا النظام أو المأخذ عليه |

بعض الكتب التي ألفت في الأمصار

من البلدان التي أُلِّفَ في علمائها: شيراز، وشيراز هذه من بلاد ما كانت تُعرف بالرِّي، أو إيران، أو هذا القبيل مما صنف في علماء هذه البلد (طبقات أهل شيراز) الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن القصاري الشيرازي، وذكره السمعاني في الأنساب، ونقل منه الذهبي، وسماه السمعاني أيضاً (تاريخ فارس).

أصبهان: أُلِّفَ فيها (طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها) الحافظ أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني. ثم بلخ، وصُنِّفَ في طبقاتها عدة كتب، منها: (طبقات علماء بلخ) الحافظ أبي الحسن علي بن الفضل بن طاهر البلخي، ذكره السخاوي في (الإعلال بالتوبيخ)، و(طبقات علماء بلخ) لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن غالب الوراق الجوبباري، ذكره السخاوي أيضاً.

و(طبقات علماء بلخ) المحدث الثقة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن داود المستملي البلخي، الذي تُوفي سنة ثلاثمائة وست وسبعين، ذكره السخاوي، وقال: "مرتب على الحروف، روى فيه المصنف بعض ما لا ينبغي". هكذا قال السخاوي.

نظام طبقات ابن حجر في تقريبه

نظام الطبقات الذي اعتمده الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب):

بنى الحافظ ابن حجر كتابه (تقريب التهذيب) على الاختصار الشديد، فأراد أن يستغني عن ذكر شيوخ الراوي وتلامذته؛ لأن ذلك يطول في كثير من التراجم، غير أن ذكر شيوخ الراوي وأصحابه ضروري لمعرفة طبقة الراوي وزمانه، فقرر أن يُحدِّد هو بنفسه طبقة الراوي، وينصَّ عليها في ترجمته.

قسّم الحافظ ابن حجر رواة الكتب الستة وسائر الكتب الملحقة بالكتب الستة إلى اثني عشرة طبقة، وقد عرّف هذه الطبقات وحدّدها في مقدمة كتابه فقال:

وأما الطبقات فالأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم، وتميّز من له مجرد الرؤية من غيره.

والثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك، المخضرم الذي أدرك عصر النبوة ولكنه لم ينل شرف الصحبة.

والثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

والرابعة: طبقة تليها جل رواياتهم عن التابعين كالزهري وقتادة.

والخامسة: الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

السابعة: كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن علية إسماعيل بن إبراهيم.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلقَ التابعين كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالزهلي والبخاري.

الطبقة الثانية عشرة والأخيرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي. وألحقت بهم باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخروا وفاتهم قليلًا كبعض شيوخ النسائي.

انتهى كلام ابن حجر في بيان الطبقات ، أو نظام الطبقات الذي ذكره في (تقريب التهذيب).

ويلاحظ من تمعن في قراءة هذا النص أن الحافظ ابن حجر اعتمد في تحديد الطبقة أسلوب القياس بأبرز أعضائها ، وأن تحديده للطبقة فضفاض نوعاً ما ، يقول صاحب علم (طبقات المحدثين) : وقد لاحظت خلال مراجعة الكتاب سنين عديدة أن المصنف اضطرب في تحديد طبقة عدد من الرواة ؛ لذا كتبت هذا الملحق ، كي يُستنبط من عمل المصنف في تراجم الكتاب الحدود الدقيقة للطبقات كلها متبعاً قاعدة المصنف الاعتماد على اللقاء والسماع في المقام الأول ، وليبيان محاسن هذا النظام ومساوئه.

حدود الطبقات :

الطبقة الأولى : هم الصحابة الذين تثبت صحبتهم ؛ سواء روى الحديث أم ليست لهم رواية ، وقد أدخل فيهم من رأى النبي ﷺ أدنى رؤية ، وكان مميزاً كمحمود بن الربيع ، ومحمود بن لبيد الأنصاريين ، وأبي الطفيل عامر بن واثل الليثي ، وأما من ولد على عهد النبي ﷺ من أبناء الصحابة وله رؤية غير أنه لم يكن مميزاً ، كمحمد بن أبي بكر الصديق ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ؛ فلم يعدهم في الصحابة ، بل ذكر أن لهم رؤية ، وهؤلاء ليست لهم صحبة بمرة ، ولهم شرف الرؤية. وحديثهم عن النبي ﷺ مرسل ، وقد أفردهم في (الإصابة) عن الصحابة ، وقد بقي بعض هؤلاء بُعيد المائة.

الطبقة الثانية : وهم كبار التابعين وهم طبقتان متميزتان :

الأولى : المخضرمون الذين أسلموا على عهد رسول الله ﷺ ولم يروه ، ثم هاجروا إلى المدينة المنورة زمن أبي بكر وعمر ؛ فشاركوا في الفتوحات ونزلوا

الأمصار، وهؤلاء يرؤون عن أبي بكر، وعمر، ومعاذ، وأبي عبيدة، وبلال، وخالد، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وعثمان، وعلي، ونحوهم.

الثانية: أبناء الصحابة ممن ولدوا على عهد رسول الله ﷺ أو بُعيد وفاته، فسمعوا من عمر وذويه من الصحابة، وأصغر هذه الطبقة من سمعوا الحديث زمن عثمان وسعيد بن مسيب من هؤلاء، والتابعي من هذه الطبقة قد أدرك آلاف الصحابة.

الطبقة الثالثة: هم الذين أدرك أحدهم مئات الصحابة، وغالبهم سمعوا العلم سماعاً بيناً في عهد معاوية؟ وفيمن ابتداءً بسماع الحديث في خلافة علي وأكثر أهل هذه الطبقة ولدوا في أواخر خلافة عمر، وقليل منهم ولدوا في أوائل عصر عثمان، فأما وفاتهم فأغلبهم ماتوا بين ثمانين إلى مائة وعشرة من الهجرة، وأقلهم من بقي بعد ذلك. قد مثل المصنف لهذه الطبقة بالحسن البصري وابن سيرين، وهما مائة سنة مائة وعشر، وهما من أصغار المتتبعين لهذه الطبقة.

الطبقة الرابعة: عرفها المصنف بأنهم الطبقة التي تلي الوسطى، وجُلُّ رواياتهم عن التابعين، ومثل لهم بالزهري وقتادة، وإذا تأملنا صنيع المصنف في كتابه أمكننا أن نفصل هؤلاء إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الرابعة الكبرى: هم الذين يرؤون عن ابن عباس، وابن عمر، وجابر بالحجاز، وسليمان بن سرج، وجابر بن سمرة، وذويهم بالكوفة، وأفراد هذه الطبقة ابتداءً بطلب العلم في أواخر خلافة معاوية، وأمعنوا في الطلب زمن يزيد ومروان وابن الزبير، غير أنهم لم من عائشة وأبي هريرة، ومعاوية، وبريدة بن الحبيب، وسمرة بن جندب، وذويهم، وأغلبهم ولدوا في خلافة عثمان، وتوفي أكثرهم بين سنتي مائة وخمسة عشر ومائة وثلاثين. ومن أعيان هذه الطبقة عمرو بن دينار، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، وعبيد الله بن أبي يزيد

المكيون، وعبد الله بن دينار المدني، وأبو إسحاق السبيعي، وسماك بن حرب، وعبد الملك بن عمير الكوفيون. وقد أدرك بعضهم بضع عشرات من الصحابة.

أما الطبقة الرابعة الوسطى: هم الذين لقي أحدهم نحو عشرة من الصحابة، أو دون ذلك، وأكثر روايتهم عن التابعين المتوفين بين سنة خمس وسبعين وخمس وتسعين، كثابت البناني، والزهلي، وقد توفي أكثرهم بعد سنة مائة وعشرين.

الطبقة الرابعة الصغرى: أهل هذه الطبقة يروون عن صحابي أو اثنين رواية معتبرة، وأكثر رواياتهم عن التابعين المتوفين بين سنة ثمانين ومائة وعشرة، ورأس هذه الطبقة قتادة بن دعامة؛ فإنه سمع من أنس < ولم يسمع من صحابي غيره، وآخرهم وفاة يزيد بن أبي عبيد المدني مولى سلمة بن الأكوع كان حيًا سنة مائة وأربع وأربعين، وإسماعيل بن أبي خالد الكوفي مولى بجيلة، وليس من السهل الفصل بين هذه الطبقة والطبقة الخامسة التي تليها.

الطبقة الخامسة: تنقسم إلى طبقتين:

الأولى من الخامسة: هم الذين سمع أحدهم من صحابي أو اثنين سماعًا يسيرًا كحماد بن أبي سليمان الكوفي، وعمرو بن مرة الكوفي، وأبي حازم سلمة بن دينار المدني ونحوهم، وأكثرهم ماتوا في خلافة المنصور.

أما الثانية من الخامسة: فهم الذين جالسوا الصحابة، أو رأوهم، وهم رجال قد سمعوا العلم من التابعين؛ فلم يسمعوا من الصحابة لاستغنائهم بالتابعين كإبراهيم النخعي، ومكحول الشامي، وهشام بن عروة، وسليمان الأعمش. والملاحظ أن وفاة الطبقة الخامسة مختلطة بالرابعة ولم يعد الحافظ في هذه الطبقة وراء الصحابة وهو صغير كأبي حنيفة، فإنه رأى في طفولته أنسًا؛ إذ قدم عليهم الكوفة، وجريز بن حازم وقد رأى أبا الطفيل بمكة، قد جعلهما في السادسة،

وعَدَّ خلف بن خليفة الواسطي في الثامنة، وقد زعم أنه رأى عمرو بن حريث وهو صغير، وآخر الثقات من هذه الطبقة وفاة حريز بن عثمان الرحبي الحمصي توفي سنة مائة وثلاث وستين، وآخر الضعفاء فيها وفاة عمر بن شاكر البصري الراوي عن أنس، وقد توفي سنة بضع وسبعين ومائة، فالمدى الزمني لهذه الطبقة نيف وثمانون عاماً.

الطبقة السادسة: هذه الطبقة غريبة حقاً، وقد تبدو شاذة لا معنى لإثباتها، فإن أفرادها لا يُعرف لهم لقي صحابي قط، فحالهم كحال كبار أتباع التابعين الذين عدَّهم المصنف في الطبقة السابعة، فما معنى أفراد أهل الطبقة السادسة عن أفراد الطبقة السابعة في طبقة متقدمة عليهم؟

فالجواب: أن الحافظ ابن حجر مشى على قاعدته في ملاحظة تقدم السماع أو تأخره، فإن أهل هذه الطبقة قد سمعوا العلم في فترة متقدمة عن كبار أتباع التابعين، فأدركوا شيوخاً كثيرين لم يدركهم أولئك؛ فجاءت هذه الطبقة كحلٍّ ذكيٍّ لهذا الإشكال من بنات أفكار الحافظ ابن حجر، وقد حشر فيها كل من يروون عن قدماء التابعين، دون أن يُعرف لهم سماع من الصحابة، لذا كان مدى الطبقة الزمني واسعاً جداً نحو تسعين سنة.

ويمكننا أن نفصل الطبقة السادسة إلى ثلاث طبقات:

قدماء الطبقة السادسة: هم قوم رَوَوْا عن أهل الطبقة الثانية أو الثالثة وأدركوا مئات الصحابة فلم يسمعوا منهم شيئاً، ولو سمعوا من الصحابة لعدُّوا في أصاغر الطبقة الثالثة أو أكابر الرابعة، ومن أشهرهم إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، يروي عن مسروق وأصحاب عبد الله.

والطبقة الوسطى من السادسة: وهم قوم سمعوا من التابعين في حدود من سبعين إلى تسعين، وكان بإمكانهم أن يسمعوهم من بقاء الصحابة كجابر، وأبي سعيد فلم يفعلوا؛ بل حملوا عن بقايا الطبقة الثانية، وأهل الطبقة الثالثة، ومنهم عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي يقيم عروة، وعبد الله بن عون بن أرطبان، وجماعة من أصحاب أبي وائل بالكوفة.

أصاغر الطبقة السادسة: هم قوم وُلدوا في حدود سبعين إلى خمس وثمانين، فعصروا في شبابهم أواخر الصحابة موتاً كأنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن بسر، والهرماس بن زياد، وأبو الطفيل الليثي ونحوهم، فلم يسمعوهم، ولو سمعوا لعدُّوا في الخامسة، أو صغار الخامسة، وجُلُّ رواياتهم عن تأخرت وفاتهم من أهل الطبقة السادسة، فدخل فيهم أصحاب الحسن، وابن سيرين، وأبو رجاء العطاردي، وأبو نذر عبيد بالبصرة، وأصحاب الشعبي، وأبو بردة بالكوفة، وأصحاب خالد بن معدان، ورجاء بن حيوة بالشام، وأصحاب عكرمة، وسليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله بن عمر، وطاوس بن كيسان، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح بالحجاز واليمن، والمنتمون هذه الطبقة كُثُر، وهم أصغر شيوخ أهل الطبقة السابعة، ومن أشهرهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وأفلح بن حميد، وثور بن يزيد بالشام.

ومن بقايا هذه الطبقة التي تأخرت وفاتهم: أبو الأشهب جعفر بن حيان العطاردي، ومبارك بن فضالة، وجريير بن حازم، ومعاوية بن عبد الكريم الثقفي الملقب بالضال، وكلهم بصريون، ومعاوية آخر أفراد هذه الطبقة موتاً، قد تُوفي سنة مائة وثمانين.

الطبقة السابعة: هم كبار أتباع التابعين الذين لم يدركوا عصر الصحابة، وتمتاز هذه الطبقة عنده بالتماسك وقلة التشتت؛ بخلاف السادسة، وأكثر أهل هذه الطبقة وُلدوا ما بين سنة تسعين حتى سنة مائة، وأقدمهم من سمع الحديث في حدود سنة مائة وعشرة كهشام الدستوائي، وشعبة بن حجاج، وأصغرهم من سمع الحديث قبيل سنة مائة وعشرين كأبي الأحوص سلام بن سليم الحنفي؛ فأهل هذه الطبقة يروون عن بقايا الطبقة الثالثة كنافع مولى بن عمر، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، وسعيد المقبري توفي بُعيد سنة مائة وعشرين، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأقدمهم من أدرك محكولاً بالشام، وعطاء بن أبي رباح بالحجاز، غير أن أكثر شيوخهم من الطبقة الرابعة كالزهرى، وعمرو بن دينار، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة، وعمرو بن مرة، وثابت البناني. أما وفاتهم فتراوحت ما بين مائة وخمس وأربعين إلى نحو مائة وثمانين، وتأخر من هذه الطبقة رجل واحد أبو بكر بن عياش الكوفي الذي وُلد سنة خمس وتسعين وتوفي سنة مائة وثلاث وتسعين.

الطبقة الثامنة: غالب أفراد هذه الطبقة وُلدوا بُعيد المائة حتى سنة بضع عشرة ومائة فأدركوا الرواية عمن تُوفوا ما بين مائة وعشرين إلى سنة مائة وثلاثين، فيدخل في هذه الطبقة أصحاب ثابت البناني، وعلي بن زيد بن جدعان، وأبي التياح يزيد بن حميد الضبعي، وأيوب السختياني بالبصرة، وأصحاب سماك بن حرب، وعبد الملك بن عمير اللخمي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، ومغيرة بن مقسم الضبي بالكوفة، وأصحاب عبد الله بن دينار، وسهيل بن أبي صالح، وزيد بن أسلم، وأبي حازم الأعرج إلى آخر هؤلاء، وفي هذه الطبقة من أدرك الزهرى، وعمرو بن دينار، وأبا إسحاق السبيعي، وأبا الزبير ونحوهم من أعيان الطبقة الرابعة، غير أنهم لم يدركوا نافعاً مولى بن عمر، وعبد الرحمن بن

هرمز، وعطاء، وابن أبي مُليكة، ونحوهم من بقايا الطبقة الثالثة، وفاتهم عدد من الأعيان الذين هم في الطبقة الرابعة كقتادة وعمرو بن مرة، والخامسة كسليمان بن موسى بالشام، وهذا هو الفارق بين أفراد الطبقة السابعة، وبين هؤلاء أصحاب الطبقة الثامنة، وأقدم هذه الطبقة وفاة وهيب بن خالد الذي توفي سنة مائة وخمس وستين وآخرهم وفاة بقية بن الوليد الحمصي، الذي توفي سنة مائة وسبع وتسعين، وسفيان بن عيينة المكي، رأى أبو ضمرة أنس بن عياض الليثي المدني.

أما الطبقة التاسعة: تضمُّ أصاغر التابعين ممن أدركوا عددًا يسيرًا من الطبقتين الرابعة والخامسة، ويمكن فصل هذه الطبقة إلى ثلاث طبقات:

كبرى التاسعة: ولد هؤلاء سنة بضع عشر ومائة إلى قريب من سنة مائة وعشرين فأدرك أحدهم بضع عشرات من التابعين، ومن أعيانهم يحيى بن سعيد الأموي بالكوفة، ويحيى بن سعيد القطان بالبصرة، ويزيد بن هارون بواسط، ومن أواخر أفراد هذه الطبقة محمد بن عبد الله الأنصاري البصري، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وأفراد هذه الطبقة ابتداءوا بسماع الحديث سنة بضع وثلاثين ومائة.

وسطى التاسعة: وُلد هؤلاء قُبيل سنة مائة وثلاثين فسمعوا الحديث سنة بضع وأربعين ومائة، وأدركوا عددًا يسيرًا من التابعين، ومن أعيانهم مكي بن إبراهيم التميمي من أجلاء شيوخ البخاري بالمشرق سمع سبعة عشرة تابعيًا، ومنهم عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي الكوفي، الذي توفي سنة مائتين وثلاث عشرة، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ووکیع بن الجراح الكوفي، وأبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي، وهو آخر الثقات في هذه الطبقة وفاته.

صغرى التاسعة: وُلد هؤلاء سنة بضع وثلاثين ومائة حتى سنة مائة وأربعين، وسمعوا العلم في حدود مائة وخمسين، أو بُعيد ذلك؛ فأدرك أحدهم رجلاً أو اثنين من أصاغر التابعين، أو نحو ذلك، وفي من لم يدرك تابعياً ثقة بمرة بل أدرك بعض ضعفاء التابعين كعبد الله بن مسلمة القعنبي، كأنه لم يرو عن تابعي غير سلمة بن وردان، الراوي عن أنس، وسلمة ليس بشيء، ومن أعيان هذه الطبقة عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وحشر الحافظ فيها أصحاب شعبة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، ونحوهم من قدماء الطبقة السابعة، وإن لم يعرف لهم سماع من تابعي معروف.

الطبقة العاشرة: عرفهم بكبار الآخذين عن أتباع التابعين، وهم يمكن أن ينقسموا إلى ثلاث طبقات:

كبار العاشرة: وهم الذين أدركوا حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة وأبا عوانة، وحماد بن زيد بالبصرة، وشريكاً القاضي، وعبثر بن القاسم، وطبقتهم بالكوفة، وعبد العزيز الماجشون، وسليمان بن بلال، وعبد الرحمن بن أبي الزيناد، ومالك بن أنس وطبقتهم بالمدينة، والليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وبكر بن مضر، وطبقتهم بمصر، وغالب أفراد هذه الطبقة وُلدوا بين سنتي مائة وأربعين ومائة وخمسين، أما وفاتهم فمتباعدة. ومن هذه الطبقة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وقد عدّه ابن حجر في رءوس الطبقة التاسعة، وليس كذلك، فإنه لم يرو عن أحد من التابعين، وعلى شيوخهم مالك بن أنس.

وسطى العاشرة: وهم الذين ولدوا في حدود مائة وخمس وخمسين إلى مائة وخمس وستين، فابتدءوا بسماع الحديث في حدود مائة وخمس وسبعين إلى مائة وثمانين، فأدركوا الرواية عن ابن المبارك بالمرو وإسماعيل بن عياش بالشام،

وعبد الوارث بن سعيد، ويزيد بن زريع بالبصرة، وهشيم بن بشير ببغداد، وعبد العزيز بن أبي حازم، وحاتم بن إسماعيل، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي بالمدينة، وأفراد هذه الطبقة مكثرون عن بقايا الثامنة وكبار التاسعة كسفيان بن عيينة بمكة، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن علي، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي بالبصرة، وعبد الله بن إدريس، وحفص بن غياث بالكوفة، والوليد بن مسلم، وبقي بن الوليد بالشام، وطبقتهم، ومن أشهر أفراد هذه الطبقة الإمام أحمد بن حنبل البغدادي، ويحيى بن معين البغدادي أيضاً، وأبو بكر عبد الله بن أبي شيبة الكوفي، وأخوه عثمان، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي، وعلي بن عبد الله المدني، وإسحاق بن إبراهيم المروزي.

وصغار العاشرة: وُلد هؤلاء قبيل سنة مائة وسبعين، وابتدءوا بسماع الحديث قبل سنة مائة وتسعين؛ فأدركوا الرواية عن سفيان بن عيينة ويحيى القطان، وابن مهدي وذويهم، وفاتهم أمثال يزيد بن زريع، وإسماعيل بن عياش، وابن المبارك، وهشيم بن بشير، وذويهم، وقد بقي بعض أفراد هذه الطبقة حتى سنة مائتين وستين، ومن أشهرهم محمد بن بشار بن دار البصري، ورفيقه أبو موسى محمد بن مثنى العجزي الزمن، وأبو سعيد عبد الله بن بن سعيد بن حصين الأشج الكوفي، وأحمد بن بديل الياامي، وأحمد بن صالح المصري، وعبد الرحمن بن إبراهيم بن حيم الدمشقي، وأمثالهم، وآخر هذه الطبقة وفاة أحمد بن عبد الجبار العطاردي.

ونلاحظ أن كبار العاشرة أدركوا بقايا الطبقتين السادسة والسابعة، أما المتوسطون منهم فأدركوا الثامنة، وأما أصاغر العاشرة فأدركوا بقايا الثامنة وكبار التاسعة.

الطبقة الحادية عشرة: عرفها المصنف بالمتوسطين من الآخذين عن تبع الأتباع، وهذه الطبقة تجيء في ثلاث طبقات أيضاً:

كبار الحادية عشرة: هم الذين وُلدوا سنة بضع وسبعين ومائة حتى سنة بضع وثمانين، وسمع نفسهم الحديث قُبيل سنة مائتين؛ فأدركوا السماع من متأخري الطبقة الثامنة كسفيان بن عيينة، وبقية بن الوليد، وبعض كبار التاسعة كيحى القطان، والنضر بن شميل، غير أن سماعهم من هؤلاء أقل من سماع أهل الطبقة العاشرة منهم، وقد يسمع أحدهم المحدث المشهور في الطبقة ويفوته آخر وهكذا.

ومن أعيان هذه الطبقة محمد بن يحيى الذهلي سمع من عبد الرحمن بن مهدي، وفاته يحى القطان وابن عيينة، والربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي سمع من ابن عيينة وابن وهب، والعباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، وعبد الله بن عبد الرحمن بن الدارمي سمع من النذر بن شميل، ويزيد بن هارون، وحجاج بن محمد المصيصي، وبقية الطبقة.

الطبقة الحادية عشرة الوسطى: وُلدوا أغلبهم بين سنتي بضع وثمانين ومائة وبضع وتسعين، وابتدءوا بسماع الحديث سنة مائتين أو بعدها، فأكبرهم من أدرك يزيد بن هارون، وحجاج بن محمد المصيصي، وروح بن عبادة القيسي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وأصغرهم من أدرك محمد بن عبد الله الأنصاري والأصمعي، وأبا نعيم الفضيل بن دكين، وأبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر التنوخي، ومن أعيان هذه الطبقة إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وعباس بن محمد بن حاتم الدوري، والإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وهو من أواسط الطبقة، ويعقوب بن سفيان الفارسي، وإسناده معادل لإسناد البخاري تمامًا. وأصغر أفراد هذه الطبقة أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي، ومولدهما قُبيل سنة مائتين.

الطبقة الصغرى الحادية عشرة: وهم قوم وُلدوا بين سنتي مائتين ومائتين وعشرة، فأدركوا السماع من أصاغر التاسعة أصحاب شعبة وسفيان، وحريز بن عثمان، وأفلح بن عبيد بن نافع؛ فسمعوا من القعنبي بمكة، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وعلي بن عياش بجمص، ومن أبي صالح عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث، ومسلم بن إبراهيم، ومن أشهر هذه الطبقة الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

أما الطبقة الثانية عشرة: هذه الطبقة واسعة فضفاضة غير محددة المعالم، وقد حدّد الحافظ أهلها بأنهم صغار الآخذين عن تبع الأتباع، غير أن تتبع أفراد هذه الطبقة في كتابه يظهر أن هذا الشرط مفقود في معظمهم؛ فأكثرهم لم يدركوا أحداً يروي عن تابعي ثقة، وأقدم أفراد هذه الطبقة من وُلدوا قبيل سنة مائتين وعشرة، فسمعوا من كبار الطبقة العاشرة، وفاتهم أبو الوليد الطيالسي، وعلي بن الجعد، والطبقة، ومن هذه الطبقة ابن ماجه، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو عيسى الترمذي، والنسائي، وعلي بن حُجر المروزي، وقد حشر الحافظ بن حجر في هذه الطبقة من يصغر عنها في الحقيقة كإبراهيم بن موسى بن جميل الأندلسي، نزيل مصر، فإن أقدم شيوخه عمر بن شبة البصري، وهو أصغر من النسائي بطبقة.

عيوب هذا النظام أو المآخذ عليه

فيمكن أن يؤخذ على هذا النظام الآتي:

أولاً: المدى الزمني للطبقات التقريب واسع جداً يتعدّى ثمانين سنة في عدد الطبقات، وهذه المدة تعدل أربع طبقات بالتمام والكمال، وأضيق الطبقات مدًى هي الطبقة الثامنة؛ فمداها خمس وثلاثون سنة، وهي مع ذلك سميكة.

ثانياً: اعتمد المصنف عاملاً زمنياً واحداً لتقدير طبقة الراوي، هو تقدم طبقة شيوخه، أو علو إسناده، وأعرض عن سائر عوامل الزمنية الضرورية لتحديد

الطبقة، كتاريخ ولادة الراوي، وتقدم وفاته، أو تأخرها، وتقدمه في طلب العلم أو تأخره، وقلما حسب حسابها؛ لذا وقع في تطبيقه اضطراب كثير، ومخالفة للمتقدمين.

ثالثاً: طلب ابن حجر في مسألة رؤية الصحابي، فقد عدّ الأعمش، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب السخيتاني في الخامسة أصاغر التابعين، وعدّ عبد الله بن عون وقرّة بن خالد في السادسة، وحالهم في التبعية واحد، كلهم رأوا أنساً ولم يسمعوا منه. وقدّمنا أنه عدّ ابن إسحاق في صغار الخامسة، وعدّ أبا حنيفة في السادسة وسنهما متقارب، وحالهما واحد كلاهما رأى أن أنساً وهو صغير.

رابعاً: تمتاز الطبقة الخامسة عنده بشافيتها وضحالة حدها، رغم اتساع مداها الزمني الهائل؛ فقد عرف الخامسة بأنهم الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، أو رأوا الصحابي؛ فلم يسمعوا منه غير أن كثيراً ممن عده من الرابعة ينطبق عليهم هذا الشرط كسليمان التيمي، وعاصم الأحول.

خامساً: تقديم كثير من الرواة عن طبقتهم الحقيقية؛ فقد عدّ سليمان بن موسى من الخامسة، والصحيح أنه من السادسة، فقد ذكر ابن حجر نفسه أن سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من الصحابة، وذكر بن المبارك والوليد بن مسلم من الثامنة، والصحيح أنهما من التاسعة، وقد وذكر في التاسعة رواة أسنّ منهما، وأقدم سماعاً كيحيى بن سعيد الأموي الكوفي، وعدّ روح بن قاسم في السادسة، والصحيح أنه من صغار السابعة، وإن كان قد أدرك الصحابة بسنة؛ فإنه تأخر في السماع جداً، وكثير من شيوخه هم من شيوخ الطبقة الثامنة.

سادساً: تأخير كثير من الرواة عن الطبقة التي ينتمون إليها، فقد ذكر أبا اليمان في كبار العاشرة، وقد سمع من حريز بن عثمان وهو تابعي صغير، فينبغي أن

يُعدّ في أصاغر التاسعة، وعدّ حماد بن سلمة في كبار الثامنة، والأصح أنه من كبار السابعة، فهو أسن وأقدم سماعاً من مالك والثوري وأكثر أهل الطبقة.

سابعاً: الاضطراب في تعيين طبقة الأقران، فقد ذكر حفص بن غياث وعبد الله بن إدريس في الثامنة، ثم جعل أبا معاوية محمد بن خازم الضرير وأحمد بن سعيد الأموي في التاسعة، وهم جميعاً طبقة واحدة، بل الأولان أسنّ من الآخرين.

ثامناً: ليس من السهل أبداً فهم معايير الحافظ ابن حجر في تحديد طبقة الرواة، فكم من رجل ظننته في طبقة ما لِمَا أعرفه عن شيوخه، وأصحابه، وتاريخه، والقائل هو صاحب كتاب (علم طبقات الرجال)، فأفاجأ به في طبقة أخرى قبلها أو بعدها كرشدين بن سعد، فإنه من أواسط الثامنة؛ بل إنه كثير النزول، والرواية عن متأخري الوفاة من السابعة، فلما راجعت ترجمته؛ وجدته ذكره في السابعة.

وخلاصة الأمر: أنه لا يمكن غالباً تقدير طبقة الراوي عنده دون الرجوع لكتابه؛ لذا ليس من السهل أبداً تقدير هذا النظام واستخدامه لتقدير طبقة راوٍ من القرون الثلاثة الأولى من غير رجال (التقريب).

سكت الحافظ عن تعيين طبقة عدد من الرواة كطارق بن شهاب قد اكتفى بذكر رؤيته النبي ﷺ ولم ينص بصراحة على صحبته، وكذلك تخلّص من ذكر طبقة عددٍ ممن لهم رؤية، وحديث هؤلاء عن النبي ﷺ مرسل، وهم من الثانية بلا شك، وسكت عن تعيين طبقة مسلم بن حجاج ومحمد بن يزيد بن ماجه، وقد بيّنا أن مسلماً من أصاغر الحادية عشرة، أما ابن ماجه فمن الثانية عشرة.

حشر ابن حجر في الطبقة الثانية عشرة من يصغر عنها، بل من مات بعد أكثر أفرادها بقرن كامل، وفي هذا ما فيه.

خالف الحافظ منهج المتقدمين في تنظيم الطبقات ؛ فمنه أنه عدَّ الصحابة في الطبقة الأولى ، وليس له سلف في هذا سوى الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ، ومنه أنه جعل الطبقات متساوية في جميع البلدان. أما المتقدمون فعدد الطبقات عندهم يختلف من بلد لآخر.

وختاماً نقول :

إن تقسيم رواة التقريب إلى اثني عشرة طبقة عمل جريء في العصور المتأخرة ، ولم يخلُ من عناصر ذكية ، لولا العيوب والثغرات التي نبهنا عليها ، والكمال لله وحده ، وننبه أيضاً إلى أنه إذا كان هذا التقسيم الذي فيه عناصر ذكية ؛ فقد كان فيه في (تقريب التهذيب) الذي جعل في هذه الطبقات أيضاً عناصر ذكية من ناحية الحكم على الرواة بشيء من التحديد والتدقيق يُغني عن كثير من اختلاف علماء الجرح والتعديل في اختلافهم حول راوٍ معين ، وكثيراً ما يختلفون.

فابن حجر اختار من (تهذيب التهذيب) الذي قربه اختار من بعض العلماء عبارة تُبين مرتبة الراوي ، كما اختار عبارة تبين طبقة الراوي الزمنية.

هذا ، وبالله التوفيق.

قائمة المراجع العامة

١. (علم رجال الحديث)

تقي الدين الندوي المظاهري، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ١٩٨٧م.

٢. (علم الرجال وأهميته)

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الراجعية للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ.

٣. (علم طبقات المحدثين: أهميته وفوائده)

أسعد سالم يتم، مكتبة الرشد، ١٩٩٤م.

٤. (تاريخ خليفة بن خياط)

خليفة بن خياط الشيباني، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧م.

٥. (الطبقات)

خليفة بن خياط الشيباني، الرياض، دار طيبة، ١٩٨٢م.

٦. (التاريخ الكبير)

عبد الله بن اسماعيل بن إبراهيم البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٨٨٤م.

٧. (الجرح والتعديل)

عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.

٨. (مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى)

عبد الرزاق بن خليفة الشامي، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ١٤١٩هـ.

٩. (الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين)

أحمد محرم الشيخ ناجي، مطبعة الصفا والمروة، ٢٠٠١م.

١٠. (من روى عن أبيه عن جده)

الزين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: فيصل الجوابرة، المعلا، الكويت، مكتبة ابن سعد محمد بن سعد، ١٩٨٨م.

١١. (الرواة من الأخوة والأخوات)

علي بن المديني أبو داود السجستاني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م.

١٢. (الكنى والأسماء)

محمد بن أحمد الدولابي، حيدرآباد، دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٢هـ.

١٣. (طبقات الحنابلة)

محمد بن محمد بن الحسين البغدادي أبو يعلى الحنبلي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧١هـ.

١٤. (الطبقات الكبرى)

ابن سعد محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ.

